

حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية
العامة للكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0127408

تاریخ المصریین ۲۰۷

(۱۶۰)

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرسك

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثاني

د. محمد نسريد حشيش



الإشراف الفني

محمود الجزار

الفصل الخامس

الوفد فى الحكم

١ - وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

بالغ بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين فى تقييمهم لحكم الوفد بالنقد والاتهام ولا سيما فيما يتعلق بالفترة التالية لعام ١٩٣٦ ولمعله قد غابت عن أذهانهم حقيقة هامة : وهى أن حكم الوفد لم يتجاوز سبعة أعوام الا قليلا على امتداد تاريخه الطويل (١٩١٨ / ١٩٥٢) فلم يتح له - وهو حزب الاغلبية ولا شك - أن ينفرد بالوزارة أكثر من تلك الفترة الوجيزة ، طوال الأربعة والثلاثين عاما التى استغرقتها رحلة التاريخ بين الثورتين ، ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ..

وقد تراوح عمر الوزارات الوفدية بين الطول والقصر : فبينما لم تستغرق احداها خمسة شهور (وزارة ١٩٣٠) ، نجد أن وزارة أخرى استمرت سنتين وبضعة شهور (وزارة ٤٢ - ١٩٤٤ . الا انه - وعلى وجه العموم - نلاحظ أن وزارات الوفد بعد عام ١٩٣٦ (وهى ما سنتناولها بالتفصيل) كانت أطول نسبيا من وزاراته قبل ذلك . ولعل ذلك كان نتيجة من نتائج إبرام المعاهدة فلا شك انها قد ظلت من تدخل بريطانيا ، أو قنصت سلطاتها - فى أعقاب المعاهدة - بالتدخل من وراء ستار ، الأمر

الذى سيؤدى الى احتدام النضال السياسى بين الوفد والقصر من ناحية كما سنرى ، والى استقرار حكم الوفد نوعا ما من ناحية اخرى . هذا بالاضافة الى أن توقيع المعاهدة لعب دوره فى ضعفة التشكيلات الحزبية القائمة فى مصر آنذاك ومنها الوفد .

وهناك حقيقة أخرى يجب الا نغفلها وهى : أن الوفد وهو فى الحكم — ورغم هذه الفترة القصيرة — لم يكن كرسى الحكم خالصا له ، بل تنازعت معه السراى من جهة ، والاحزاب المعارضة له من جهة أخرى ، وبعض الشخصيات التى كانت رغم بعدها عن الاحزاب الا أن تأثيرها كان شديدا فى دوائر القصر وأفق السياسة المصرية أمثال : على ماهر ، وأحمد حسنين ، ولفك نجد أن وزارات الوفد — رغم عمرها القصير — تتعرض من جانب هؤلاء جميعا بالاضافة الى الاستعمار وبعض كبار الملاك لالوان من المؤامرات والعقبات تقام فى طريقها فتعرقل معظم المشروعات التى تتقدم بها الوزارات ، وتعطل كثيرا من المراسيم كما راينا قبل عام ١٩٣٦ وكما سنرى بعد ذلك ، ومن ثم فقد كانت السمة البارزة لحكم الوفد سلسلة لا تنقطع من الازمت سرعان ما تؤدى به الى الاقالة ، وسيوضح ذلك جليا فى حين نعرض لوزارة . ١٩٣٧ / ٣٦

والواقع أن الوفد لم ينخدع ويتصور أن الامور دأبت له ، ولم يبالغ فى تناوله بأن الميزان السياسى يكتفيه (الاتجلىز والقصر) قد مال ناحيته ، قدر ما انخدع وتفاءل أبان حكمه فى تلك الوزارة .

ولكى لا نكون متجنيين وننتهم الوفد بالغفلة نسارع فنقول ان الافق السياسى كان حينئذ يوههم بهذا التصور والتفيلؤل بلل ويساعد عليهما .. فحينما تولى الوفد الحكم فى ١٠ مايو ١٩٣٦ كان عدوه القديم وهو الملك فؤاد قد ازاحه الموت من طريقته .

كما كانت البلاد تسير في ظل الائتلاف الذي تم في ديسمبر ١٩٣٥ ،
والجبهة الوطنية قائمة ، والدستور مفرج عنه بعد اعتقال طويل ،
وفود المفاوضات برئاسة النحاس وأغلبية أعضائه من الوفد يتأهب
للمفاوضات مع الانجليز . كان هذا هو الاقوى لا ضباب فيه
ولا سحب سوداء ، بل يشعر بأن فجرًا جديدًا على وشك أن تبدأ
تباشيره ورأى الوفد — او مصطفى النحاس — في معاهدة
١٩٣٦ — وقد وقعها كما اشرنا في ٢٦ اغسطس — هذه التبشير
أن لم تكن الفجر نفسه : فجر الاستقلال . كما رأى في اتفاقية
مونترية — وقد نهض الوفد بها منفردا — انتصارا آخر .

وقد أوضحنا في الفصل السابق كيف استقبل الشعب المعاهدة
ثم الاتفاقية ، وكان في هذا الاستقبال الحماسي يصدر عن ولاء وحب
الوفد أكثر منه صدورا عن فهم وإدراك لما في نصوصهما . إلا أنه
على أي حال كان استقبالا زاد في تهيئة الأمل وتناول الوفد . ثم
أنه من الناحية الأخرى سجد أن الانجليز — كنتيجة لإبرام المعاهدة
— يتركون وزارة الوفد تحكم بدون تدخل من جانبهم ، اللهم إلا في
الأيام الأخيرة لتلك الوزارة وكان التدخل بهدف إطالة عمرها ومن
وراء ستار كما سنرى .

هذا تصوير سريع للجو السياسي الذي استقبلت به وزارة
الوفد والذي صاحبها فترة من الزمن مما جعلها تعتقد أن كرسى
الحكم لن يهتز من تحتها . إلا أنه سرعان ما هبت الأعاصير من
كل جانب فطوحت بآمالها واقتطعت في نهاية الأمر من الحكم .
فالائتلاف الذي كان قائما تصدعت أركانه ، والقصر الذي خلا من
العدو القديم سرعان ما امتلأ بأعداء قدامى وجدد ، والمعارضة التي
كلفت قد هادنت ، سريعا ما رفعت راية العصيان . كيف حدث
ذلك ؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن

الصراع بين القصر والوزارة والأزمات الدستورية التي نشأت عنه :

ولأن احتدام النضال والصراع بين القصر والوفد واتخاذها شكل أزمات دستورية متعاقبة كان هر السمة البارزة فى تلك الوزارة ، بل نستطيع القول دون مغالاة أن الصراع الذى دار بينهما فى وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ كان أكثر ضراوة من أى صراع دار فى الماضى وفى المستقبل ، لكل هذا يجب أن نبدا بحثنا بعلاقة الوفد والقصر وكيف تطورت الى ما تطورت اليه رغم النوايا الحسنة والرغبة الوفدية فى فتح صفحة جديدة فى تلك العلاقة .. ولكى تتضح لنا صورة الموقف ينبغى علينا أن نعود قليلا الى الوراء .

حينما توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كانت وزارة على ماهر الأولى فى الحكم . ولم يكن ولى العهد « فاروق » — الذى كان يتلقى تعليمه فى إنجلترا — قد بلغ سن الرشد ، فقام جسد حول تحديد هذه السن للرشد المدنى : هل تكون سن الرشد السياسى المحددة بثمانى عشرة سنة هلالية ، او تكون السن المقررة لكافة المصريين وهى الواحدة والعشرين ميلادية ؟ . ولأن البرلمان كان غير قائم اذ ذاك فقد أصدر مجلس الوزراء — بعد نعيه لفؤاد — بيانا بتولييه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية حتى يتسلم مجلس الوصاية مقاليد الامور ، ونودى بفاروق ملكا على مصر ، وأجرى على ماهر الانتخابات فى الأسبوع الاول من شهر مايو ١٩٣٦ ، واجتمع البرلمان بمجلسيه فى ٨ مايو وقرر تأليف مجلس الوصاية على العرش بموافقة الأحزاب القائمة حينئذ ، وقدم على ماهر استقالته الى المجلس الذى عهد الى زعيم الأغلبية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة فالفها فى ١٠ مايو على النحو الذى مر بنا .

هكذا وصل الوفد الى الحكم ، وكان فاروق قد وصل الى مصر في ٦ مايو واستقبله الشعب بالتكريم وتبوا عرشه في نفس اليوم . وكان الشعب متفائلا بقدمه وبعائلته العرش ، فقد كان — الشعب — يحس بالعطف عليه لصغر سنه ولوفاء والده ... ويهمنا ايضاح هذه الحقيقة لأن الوفد — وقد كان ما يزال يحس باحساس الشعب — اعتقد أن عهدا جديدا قد بدأ وأنه سيفتح — مع فاروق — صفحة جديدة ينسب فيها الماضي المرير بينه وبين أبيه . اعتقد الوفد — وزعيمه مصطفى النحاس — أن عهد الأزمات الدستورية والانتخابات التي تكررت أيام فؤاد قد انتهى ، ولذلك سنجد النحاس باشا يرفض كل محاولة وكل مسعى لتأجيل اعتلاء فاروق العرش وبقاء مجلس الوصاية حتى يبلغ الخامسة والعشرين من عمره أو على الأقل الواحد والعشرين ، وكان النحاس في رفضه يؤيده الرأي العام . ويرر البعض ذلك الموقف — وهو موقف ناخذ على النحاس لاعتبارات كثيرة في رأينا منها : صغر السن وقلة التجربة وعدم التمرس بالسياسة هذا بالإضافة الى ضالة محسولة من التعليم — بأن التأجيل كان يتطلب تعديل أحكام الدستور ، وهو ما لم يكن يستطيعه الوفد وهو منشغل بالمفاوضات — مع بريطانيا . الا أننا نرى أن التبرير الصحيح — أو التفسير — كان يكمن في الرغبة في مجاملة فاروق وصنادرا عن الأمل في المستقبل ، أو أن زعماء الوفد أملوا في السيطرة عليه وتسييره كما يريدون ، ومن ثم رحبوا بأن يعتلى عرشه في تلك السن الصغيرة وذلك القدر الضئيل من التعليم .

الا أن المستقبل سرعان ما خيب الأمل . ويبدو أن الأمل في فتح الصفحة الجديدة لم يراود الوفد وحده ، فقد كان القصر ، أو بالدقة بعض من فيه كان يراوده نفس الأمل .. ففي حديث جرى بين أحمد حسنين — وكان اذ ذاك رائدا للملك ومصطحبا آياه في دراسته بانجلترا — ومكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية ،

رجا حسنين من الوفد — في شخص مكرم — أن ينسى الماضي ويبدا مع الملك والتصر ورجاله عهدا جديدا ، ووافق مكرم ووعد بتحقيق ذلك قائلا ان النحاس وجميع أعضاء الوفد يحبون فاروق ويستبشرون خيرا على يديه ، وانهم يخلصون له بديل أن الوزارة رفضت اقتراح محمد على برفع سن الرشد الى خمسة وعشرين سنة ... الخ .

اذن كان املا مشتركا في دفن الصراع .. لكنه ذهب ادراج الرياح .. فقد تضاعفت عوامل كثيرة على تهيئة الأرض للقاء بذور جديدة للصراع .. وكانت الأرض بكرا صالحة للاستقبال بالاضافة الى استعداد موروث من الأب للحقد على الوفد وزعيمه .. فعندما بلغ فاروق السن القانونية لتولية العرش في ٢٩ يوليو ١٩٢٧ ، كانت هناك تغييرات جديدة بالاهتمام في روح السياسة المصرية . فالشيخ محمد مصطفى المراغى — شيخ الجامع الأزهر — وقد كان نميا مضى يؤيد « الجبهة الوطنية بزعملة الوفد حرصا على البقاء في منصبه بدا يتبرد على وزارة الوفديين ، وقد كان لا يحسن الظن بهم ، وهم من جانبهم كانوا يخشونه لما له من تأثير بارز في دوائر القصر ، لذلك بدا يدعو الى فكرة « الملك الصالح » . ولم يكن المراغى وحده فقد حاول على ماهر — رغم ابتعاده عن القصر رسميا مؤقتا وحتى يعود اليه رغم أف وزارة الوفد في أكتوبر ١٩٢٧ — حاول أن يخلق من الملك قديسا يحبه الشعب لكي يقضى على الكتلة الشعبية وينقل ولاء الناس من الدستور الى الملك ، وكانت محاولته تلك مفذ تولية فاروق العرش حيث لم تنقطع احياءاته بذلك للقصر ، واذا كان على حاهر قد اضطر في بداية تولية فاروق العرش الى نوع من المداراة وايتاره لأن يظل بعيدا عن القصر في الظاهر

مع بقاء منصب رئيس الديوان شاغرا . فانه قد فعل ذلك لابعاد الشبهة عنه ريثما تنتهى فترة الوصاية ويتولى فاروق سلطته الدستورية . . وبالإضافة الى المراعى وعلى ماهر ، يجب الا نغفل رجال « الطقم القديم » الذى عمل فى القصر مع فؤاد ، وهم الى جانب كراهيتهم المترسبة فى نفوسهم لحزب الوفد كانوا يعتقدون أنهم يرضون سيدهم الجديد بمزيد من المؤامرات ضد حكومة الوفد . . كان هناك : سعيد ذو الفقار باشا ، شوقى باشا ، عبد الوهاب طلعت باشا ، عمر فتحى ، عباس الكفراوى وأحمد حسنين . . الخ ، ولا شك أنهم كانوا يكرهون الوفد ووزرائه ، ومن ثم — وهم المقربين لفاروق — كانوا يستطيعون السيطرة عليه . . وكانت هذه الحقيقة مبعثا لتخوف الملكة نازلى التى أوضحت عنها — عقب وفاة زوجها أحمد فؤاد — لشقيقها حسين صبرى باشا ، وطلبت منه ابلاغها لأصدقائه الوفديين « وأنها تضع فاروق أملة فى أيديهم ، وتنصحهم ان يبعدوا عنه وعن القصر كل الطقم القديم .

ورغم أن حسين صبرى نقل الرسالة الى صديقه عبد الحميد البنان الذى نقلها بدوره الى أحمد ماهر ومجطفى النحاس ، فأتينا نجد أن حكومة الوفد قد أهملت تلك النصيحة التى كانت لا شك مخلصه صادرة عن أم كانت تخاف على ابنها بالدرجة الاولى وأرادت أن تجنبه — وهو ما زال غلاما — عثرات الطريق الذى سار فيه أبوه وكان كفوءا له . ولعل حكومة الوفد — وقد اعتقدت أن الجو قد صفا لها ، أو بدافع عزم اثارة القديم — استهانت بالأمر فلم تطلب اتصاء موظف من هؤلاء . فبقى القديم على حاله لينخر فيه سوس الحقد للوفد ولرئيسه . ومهما يبرر الوفد ذلك الموقف برغبته فى فتح صفحة جديدة فانه كان يجب أن يدرك أن إقامة بناء جديد يستلزم إزالة كل انقراض القديم .

هل وجد الوفد صعوبة في إزالة هذه الانقسامات ؟ انه لم يحاول ، ولعله لو حاول وتقدم الى مجلس الوصاية القائم حينئذ وطلب فصل أى من هؤلاء المسؤولين لأجابههم الى طلبهم ، ولا سيما وأن رئيسه الأمير محمد على كان يكره القصر وجميع موظفيه ، كما أن شريف صبرى — عضو المجلس — كان شقيق نازلى التى أشارت بالرأى السالف الذكر ، وعبد العزيز عزت كان رجلا مسالما وبميل الى جانب الوفديين .

الى جانب هؤلاء جميعا يجب ألا تغفل أحزاب الاقلية وقد انفرط عقد الائتلاف بينها وبين الوفد لاعتبارين : أولا : استعداد تلك الأحزاب دائما للانقسام على الوفد وتلويت سمعته والصيد فى الماء العكر ، ثانيا : الأعمال التى قامت بها حكومة الوفد وأثارت حولها كثيرا من الشكوك والتى ستعرض لها بشئ من التفصيل بعد حين ، لذلك كله كانت هذه الأحزاب متريصة للوفد تنتهز كل فرصة وأى أزمة لطرده من الحكم ، ومن ثم فقد اتبعت سياسة التقرب الى القصر وأدانت اتجاهات حكومة الوفد وعناصره الجديدة باعتبارها معاتلة للاتجاه الدكتاتورى . وفى الوقت نفسه كانت هناك مساع تبذل من عدة جهات لايجاد جبهات أخرى لمعارضة الحكومة الوفدية ، لا تستهدف القواعد البرلمانية ولن تتجه اتجاها فاشستيا قائما على المنظمات شبه العسكرية مثل حزب « مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين » الذى اصطنع لنفسه القمصان الخضراء التى بدأت تغلق حكومة الوفد وتثير لها المتاعب ، وكانت هذه الفرق تحظى بعطف وتأييد من على ماهر فقد رأى فيها نواة يكيد بها لحكومة الوفد ، التى ارتكبت نفس الخطأ فقامت من جانبها بإنشاء فرق « القمصان الزرقاء » التى سيأتى بيانها بعد قليل . والى جانب حركة « مصر الفتاة » قامت دعوة أخرى تشابهها فى بعض الوجوه وتختلف عنها فى بعضها الآخر لكن

الدعوتين كانتا تتفقان من حيث أنهما انخراف عن القواعد الديمقراطية السليمة ، ونعنى بالدعوة الأخرى : دعوة الإخوان .

ولأن بحثنا ليس بصدد الاسهاب فى تفاصيل هاتين الدعوتين نكتفى بأن نقرر أن وجودهما فى ذلك الوقت كان دلالة على أن بعض الحركات المخالفة للخط الذى سارت فيه أغلبية الشعب (أعنى الوفد) ، بدأت تظهر فى الأفق ، ولعل تلك الحقيقة هى التى أدت بتبرير البعض لها بحالة التفكك والتحلل الذى ظهر فى الوفد بعد عام ١٩٣٦ ، الأمر الذى أدى الى يأس الطبقة المتوسطة الدنيا — وقد خاب أملها فى الوفد فأحست بضرورة وجود مجال للتعبير المنفصل والمستقل لها — ومن ثم كان تكتلها فى تلك الدعوات التى كانت بمثابة التعبير المنحرف عن حيرة ويأس تلك الطبقة .

على أى حال وسواء أكان قيام تلك الدعوتين نتيجة يأس وحيرة الطبقة المتوسطة فى حزب الوفد كما رأى البعض ، أو كان قيامهما راجعا الى سلطان الدين وتمكنه فى نفوس المصريين من ناحية ، ورغبة المصريين فى التجديد وحبهم للاستطلاع من ناحية أخرى كما نرى ، ولا سيما وأن أخطاء حكومة الوفد لم تكن قد تبلورت بعد واتخذت الشكل القبيح الذى ستصير اليه بعد ذلك ، ثم ان الفريق الأكبر ممن آمنوا بهاتين الدعوتين كانوا من النهازين الذين قدروا أن يكن للدعوتين أثر وقد يؤول اليهما السلطان فأروا فى الانضمام اليهما سياسة حسنة .

ويهمنا أن نخرج من كل هذا بأن هاتين الدعوتين قد استخدمتا لوقف الموجة الوفدية . فكما احتضن على ماهر جمعية مصر الفتاة كما ذكرنا حاول أن يكون على علاقات طيبة بدعوة الإخوان .

هذا هو المسكر أو المسكرات التى أحاطت بحكومة الوفد من جميع الجبهات : القصر وحواريه كالمرافى وعلى ماهر ، والطقم

التقديم التابع فيه وأحزاب الأقلية وصحفها ومؤامراتها ، ودعوات جديدة تشكل خطرا آخر ، فكان لا بد أن يبدأ الصراع بين هاتين القوتين المتعارضتين : قوة الحكومة الدستورية ومن ورائها البرلمان والانتصار ، وقوة القصر التي تألفت من العناصر السابقة الساخطة لأسباب شتى والتي اجتمعت على هدف واحد هو : هدم الوفد . وفي وسط هذا الجو بدأت الأزمات بين الملك الجديد ووزارة الوفد على أثر استقالتها وإعادة تأليفها من جديد (عقب تولية الملك سلطته الدستورية) .

وكانت الأزمة الحادة التي لابتست تأليف الوزارة الجديدة حول الاحتفال بتتويج الملك . . . ذلك أن النحاس كان يمارض بشدة في الاقتراح الذي يبدو أن محمد القلبي كان صاحبه — كما يذكر أمين يوسف — والذي كان يقف وراءه الشيخ المراغي شيخ الأزهر واحد أطراف الصراع مع حكومة الوفد — كما ذكرنا — كما كان يؤيده الأمير محمد علي ، وهو : الاحتفال بهذا التتويج احتفالا دينيا . وقد روى النحاس تفاصيل هذا الخلاف في إحدى خطبه وتعرض لمناقشة دارت بينه وبين الأمير محمد علي حول « تلك المهزلة » — كما أسماها النحاس — فذكر لمحمد علي « أن جلالة الملك نفسه لا يريد شيئا من ذلك ، وأنه أطلعه على البرنامج الذي أرتضاه جلالته ، فضلا عن أن الدستور يقضى بأن تكون حفلة حلف اليمين أمام البرلمان مجتمعا في مؤتمر في حقل علني » .

ويستمر النحاس في روايته فيذكر « أن سموه » أظهر الزرابة بمثل الأمة قائلا : أمة أيه ! شيوخ أيه ! ونواب أيه ! واين العائلة ؟ اليس لها وجود ؟ إلا أنه — ورغم ما فكره النحاس — فإنه يبدو أن فاروق كان يتوق لمثل تلك المظاهر ، ففي لقاء تم بينه وبين النحاس خرج منه الثاني غاضبا وقائلا : « اللعب بدأ من الآن ، وفكر لمن حوله كيف أن الملك كلمه عن حفلات التولية التي يريدونها

في القطعة ويقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على ويحضرها الأمراء بملابس خاصة ... الخ وأخذ المجلس يشرح ما نص عليه الدستور وكيف أنه ليس فيه شيء عن سيف محمد على أو الأمراء أو شيخ الأزهر ... الخ .

على أي حال نحن نرجح أن فاروق دون شك كان يرغب في حفل تتويج - وهذا يتلاءم تماما مع عقليته وتفكيره حينذاك - وكان يشجعه عليه المراهي والأمير محمد على : ألا أن هدف الأول كان الكيد للوفديين والدس لهم ... والتقرب من فاروق ، بينما كان هدف الثاني لا يخرج عن كونه « نعمة » من نعمات محمد على وأسرته . ثم حينما لاحظ فاروق وحواريوه معارضة المجلس الشديدة تراجعوا عن تلك الفكرة ، ولا سيما أن مكرم طلب من التابعي أن يسافر مع الملك إلى لندن لتسوية هذه المشكلة لأن الملك - كما يذكر مكرم - يحب التابعي ويثق فيه .

وسواء تدخل التابعي أو غيره فلن صحافة الوفد وجريدة المصري بالذات قد أفاضت بالضجة والتشفيع حول ذلك الموضوع ، ومن الجانب الآخر برزت صحف المعارضة والبلاغ في مقدمتها تحاول الصيد في الماء العكر . وصممت حكومة الوفد على موقفها ، ذلك لأن الوفد كان يرى في هذا النوع من التتويج تهديدا للمبادئ الأساسية « العلمانية » و « الديمقراطية » وهنا ركنا الوفد الفكري منذ عام ١٩١٩ . بالإضافة إلى أن الفكرة لم تكن مستثاعة ويقت ورائها أعداء الوفد .

على أي حال انتصر الوفد في تلك الأزمة ، إلا أنه كان انتصارا أدى بلا شك إلى اتساع الهوة في الخلاف بينه وبين القصر ، كما أدى إلى زيادة استياء دوائر شيخ الأزهر من الوفد ، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى أزمات أخرى يحاول فيها القصر

ان يرد الصاع صاعين لحكومة الوفد .. فتنتهز السراى فرصة تأليف النحاس لوزارته الجديدة ، ويرفض الملك تعيين يوسف الجندى وزيرا للداخلية فيها . والحق أن الباحث لا يستطيع أن يقطع برأى فى تعليل هذا الرفض من جانب السراى وهل كان راجعا الى أن نزاهة الجندى اiban وكنالته البرلمانية لوزارة الداخلية لم تكن فوق مستوى الشبهات — كما يذكر هيكى — أو أن سبب الاعتراض يكمن فى أن يوسف الجندى تزعم ثورة ١٩١٩ فى بلدته « زفتى » وأعلن استقلالها وأنشأ فيها امبراطورية وتحصن فيها يقاوم الانجليز ؟ أو أن الأمر لا يخرج عن مجرد رغبة عابثة من فاروق أراد بها — أو أريد له — أن يظهر سلطته منذ البداية كما نرى ؟ وهذا لا يمنع أن القصر كان يرى فى يوسف الجندى « ميولا خطيرة » . وسواء أكان هذا أو ذاك فماذا كان موقف حكومة الوفد وقد كانت الأزمة الأولى من نوعها ، فلم يعرف من قبل أن الملك فؤاد رفض تعيين وزير لهذا السبب أو ذاك ؟ وقع النحاس المرسوم بتأليف الوزارة دون أن يشترك فيها يوسف الجندى ، وكان هذا معناه أنه اقتنع بحجة الملك — أيا كانت — فارتضاها . ويحق لنا أن نتساءل : هل كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ويتمسك بقائمته التى قدمها للملك مهما ترتب على هذا الرفض من نتائج لا سيما وأنه بذلك — لو أقدم عليه — كان يضع قاعدة دستورية يتلاقى بها ما كان من شأنه أن يفسر الحياة السياسية فى المستقبل ؟ أم أنه — أى النحاس — وقد أدرك من أين تهب الرياح فأراد أن يتلاقى عاصفه لا سيما وأنه كان مازال يأمل فى فتح الصفحة الجديدة مع السراى ومن ثم كان يجب أن يقبل الأمر الواقع ؟ أم أنه قبل ذلك خشية تكليف غيره بتأليف الوزارة وما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة تدرر معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب الذى سحر الجمهور بشبابه فلم يكن النحاس يطمئن لمقاومته — كما يذكر هيكى — !! .

مها كان الأمر فلا شك أنه كان في تصورنا موقفا اتسم بكثير من الضعف من جانب النحاس وحكومته ، لكننا يجب ألا ننفلت عدة اعتبارات نعتقد أنها كانت من مبررات هذا الموقف منها : ادراك الوفد أن الملك مطلوب على أمره ، والأمل في الايبدأ الوفد علاقته مع فاروق بأزمة ، هذا بالإضافة الى الرغبة في تفويت الفرصة على أحزاب المعارضة التي كانت تعتنق كلمة اطلقها محمد محمود حينئذ تقول « ان مهمة الأغلبية قد انتهت » ، وكان جل همهما أن تقوى سلطة الملك ، وتحاول اقناعه بأن الوفد يعتدى على حقوقه وذلك كى يدعوهم الملك الى الحكم بوصفهم اوفى له وأخلص . ثم ان الوفد من ناحية والشعب — من أماله أو خلفه — من ناحية أخرى كانا يعتقدان — واعتقادهما كان صحيحا الى حد كبير كما يذكر الأستاذ مؤاد سراج الدين — أن المسئول الأول عن خلق هذه الأزمات هم الرجال المحيطون بفاروق الذين استطاعوا السيطرة عليه نظرا لصغر سنه وقلة خبرته . . لكننا — ومن خلال هذه المبررات — نجد لزاما علينا أن نعيد السؤال مرة أخرى : لماذا لم تعمل حكومة الوفد على اخراج « الطغم القديم » كى تقلم — على الأقل — من اظافر فاروق العنيدة ؟ لو فعل الوفد ذلك لتجنب ولو بعض المتاعب . وهذه احدى أخطائه نتيجة حسن النية .

والواقع أن الباحث في تلك الفترة يعجب من موقف المعارضة ويستفكره فقد كان أساسا فاسدا لكل ما ترتب بعد ذلك من أنواع الفساد في مصر . . حقيقة أن الوفد كان يتخبط ويخطئ في حكمه كما سنرى لكنه كان من الواجب على المعارضة أن تتجه بمعارضتها الى الشعب وتحاول مثلا أن تحول تيار الراى العام عن الوفد تدريجيا عن طريق تبصيره بأخطاء حكومته ، لكنها لم تفعل ذلك بل وقفت بالمرصاد لها : فحين تقرر — مثلا — اصلاح الحرمين الشريفين على حساب الحكومة وتنتشر ذلك في الصحف ويقرأ الملك النبأ ويهتم به ، نجد ان المعارضة تلتقط الفرصة محاولة الصيد

في الماء العكر منددة بالوزارة التي لا تعمل للملك حسابا . وحينما تلقت الوزارة دعوة لحضور مؤتمر تيون وقبلتها نجد أن صحف المعارضة تهاجم الوزارة « التي لم تأخذ رأي الملك ولذلك فيجب اتلافها .. » .

وهكذا ، وحينما تنشر الصحف صورة للملك وهو خارج من أحد المساجد عقب صلاة الجمعة ويجواره يقف مصطفى النحاس وقد عقد يديه خلف ظهره ، نجد أن المعارضة تثور لكرامة الملك التي يهينها رئيس الوزراء الخ . ومن هو الملك ؟ غلام أو صبي لا يتجاوز الثامنة عشرة هجرية مدلل ليست لديه خبرة عن مدلهيات السياسة والغازها أو تاريخ السياسة والأعيان فيفتح انفيه ليسمع كثيرا من الإيحاءات ضد الوفد وزعيمه في الماضي والحاضر ، ثم يرى بعينه مدى تعلق الجماهير بالوفد ، ثم يتذكر معارك أبوه مع هذا الحزب ونصائحه له بالتحذير منه ومن جماهيره ، كل هذا لا شك كان كفيلا بأن يسبب له عقدة نفسية ضد الوفد وحكمه وزعيمه . فكان لا بد من وقوع أزمات أخرى كي تسير الأمور بسرعة إلى غايتها المحتومة لا سيما وأن المعركة قد وضحت أبعادها بين القصر والوزارة ، وبرزت المطامع والتدبيرات التي حاكها رجال القصر لكي يستردوا خيوط السلطة .. فحينما يريد الملك تعيين مهندس انجليزي في الباخرة « المحروسة » وتريد وزارة الوفد أن تطبق القانون إزاء هذا المهندس يرفض الملك أن تتدخل الوزارة في شئون موظفي القصر . ويتمسك كل من الطرفين برأيه ، وبينما تقف الصحف الوفدية إلى جانب حكومتها وتنادي بضرورة تطبيق قوانين الدولة على موظفي القصر كغيرهم من الموظفين ، نجد أن « السياسة الأسبوعية » تشن حملة عنيفة دفاعا عن حقوق الملك التي يعتدي عليها الوفد .. ويذهب النحاس للقاء الملك ويقول له أنه أحرص الناس على حقوقه « ولكن هناك قانون على ماهر لا بد من تطبيقه » فيجيبه الملك : « أنا سألت

على ماهر فقال لى انه حين أصدره لم يخطر بباله موظفوا
السراى » . ويدرك النحاس أخيرا - وبصفة قاطعة - ان على
ماهر وراء الستار . ولم يمض وقت طويل حتى برز على ماهر ،
فقد آن له أن يخرج من وراء الستار الى أماله لكى يلعب دوره
الأول وبالمكشوف دون خفاء ! . ففى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٣٧ صدر
مرسوم ملكى بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان
هذا التعيين رغم أنف الوزارة ودون رغبة منها بل وتم دون علم
منها . وقبل أن نبحث فى رد الفعل من جانب الوزارة يجدر بنا ان
نلقى نظرة على ملابسات هذا التعيين لنرى الى اى مدى أصبح
الوضع بين القصر والوزارة . فالواقع ان مسألة تعيين رئيس
الديوان كانت مثار شدة وجذب استمر لفترة طويلة بينهما ، اذ
حيثما أدركت الوزارة ان السراى تفكر فى شغل هذا المنصب
اقتрحت فى البداية تعيين عبد الفتاح الطويل له لسابق خبرته ،
فرفض فاروق بحجة أن رئيس الديوان حلقة اتصال بين الملك
والوزارة وهو الميزان بينهما فى تسوية اى خلاف ، فلا يجب ان
يكون وفديا .

فتقدم النحاس بترشيح حافظ عفيفى وهو المستقل حينئذ
فرفض فاروق أيضا . فاقترح النحاس ومكرم تعيين أحمد نجيب
الهلالى الذى كانت أسهمه فى ارتفاع فى دوائر الوفد اذ ذاك وأصبح
مقربا من رئيسه وسكرتيره بل اعتبر من كبار أقطاب الوفديين كما
أشرنا . . فرفض فاروق . وعاد الوفد ورشح محمد أمين يوسف ،
ولم يكن حظه أسعد ممن سبقوه كما كان الوفد قد رشح على زكى
العرايى فأبى الملك . . كل هذا كان كافيا لأن يقتنع الوفد وحكومته
أن فاروق ومن وراءه مصممون على رفض اى مرشح تقدمه الحكومة
لأنه يريد تعيين على ماهر فى هذا المنصب . فبالذا يكون موقف
النحاس ؟ أرسل رسولا الى القصر ليقول ان على ماهر زجسل
مستحيل لاشتراكه مع مجيد محمود ، ثم مع اسماعيل صدقى ، ومن

قبلها مع أحمد زيور في الاعتداء على الحياة النيابية والدستور ، ثم ان المشكلة ليست مشكلة أشخاص ، ولكنها مشكلة مجادىء دستورية وهل توجد حكومة دستورية أو حكومة استبدادية ؟ وضرب فاروق بالمبادئ والدستور والحكومة عرض الخاطئ ووضعها جميعا أمام الأمر الواقع فأصدر القرار بتعيين على ماهر رئيسا لديوانه في ٢٠ أكتوبر كما ذكرنا آنفا . فماذا كان رد الفعل من جانب الحكومة ؟ . كما حدث في أزمة يوسف الجندي حدث في تلك الأزمة إذ راحت صحف الوفد تشير الى الدستور والى حقوق السلطة التنفيذية فيه وتقول ان وظيفة رئيس الديوان وظيفه رئيسية وشاغها حلقة اتصال بين الملك والوزارة فيجب أن يكون شخصا مطمئن اليه الوزارة ، كما اشارت الصحف الى السابقة المشابهة التي حدثت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، وكيف انتهت بوضع الأمور في نصابها السليم ، الا أن كل ذلك لم يخرج عن كونه حديثا غمقيا يثار ولا يترتب عليه نتيجة عملية .. حقيقة ان الوزارة اعترضت ، بل وذهب النحاس الى الملك يحتج ويستنكر فيقول له فاروق انه عينه لأنه كان محل ثقة والده وثقته هو .. لكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ لا شيء . فقد أذعنّت الوزارة وسلمت بالأمر الواقع ، وكان يجب عليها أن تدرك أن هذا التعيين بمثابة قاعدة ارتكاز في القصر لخصوم الوفد ونذير بقرب شيوب العواصف . لكن الانصاف يقتضى سؤال يطرح نفسه : ماذا كان مطلوبيا من حكومة الوفد ان تفعله ؟ هل تمنع تعيين على ماهر بالقوة ؟ لم يكن ذلك في مقدورها ، وليس من المستساغ أن تقوم به حتى لو استطاعت . إذن لم يبق أمامها سوى الاستقالة وهي أضعف الإيمان ولقد كان أكرم لها بكثير وفي تلك الظروف أن تقدم استقالتها لاسيما اذا عرفنا أنها طردت بعد ذلك بشهرين باتالة قاسية كما سنرى .. الا اننا من ناحية أخرى يجب أن نناقش الأمر في موضوعية مجردة : ماذا كانت تفعله الاستقالة والذئاب كثيرة تنتظر الفريسة ؟ ان الاستقالة كانت تجدى لو أن الأمور كانت تسير في مسارها السليم ، لكن لماذا

يجدى الأمر والفساد ضارب أطنابه : السراى بطاقمه القديم المتعفن ، وعلى ماهر رجل فؤاد وعضو حزب الاتحاد ، محمود محمود ، أسباعيل صدقى وحافظ رمضان ومن على شاكلتهم وأحزابهم ، ثم أحمد حسين وتشكيلاته الخضراء ، وكل هؤلاء وغيرهم ولا تغفل الشيخ المراعى وتفوضه الدينى فى الأزهر اذ كلهم انذاك نئاب فى انتظار كبوة جواد الوفد لكى يفترسوه .

تصارى القول ان الباحث المدقق لا يؤمن كثيرا بجسدى الاستقالة فى الظروف التى كانت تعانىها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولا نستطيع أن نقول انه لو استقالت حكومة الوفد لساندها الشعب ضد الملك وفرضها عليه كما يطو لبعض المؤرخين أن يتقضوا به ممثلين بما حدث أبان أزمة سعد مع الملك فؤاد فى عام ١٩٢٤ وذلك بحث طويل لسنا بصده الآن ونكتفى بأن نذكر أن حزب الوفد نفسه — ومن خلال لقاءاتنا مع بعض قادته — كان لا يؤمن بمثل هذه النوايا الطيبة ، بل كان يقيم الأمر ببيزان الواقع .. ومن ثم منتهى الى أن الاستقالة لم تكن تجدى كثيرا ، ثم أن تعيين على ماهر لم يكن سوى وضع النقط فوق الحروف ، فان ظهوره على المسرح لم يكن يعنى انه كان بعيدا عنه كما ذكرنا ، كان فقط وراء الستار غائزاح الستار . أريد أن أصل الى أن على ماهر لم يكن هو القضية ، بل القضية كانت تكمن فى النظام كله : النظام الملكى . وسنناقش تلك القضية ووجهة نظر الوفد أزاءها حين نتناول علاقة الوفد بالقصر والنظام الملكى .

والآن نعود لنمسك بالخيط ، وقد أمسك على ماهر فى قبضته بعجلة القيادة فى القصر .

وقبل أن نمضى في بحث تطورات الخلاف بين القصر — وقد أصبح على ماهر رجله الأول — والوزارة وكيف انتهت الى ازمة دستورية معقدة أدت الى اقلاتها ، ينبغي أن نتناول أخطاء الوزارة الوفدية لأنها كانت علما خطيرا في تصعيد تلك الازمة بالإضافة الى أنها زعزعت ثقة الشعب الى حد ما فانفض من حولها ، وبالتالي أدت الى تجميع كل المعسكرات المناهضة لها وتحالفها ضدها ..

مأخذ حكومة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

لا شك أن حكم الوفد على امتداد تاريخه قد اتسم بكثير من الأخطاء — وكان لا بد أن يخطيء فالخطأ من سمات البشر — الا انه يبدو أن أخطاءه في الوزارة التي نحن بصددتها (٣٦ / ١٩٣٧) قد فاقت أخطاءه في الوزارتين اللاحقتين بل وكانت أساسا في بعض جوانبها لما جد بعد ذلك ولعل في تفسير ذلك من جانبنا يتمثل الوفد عقيد في توقيع المعاهد والغاء الامتيازات ثم زواج النحاس والنظرة الى الملك كطفل ... الخ لكن الحق يفرض علينا أن نقول أن بعض تلك الأخطاء قد وضع أساسها سعد زغلول في وزارته : كالاستثناءات والمحسوبيات مثلا ، فقد رأينا كيف نادى بسياسة الوزارة « الزغلولية لحما ودما » وان كان مرجع ذلك — كما يذكر أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — عدم وثوقه الاقي الرجال المخلصين له ، وهذه طبيعة البشر في كل زمان الا انه يبدو أن النحاس باشا قد أصرف في تلك السياسة في وزارة ١٩٣٧/٣٦ على النحو التالي .

المحسوبة والاستثناءات :

على الرغم من نداء النحاس في تأليف الوزارة « ان لا حزبية بعد اليوم » ، ورغم نصيحة الدكتور أحمد ماهر له — على اثر

توقيع المعاهدة كما ذكرنا — بأن تكون المعاهدة فاتحة عهد جديد وخاتمة النضال الحزبي ، نجد أن الوزارة تتبع ميزة حزبية متعصبة ، فاخذت تميز الملتحقين الى الوفد عن سواهم في مزايا الحكم ، فسارت في طريق المحسوبية والاستثناءات للاقارب والاصدقاء ، حيث لم تقتصر المحسوبية في الوظائف على الوفديين ، بل تعدتها الى صلات القرى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد ، وقد استفحلت المحسوبية الحزبية والعائلية في كل النواحي حتى في الانعام بالرتب والنياشين التي شملت كثيرين ممن لم يؤدوا للبلاد أى خدمة ، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس في مجالسهم وموضع دهشتهم واستنكارهم .

والواقع أن هذا الخطأ المسرف وقد تناولته جميع المصادر اولمراجع دون استثناء يستحق أن نعتبره في مقدمة الأخطاء التي ارتكبتها وزارة الوفد في ١٩٢٧/٣٦ . ومن ثم فقد حاولنا أن نتقصى مدى حقيقة هذا الاتهام فرجعنا الى صحف تلك الفترة ثم بحثنا في مدى صدق معلوماتنا فتأكدنا أن هذا الاتهام حقيقة تاريخية واسعة لا شك فيها ، كما هالتنا كثرة الانعامات بالرتب والنياشين . ولناخذ جريدة « البلاغ » مثلا ، فنجدها على امتداد عام ١٩٢٧ تنقل عن مندوبيها في الاقاليم أنباء تلك الانعامات لاقارب الوزراء ورجال الوفد .

فيكتب مندوبها في مديرية المنوفية — مثلا — عن هؤلاء المنعم عليهم فيها ويذكرهم واحدا واحدا مشير الى صلة كل منهم بأحد وزراء الوفد أو قائده ، كما يفعل نفس الشيء مندوب الجريدة في الجيزة وغيرها من اقاليم مصر . امتلأت البلاغ بمثل هذه الانعامات والنياشين ، ونجد مثلا برقية بتوقيع « وفدى متالم » يشير فيها الى أن الانعامات اقتصررت في الجيزة على افراد بعينهم دون بقية

أعيانها ومنهم الوفديون الذين ليسوا اقارب ولا اصهارا ثم يورد امثلة لذلك .

ولم يترك البلاغ مصطفى النحاس فتعقب اقاربه واصهاره الذين اغدق عليهم خيراته ، وكذلك مكرم واقاربه الذين نالهم من حظ الرتب والنياشين الشيء الكثير ، وكذلك حمدي سيف النصر عضو الوفد والوزارة . ولم تقتصر البلاغ في هجومها على الحكومة على تلك الاتباء وحدها ، بل طفحت بمقالات لمبد للقادر حمزة يتحدث فيها عن « الوزارة ومعنى الحكم » . وان الحكم ليس ايثارا للاقارب والاصهار ، وانما هو تقديم للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة . كما تتعقب الجريدة بعض المنعم عليهم بالرتب ، فتذكر مثلا ان احدهم متهم بالتبديد ولا تزال قضيته قائمة امام المحكم ، وآخر منعم عليه بالبكوية وهو بشهادة المحكمة الشرعية من ذوى السمعة السيئة وانه محكوم عليه بالمحبس مع الشغل فى تهمة تزوير ... الخ .

ولا شك ان مسألة الانعامات والاستثناءات هذه تعددت جوانبها وقد اتخذت لها ابعادا كثيرة فكانت لا شك احد اخطاء الوفد التى لا يمكن تبريرها ، لكن هناك سؤالا يطرح نفسه : ماذا كان هدف الوفد من وراء تلك المسألة ؟ يبدو ان النحاس باشا عندما جاء الى الحكم فى عام ١٩٣٦ طلب الى وزارته جميعا ان يتقدموا بكشوف لاقاربهم لمنح رتب لهم ، وكان هدفه من ذلك ان يتوى أسر الوزراء من ناحية ، وان يتاثر هؤلاء الاقارب بتلك الانعامات والرتب التى جاءتهم دون ان يعلموا بها فينضموا الى الوفد من ناحية اخرى . واذا نحينا جانبا ما استهدفه النحاس نجد انها كانت مسئلة طبيعية بمقياس هذا العصر ولا سيما ان جميع المنعم عليهم - او معظمهم - كانوا اثرياء ، الامر الذى يمتشى مع طبيعة تنظيم حزب الوفد منذ نشأته واعتماده على

تبرعات الافراد والاسر الكبيرة شأنه في ذلك شأن الاحزاب جميعا
في كافة انحاء العالم .

لكن هذه التبريرات لا تحول دون أن نحمل النحاس وحكومته
مسئولية الاسراف الشديد في تلك الاستثناءات التي أن استسيقت
من الأحزاب الأخرى لا نستطيع أن نقر الوفد عليها وهو حزب
الجمهير كلها كما كان يدعى ، ثم أن مسألة المحسوبية والاستثناءات
هذه قد أثارت هذه العواصف من كل جانب : القصر واحزاب
الاطلية مما أدى الى اضعاف مركز الحكومة والوفد امامها ، بل تعدى
ذلك الى الخارج ، ففي رسالة لمكاتب التيمز في مصر لجريده
يتناول فيها الأسباب التي أدت الى « هبوط محبة الشعب للوفد »
فيذكر انها كثيرة ومتنوعة الا أن أهمها يرجع الى « عدم حكمة
الوفد وسداده في مكافأة الذين اعتبرهم اصدقاءه بالرتب والنياشين
والترقيات دون مراعاة لصلاحيتهم من وجهات النظر الأخرى ... »
هل أقدقت الوزارة بهذه الرتب والنياشين على انصارها
ومحسوبيها ابتهاجا بتوقيع المعاهدة كما قيل حينئذ ؟ لا نعتقد ذلك
لأنها لم تقتصر على المفاوضين بل أنهم لم ينالوا منها شيئا ، بل
كانت هذه الانعامات للمئات الذين لم يكن أحدهم يطمح في أن ينال
رتبة أو لقباً طيلة حياته ، وكان أكثر هؤلاء من انصار الوفد ومن
أعضاء لجنته المركزية في الأقاليم . والواقع أنه يصعب تفسير تلك
المسألة ولا نجد لها تبريرا معقولا ، فانها بالاضافة الى مجافاتها
لروح المساواة كانت عاملا أدى الى اشتعال الخصومات في الريف
وخاصة بين هؤلاء المحظوظين الوفديين ومنافسيهم في الجاه
والثروة والعلم من اهل الريف الذين رأوا في تلك الانعامات ميلا
حزبيا وتمييزا لا يتفق ودواعي العدل كما اثرتنا وينكر هيكل
أن هؤلاء شكوا الى أحزابهم ذلك الحيف والتفريق في المعاملة بغير
مسوغ ، وان رجال الأحزاب رأوا أن الوفد انتهز فرصة قيام
الوصلية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى ؛

واضح تماما أن الوفد تنكب الطريق السليم في تلك الوزارة من حيث الاستثناءات والمحسوبيات وسنجد في وزارته القائمة ٤٢ - ١٩٤٤ يزداد امعانا في ذلك الطريق ، ولا شك أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم في شيء ، بل تعصب بميم من الوفد لانصاره ومريديه كان أساسه تصيد المنافع أو الانتقام من المنافسين . وقد أدى هذا الى اضطراب معنى العدل ، واهتزاز سلطان القانون ، ومن ثم أصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ففسدت الحياة السياسية في مصر ، ويجب أن نشر مرة أخرى الى أن مسألة الاستثناءات هذه كانت عاملا من عوامل الخلاف الذي أدى الى خروج - أو اخراج - غالب والفقراشي وزملائهما من الوزارة حينما عارضوا في هذا الأمر . وقد اتخذ بعض كتاب المعارضة من الاستثناءات سبيلا لهجمة الوزارة وكانت البلاغ ميدانا لاحتلامهم ، فيتناول الأستاذان عباس العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني لفتك المسألة ويكتبان المقالات مدعمة بالمستندات . كما شارك في الحملة الدكتور هيكل في جريدة الاحرار الدستوريين ، « السياسة الاسبوعية » ..

خلاصة القول ان سياسة المحسوبية والاستثناءات كانت أولى الأخطاء التي ترددت فيها وزارة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧ .

تشكيلات القمصان الزرقاء :

أما الخطأ الثاني فيتمثل في استحداث الحكومة أسلوبا جديدا ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية ، كما ساعد على اضطراب الجو السياسى حينئذ بنوع من الارهاب كان يجدر بالوفد وحكمه أن يتحاشاه ، ويتركاه لغيرهما . ونعني بذلك الأسلوب اصطناع الحكومة لفرق خاصة أطلقت عليها « فرق القمصان الزرقاء » ..

والواقع أنها في البداية لم تنشأ لغرض الإرهاب ، فقد كانت في الأصل تشكيلات منتظمة أنشأها الوفد للهوض بالروح الرياضية في الشباب . إلا أنها تطورت فأصبحت في عهد هذه الوزارة بالصيغة السياسية الحزبية فتحولت عن مقصدها السليم وصارت مصدر إرهاب للخصوم ، الأمر الذي جلب عليها وعلى الحكومة الوفد سخط الرأي العام . ولا بد أن نتساءل : لماذا اصطنع الوفد هذا الأسلوب وهو الذي لجأ إليه وتفاخر أنه يمثل الشعب وأنه الأمين على مصالحه ؟ كيف ارتضى الوفد لنفسه ذلك الجو الإرهابي وهو الذي لاقى الكثير من إرهاب صدقي ومحمد محمود وأساليبيهما وطالما كان ينمى الحرية على يديهما ويتباكى على مصر الديمقراطية ؟ يبدو أن حكومة الوفد حينما رأت دعوتى مصر الفتاة والأخوان تنتشران وتستندان الى تأييد القصر وعلى ماهر من ناحية وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى كما أشرنا ، ثم حينما أدركت الاتجاه الفاشستى القائم على المنظمات شبه العسكرية والذي تمثل في دعوة مصر الفتاة بنوع خاص التى اصطنعت أساليبيها وأنشأت لها فرقا تدعى « القمصان الخضراء » . يبدو أن كل هذا أدى الى تلقى الحكومة القائمة فائرا لها المتاعب فوقعت من فرط الخوف والقلق في هذا الخطأ ، فبدلا من أن تعالج الحكومة أخطاءها وأن تقاوم هذا الانحياز الظاهر في سياستها وأن تلتزم الروح الديمقراطية نراها تتبع الأسلوب نفسه فتنشئ فرق القمصان الزرقاء . والواقع أن الباحث ليحار أزاء هذا الموقف ، فانه إذا استطعنا أن نفهم أن تستهوى المثل النازية والفاشية بعض الشباب فينشئوا ما يشبهها كما حدث في حركة أحمد حسين ، فأننا لا نستطيع أن نفهم أو أن نقبل من الحكومة الدستورية التى تستند الى أغلبية برلمانية كبيرة أن تواجه هذا الانحراف بانحراف مثله ، فتضفى من حيث لا تدري صفة الشرعية أو الإقرار الضمنى لهذا الأسلوب الدكتاتورى المتمثل في تشكيلات القمصان الخضراء . وقد قامت كل

هذه التشكيلات والفرق — سواء الزرقاء أو الخضراء — على هامش الطبقة العاملة ، أو المجموعة التي يمكن أن نطلق عليها مجموعة الخارجين عن تلك الطبقة وهي تتألف من أصحاب الحرف المفلسين والعاطلين وغيرهم . وقد كون هؤلاء — بشكل أو آخر — تلك العناصر الارهابية والأجهزة : : كان أهمها فرق القمصان الخضراء والزرقاء والتي أصبحت هذه أداة سياسية لارهاب خصوم الوفد وحكومته ، فأخذت تتسلح بالعمى والخناجر وتعتدى على اجتماعات الأحزاب المعارضة وتفض بعضها بالقوة ، كما اعتدت على أشخاص المعارضين والصحف المعارضة . مجمل القول أنها أصبحت وسيلة لاهدار حرية الفكر والرأى وقد أصبحت الحرية تحت رحمة الحكومة الوعدية ، فقد تحكمت فى الشوارع والطرق واستفحل شأنها بضم تلك العناصر السالفة الذكر فكانت أداة لافساد الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ويملون أرائهم على الرؤساء والموظفين . وقد تعددت الروايات حول ذلك .. فيذكر الاستاذ فتحى رضوان أنه فى اجتماع كان يخطب فيه عقب ابرام المعاهدة فوجئ الحاضرون بهجوم جماعات القمصان الزرقاء تحت سماع البوليس وبصره ، وأنه استطاع بشق الأنفس أن ينجو بنفسه وكلما ذهب الى مكان فى ذلك اليوم وجد جماعات أخرى تعتدى على زملائه بهراواتهم وخناجرهم ، كما رابطت امام مكتبه ومنزله وامام الحزب (الوطنى) جماعات أخرى ..

ويصور لنا الدكتور هيكل هذا الجو المفزع فيقول « وكنت اصدر جريدة السياسة الأسبوعية أعارض فيها سياسة الحكومة فكانت مظاهرات الفرق تجيء الجين بعد الجين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين .. وسمعنا يوما ضجيج مظاهرة مؤلفة من الآلاف فتركت المكان ، فاذا المظاهرة تجيء اليه وتحطم أثنائه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب ... » ولما كانت هذه الجماعات قد اعتدت على قبل ذلك مرتين فبأنه « ترك المكان » فى هذه المرة

واسرع بمغادرة الدار ولم يريد البقاء فيها كما فعل في عام ١٩٢٤ حينما كان سعد زغلول في الحكم . ويستطرد هيكل فيذكر أن مظاهرة تؤازرها فرق القمصان الزرقاء قد ذهبت إلى منزل محمد محمود لافتحاله والاعتداء عليه وأنها قد تبادلت النيران مع حراس الدار الذين استقدمهم محمد محمود لصد المظاهرة .. وحقت النيابة الحادث و . . . الخ . ولم يكن زعيم الأحرار وكتبتهم وجريدتهم الهدف الوحيد لمظاهرات القمصان الزرقاء واعتداءاتها ، فقد نالت الأحزاب والجرائد الأخرى نصيبها من كل ذلك .. الا أن جريدة « البلاغ » صاحبها كان نصيبها يتناسب ومعارضتها وإيرادها من أبناء الحكم ومن مصادر صحيحة كما رأينا ، الأمر الذي سبب انزعاجا للحكومة فضبت عليها جام غضبها ولا سيما أننا لا نجد عددا من جريدة « البلاغ » يخلو من تعليقات عبد القادر حمزة صاحبها أو العقاد والمزني وهما كاتبان حينذاك فكانت مقالاتهم تنفيض سخرية وهجوما ضد أخطاء الحكومة ومجاوزتها لأحكام القانون والدستور ، فنجد مثلا عبد القادر حمزة يكتب مقالا بعنوان « النحاس باشا يهول ويدعى أن هناك أياد تلعب في الخفاء » وفي آخر « مناورة يراد بها صد موجة الاستياء العام ولكنها لا تنجح في صد الموجة وتنجح في الدلالة على انزعاج الحكومة .. » .

وتعمقت الجريدة فرق القمصان الزرقاء فتذكر تنظيماتها والأموال التي تدخل في يد قيادتها وتقدرها بأكثر من خمسة آلاف جنيه في مدة لا تزيد عن سنة » ، كما يكتب العقاد تحت عنوان « القمصان الزرق - عبث ليس له طائل » فيعدد تجارب الأسم الأخرى في انشاء هذه الفرق الفاشلة وكيف أنها جميعها قد انتهت بالفشل . . . الخ . وفي مقالات أخرى يهاجم العقاد بأسلوبه القوي النحاس والوفد ووزارته ..

هذا تصوير سريع لما كانت عليه البلاغ فكان لا بد — بمنطق حكومة الوفد — أن تنال الجزء الأوفى من جعته مظهرة حطمتها وحاولت تحطيم مطبعتها إلا أنها لم تستطع أن تحطم آلاتها الحديدية كما حطمت أثاثه ومتاعه ، وأنزلت بها كثيرا من الخسائر ... ولذا كنا قد أعتمدنا في بحثنا عن القمصان الزرق على مراجع ومصادر معارضة لحكومة الوفد فليس يعنى ذلك تجنبنا منا أو أننا أهملنا مصادر الوفد المؤيدة له ، فإذا أخذنا جريدة « المصرى » مثلا فنجدها مليئة بأنباء تنظيمات الفرق الزرقاء وتدريباتها وقيادتها ونشاطاتها في استقبال زعماء الوفد في رواحهم وغدوهم . أى تأييد ومناصرة لتلك الفرق على طول الخط ، إلا أننا انصافا للحقيقة التاريخية نذكر أن بعض قادة الوفد كانوا غير راضين أو مقتنعين بتنظيم هذه الجماعات ، فيذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أنه كان معارضا لانشاء هذه الفرق وغير راض عن نشاطها بعد ذلك .

على أى حال كانت هذه الفرق مبعث استياء لا من الدوائر المعادية للوفد فقط بل من فئات الشعب المختلفة لأنها كانت لا تتفق وطبيعة المصريين وميولهم ، فقد نشرت جريدة « مانشستر جارديان » البريطانية مقالا فى ١٨/١/١٩٣٧ تحت عنوان « الوفد والقمصان الزرقاء والطلبة » أوضحت فيه كيف يحاول الوفد أن يخضع الطلبة لمشيئته ، كما أشارت فيه الى القمصان الزرقاء وأنها تشبه فرق القمصان الخضراء التى لا تتمتع بتأييد الوفد . « ولم تصادف كل هذه الفرق نجاحا كبيرا لأن النظام الحقيقى فى أى شكل من أشكال الفاشيية غريب عن طبيعة المصريين ، وقد يضطر الوفد قبل زمن طويل إلى التفكير فى وسيلة أخرى للحصول على تأييد الطلبة غير فرقة القمصان الزرقاء ... »

استغلال الطلبة في النشاط السياسي :

ولعله من المناسب هنا أن نتعرض لمسألة استغلال الطلبة في التنظيمات السياسية آنذاك ، وكيف أن الوفد كان له « القدر المعلن » في ذلك ، ولا شك أنه خطأ آخر ترتبت فيه حكومته . فان الوفد حاول أن يقحم الطلبة في السياسة الحزبية ، فقد كانت له بين صفوفها لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدها حكومة الوفد بالمعون المادي والتأييد المعنوي .

وتصور لنا الدكتورة بنت الشاطيء — وهي تستعرض تكرياتها عن الجامعة — تصور الجو البغيض الذي اشاعته حكومة الوفد بين الطلبة وكيف اهدرت خزينة الدرجات العلمية فتقول « في ذلك الصيف من عام ١٩٣٦ بدانا العطلة بعد ان اعلنت الجامعة نتيجة الامتحان وعلقت كشونا رسمية بها على لوحات في مداخل الكليات ... واذا بالحزب الحاكم يغضب لرسوب فريق من انصاره ودعائه ، وهم ما شغلوا عن الدرس والتحصيل الا بالامل الحزبي الجيد ! واذا رأى الحزب استحالة تزييف النتائج الرسمية بعد اعلانها عمد الى البرلمان — وله فيه الاغلبية المطلقة — فاستصدر قانونا « شرعيا » يهبط بنسبة درجات النجاح في امتحانات الجامعة من ٦٠٪ الى ٥٠٪ على أن يسرى ذلك القانون بأثر رجعي على نتائج الامتحانات التي اعلنتها الجامعة قبل شهر وبعض شهر ... وظهرت الصحف — غداة صدور القانون — وقد امتلأت أعمدتها بحشد كائن من اسماء الطلاب الذين قضت الجامعة برسوبهم وقضت الاغلبية البرلمانية للموقرة للحزب الحاكم بنقض قرار الجامعة ، ونقلتهم بقوة القانون من صف الراسبين الى صف الناجحين ... » .

ولا شك أن ذلك كان له آثاره الوخيمة على الطلبة سواء المحظوظين منهم — وهم الذين كانوا يصلون في حزب الوفد —

وَيَتَمَتَّعُونَ بِرِعَايَتِهِ — مِنْ حَيْثُ اِتَّصَرَّفَهُمْ عَنْ جَادَةِ طَرِيقِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَوْ الْبَائِسِينَ مِنْهُمْ الَّذِينَ كَانُوا خَارِجَ مَعَسَكِرِ الْحِزْبِ مِنْ حَيْثُ بَثَّ الْحَقْدُ فِي نَفُوسِهِمْ ، وَتَصَوَّرَ حَالَتَهُمْ بِنْتُ الشَّلْطِيِّ عَفَقُولُ « وَخَابَ رَجَائِي فِي الْجُلُومَةِ بَعْدَ عِلْمِي الْأَوَّلِ مَعَهَا ، فَقَدْ غَضِبْتُ لِهَذَا الْعَدْوَانِ الصَّارِخِ عَلَى حُرْمَةِ الْإِمْتِحَانِ الْجَامِعِيِّ ، وَانْكَرْتُ شَرْعِيَةَ الْحَقِّ الَّذِي اغْتَصَبَهُ الْبَرْلَمَانُ — وَفَكَّرْتُ فِي أَنْ أُنْسَحَبَ نِهَائِيًا مِنْ هَذَا السَّبَاقِ بَعْدَ أَنْ عَثْتُ الْحَزْبِيَّةَ بِالْجَامِعَةِ ٠٠٠ الْخ . »

وَسَيَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ حِينَئِذَا تَنَازَعُ الْأُمُورُ بَيْنَ الْوَفْدِ وَالْقَصْرِ كَمَا سَنَرَى صِرَاعَ حَادٍ بَيْنَ الطَّلَبَةِ وَبَعْضِهِمْ ، إِذْ أَنْ الْمُتَنَزِّهِينَ مِنْ سِيَاسَةِ الْوَفْدِ مِنْهُمْ سَنَجِدُهُمْ يَتَجَمَّعُونَ وَيُنْظِمُونَ صَفُوفَهُمْ كَمَا فَعَلَ طَلَبَةُ الْوَفْدِ ، وَيَقِفُ الْفَرِيقَانِ مَوْقِفَ الْمُنَظَّرَةِ وَالْخُصُومَةِ ، فَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَفْدَ — وَفِي وَزَارَتِهِ تِلْكَ بِالذَّاتِ — هُوَ الْمُسْتَوَّلُ الْأَوَّلُ عَنْ اقْتِحَامِ الطَّلَبَةِ فِي غِمَارِ السِّيَاسَةِ الْحَزْبِيَّةِ ، مِمَّا أَدَّى إِلَى أَضْعَافِ تَكْوِينِهِمُ الْوَطَنِيَّ وَالْأَخْلَاقِيَّ وَالْعِلْمِيَّ . ثُمَّ « أَنْ الْأَحْزَابَ الْآخَرَى كَانَتْ قَلْقَةً مِنْ جَرَاءِ مُحَاوَلَةِ الْوَفْدِ احْتِكَارِ الطَّلَبَةِ ، وَكَانَتْ تَهْدِدُ بِالْثَّرْوَعِ فِي أَنْشَاءِ جَمْعِيَّاتٍ وَفَرَقٍ مِمَّاثِلَةٍ وَهَذَا سَيَكُونُ عَلَامَةً عَلَى بَدَايَةِ التَّفَكُّكِ وَالْأَزْمَاتِ » . وَتَقَبَّلَ أَنْ نَسْرِعَ فِي تَوْضِيحِ تِلْكَ الْأَزْمَاتِ لَا بَدَّ أَنْ نَحَاوِلَ اسْتِكْمَالَ عَرْضِ أَخْطَاءِ الْوِزَارَةِ .

الْمَأْخُذُ الْآخَرُ :

إِلَى جَانِبِ أَسْلُوبِي الْأَرْهَابِ وَعَدَمِ الْمَسَاوَةِ الْمُسْتَمْدَانِ مِنْ تَأْلِيفِ الْقِمَاصِ الزَّرْقَاءِ وَالِاسْتِثْنَاءَاتِ نَجِدُ أَنَّ الْوِزَارَةَ تَصَدَّتْ لِلصَّحْفِ الْمَعَارِضَةِ — لَا بِالْمُظَاهَرَاتِ وَالْفِرَقِ فَحَسَبَ كَمَا أَفْرَنَّا — بَلْ أَرْمَقَتْهَا بِالتَّحْقِيقَاتِ وَالْمَصَادِرَةِ ، كَمَا اعْتَقَلَتْ النِّيَابَةَ عِدْدَا كَبِيرَا مِنَ الصَّحَفِيِّينَ فِي جَنْحِ صَحْفِيَّةٍ ، وَمِنْ الْمَأْخُذِ عَلَى تِلْكَ الْوِزَارَةِ أَنَّهَا قَرَّرَتْ إِعَادَةَ الْعَمَلِ بِالْمَرْسُومِ بِالْقَانُونِ الْخَاصِ بِحِفْظِ النِّظَامِ بِمُعَاهَدَةِ التَّعْلِيمِ ، وَهُوَ مَرْسُومٌ سَبَقَ صُدُورُهُ فِي غِيَّةِ الْبَرْلَمَانِ

(١٩٣٠) واعترض عليه الوفد حينذاك . ويعمل الراجعى اعادة الوزارة له بأنها رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى الى صفوف طلبة الجامعة فقررت اعادة هذا المرسوم .. كذلك يأخذ البعض على تلك الوزارة أنها لم تمن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش وأنها لم تعمل عملا جديا فى انشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وانشاء الأسطول وتعزيز قوة الدفاع الوطنى ... الخ . الا أننا نجد فى هذا المآخذ بعض التجنى على حكمة الوفد .

فإنه بالإضافة الى أن المعاهدة كانت مازالت حديثة التوقيع والتنفيذ بالنسبة لنهاية حكومة الوفد بعد ذلك (٢٠ ديسمبر ١٩٣٧) يجب ألا تغفل العوامل المطلقة التى أشرنا إليها آنفاً والتى لم تتح للحكومة التفرغ لهذه المسائل تماما ، ومع ذلك ففى عهد هذه الحكومة نجد أن الفريق اسبنكس باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى — والذي كان بمثابة السردار — يعتزل العمل (يناير ١٩٣٧) ولم تمد الحكومة مدة خدمته ، وترقب على ذلك أن تسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ علم ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لأركان الحرب الجيشى كما أشرنا فى نتائج المعاهدة . وكذلك انشأت الوزارة مدرسة المهندسين المسكرين فى مسطرد ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش .

ولمنا الآن بصدد اصلاحات الوفد فى هذه الحكومة ، إنما نحدد أخطاءها أولا ، ويجب أن نشير الى أن الحكومة رغم أنها سارت فى الحكم — ولا سيما فى علم ١٩٣٧ — والأخطاء فاحشا من كل جانب لكنها ظلت أيضا بامصلاحات جوهرية كما سفى .. ولعل أخطاءها رجعت فى بعض الأحيان الى أساسها بأن الممارات تحك حولها ، وإن القصر لم يصبح خالصا للهم

الدستورى ، والى شعورها بأن على ماهر يلعب لعبة خطيرة او انه استطاع ان يوجه الملك الحديث السن الى خط السياسة الذى يريد ان يسير فيه ، وتوجست خيفة من حركاته .. الا أن كل تلك العوامل — وهى حقيقية — لا تبرر لنا أخطاء الحكومة التى سردنا بعضها منها ، وذلك لأن تلك العوامل كانت من صنع الحكومة نفسها أو بالدقة قد هيات الفرصة لايجاد نتيجة رغبتها الملحة فى الحكم وما ترتب على ذلك من التخييط ، ثم النوايا الطيبة التى كانت تهدف بها الى ايجاد السلام مع القصر فان النوايا الحسنة اذا أسوء استعمالها كانت بمثابة أدوات حفر لقبر صاحبها ، ثم تفاؤلها الذى اشرنا اليه بزوال الملك فؤاد من المسرح ، واعتقادها أن الجو قد طاب لها بعد أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ .

والآن وقد انتهينا من بحث أخطاء الحكومة نعود لنستكمل ادوار الصراع بينها وبين القصر ولنرى كيف اتخذ الصراع شكل ازيمات دستورية متعاقبة ومعقدة أدت فى النهاية الى اقالة الوزارة .

نبعد ان أمسك على ماهر بعجلة القيادة فى القصر (فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧) أصبح وجهها لوجه مع الحكومة التى كانت تعارض فى تعيينه كما ذكرنا ، ورغم أن هذا التعيين كان يعتبر بؤرة ارتكاز فى القصر لخصوم الحكومة الوفدية ، فاننا نجد انها — أى الوزارة — لم تعمل على اصلاح أخطائها فى الحكم التى اشرنا اليها ، بل استمرت فى سياسة المحسوبية الحزبية والعائلية ، كما استفحل خطر القمصان الزرقاء ، وامتد تيار السخط الى صفوف الشباب ، وظهرت فى الجامعة حركة تنمر واستياء من تصرفات الحكومة وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد .. ويجب أن نكرر للإشارة هنا الى أنه من بين أسباب فصل النقراشى من الوزارة ثم من الوفد وكذلك فصل محمود غالب من الوزارة أنها كنا يعارضيان فى التصرفات التى تمس سمعة الحكم ، فعارضا فى الاستثناءات

والمحسوبيات . وكان اخراجهما من الوزارة على النحو السدى فصلناه ثم فصل التقراشى من الوفد بعد ذلك ، كان معناها ان الوفد ماضى فى سلوكه طريقا غير نزيه ، ولا شك ان النحاس كان معروفا من قبل بالنزاهة ، ولكن يبدو ان نفسيته واحواله قد تغيرت مع الزمن وخاصة بعد زواجه وعقد معاهدة ١٩٣٦ ، فأخذ يتساهل فيها تقتضيه النزاهة والاستقامة .

وقد ذكرى لنا مصدر عايش الأحداث انه فى زيارة له مع بعض شباب الوفد لمنزل النحاس فى عام ١٩٣٧ ، خرج من هذه الزيارة بانطباع شاركه فيه عدد من زملائه وهو ان النحاس قد تغير ، ذلك لانهم رأوا بأعينهم مظاهر الترف فى الرياض والانات ثم تذكروا الايام التى كانوا يرون فيها النحاس فى منزله يجلس على « كنبه » وحوله عدة كراسى ..

وخلصة القول ان اخطاء الحكومة اثارت تيارات السخط ضدها فاتسع نطاق المعارضة ولا سيما حين انضمت اليها جمعية « مصر الفتاة » ، فبدأت أمواج المظاهرات والاضطرابات والتجمعات ضد الوزارة تتدفق فى المحيط الجامعى وكليات الأزهر منذ أواخر اكتوبر ١٩٣٧ ، ولم تكن المظاهرات وقفا على المعارضة وحدها ، فكما سارت المظاهرات الأولى والتى تهتف ضد الوزارة ، نجد ان مظاهرات أخرى خرجت فى الشوارع تهتف للوزارة ، وقد كانت هذه المظاهرات وقوامها الطلبة نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد فى اقحام الطلبة فى السياسة الحزبية ، وقد رأى مدير الجامعة حينذاك (أحمد لطفى السيد باشا) ان يتفادى تفاقم الاضطراب فى محيطها ، فاضدرت ادارة الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة فى كلياتها أسبوعا (من ٢٥ اكتوبر) ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار .. وفى ذلك التوتر اطلق أحد أعضاء مصر الفتاة الرصاص على النحاس (فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧) ووجه هذا الحادث باستياء شديد

في مختلف الأوساط ، إلا أنه من ناحية أخرى كان سببا في إمعان الحكومة في اتهام خصومها في الاشتراك في هذا الحادث فاعتقلت الكثير من الشباب وأسيتت معاملتهم في السجون ، الأمر الذي زاد في حركة التذمر والاستياء . وقد سيطر هذا الجو المليء بالاضطراب على اجتماع البرلمان الذي عقد في نوفمبر ، ولم تتوقف المظاهرات ، ففي يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين كان قوامها جموع من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة ، وهتفوا بحياة الملك الذي أطل عليهم من شرفة القصر محيا لهم . وكانت هذه المظاهرة ردا على مظاهرة قام بها أنصار الوفد ونادوا فيها « النحاس أو الثورة » .. — ولعل هذا البداء يذكرنا بشيبيه في عام ١٩٢٤ حينما نادت الجماهير « سعد أو الثورة » إلا أن النداء الأخير لم يكن في توقيتته الصحيح بالاضافة الى اختلاف الظروف والملابسات .

هذا هو الجو العام الذي كان كفيلا بوقوع الأزمات بين الحكومة من ناحية والقصر بمن فيه من ناحية أخرى .

الآزمات الدستورية :

كلن تمعين على ماهر نذيرا بتلك الآزمات ، فإنه على امتداد الشهرين التاليين الباقين من عمر الوزارة اتخذت الأمور شكلا الآزمات المعقدة ، فبينما حلول الملك ومستشاره على ماهر تقيد الإجراءات الحكومية بدموى المحافظة على دستور ١٩٢٣ ، كان النحاس من الناحية الأخرى يحاول تحديد الحق الملكي ، فقد برزت الى السطح من جديد المشاكل الدستورية بينهما ، وهي تلك المشاكل التي كانت قد سويت أو اعتقد أنها سويت وأرسيبت قوامها في وزارة الوفد الأولى (وزارة سعد ١٩٢٤) .. وكانت المشكلة الأولى خاصة بحق التمعين في مجلس الشيوخ فقد كان أحد المقاعد

بمجلس الشيوخ شاغرا لمدة شهرين وأراد النحاس تعيين أحد الوفديين (حسن نافع) غاعترض القصر ورشح عبد العزيز فهمى باشا . فقتازل النحاس عن ترشيح نافع ورشح مكانه « فخرى عبد النور » ولم يقبل تعيين عبد العزيز فهمى ، متمسكا باقتراحه وحجته الدستورية أن الوزارة هى التى تتحمل مسئولية التعيين ، وأن حق صاحب العرش ينحصر دستوريا فى المشورة وليس الأمر الواجب النفاذ . بينها تمسك القصر برأيه ، وحجته الدستورية أن الحكمة فى تعيين الشيوخ لكمال الكفايات فى المجلس من العناصر التى لم يأت بها الانتخاب ، وأن الوزارة إذا أرادت تعيين أنصارها بصرف النظر عن الكفايات تكون قد خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحميه ... الخ ، وتشبث كل فريق برأيه ، وطال الشد والجذب بينهما فى مسائل أخرى : فقد أرسلت الوزارة عدة مراسيم أخرى رفضت السراى توقيعها : كمشروع قانون بنقح اعتماد اضافى للميزانية ألحت الوزارة فى طلبه . وكانت حجة على ماهر فى عدم التوقيع أن الوزارة تعدها وترسلها الى القصر بدون أن تأخذ رأيه مقدما ، وردت الحكومة بأنها تتخذ هذه المراسيم فى دائرة سلطاتها الدستورية ، وقال على ماهر أنه لا يقر هذه النظرية ولا يرى الأخذ بها .

واضح تماما أن على ماهر كان يؤدى دوره ويحاول أن يتخذ من الحكومة ليعطى للملك ، ينقص من سلطاتها ليزيد فى سلطاته ، فكان هذا داعيا لشل حركة الوزارة وإزدياد استيائها وتذمرها ، فذهب النحاس الى الاسكندرية فى أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ وأظهر تذمره واستياءه للملك نتيجة لتصرفاته تلك ، وأن هذا يعتبر تهديدا للحريات الوطنية . ويبدو أن القصر — أو على ماهر — أو هما معا رأيا القاء اللغاز فى وجه حكومة النحاس بهدف تصعيد الخلاف ، فطالب القصر بحل جماعات القمصان الملونة ، كما أثار مسائل دستورية أخرى كان تكون هى المرجع النهائى فى

تعيين كبار الموظفين ، وإحالة الموظفين المعيّنين بمرسوم إلى المعاش ، والرتب والنياشين ، وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان ، وأن يفرد الملك بتعيين كبار موظفي القصر ... الخ .

وكان من الطبيعي أن ترفض الحكومة لأنه إذا كان على ماهر عنيدا فإن مصطفى النحاس — بشهادة كل المصادر الحية — كان أكثر عنادا ، بل كان العناد صفة بارزة فيه ، ومن ثم زادت الأمور تعقيدا .. ويبدو أن على ماهر أراد بحركة أخرى أن يخرج الحكومة ، فطلب القصر — حين استحسنت حلقات الخلاف — أن يلجأ إلى التحكيم : أي أن يحتكم الديوان والوزارة إلى هيئة محايدة ، غرقت الوزارة هذا الاقتراح .. وأصبح من الواضح أن ثغرات الخلاف بين القصر والنحاس قد صارت صعبة العبور ، فتهامست الأذان في منتصف ديسمبر بأن النحاس على وشك أن يطرد من الحكم ، وسرعان ما اتصلت المقابلات لحل الأزمة بين مكرم عبيد وصبري أبو عام عن الوزارة من ناحية وعلى ماهر عن القصر من ناحية أخرى إلا أنها لم تسفر عن نتيجة .

وبقيت الورقة الأخيرة ، ولا نستطيع أن نجزم هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد أنها ورقة خاسرة فتجنبها ؟ أعنى تدخل السفارة البريطانية . فقد أذيع في بعض دوائر القاهرة أن السفارة — وكانت صلتها قوية بالنحاس — تدخلت للتوفيق ولتضييق دائرة الخلاف ، وأن السفير (اللورد كيلرن) بذل مساعيه لبقاء وزارة النحاس في الحكم والتساهل من الجانبين . وهذا يقودنا إلى سؤال جوهري يطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية — لو كان حقيقة قد حدث — يعنى بالضرورة أنه كان استجابة لرغبة وفدية أبدت كما يحاول البعض تصويره ؟ أم أن الأمر لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة — في خبث ودهاء — أن تعجم عود

الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الأمر مازال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ؟ على أى حال هذا اجتهاد من جانبنا ، الا أننا نشير الى اعتبارين : الاول أن السفير البريطانى كان قد زار كلا من النحاس والملك فى النصف الثانى من ديسمبر ١٩٣٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين كانتا سببا للاعتقاد الذى أشرنا اليه وهو أن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة على أن يبقى الوفد فى الحكم ، لأنه الحزب الذىفاوض وعقد المعاهدة ، ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء والسفير البريطانى كانت قوية مخلصمة . الاعتبار الثانى : أن حكومة الوفد اذاعت بياناً رسمياً نفتت فيه أنها لجأت الى السفارة طالبة منها التدخل فى أزمة اختصاص السلطات . وهذا لم يقنع الكثيرين ، ف يؤكد محمد التابعى مثلا حدوث اتصالات من جانب الوفد .

على أى حال — سواء تدخلت السفارة أو لم تتدخل وسواء كان التدخل بناء على رغبة الوفد أو بدون ارادته — فإن السياق كان على أشده : ويخيل لنا لأن كلا من النحاس وعلى ماهر كان كمن يمتطى صهوة جواد يحاول به الوصول الى نقطة النهاية كل منهما يحاول الفوز . وللأسف غاز جواد على ماهر رغم أنه كان جديداً على السباق وميدانه — أعنى فاروق — غفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقال وزارة النحاس بخطاب أشار فيه الى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وتستحق هذه الاقالة .

وتستحق هذه الاقالة وقفة لتأمل فيها وفي بواعثها ، فلا شك أننا نستطيع أن ندرك من التداييرات والترتيبات التى سبقتها أن كل شيء كان معداً ومتفقاً عليه . وان الأزمة الدستورية التى اثرت فى الايام الأخيرة من حكم الوزارة لم تكن الا وسيلة لايجاد مسبب للاقالة .. ثم أن الاقالة نفسها اعتداء على الدستور ، نعم انها

حق مقرر للملك ولكن ظروف استخدامه آياه لا تكون الا حيث يجد انصارها من الشعب أو البرلمان عن الوزارة — فهل انصرف الشعب عنها وكيف يدرك الملك ذلك دون اجراء انتخابات مثلا ؟ لقد تضمنت الاقالة النص على أن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم فطلى أى أساس قرر هذا النص ؟ هل كون رأيه عن طريق المظاهرات والصحافة ؟ بصرف النظر عن أن هذه أمارات قد تخطيء وقد نصيب لأن الوسيلة الصحيحة لمعرفة اتجاهات الشعب واجراءاته هي الانتخابات الحرة ، بصرف النظر عن هذا فاننا رأينا كيف كانت المظاهرات تقوم الى جانب الحكومة كما قامت أخرى تعارضها ، وكذلك الصحافة فكما كان البلاغ يشن هجومه ويتبع أخطاء الوزارة كانت الى جواره صحافة الوفد .

نستخلص من ذلك أن الشعب لم يكن في حسابان القصر مطلقا ، بل ونستطيع ان نقول انه لم يكن في حسابان الوزارة هي الأخرى الى حد ما — والدليل على الحقيقة الأولى أنه لم يعرف عن على ماهر أنه كانت له اتجاهات شعبية حقيقية ، ثم أن اسناد الحكم لحمد محمود — الذى خلف النحاس — في حد ذاته يؤكد أن الشعب لم يطف بخيال على ماهر او فاروق مطلقا . . أما الدليل على الحقيقة الثانية فيمكن فى عدم تحرك الشعب حينما أقيمت الوزارة وطردت من الحكم . ونفس هذا الموقف سيتكرر حينما تطرد حكومة الوفد من الحكم مرتين (فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، ٢٧ يناير ١٩٥٢) وتفصيل هذه السلبية يحتاج لبحث لسنا بصدد الآن .

ونعود الى الاقالة لنذكر انها الاقالة الأولى لفاروق ولم يمض على توليته سلطانه الدستورية سوى خمسة شهور ، وهى اقالة نعتبرها بداية لافساد الحياة السياسية فى مصر . كيف فعل ذلك واتخذ أول خطوة فى نفس الطريق الذى عرفه وسار فيه أبوه فؤاد . . هذا الطريق الوعر ؟ بل كيف استطاع أن يصارع الوفد

وهو مازال ذلك الطفل أو الصبي المدلل ذو السبعة عشر عاماً
(١٨ هلاية) ؟ .

قبل أن نجيب نذكر أن حديثاً جرى بينه وبين محمد
التابعي قال فيه فاروق قبل توليته سلطته الدستورية : « أنه
لا يعرف شيئاً عن أحوال البلد ، ولم يدرس بعد سياستها
وأحزابها ، وأن أمامه خمس سنوات سيقضيها في الدرس-
والبحث .. وأنه لن يتدخل في شئون الحكم الا بأقل قدر ممكن ..
وأن في البلد أغلبية تحكم وسيتركها تحكم . والشعب وحده هو
الذي يغيرها اذا شاء !! » ، هذا هو رأي فاروق وهو منطقي
ومعقول .. اذن ماذا حدث ولم تمض خمس سنوات بل
خمس شهور فقط ؟ انه على ماهر المسئول الاول أمام التاريخ في
تلك المهزلة ، وموظفي القصر « الطقم القديم » المسئول الثاني .
وأحزاب المعارضة المسئول الثالث . ونستطيع أن نحمل الوفد
المسئولية الرابعة . ولا بد أن نحمل الشعب هو الآخر شطراً منها
ان لم تكن كلها لأنه ترك كل هؤلاء يعبثون ويتسابقون واكتفى هو
بأن يشاهد ويستمتع بالمشاهدة .. لكن ماذا كان يستطيع أن يفعل
وسط هذه الدوامات المتصارعة ولم يكن يملك من أمره شيئاً ؟ .

هكذا تميزت وزارة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧ بالصراع بينها وبين
القصر فتتابعت الأزمات بينها حتى أدت في النهاية الى اقالة النحاس
كما رأينا ، ويجب الا ننفل دور العناصر الأخرى في تطوير هذا
الصراع وتصعيده ... الا أنه ورغم هذا الجو المعاش الذي أحاط
بالحكومة من كل جانب لم تهمل كلية المسائل الخارجية والداخلية .

الاتجاهات الخارجية للحكومة :

يجب أن نشير في البداية الى أن الحكومة قد استنفذت كثيراً
من الجهد والوقت في سبيل إبرام المعاهدة ثم في اتفاقية مونترية

كما اشرنا في الفصل الثاني ، اى ان ههما كان منصرفا بالدرجة الاولى منذ تأليفها في ١٠ مايو وحتى أبريل ١٩٢٧ لهاتين المسالطين اللتين نستطيع ان ننظر اليهما باعتبارهما يشكلان السياسة الخارجية للوزارة (٣٦ / ١٩٢٧) ، ومع ذلك فقد أخذت ولاسيما بعد عقد المعاهدة ترسم لنفسها مخططا للسياسة الخارجية ينحصر في عدة نقاط :

١ — الصداقة مع الدول الاوربية ذات النظم البرلمانية وفي مقدمتها انجلترا وفرنسا ، وعدم الاطمئنان الى الدول ذات النظم الشمولية مثل المانيا وايطاليا .

٢ — الاهتمام بالقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

٣ — التقارب بين مصر والدول الآسيوية وبخاصة الهند .

والواقع ان هذا المخطط وان كانت حكومة الوفد قد رسمته لنفسها الا ان الاقالة قد طوحت بها فلم تستطع تنفيذه وكان مازال رهنا بالمستقبل اذ ستتضح معالمه في موقف الوفد بعد ذلك من الحرب العالمية الثانية ، وسيتضح اكثر حينما يتولى الوفد الحكم في ١٩٤٢ ويتمثل هذا — كما سنرى — في انحيازه الى جانب الحلفاء من ناحية ، ثم في اهتمامه بقضايا العرب ولا سيما استقلال سوريا ولبنان وقضية فلسطين من ناحية أخرى . . لكن الاهتمام في وزارة ٣٦ / ١٩٢٧ كان منصرفا الى وادى النيل اكثر منه الى الدول العربية الاخرى والدول الآسيوية . . ولذلك كله نستطيع ان نقول ان سياسة الوفد حينئذ انحصرت في المسائل الداخلية . فكيف عالجها الوفد ؟ .

الاتجاهات الداخلية :

من المعروف لدينا أن حزب الوفد لم يضع لنفسه برنامجاً ذا مبادئ محددة واضحة على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى ، وإذا كنا نبرر ذلك بأن الهدف الأسمى للوفد كان الاستقلال فانصرف لتحقيقه أولاً ، فاننا لا نستطيع تبرير ذلك بعد إبرام المعاهدة وقد اعتقد أنه حقق الاستقلال فكان لازماً أن يضع ذلك البرنامج الاجتماعى كحزب ولو كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال ببرر وجوده بعد ١٩٣٦ .

ورغم هذا القصور الذى لازم حكومة الوفد إلا أنها قامت ببعض الإصلاحات والقوانين ذات الاتجاهات الشعبية .

وفيما يتعلق بالعمال أصدرت قانوناً (رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦) بتعميئهم عن اصابات العمل ، وقد أعطى هذا القانون لكل عامل يصاب أثناء العمل أو بسببه الحق فى الحصول على تعويض من صاحب العمل . . كما ألزم كل صاحب عمل يستغل فيه أكثر من ٢٠ عاملاً بوجود صندوق للإسعافات الطبية . . كما اهتمت بتنظيم شئون العمال والعمال ، فأصدر وزير التجارة والصناعة — بتكليف من مجلس الوزراء — قراراً بتشكيل لجنة تكون مهمتها بحث الأسباب العامة التى قد تؤدى الى الإخلال بها يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقة طيبة ، والسعى فى الوصول الى اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات . إلا أنه يبدو من خلال القرار الآنف الذكر أن العمال كانوا — تحت وطأة الشعور بالظلم — قد قاموا باضطرابات فى أنحاء متفرقة من البلاد ، وكان مبعث هذه الاضطرابات أن الحكومة عملت على توقف نشاط « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » . وقد عالجت الحكومة هذه الاضطرابات بأساليب لا تخلو من العنف ، فأطلق الرصاص على

العمال في مصانع السكر بالحوامدية وعلى عمال الترام
بالاسكندرية .

والواقع اننا لا نستطيع تفسير هذا الموقف من حكومة الوفد
لا سيما وانها كانت قد وضعت خطة لاصلاح احوال الطبقات العاملة
بالاشتراك مع عيلى حليم الذى صرح بمنامية التطورات الخطيرة
« المتى لم يمهدها ايلم انفراده بالحركة فى الاعوام السقة الماضية » ،
صرح قائلا : « ولوضع الأمور فى نصابها التفت نظر الجميع الى
اننى اشتركت مع الوفد المصرى فى وضع خطة لاصلاح الطبقات
العاملة فى المؤتمر الوطنى المعروف (مؤتمر ١٩٣٥) .. ولوجود
الوند المصرى الآن فى الحكم ارى واجبا على انتظار تنفيذ هذا
البرنامج ، حيث أن الحكم هو افضل اداة واثق مرسنة لتنفيذ
برنامجنا والاصلاحات ... واعتقد بل واثق ثقة تامة أن حكومة
الوند جادة فى تنفيذه » وكان هذا التناقض بين موقف الحكومة التى
تعتبر أكثر تمثيلا للشعب واضطرابات العمال داعيا لدهشة
« الاجبشيان جازيت » التى بعد أن تتحدث عن متاعب العمال فى
مصر تقول « أنه يبدو غريبا أن تقع قلاقل صناعية تنتهى باضراب
وعنف يضطران البوليس الى استعمال السلاح على اثر تولى
حكومة شعبية أكثر تمثيلا لمجموع الشعب عنها فى اية حكومة
أخرى عرفتها مصر منذ ست سنين .. فان وجود هذه الوزارة
المحوبة فى الحكم لا يعيقها شيء عن وضع أى برنامج تشريعى تراه
فى مصلحة العمال .. » الا أنه رغم تساؤل هذه الجريدة نجدها
تستدرك حقيقة هامة وهى أنه من الطبيعى أن تقع اضطرابات
العمال على اثر القاء مقاليد السلطة الى حكومة تعطف على العمال
وعلى اجابة مطالبهم ، وهذه ظاهرة فى كثير من البلدان الاخرى ..

على أى حال حاولت الحكومة قدر استطاعتها ارضاء طبقة
العمال ، فبعد أن اثبتت قضية تشغيل النساء فى صناعات خطيرة

ومؤذية ، أصدرت قرارا وزاريا في ٢٥ فبراير ١٩٣٧ يحرم تشغيل النساء في صناعة الفحم الحيواني .. وكذلك التي مصطفى النحاس خطابا في ٣ أكتوبر ١٩٣٧ أورد فيه ما يشبه برنامج الوفد للعمال فقال النحاس في خطابه : « وقد أولينا كل عنايتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية في إنتاجنا القومي ، وسنؤكد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التي تمكن لهم العمل في ظروف صحية وتادية رسالتهم الهامة في الحياة المصرية على أكمل وجه . وانه يفضل جهود العمال ونشاطهم واخلاصهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة الى أوج النجاح وتواصل تقدمها . ويتضح من ذلك انه من الخير لأصحاب الأعمال وللصلحة العامة أن يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذويهم في اليوم وفي الغد . ولذلك غاننا سعيانا في أعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها الى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال » .

تصاري القول ان الوفد كان يبدي اهتماما متزايدا بالمطالب العمالية وذلك حتى لا تنفصل جماهير العمال عنه في الوقت الذي كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة تعارض في ادخال أى تحسين على احوال العمال .

اما فيما يتعلق بالفلاح فننهم ان النحاس قد فكر في كتاب تشكيل وزارته الى الأوصياء على العرش « ان وزارته مستقيم على البرلمان ببرنامجها » وفي مقدمته الاهتمام بشئون الفلاح المصري ، الذي يجب ان يكون له النصيب الوافر في الخير الذي هو مصدره ، كما كان الوفد قد بحث في مؤتمره عام ١٩٣٥ الذي أشرنا اليه حالة الفلاح في ابحاث مستبضة فجلل امراضه ووصف علاجه .. فهل استطاع الوفد — وقد أصبح في المحكم — ان يضع هذا العلاج ؟ .

لقد ألغت الحكومة ضريبة الخضر في القرى وما في حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوايد الأملاك المبنية ، وذلك ابتداء من أول مايو ١٩٣٦ ، وقد كانت هذه الضريبة عبئا ثقيلا ينوء به كاهل الفلاح . كما كان من أول ما عنت به حكومة الوفد إلغاء نظام السخرة ، الذي كان يدعو الى تسخير طبقة معينة من الفقراء للعمل بلا مقابل . . كما ألغت ضريبة القطن وكانت عبئا على كاهل صغار الفلاحين ، وبذلك وفرت عليهم بمبالغ لا يستهان بها . . وحاولت الحكومة بصفة عامة تخفيف الضرائب عن صغار الفلاحين فألغت الضريبة العقارية عن صغار الملاك الزراعيين الذين لا يتجاوز ما يدفعه كل منهم خمسين قرشا ، كما خفضت تلك الضريبة لبقية طبقات صغار الفلاحين بنسب مختلفة . كما عززت حكومة الوفد المراكز الاجتماعية وأكثر منها وأمدتها بالموظفين الأكفاء ومن الخدمات الريفيه التي حرصت عليها الحكومة تكوين هيئات محلية في القرى تسمى « جمعيات الإصلاح الريفي » كما عملت على تغذية التلاميذ في التعليم الإلزامي والريفي المنتشر في القرى ، وأقامت المجموعات الصحية والوحدات الاجتماعية والمدارس الريفيه . . كما وضعت حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين .

ولم تنس الحكومة مطالب الراسمالية المحلية وكبار المزارعين فقامت بتقسيم المتأخرات على المولين (حتى ديسمبر ١٩٣٥) على أقساط سنوية خمسية . كما قررت تنازل الحكومة لمديني البنوك العقارية الذين حلت محلهم عن أرباحها من هذا الحلول ، وتخفيض سعر الفائدة والتنازل عن ٢٠٪ من أصل الدين . وفي نفس الاتجاه الشعبي قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بقرار رفع نسب المجانية في المدارس . وسوف نلاحظ أن الوفد في وزارتيه اللاحقتين سيعمل على نشر تلك المجانية في المدارس والجامعات . كما أصدرت الحكومة قانونا بالغفو الشامل عن الجرائم السياسية التي ارتكبت

منذ ١٩ يونيو ١٩٢٠ الى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، عدا القتل العمد .
وقامت بالغاء قانون حماية الموظفين الذى كان يمنع رفع الدعوى
عليهم مباشرة امام محاكم الجنع من المدعين بالحق المدنى .. كما
قامت الحكومة (فى فبراير ١٩٣٧) بالافراج عن المحكوم عليهم من
المجالس العسكرية البريطانية ابان ثورة ١٩١٩ .. وفى عهدها أفرج
عن الضابط السودانى على عبد اللطيف (أكتوبر ١٩٣٧) ، وكذلك
عاد جزء من الجيش المصرى الى السودان بعد أن ظل مبعدا عنه
منذ أواخر عام ١٩٢٤ على اثر مقتل السردار وتنفيذا لاتفاقية مونتريه
احتفل فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى
المختلط . .

هذه هى الخطوط العامة لاتجاهات حكومة الوفد على
الصعيدين الخارجى والداخلى وما قامت به من أعمال خلال ما يزيد
عن عام ونصف ، ولا شك انها أعمال لا تتناسب مطلقا مع مكان
منتظرا من تلك الحكومة التى أتى بها الشعب وهو يعلق عليها
آماله ، ولكن لعل ما يفسر هذا التقاعس ولا يبرر انشغالها بالمسألة
الخارجية والمفاوضات والمعاهدة واتفاقية مونتريه فترة ليست
قصيرة كما فكرنا ، وكذلك ملاقتة فى سبيلها من المؤامرات التى
كانت تحاك حولها من داخل القصر وخارجه كما رأينا ، بالاضافة
الى ذلك كله ما عانتة من أزمة الخلافات بين صفوفها مما أدى الى
الانشقاق الاول ، ثم أخيرا تخطيطها بين هذا وذاك .. ولذلك فانه
من الممكن تمييز هذه الوزارة بشيئين : معاهدة ١٩٣٦ والغاء
الامتيازات الأجنبية ثم الصراع مع القصر ..

الفصل السادس

السوفد في المعارضة

١ - (١٩٣٨ - ١٩٤٢) :

دارت الدائرة على حكومة السوفد (٣٦ / ١٩٣٧) كما دارت — وستدور — عليها وعلى غيرها من حكومات الاقلية ، اذ كان الامر في بقائها واقلتها — بالرغم من وجود اغليات برلمانية تسندها — بيد الانجليز أولا ثم القصر ثانيا .. فان خطتهما كانت واضحة لا تكاد تتغير ، وهى الاستعانة بالسوفد لتحقيق اهداف معينة يرميان اليها : كاضفاء صفة الشرعية للاستعمار عن طريق عقد معاهدة ، كما حدث في عام ١٩٣٦ ، او لتهدئة نائرة الشعب لما لاحت بوادرها ، او المعاونة في دفع خطر خارجي يهدد مركز الاستعمار نفسه كما حدث في فبراير عام ١٩٤٢ ... وهكذا ، فاذا ما انجز السوفد هذه المهمة فسرعان ما يجد نفسه خارج مقاعد الحكم .. ومن الانصاف ان نقرر هذه الحقيقة التاريخية بحقيقة اخرى وهى ان السوفد كان بطريقته الخاصة يحاول هو الآخر ان يتكسب هذه الفرصة ويحاول قدر جهده — وبما تسمح له ظروف تكوينه وتقلبات السياسة ومزامرات القصر واحزاب الاقلية — ان يرضى جماهيره في القواعد العريضة وتحقيق ولو بعض امانها فيه واذا ما مضى السوفد في تحقيق هذا الامل معتقدا ان الامور دانت له جاعته الاطاحة على غير انتظار

أحيانا ، وهو متوقعها أحيانا أخرى ٠٠ فان الاستعمار والقصر لا يكادان يلمحان خطورة الحركة الوطنية وتصاعد المطالب الثورية للشعب حتى يفزعان الى أنصارهما المعتدلين من أحزاب الاكثية أو الشخصيات المستقلة وتكوين حكومت توقف المد الثورى من ناحية وتحقق سيطرتها ومكاسبها من ناحية أخرى .

ولذلك سيجدان دائما — من تلك الأحزاب وبعض العناصر المستقلة — عقب اقلات حكومات الوفد الثلاثة في ديسمبر ١٩٣٧ ، أكتوبر ١٩٤٠ ، يناير ١٩٥٢ — سيجدان منها مطية يمضيان بها في طريق مخوف بالمكاره ... هذا بينما يضطر الوفد الى أن يقبع في مقاعد المعارضة منشغلا بتقوية نفسه وتدعيم صفوفه أحيانا أو المشاركة ببدء الراى أزاء بعض الأحداث أحيانا أخرى ، وذلك حتى تأتيه الفرصة مرة أخرى للقفز الى كرسى الحكم — ايا كانت هذه الفرصة ...

وقد مارس الوفد دور المعارضة — على امتداد الفترة التاريخية التى تتناولها تلك الدراسة — فى ثلاث فترات :

الاولى : وهى التى تبدأ عقب اقلية حكومته فى نهاية فيسببر ١٩٣٧ وتنتهى بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الثانية : تبدأ منذ اقلته فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وتنتهى بجيئته الى الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ .

الثالثة : والاخيرة — بالنسبة له وللنظام كله — وهى التى كانت عقب حريق القاهرة الى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وهى — كما نرى — فترات تشكل فترة طويلة (مجموعها ١٠ شهور — ٩ سنوات) بالنسبة الى مجوع الفترات التى تولى فيها الحكم فى

تلك الفترة (٢ شهور و ٦ سنين) ، ولذلك غنستطيع ان نعتبر ان الوفد كان جهازا معارضا اكثر منه أداة حكم . .

ونحاول الآن ان نتعرف كيف مارس هذا الجهاز دوره في المعارضة . . . وبلديء حتى بدأ نود ان نلفت النظر الى عبء ملاحظات : ان الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، ثم نتائجها قد شكلت سياسة الوفد في اواخر الثلاثينيات واولئ — وواخر — الاربعينيات عندما كان الوفد في المعارضة . . الملاحظة الثانية : لا نستطيع ان نقرر ان الوفد كان — دائما — اكثر وطنية في المعارضة منه في الحكم كما رأى بعض المؤرخين ، ذلك لانه فضلا عن ان وطنية الوفد كانت تتعرض لارتفاعات وانخفاضات وفجوات ونقوءات سواء وهو في الحكم أو في المعارضة ، فان مقياس الوطنية كان غير ثابت قرب تصرف اقدم عليه الوفد وهو في المعارضة كان بعيدا كل البعد عن الوطنية — في رأينا — كموقفه من النقراش ابلان عرض قضية مصر امام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ كما سنرى ، ورب تصرف آخر اقدم عليه وهو في الحكم وكان فيه وطنيا متفوقا على نفسه كالتصاته لمعاهدة ١٩٣٦ في عام ١٩٥١ مثلا .

الوفد ووزارة محمد محمود :

ونقتلول الآن الفترة الاولى التي مارس فيها الوفد المعارضة . . وقد مر بنا كيف اتيلت وزارة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، نفى نفس اليوم تالفت وزارة محمد محمود من الأحرار الدستوريين وبعض العناصر المستقلة والحزب الوطني . . كانت الاقلية — لا شك — اعتداء على الدستور ، قرغم انها حق مقرر الملك الا ان ظروفه إستخدامه اياه لايجب ان تكون الانهيت بعد انهزلنا حق البرلمان في التلقم حينئذ والشعب . ولم يكن الامر كذلك حينما اتى وزارة الوفد . فقد كان البرلمان التلقم وعليا . وكلفت هذه هي

المشكلة الأولى التي واجهتها محمد محمود ، فتريد بين مواجهة هذا البرلمان وبين حل مجلس النواب دون أن يتقدم إليه ، ثم اضطرر مرسومين الأول بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، والثاني بحل مجلس النواب وتحذير ١٢ أبريل ١٩٣٨ موعد اجتماع المجلس الجديد . . ثم أعلنت الوزارة الاستعدادات لإجراء الانتخابات ، وكانت الأغلبية الوفدية تطالب بتأليف وزارة محايدة للأشراف على تلك الانتخابات ، إلا أن الوزارة مضت في أجزاءها دون أن تستمع لذلك . . وأجريت الانتخابات بصورة مثالية لكل قواعد الحرية ، فقد اجتمعت جميع المصادر الحية والصاعدة على أن الوزارة تدخلت وفرضت أشخاص الناجحين فرضا وفرضت ما شاء لها التزوير .

وإن من المقرر أن يسقط عنها جميع الوفديين ولا سيما رئيس الوفد وأعضاؤه ، وأكبر عدد ممكن من النواب الوفديين السابقين ، وأن الوفد متوقفا هذه الإجراءات من وزارة محمد محمود ولذلك فقد اجتمعت الهيئة الوفدية وابتدأت مناقشة الوضع لتلك الانتخابات ، إلا أن الأمر - كما يفكر سراج الدين - استقر في النهاية وبأغلبية الأصوات على وجوب دخول المعركة مهما كانت نتيجتها .

وكانت النتيجة أن الوفد لم يحصل إلا على ١٢ مقعدا فقط ، هذا بينما نجد أن حزبي الأحرار الدستوريين والشمعيين قد حصلوا على ١٩٣ مقعدا . وهذا لا بد أن تتساءل : هل فقد الوفد رصيده عند الشعب بهذه السرعة ؟ ولما كان قد فقدته فهل يعني ذلك أنه انتقل إلى مضمار الحكومة وانضم إليها ؟ لقد حاول محمد حسين خيكل في مذكواته أن يحلل في زوفا ذلك يعتقد من النتيجة التي طرأت منها الانتخابات في كل من نقابة المعلمين ، ومجلس النواب فليلا ونهية فاقمة على تصرفات الوفاي العام من الوفد . فقد ذكر لنا أنه حينما وصلت نتيجة الانتخابات في نقابة المعلمين إلى الوزراء

مطنة انتصار محمد علي علوية علي مكرم عبيد (كلع مزال سيكرتيرا
 للوفد) بهنصب النقيب فرحوا بها ، لانها حجة ثقيلة على انهزلة
 الراي العام عن الوفد . . ولندع الاستاذ فتحي رضوان يجلبه
 هيكل ويفند لنا زعمه . . . وفتحي رضوان لم يكن وفديا قط يوما ما .
 فيقول « ولقد شهدت هذه الانتخابات بنفسى ، رايت كيف وقف
 رجال الشرطة على ابواب محكمة الاستئناف ليمنعوا دخول المحامين
 الوفديين اليها حتى لا يشاركوا في الانتخابات » وكانت الوزارة
 هي التي اصدرت بطبيعة الحال الاوامر لرجال الادارة ليمنعوا
 ما فعلوا . . » .

ويستطرد فتحي رضوان ليخبرنا بان هيكل يعلم كل ذلك ،
 « فلم يكن ثمة داع للسرور بهذه النتيجة » الا ان يكون سبب هذا
 السرور هو نجاح الحكومة في اقصاء الوفديين عن نقابة المحامين .
 ثم لو فرضنا جدلا ان النتيجة كانت سليمة لا غبار عليها فان
 انتخابات المحامين لمحت هي الايالة الصادقة من اتجاه تيار الراي
 العام . . على أي حال لعلها احدى سقطات الحزبية التي آتت بهيكل
 الى اتخاذ هذا الموقف .

اما فيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب فنجد هيكل اكثر
 جراءة في محاولته حينما يذكر « انه لمبداً الوزارة تمهد للانتخابات
 لم يقف الشعب في جانب الوفد ورئيسه لانه - أي الشعب -
 اعتبرها ظالمين . . . » ثم يقول « وهذا هو السر في ان الوفد لم
 يجد مرشحين يتقدمون باسمه الى ١٨ دائرة انتخابية . . . الخ » .
 والظلم الذي ارتكبه الوفد ورئيسه والذي من اجله لم يقف الشعب
 الى جوارهما في الانتخابات هو - في اعتقاد هيكل - انتهاز ما
 عرضه شباب الملك ومباشرة سلطته الدستورية في التمسك بحقوق
 دستورية لم يكونا يتمسكان بها في عهد والده فؤاد . . يشير هيكل
 الى تلك الازمات الدستورية التي حدثت بين وزارة الوفد والقصر

(والتي تناولناها بالتفصيل في حكومة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧) ...
والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل كان مطلوباً من حكومة الوفد
أن تتعامل في حقوقها الدستورية مجرد شجب الملك ، أو لأنها
لم تكن تتمسك بها في عهد فؤاد ؟ أي منطق غريب للحكّور هيكل ؟
على أي حال يبدو أنه كان غير واضح عما يقرره ومن ثم راح
يتعامل عن سر هذه الظاهرة التي أصبحت الوفد عن وجود مرشحين
لعهد كبير من الدول واللى آيت التي أن أصبحت هذه الدوائر
منسوبة نهائياً للوزارة واتصارها .

ويكاد أن يضع يدنا على التفسير الصحيح لهذه الظاهرة رغم
محاولته — بعد ذلك — أن يستعده . . . فبعد أن يتعامل : ما سر
هذه الظاهرة ؟ يقول : « لعل التعديل الذي حدث في الدوائر
الانتخابية ليجازي عذرها عند السكان الذي رآه عن قبل » . إلا أنه
يصعب عليه تقرير مثل هذه الحقيقة فيستدرك قائلاً : « لكن هذا
التعديل لا يمكن بحال أن ينتج كل هذا الأثر ، لو أن الوفد بقي له
من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل حينئذ يقولون :
لو رشح الوفد حجراً لوجب انتخابه ، فيستمع اليهم الناس وتكون
لهم الأغلبية الساحقة ، أما أن ينصرف الناس عنهم . . . فهذا أمر
له دلالة من غير شك مسببه وعلته . وينتهي بنا هيكل إلى أن
السبب يكمن في تلك الحالة المعنوية التي أدت إلى تقوية الشعور
في نفس الشعب بأن عودة الوفد إلى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ،
مخافة أن تغلب المصالح العاجلة على المصالح القومية في هذا
الطرف . الحقيقة من حياة البلاد . أما تعديل الدوائر الانتخابية —
الذي يتجاهل هيكل أثره — فقد أدخلت الوزارة كثيراً من التعديلات
كانت في معظمها صادرة لرعاية رغبات مرشحين ، ووجبت الفرصة
— من الوجهة الشكلية — سائحة لها في التعداد الجديد للسكان .
ولا شك أن هذا التعديل كان له أثره ، هذا بالإضافة إلى ما أشرنا

اليه — وفقا لما جاء في جميع المصادر والمراجع — من التزوير العنيف الذى حدث فى الانتخابات والذى كان دليلا يفتقد ما ذكره هيكل . والواقع انه ناقض نفسه فبعد ان ساق لنا دلائله على ضعف الوفد والكماشه ، اذا به يفكر ان رئيس الوزارة اقض جميع الاحتياطات لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ومن بعض المقربين اليه من « ان الوفد لا تزال تخشى قوته فى الانتخابات ، وانه يستطيع ان يثير يوم الانتخابات من التأثيرات ما لم يقدر عليه غداة تنحيته عن الحكم » . وان الوزارة ظلت دائما تمعن فى التفكير فى الاحتياط للمناجاة الانتخابية ، وانهما اخذت فى تنظيم حملتها تنظيمها دقيقا ... الخ .

فهل يتفق هذا التوقع لخطر الوفد والامعان فى التفكير فى الاحتياط له مع ما ذكره هيكل ؟

على اى حال نخلص من هذا الى الاعتقاد بان الراى العام لم يكن قد تحول هذا التحول السريع فانصرف عن الوفد فى تلك الفترة القصيرة ، بل انه اذا كان قد حدث تحول فى تصورنا بانه كان لصالح الوفد الى حد ما ، اذ احس الراى العام بان القصر يعود لطغيانه القديم فيطرد الوفد الاثير لديه ، حقيقة ان حكومة الوفد ارتكبت كثيرا من الأخطاء التى اشرنا اليها ، لكن الاقالة وبالصورة التى تمت بها وملابساتها اعادت ذكرى سيئة وامارة غير محببة الى نفوس الجماهير ، ومن ثم غفرت — او تناست — أخطاء الوفد وحكومته وهذه ملاحظة تلفت نظر الباحث عقب كل اقالة لحكومة الوفد من الحكم ، فان الشعب باحساسه الطبيعى الذكى كان يدرك معنى هذه الاقالة ، فكان يعود للتجمع مرة أخرى الى صفوف الوفد باعتباره مثالا له وخط الدفاع ضد دكتاتورية القصر وأحزاب الأقلية هذا بالإضافة الى أن حزب الوفد قد أعلن بعد ذلك وعلى اثر

هزيمته في الانتخابات أن إقالة حكومته كانت ضد رغبة الشعب وتحت ضغط انجلترا .

ومن ناحية أخرى لا نعتقد أنه إذا كان الرأي العام قد انصرف حقيقة عن الوفد بمعنى ذلك أن انصرافه كلن إلى معسكر الأحرار البعثيين والسبعيين . فبالنسبة للأحرار وهم الذين كانوا قد حصلوا في انتخابات ١٩٣٦ على ستة مقاعد فكيف يفوزون في تلك الانتخابات بأكثر من مائة مقعد ؟ ان الحزب ما زال كما هو لم يأت بجهد في هاتين السنتين ، اشترك كما اشترك الوفد في توقيع المعاهدة كما رأينا ، وكانت معارضته لحكومة الوفد في معظمها كيدية وغير سليمة ، ثم أن توليهم الحكم عقب اقالة وزارة الوفد دون سبب واضح لا شك أنه أضعف مركزهم الشعبي فوق ضعفه .. أما بالنسبة للسبعيين فنجد أن حزبهم كان مزال حديث التكوين ولم يتخذ له برنامجا محددا من مشكلات البلاد الداخلية أو رايه في الإصلاح الاجتماعي والإقتصادي وسياسة الضرائب ... الخ ، ثم ان تاليه عقب اقالة وزارة الوفد أضفى عليه ظلالا لم يكن محببا للشعب ، ويبدأ أن الأمر كله اتفقت على أضعاف الوفد لإصلاحية القصر وحده .. هذا بالإضافة الى أن السبعيين — بأعتبارهم وفديين منذ وقت قصير — ساهموا في أعمال الوزارة الوفدية وقراراتها ، حقيقة أنهم أثاروا قبل — وبعد — خروجهم من صفوف الوفد بعض الغبار في وجه الوفد وحكومته كما رأينا ، إلا أن ذلك لم يكن كلفيا لاتصراف الناس اليهم بهذه الدرجة التي بدت في الانتخابات ..

ان المحصلة النهائية لهذا العرض هي أن الانتخابات التي أجراها محمد محمود كانت مزورة الى أبعد حدود التزوير وفاقبت في ذلك كل انتخابات سابقة ولاحقة — باستثناء إنتخابات اسماعيل صنقى في عام ١٩٣٠ — وبهنا إبراز هذه الحقيقة ، لأن البرلمان

الذي قام على أساسها ظل منعقدا طوال أربع أعوام واعتمدت عليه حكومات أربعة ، وكان الوفد طوال هذه الأعوام هو الحزب الوحيد في مقعد المعارضة . . . وان الباحث ليحار ويأسف إزاء هذه الظاهرة الكثيرة فان البرلمانات التي كانت تأتي نتيجة انتخابات مزورة وغير سليمة تمكث — هي والحكومات القائمة عليها — فترات طويلة ، في حين أن التي كانت تحيى تعبيرا عن إرادة الشعب — ولو بعض الإرادة — كانت سرعان ما تتهاوى مع الوفد . . !

وإذا فكرنا أن الوفد ظل في المعارضة طوال هذه الفترة (١٩٣٨ — ١٩٤٢) فان ذلك من قبيل المجاز والشكل فقط ، فإن مجلس النواب — وهو الحصن الأول لممارسة المعارضة — يكن شبه خلو من الوفد ، فلا شك أن صيحت اثني عشر نائبا وفيها وسط هدير مائتين وأربع وستين نائبا وحكومة ائتلافية من جميع أحزاب الأقلية كانت بعيدة عن المظهر السليم لدور المعارضة ، حقيقة أن الوفد لجأ إلى أجهزته الأخرى كالصحافة والاجتماعات والمؤتمرات والمذكرات والنقابات كما سنرى الا ان كل تلك الوسائل — الى جانب البرلمان — تبقى ثانوية . . هذا فضلا عن أنه حتى الاثنى عشر نائبا وفديا الفين نجحوا والذي كان لنجاح كل منهم ظروف خاصة وفرت له هذا النجاح — لم يكن من بينهم رئيس الوفد أو سكرتيره أو أحد أعضائه ، وقد كان النائبان محمود سليمان غنام وعبد الحميد عبد الحق أبرز النواب الوفديين في معارضة الحكومة كما سنرى . وكان يوسف الجندي في مجلس الشيوخ .

على أي حال اطمان محمد محمود فبدأ له أن الأمور قد استقرت نتيجة الانتخابات — كما يذكر هيكل — ومن ثم شرعت وزارته في التشهير بالوفد ووزارته السابقة ، والوفد من جانبه أخذ هو الآخر يكيل هجومه ضد الحكومة . . فلوزارة من جانبها استصدرت عدة قوانين وقرارات الهدف منها التشهير بالوفد أولا ، ثم اصلاح ما

أنفسه حكومته ثانيا . مثال ذلك العفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في عهد حكومة الوفد ، وحل فرق القمصان الزرقاء التي أنشأها الوفد وقد أشرنا إليها . وحصر الاستثناءات التي تمت في عهدها تمهيدا لالغائها . الا أنها - فيما يتعلق بحصر الاستثناءات الوفدية - انتهت الى تأكيد حقيقة تدمج جميع الأحزاب المصرية وحكوماتها فقد تبين من الحصر أن الاستثناءات سلاح لجأت اليه كل الوزارات بما فيها وزارة الوفد ووزارة محمد محمود نفسها .

ويهمنا إبراز هذه الحقيقة المؤسسة - ليس بالنسبة الى حكومات الوفد فقط - بل لجميع الأحزاب والحكومات حينئذ فحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين كان حقا مقررًا لرئيس الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفين جميعا كانوا حريصين غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد الى الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفون جميعا كانوا حريصين غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد الى الوزراء أنفسهم .

هذه أمثلة لما اتخذته الحكومة من قرارات كان الهدف منها تنظيم أظافر الوفد ، وليس معنى ذلك أن الحكومة تفرغت لهذا الهدف فقط ، بل قامت ببعض الأعمال الأخرى لكننا لن نقتولها بالتفصيل اللهم الا بالقدر الذي يوضح دور الوفد ازاءها ومعارضته لها . . . فقد هاجم الوفد وصحافته الوزارة لعدم اشتراك مصر في المحادثات الانجليزية الإيطالية بشأن قضية الحدود بين مصر وليبيا ، اذ وجد الوفد في هذا التجاهر اعتداء على سيادة مصر . ورغم تأكيد وزارة محمد محمود بأن المفاوضات لن تمس السيادة المصرية بأي شكل فلن مصطفى النحاس اتهم محمد محمود بالضعف على اعتبار أنه سمح لمصالح مصر بأن تكون موضوعا للمساومة بين انجلترا وإيطاليا وراء ظهر مصر . وكان الوفد بذلك مخالفا لمساومة حكومته

التي وقعت المعاهدة كما رأى استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ولا سيما أنه واصل الهجوم على السياسة الإنجليزية وبخاصة في كل ما يتعلق بتطبيق المعاهدة .

وكانت صحافة الوفد - ولا سيما المصري - تقف بالمرصاد لقرارات الحكومة ومشروعاتها ، كما كانت تثير كثيرا من الاشاعات والتشيعات حول أعضاء الوزارة ، فتفسير المصري - مثلاً - التي هوية د - ماهر للمسابق : (المصري ١٩٣٨/٧/٦) ، وكانت الحكومة تدرك أن الوفد - مازال - بالرغم من تنحيته عن مجلس النواب - له الصوت القوي ، ولذلك نجد أن محمد محمود يرحب باشتراك السعديين في الحكم رغبة في عدم معارضتهم لصالح الوفد ، أي أن محمد محمود كان يحس بوطأة معارضة الوفد فأراد أن يتجنب زيادتها فأشرك السعديين في الحكم . ويحاول هيكّل أن يفسر هذا الاشتراك الذي أثار دهشته - « لأنه كان يؤثر أن يضطلع بالحكم حزب واحد » - بأن اتجاه السياسة المصرية قبل أن تمتد الوزارة إلى محمد محمود - كان اسنادها للدكتور ماهر هو السائد حينئذ ، كما أن أغلبية الأحرار الدستوريين بالنسبة للسعديين في مجلس النواب كان لا يتجاوز بضعة أصوات . ويحضر هذا التفسير - أو التقرير - ما أورده الرافعي من أن محمد محمود اضطر إلى إشراك السعديين معه والتضحية ببعض أعضاء حزبه « لأنه رأى في وجود السعديين خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة في مجلس النواب .. » وهذا هو التفسير الأقرب إلى الصواب في تصورنا فإن محمد محمود كان يحس بضعف مركزه أمام الوفد ، وكان يدرك تزيف ارادة الناخبين ، وأن حكومته لا تستند إلى أي ركيزة شعبية ، فكان يحاول بثني الجهود لجميع كل الكتل حوله درءا لخطورة الوفد .

على أن يولى إشتراك السعديون فى الحكم وأصبحت الوزارة
ائتلافية من جميع الأحزاب المعادية للوفد . وكانت السياسة العامة
للحكومة تأييد بريطانيا تأييدا تاما ضد الخطر الفاشستى الذى انتشر
حينئذ فى أوربا ، ولذلك فقد تقدمت باقتراح لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ،
كما قررت تخفيض عدد الجيش المصرى حتى لا يكون خطرا على
بريطانيا فى حالة نشوب الحرب . . ومن الإنصاف للسعديين أن
تقرر أن اشتراكهم فى وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحا من
النشاط ، فانهم كثفوا أكثر انتاجا فى الحكم من الأحرار الدستوريين ،
وأكثر اضطلاعا بالأعمال الاتشائية فى مختلف النواحي كالإتعليم
والقانون والصحة والمالية وغيرها .

مضت وزارة محمد محمود فى تصريف سياستها وقد اتسمت
بطابع القلقة والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل فى الوزارة ،
والوفد لا يفتأ يهاجمها ، ثم سرعان ما أدركت أن الأمر ليس فى
يدها وأن القصر مازال يمارس سلطانه ، ويبدو أن على ماهر —
وكان ما يزال رئيسا للديوان — كان يمهّد الأمر لنفسه ، وكانت
صحف الوفد مازالت تثير الراى العام ضد الوزارة وتحاول أن
توهيه أن أياها أصبحت معدومة فى الحكم وأن الوفد سيعود الى
الحكم ، ومن ناحية أخرى كانت جريدة المصرى تحاول أن تؤكد
للراى العام وجود خلافات داخل الوزارة بين معسكر الأحرار
الدستوريين وبين « الوزراء المهامرة » كما كانت تطلق عليهم نسبة
الى رئيسهم أحمد ماهر وأن هذا الخلاف يشتد بين زعيم الأحرار
ورئيس الحكومة من ناحية وبين ماهر والبقراش من ناحية أخرى
... الخ . كما تعقب المصرى المحسوبة والإستثناءات التى كانت
تتم فى الوزارة ، فتتشر — مثلا — حركة الترقيلات فى السلك
الدبلوماسى وتشر الى الإستثناءات فيها وعلاقة أصحابها ورئيس
الحكومة والوزراء . وكان مجلس الشيوخ قد عرض أكثرته — وهى
مازالت وفدية — اقرار ميزانية الدولة ، الأمر الذى أثار خلافا بين

المجلس ومحمد محمود فمقدم استقالته في ٢٣ يوليو ١٩٣٩ إلا أنه استردها عقب وساطات بذلت لديه ، وفي وسط هذا الجو المضطرب نشرت جريدة المصري أن لقاء قد حدث بين علي ماهر وبين النحاس رئيس الوفد ورغم أنها لم تنشر إلى ما دار في هذا اللقاء ، إلا أن صحافة الوفد انتهزت الفرصة والمحت إلى أن المقابلة قد تكررت وأن حديثاً جرى بينهما قد يودي بالوزارة ويعيد الوفد إلى الحكم . ويبدو أن هذا اللقاء قد أثار دهشة هيكل — عضو الوزارة — فتساءل : ما معناه وما المقصود منه ؟ « أن الانتخابات التي أجرتها الوزارة لم يمض عليها بضعة أشهر وكانت معركتها قائمة على أساس الخلاف الذي نشأ بين الوزارة الوفدية والقصر على الحقوق الدستورية ... وكان علي ماهر رئيساً للديوان يوم صدور أمر الإقالة ، فهل انتقلت الموازين خلال هذه الأشهر ؟ كان هيكل على حق في تساؤله ورييته أيضاً ، فإن علي ماهر — على ما يبدو — كان يجس النبض مع النحاس تهيئاً لمجيئه إلى الحكم . فقد كان يدرك التيارات المحيطة بالوزارة والجو العالي العام وتأثيراته على السراي ، فبينما كان محمد محمود منصرفاً بكل اهتمامه إلى تأييد بريطانيا كما أشرنا ، كانت السراي تحاول أن تعيىء الشعور ضد بريطانيا ، كما كانت تأمل في تقوية الجيش وتأييد المحور لها ، وسيبرز هذا الاتجاه في سياسة القصر مع نشوب الحرب العالمية الثانية وتطورها ، ولذلك فقد قام الخلاف بين القصر وحكومة محمد محمود وادى إلى سقوطها ..

وزارة علي ماهر والوفد :

عهد الملك إلى رئيس ديوانه علي ماهر بتأليف الوزارة الجديدة ، فأنفذها في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ من أصدقائه الشخصيين والمسمعين وبعض المستقلين دون أن يشترك فيها الأحزاب الدستوريين . وفي الواقع لم يكن في استطاعة علي ماهر أن يقتصر

الى رئاسة الوزارة مباشرة عقب اقالة النحاس والا لكثرت المسألة
مكتنوفة بعد ذلك في الصراع الذي دار بينهما فلذلك ترك محمود
محمود يتولى رئاسة الوزارة .. ولكن الى حين .. وكان من
الطبيعى ان يلتقى على ماهر معارضة شديدة من الوفد المصرى لدوره
الذى قلم به في التمهيد لاقالة حكومته كما راينا ، بالاضافة الى ان
اختيار على ماهر - بصرف النظر عن علاقته بالقمر - كان يعنى
تدعيمها لنفوذ المحور في سياسة مصر . ثم انه كان لا ينسب الى
حزب ما وليس له في البرلمان حزب ، فكان يعتمد على عطف
فساروق ..

وقد صاحب تاليف الوزارة الجديدة اكفهارار الجو العالى ،
واستحواذ القلق على النفوس في العالم كله عقب الأزمة التى
اجتاحت أوروبا بسبب موقف هتلر من داتزج وبولندا ، اذ سرعان
ما تدهور الموقف واعلنت الحرب العالمية الثانية في اوائل سبتمبر
١٩٣٩ .. ويحسن بنا قبل ان نقتول موقف الوفد من الوزارة
والحزب وتطوراتها ان نستعرض آثار اعلان الحرب في سياسة
الوزارة واتجاهات الأطراف الأخرى ..

لما كانت انجلترا قد اعلنت الحرب على ألمانيا واضبحت طرف
نزاع كان لا يخالص من وضع معاهدة ١٩٣٦ موضع التنفيذ ، اذ
نصت المادة السابعة منها على ان مساعدة مصر « تنحصر في ان تقدم
لبريطانيا داخل حدود الاراضى المصرية جميع التسهيلات التى
يوسعها بما في ذلك استخدام الخواتم والمطارات وطرق
المواصلات » . كما نصت على ان « تتخذ جميع الاجراءات
الإدارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية والرقابية
على الأتباء ليعمل مساعدتها لبريطانيا فعالة » . فلم يسع
الحكومة الا ان تعذر كما طلبت العنونة البريطانية - باعلان

الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف والمكتبات
والرسائل ... الخ .

وقد وافق البرلمان بمجلسيه على تلك الإجراءات ، ثم اقترنت
بقطع العلاقات السياسية بين مصر والماتيا ، كما أصدر الحاكم
العسكري قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعليا الماتيا ، كما
قبض على هؤلاء الرعليا وصودرت املاكهم ..

في الواقع ان اخلاص مصر كدولة حليفة لبريطانيا لم يكن
موضع الشك — كما يذكر جان ليجول — فقد نشرت الصحف
الاجنبية مقالات مسببة عن اخلاص البلاد في تنفيذ تعهداتها . فقد
جاء في الايجشان جازيت مثلا « ان بريطانيا لن تنس موقف مصر ،
وستذكر دائما بالامتنان هذه المعاونة الطيبة التي قدمتها في سقاء
وكرم » كما مدحت صحف لندن هذا الموقف السليم من مصر رغم
ضخامة الدعاية النازية والفاشية .

كان الشعور السائد في مصر حينئذ يتلخص في كون التحالف
البريطاني ضرورة اكرهت عليها البلاد ، الا ان ذلك لا يحول دون
تنفيذ المعاهدة من جانبها ، فقد صرح على ماهر لندوب التاييمز
قائلا « نتجه مصر حكومة وشعبا الى بريطانيا بقلبها في هذا النضال
القاسي من اجل العدالة والحرية ، وستقدم مصر لجليفتها كل
عون تنفيذ لبعدهاتها ، وستعارض كل محاولة للقوة الفاشية ،
لقد ناضلنا طويلا للحصول على استقلالنا ومبارنا على استعداد
للتضحية ابقاء عليه » . ولقد اصبحت جريدة المصري عن هذا
الشعور المصري فقالت « المصريون في هذه اللحظة الراهية يتحدون
كرجل واحد يسألون الله نصر العدالة والحق والديمقراطية وتأمين
مصر » .

هكذا كان واضحا تماما اتجاه حكومة على ماهر الى جانب
 بريطانيا في الفترة الأولى من وزارته ، فكيف تطورت الأمور حتى
 أصبح على ماهر شخصا غير مرغوب فيه مقبها بأنه « محسوري
 الهوى » وبالتالي يجب استقالته كما سنرى في يونيو ١٩٤٠ ؟ .
 في الواقع أن المتبع لتطورات التيارات السياسية الناشئة عن
 ظروف الحرب وملابساتها يخرج بعدة حقائق منها : أن على ماهر
 لم تكن له سياسة معينة ازاء الحرب العالمية الثانية ، وهو ليس
 كما صوره بعض الكتاب الأجانب ومن هنا نحوم من المؤرخين
 المصريين المعاصرين من أنه ذو ميول محورية ... الخ والا بماذا
 نقدر مواقفه المتعددة في صالغ بريطانيا ؟ ان على ماهر كان يريد
 اعلان الحرب ضد ألمانيا — شأنه في ذلك شأن شقيقه أحمد ماهر —
 وذلك طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ .. وأذا كان أحمد ماهر قد ثبت على
 موقفه المحدد في هذه القضية لدرجة أن صالر مبدا أساسيا لحزبه
 بعد ذلك كما سنرى ، بل لدرجة أنه ذهب ضحية لهذا الموقف (قبل
 في فبراير ١٩٤٥) نجد أن على ماهر مزعزع العقيدة ، فحينما اعتقد
 ان النصر حليف بريطانيا وفرنسا — في أول شهور الحرب — نجده
 يريد اعلان الحرب ضد ألمانيا كما اثرننا ، وان عدل عن هذا
 الرأي — بعد ذلك — مكتفيا بتقديم المساعدات والتسهيلات السالفة
 الذكر لبريطانيا . ثم نجده حينما تتوالى انتصارات المحور وسقوط
 دول أوروبا تحت سنانك جحافل هتلر وتحطيم خط دفاع فرنسا
 « ماجينو » وانهارها ثم استسلامها في منتصف يونيو ١٩٤٠ ،
 حينذاك نجد على ماهر ينتقل بولائه واخلاصه الى دول المحور ..
 اى أن على ماهر لم يكن مخوريا منذ دخوله الوزارة فكانت سياسته
 ازاء الحرب ومعسكراتها كسياسته الداخلية ازاء الأحزاب وزعمائها
 اى سياسة متذبذبة .. لكن الإنصاف يقتضى من الباحث أن يقرر
 أنه اذا كان في سياسته الداخلية ازاء الأحزاب ما يبعث على الثبور
 منه — وهى بالفعل كذلك — فانه في تلك السياسة التى اتخذها ازاء

المسكرين المتحاربين كان مصريا مخلصا يطلب الأمان ليلاده فجره من على الوقوف الى جانب المعسكر المنتصر . ولم يكن على ما هو نسيجا مفردا في تلك السياسة ، ولا يجاقى الحقيقة اذا اعتبرنا انه كان يمثل في ذلك مشاعر الشعب المصري وأحاسيسه حينئذ ، لكن ما هي سياسة الوفد ازاء كل هذه التطورات ؟ .

سياسة الوفد ازاء الحرب :

ان الوفد ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ فكان من الطبيعي أن يمثل اختلاجاته وميوله ، ولذلك نتج أن الوفد — هو الآخر — ينتقل بميزان الولاء من معسكر الى آخر ، فلم يكن حزبا عتائديا بالمعنى المعروف ، لكن ولاءه كلن الى جانب معسكر الديمقراطية أكثر منه الى جانب معسكر الفاشية والفاشية كما سنرى في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ مثلا ، ولكي ننصف الحقيقة نقرر أنه لم يكن ولاء) في انحيازه الى ألمانيا أحيانا بقدر ما كان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار انها هي التي تمثل الاستعمار وهي التي تحتل البلاد ولولا هذا الاحتلال لما انجرفت في تيار الحرب ونيرانها .

فمنذ البداية نحس بانزعاج الوفد نتيجة تدعيم نفوذ المحور وانتشار القوى الفاشستية في مصر فنجدد يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتدعيم صفوفه — ونلاحظ أن الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده في المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات — فقد حاول الوفد في عام ١٩٣٨ أن يعقد مؤتمرا ، لكنه لم يتخض عن نتائج هامة ثم حينما تطورت الأحداث من نشوب الحرب وعلان الأحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم — كعادته — على الأحزاب المعادية له من ناحية وانجلترا من ناحية أخرى . فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات المعادية لانجلترا في الصحف الوفدية بالشكل

الذى شجع دولتى المحور . ثم حينما جرت مناقشة فى مجلس النواب (فى أوائل يونيو ١٩٣٨) حول نفقات الجيش اكد النواب الوفديون أن السفير البريطانى ورئيس البعثة العسكرية البريطانية سيسطران على مصر سيطرة لا تقل عن سيطرة المعتمد والمفتش العام قبل توقيع المعاهدة ، واتكر محمد محمود علنا فى مؤتمر صحفى هذه التهمة التى أثارها الوفد . الا انه يلاحظ من ناحية أخرى أن الصحيفتين الناطقتين باسم الوفد قد خففتا بعد ذلك من لهجة العداء نحو بريطانيا وكفتا عن انتقاد المعاهدة . بل أكثر هذه الصحف من الاشارة الى الاعجاب بالطفاء لانهم يمثلون — فى رايها — المعسكر الديمقراطى . وهنا لا بد أن نطرح سؤالا : هل كل الوفد — حقيقة — يؤيد الطفلاء تحت تأثير التشابه العقائدى ؟ فى الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات :

اولا : لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائما فى مستعمراتها .

ثانيا : لأن الوفد لم يكن حزبا عقائديا كما ذكرنا ..

ثالثا : لأن أسلوب الوفد كان يتغير حسب تغير الموازين . وحتى لا نتهم بالتجنى نسارع فنقول ان ديدنه فى هذا التغير كان لا شك ينبع عن رغبة وطنية كما يتصورها ، وكما سنرى .

فقد أوضح الوفد موقفه حينما وضع مذكرة قدمها للنحاس فى أول أبريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى ليبلغها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المطالب الآتية : اولا : أن تصدر الحكومة البريطانية وعدا بسحب القوات الاجنبية من الاراضى المصرية عقب نهاية الحرب لتحل محلها القوات المصرية ، وأن تبقى

المحالفة فيها عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع الميينة فيها .

ثانيا : أن يكون لمصر الحق في الاشتراك في مباحثات الصلح .

ثالثا : أن تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائيا بسيادة مصر على السودان . رابعا : المطالبة بالغاء الأحكام العرفية .. خامسا : رفع القيود المفروضة على تصدير القطن ..

ويجب أن نتوقف قليلا أمام هذه المذكرة من حيث بواعثها وهل كانت تمثل اتجاه الوفد وسيلسته أزاء بريطانيا أم كان القصد منها مجرد الدعاية السياسية ؟ لقد اختلف المؤرخون والباحثون المعاصرون أزاء تقييم تلك المذكرة فبينما رآها البعض « تعبيرا عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد بكل تأكيد ، وأن توقيعها يزيد في أهميتها إذ أنها جاءت في وقت كانت بريطانيا قد بدأت تدرك فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها في مصر . » ، رآها البعض مجرد حركة للاستهلاك المحلى « وأنها ربما لاشعار الجانب البريطانى بأن الوقت قد حان لإجراء التغيير .. وقد أخذ عليها البعض الآخر مطالبتها بالإبقاء على التحالف لأن هذا معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون منها الدفاع المشترك لتنظيم هذا التحرك .. وقد رجح البعض أن هذه المذكرة منورة سياسية باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ ، وحينما تولى الحكم في فبراير ١٩٤٢ لم يطالب الانجليز بشيء ، وعجب البعض لتقديمها الى السفير البريطانى لأن هذا معناه أن تلجأ أية هيئة سياسية الى السفير الذى يمثل دولة الاحتلال .

ومهما يكن الرأى فى تلك المذكرة والدافع اليها فانها لا شك كانت الصدمة الأولى للخروج عن دائرة معاهدة ١٩٣٦ ، ومن ؟

من الحزب الذى رأينا كيف مهد لها وشارك فى صنعها ووقع عليها (٧ أعضاء وفدين) ثم دق الطبول لها ، ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه — عندما تولى الحكم — امتدح التحالف واطنّب فيه كما رأينا ، الا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا . . ثم ان الآثار التى ترتبت على تلك المذكرة توحى بقيمتها السياسية اذ بينما نجد انها أحدثت تأثيرا كبيرا فى انحاء البلاد وقويت بالاعتباط والرضاء من جانب الراى العام ، باعتبارها انتصارا كبيرا لقضية الجلاء وتعلق البلاد به ، نجد أنها — من الناحية الأخرى — قد أثارت الاستياء والتذمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطانى ، ولا شك أن نشر المذكرة أظهر الوفد بمظهر المدافع عن أماني مصر القومية .

ويبدو أن الدافع الأول وراء تقديم هذه المذكرة أن الوفد كان يريد أن يسمع للجماهير صوته فالبرلمان — ولا سيما مجلس النواب — كان عديم الجدوى بالنسبة له — والصحافة تخضع للرقابة الصارمة ، بالإضافة الى أن على ماهر — كما يذكر جان لوجول — كان يتجاهل مركز الوفد بحجة أنه ليس مشتركا فى الحكم .

على أى حال هاجم على ماهر هذه المذكرة واتهمها بأنها خرق لدستور البلاد وشرعها . . أما بريطانيا — فرغم أنهماكما حينئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضاء الشعوب — فقد كانت اجابة حكومتها تنم عن السخط والحق ، اذ أرسل اللورد هاليفاكس وزير خارجيتها الرد . ولاهمية هذا الرد من حيث أنه يوضح مدى تأثير المذكرة فقد رأينا أن نثبته . . وقد جاء فيه ما ترجمته :

١ — « ابلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية

شعورا اليها للغاية ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية ، في حين أن بريطانيا مشتبكة في صراع ليس اثره على مصر مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها .

٢ — اما فيما يختص بالمسائل التي اثارها النحاس باشا فمن البديهي انها تؤدي الى :

(ا) اعادة النظر في المعاهدة المصرية البريطانية .

(ب) تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب ضد المانيا .

٣ — لما كانت نتيجة الحرب ذات اثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق الا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية ، فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسؤولين عن مصر الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ — اننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، فقل للنحاس باشا — وأنا أحد الموقعين على المعاهدة — يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وأنه ليسعدنى ان أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد .

واضح من هذا الرد استياء الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد ، ومحاولة تبرير تلك الاجراءات التى اتخذت من جانب حكومة مصر عقب اعلان الحرب والتى اشارت اليها المذكرة ، الا أن هذا يثير تساؤلا يطرح نفسه : هل نستطيع أن نستشف منه ولا سيما مما جاء فى الفقرة الثالثة محاولة للتفاهم مع النحاس واشعاره بأن الوقت سيجيء كى يتولى الحكم ويمارس مسؤوليته تجاه أحداث الحرب ؟ رغم أننا لا نستطيع أن نقطع الشك باليقين الا أن الأحداث التى توالى بعد ذلك والتى أفصححت فيها بريطانيا — بجلاء — عن رغبتها فى تولية الوفد الحكم تؤكد هذا الشك فان تلك المذكرة قد لفتت نظر بريطانيا الى وجود الوفد كحقيقة لا يمكن تجاهلها لا سيما وأنه قد سار على سياسة معارضة كل الاجراءات الخاصة بالحرب ورفض كل اقتراح يتضمن اشتراك مصر اشتراكا مباشرا فيها ، ومن ثم يمكن أن نعتبر أن هذه المذكرة كانت الأساس الأول فى تغيير وجهة نظر حكومة بريطانيا والحاحها بعد ذلك فى تولية الوفد الحكم لدرجة التهديد بالعنف كما سنرى فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .. الا أن الانصاف يقتضى أن نذكر أن الوفد لم يصمت أزاء الرد البريطانى السالف الذكر بل أجاب عليه برسالة ايد فيها مذكرته السابقة .

ولكن نستطيع أن نمضى فى القاء الضوء على دور الوفد ابان هذه الفترة الطويلة فى تاريخ مصر والحرب العالمية وكيف أدركت بريطانيا أهمية وجوده — الوفد — فى الحكم ، يجدر بنا أن نلمس معالم الطريق آنذاك على النحو التالى .. حكومة على ماهر مازالت فى الحكم .. ايطاليا تدخل الحرب الى جانب المانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ثم تتأزم العلاقات بين على ماهر والانجليز .. ويصبح وجود الوفد فى الحكم أمرا ضروريا لبريطانيا ... ولا بد من القاء نظرة — ولو سريعة — على مجريات الأمور فى حكومة على ماهر وكيف

انتهى الامر بها الى ما انتهت اليه ليصبح جواد الوفد هو المرتقب في الفوز بالسباق .

تركنا على ما هو وهو يتمتع برضاء الانجليز على نحو ما ، فماذا جد من الأمور كي ينقلب هذا الرضاء الى عداء مستحكم ؟ وفقا لما اشرنا اليه آنفا أن « ترمومتر » الولاء عند على ماهر كان يتذبذب بين الصعود والهبوط تبعا لارتفاع وانخفاض درجة حرارة الحرب الدائرة حينذاك على حدود مصر الغربية بين الحلفاء والمحور .. نريد ان نؤكد هذا مرة ثانية فلم يكن على ماهر — شأنه في ذلك شأن معظم الساسة المصريين حينئذ ان لم يكن جميعهم — عقائديا يلتزم بمذهب فكري او ايولوجي معين ، وهذه قضية تحتاج الى تطويل في جنور الارض والبيئة وظروف الاستعمار و الخ لسنا بصدد الان ..

كان ميزان الحرب يميل حينئذ لصالح المحور فمال معه على ماهر كما سنرى ، لكن بالاضافة الى ذلك كانت هناك عدة ظواهر ألقت بكثير من الضباب بينه وبين انجلترا فتعذرت الرؤية الواضحة بينهما ومن ثم تدهورت العلاقات وهذه الظواهر هي :

أولا : كان من بين الوزراء الذين شكل منهم على ماهر وزارته : اللواء محمد صالح حرب — واللواء عبد الرحمن عزام ، وقد عرف عنهما انهما كانا يتأثران لموقف بريطانيا وفرنسا الاستعماري في الهند والمغرب ولا سيما مؤازرة بريطانيا للصهيونية في فلسطين ، فكان وجودهما — حرب وعزام — يشكل أحد الأسباب لعدم ارتياح بريطانيا التام عن وزارة على ماهر رغم التزامها بنصوص المعاهدة كما اشرنا .

ثانيا : كان تعيين الفريق عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى (فى اغسطس ١٩٣٩) — علما آخر فى استيلاء الانجليز لما كانوا يعرفونه عن اتجاهاته وميوله نحو الألمان واعجابه بتفوقهم منذ الحرب العالمية الأولى . ثم ازداد استيائهم لمواقفه ازاء بعض الأحداث ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى استخدامهم جميع وسائل الضغط لطرده من منصبه حتى أقبل فى فبراير ١٩٤٠ .

ثالثا : الزيارة الرسمية التى قام بها على ماهر وصالح حرب ووزير الأشغال للسودان فى فبراير ١٩٤٠ وكانت الزيارة الأولى التى يقوم بها رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث . وكانت لها آثار طيبة فى السودان . فقد أدلى على ماهر وصالح حرب بعدة تصريحات اعتبرت بريطانيا مثيرة للرأى العام هناك وفى مصر . وربما كانت موافقة وزيرى الدفاع والأشغال تستهدف تمثيل مصالح مصر العسكرية ورعاية مصالحها فى مياه النيل .

كل هذه الظواهر كان لها أثرها فى تلبد الغيوم بين على ماهر والانجليز ، فاذا أضفنا حساسية موقف بريطانيا فى تلك الفترة الحرجة من وقائع الحرب العالمية الثانية ودخول هتلر باريس فى منتصف يونيو ١٩٤٠ ، واستعداد على ماهر النفسى وأسلوبه المكيفلى من وجهة نظر التاريخ ، ثم دخول ايطاليا الحرب فى نفس الشهر الى جانب المانيا على النحو الذى سفتناوله — بإيجاز — بعد قليل ، كل ذلك كان له أثره فى ازدياد التلبد وتآزم العلاقات بين على ماهر وبريطانيا .

ثم كان اعلان ايطاليا الحرب ضد فرنسا وانجلترا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وما استتبعه من التطورات بمثابة القضاء المبرم على أى أمل فى اصلاح العلاقات بينهما .. اذ يبدو أن بريطانيا كانت ترى فى

اعلان ايطاليا الحرب مبررا لان تسرع مصر في اعلان الحرب على
الطليان .. ثم حينما رفض مجلس الوزراء ومجلس النواب الزام
مصر باعلان الحرب طلب السفير البريطاني عدة مطالب عاجلة
بشأن السفارة الايطالية والايطاليين لم ينفذها على ماهر جميعها ،
بحجة انها لا تتفق والتقاليد الدبلوماسية وقواعد العرف الدولي ..
اصبح واضحا ان التعاون بين حكومة على ماهر وبريطانيا صار
مستحيلا ولا سيما ان الاخرة كانت تمر ب تلك الفترة الحرجة ومن ثم
اعتقدت — خطأ أو صوابا — ان على ماهر يعمل على استغلال
موقفها السيء آنذاك وهو — ان لم يكن متعاوننا مع المحور — فعلى
الأقل ليس متحمسا لقضية الحلفاء .

قصارى القول ان بريطانيا أخذت تتشكك في وجود اتصالات
بين على ماهر والمحور ، وان كان هذا التشكك قد بالغ فيه لدرجة
انه اصبح اعتقادا اتخذت منه بريطانيا تكأة او حجة لعدم الاعتراف
بدور مصر في قضية الحلفاء أثناء نظر القضية المصرية في مجلس
الأمن عام ١٩٤٧ حينما اشارت الى « ميول القصر المحورية » .

ولعل من المناسب — في هذه النقطة — ولاستكمال الصورة
ان نلم — بإيجاز — بموقف القصر الذى لم تنسى بريطانيا في عام
١٩٤٧ أنه كان « محورى الميول » . فقد اشاع بعض المؤرخين
الانجليز والكتاب الاجانب عن وجود علاقة بين فاروق والمحور
واعتمدوا في ذلك على بعض الدلائل والشواهد .. وبصرف النظر
عن تلك الدلائل وعما اذا كانت مجرد تبرير تصرفات بريطانيا بعد
ذلك أو ان هناك ظلا من الحقيقة فيها كما رأى بعض المؤرخين
المصريين المعاصرين فإن السؤال الذى يطرح نفسه : هل كان
انبعاث فاروق لاقامة تلك العلاقة عن حنكة سياسية بهجريات
الشئون الدولية ، أم كان انبعاثه عن هوى في نفسه ستؤكدده
الأحداث التالية ... ؟

حقيقة أن على ماهر كان اتيرا لديه وها هو غنى وشك الرحيل
برغبة بريطانيا وحدها ، كما أنه من الثابت — شأنه في ذلك شأن
وزيره الأول — أنه انطلق بدوره يسخر من بريطانيا في مجالسه
الخاصة ، ويحيط نفسه ببعض الأمراء الشبان المتحمسين لألمانيا
النازية ، كما كان خدمه الخصوصيون من الإيطاليين ، وكان أهم
تأثيرهم الشخصي عليه . . . ومن الثابت أيضا — كحقيقة موضوعية
لا تقبل الجدل — أن الشعب المصرى آنذاك كان يشعر — وهو —
شعور طبيعى في رأينا — بالشماتة في الهزيمة التى تحيق بالجيش
البريطانية القريبة من حدود بلاده والتى تحتلها أيضا ، في الوقت
الذى يتطلع فيه باعجاب الى انتصارات المحور ويستمع الى
دعائياتهم ، ولسنا الآن بصدد تحليل هذا الشعور وهل كان انبعائه
عن ادراك سليم أم كان عن غير وعى سياسى ، فان مشاعر
الشعوب وانتفاضات جماهيرها يقف التحليل أزاءها صامتا متسائلا
. . . ولكى نرضى أنفسنا نقول ان هذا الشعور لم يكن صادرا عن
الحب في المنتصرين بقدر ما كان كراهية وبغضا للمهزومين .

ونعود الى موقف فاروق لنؤكد أن « محوريتة » المشكوك
فيها لم تكن نابعة عن رغبة في مجارة مشاعر الشعب ، أو من
تأثير حاشيته وخدمة الإيطاليين أو بعض الأمراء النازيين ، أو حتى
مشاركة لوقف حكومته الموشكة على الاقتلاع من جذورها . ان
تصورنا — وهو قائم على ادراك لعقلية وتفكير فاروق — أنه كان
راغبا ومتطلعا للسلطة المطلقة التى كان يزينها له رجال حاشيته
والتي كانت تحد منها قوة الاحتلال ، فانتهاز فرصة هزيمتها وأراد
أن يجرب السير في « الطريق الوعر » — صادرا في ذلك عن تفكير
صبيانى — فاتخذ بعض المواقف العاكسة للانجليز لمجرد اظهار
سيطرته من ناحية ، والنيل من قدر بريطانيا كما سيتضح في قطع
العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية في يناير ١٩٤٢ مثلا .

وفي وسط هذه التيارات لا بد أن نتساءل : أين كان يقف الوفد وما هي اتجاهاته في تلك الفترة ؟ ولكي نجيب على هذا التساؤل يحسن بنا أن ننتهي أولا من وزارة على ماهر .. فرغم أنها قامت بقطع العلاقات مع إيطاليا في ١٢ يونيو ١٩٤٠ كما فعلت في سبتمبر ١٩٣٩ بالنسبة لألمانيا ، ورغم اقرار مجلس البرلمان لسياستها من حيث تجنب مصر ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها في حدود معاهدة ١٩٣٦ و قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا كما ذكرنا واعتقال معظم رعاياها ، رغم كل ذلك فقد تآزمت العلاقات وأصبح على ماهر شخصيا غير مرغوب فيه بحجة أنه يقيم العقبات والعراقيل أمام السلطات العسكرية البريطانية ، فوجهت الحكومة البريطانية — عن طريق السفارة — الى الملك تبليغا بمثابة انذار (في ١٩ يونيو) بأنه لا سبيل للتعاون بينها وبين حكومة على ماهر وأن : **« Aly Maher Must Go »** وكان هذا أول تدخل مكشوف على سيادة مصر المستقلة منه عقد معاهدة ١٩٣٦ . ثم توجه البشير البريطاني لمقابلة فاروق وأبلغه نص الانذار ثم نصحه بقيام وزارة وفدية أو على الأقل وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها . وعقب هذا التبليغ استدعى الملك زعماء الاحزاب ورؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الشيوخ والنواب الحاليين والسابقين (آنئذ) وبعض الشخصيات السياسية وعقدوا اجتماعا للتشاور حول الانذار .. ثم انتهى هذا الاجتماع بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر .

ويحسن أن نقف قليلا أمام هذا الانذار وملابساته وما أعقبه من اجتماعات ثم ما أسفرت عنه تلك الاجتماعات ، إذ نود أن نلفت النظر من خلال هذه الوقفة الى حقيقة تائمه — ولو أنها مسبقة — وهي أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي سنتناوله في موضعه لم يكن جديدا بل يكاد أن يكون صورة لما حدث في عام ١٩٤٠ وأن اختلف الاسلوب لاختلاف درجة حرارة الحرب ، وبالتالي فلان

الباحث يجد نفسه مندهشاً أزاء ما أثاره حادث ٤ فبراير من
الطنطنة والأهمية المفتعلة مع أنه صورة مصورة لحادث يونيو
١٩٤٠ . . . نفس المظاهر : انذار بريطاني يتم عن رغبة في التغيير
وقيام وزارة وغدية أو يرضى عنها الوفد والملك يستدعى الزعماء
وكبار رجال السياسة ، ويكاد أن يكونوا هم الذين سيتداولون
ويتشاورون عقب انذار ٤ فبراير كما سنرى ، والاجراءات التي
اتبعت في الاجتماع هي هي ، والنتائج هي هي فجوهرها : وضع
الأمر بين يدي الملك « ليصرفه بحكمته » أي الإذعان للتسلط
البريطاني ، والبحث في شكل الوزارة الجديدة : قومية أو ائتلافية
أو . . . الخ والنحاس يرفضها كلها بأنواعها طالبا وزارة محايدة
تجرى الانتخابات . . . وينتهون على غير اتفاق . . . وان كلاهما
— تبليغ يونيو وانذار فبراير — تدخل مكشوفاً واعتداء على
سيادة مصر الداخلية وخرقا لمعاهدة ١٩٣٦ . .

تمثيلية مكررة نضعها من الآن في الحسبان . ويبدو أن تمثيلية
النحاس للحكم غداة ٤ فبراير هي التي خلقت تلك الهالة من
الاهتمام التي كان مصدرها — كما نتصور — أحزاب الاقلية
وزعمائها وصحافتها ، والا لماذا لم تثر نفس الهالة حول الانذار
الأول ومر هادئا في ثنايا التاريخ المصري المعاصر ؟ هذه وجهة نظر
نضعها من الآن كقاعدة للحادث « الجلل » الذي سنأتي اليه في
فبراير ١٩٤٢ . . ثم نعود لنذكر أن على ماهر حضر اجتماع زعماء
الأحزاب وفرض عليهم ما قامت به وزارته من معاونة انجلترا في
حسود المعاهدة وما تلقته من خطابات الشكر على تلك المعاونة ولكن
الحاضرين — وفي مقدمتهم أحمد ماهر — رأوا أن الأفضل أن
تستقيل الوزارة بعد فقدان الثقة بينها وبين حكومة بريطانيا ،
ثم ألقى على ماهر في البرلمان تصريحاً طعن فيه طعنا جارحا على
موقف انجلترا من مصر ثم قدم استقالة وزارته في ٢٣ يونيو
١٩٤٠ . . فقبلها الملك . . واتجهت الانظار الى الوفد .

ويبدو من خلال الأحداث أن بريطانيا أصبحت تعتقد أن وجود الوفد في الحكم أمر حيوى وضرورى لقضية الحلفاء ولهزيمة الفاشية ولا سيما حينما تآزمت العلاقات بينها وبين على ماهر بالشكل الذى أشرنا اليه ، ولذلك كان الدافع الأساسى وراء التبليغ الآنف الذكر هو — فى تصورنا — رغبتها فى اسناد رئاسة الوزارة الى رجل يتمتع بثقتها الكاملة الى جانب أنه يحوز رضاء أغلبية الشعب المصرى . فى اسناد رئاسة الوزارة الى رجل يتمتع بثقتها الكاملة الى جانب أنه يحوز رضاء أغلبية الشعب المصرى . وسنناقش دوافع تلك الرغبة عندما نتناول حادث ٤ فبراير . وليس معنى ذلك تجاهل أهمية الخلافات التى نشأت بين بريطانيا وعلى ماهر وأثرها فى تقديم استقالته . .

ولا بد أن هناك سؤالاً يطرح نفسه : كيف تتفق الرغبة البريطانية فى اسناد الوزارة لزعيم يحوز ثقتها وتطمئن اليه — وهو النحاس — مع ما سبقت الإشارة اليه من تقديم مذكرة أبريل ١٩٤٠ وما جاء فيها من المطالب التى أثارت استياء بريطانيا بل واعتبرها على ماهر نفسه خرقاً للتقاليد الدستورية ؟ . لأول وهلة وبالنظرة السطحية نراه تناقضا ، لكننا اذا تعمقنا الأمر أدركنا أن المذكرة نفسها كانت تعبيراً عن قوة الوفد ، والإنجليز حينئذ فى فترة حرجة يحتاجون للحزب القوى الى جوارهم بصرف النظر عن نداءاته ومطالبه فهم كفيلون بتجاهلها .

على أى حال نصحت بريطانيا القصر — عن طريق السفير مايز لابسون — بقيام وزارة وفدية أو — على الأقل — وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها . . فأوعد الملك عبد الوهاب طلعت الى مصطفى النحاس — فى كفر عثما — وعرض ظروف الموقف عليه فأبلغه نص برقية هاليفاكس ونصيحة لابسون ثم قال له أن الملك يستشيريه فيما يجب أن يفعله . . ولأهمية هذا اللقاء وما دار فيه

وما سيقرب عليه حينما يستدعى الملك النحاس لمشاورته في أحداث فبراير ١٩٤٢ مما سيأتى توضيحه ، لأهميته نقف عنده قليلا .
 فهناك روايتان عما دار فيه . فبينما يذكر الراجعى أن عبد الوهاب طلعت عرض على النحاس تأليف وزارة قومية برئاسة ، وأن النحاس اعتذر بحجة فشل الوزارات الائتلافية . . . الخ . نجد هناك رواية نفهم منها أنه قد حدث اتفاق بينهما في أمر تشكيل الوزارة الجديدة ، وأنه بينما كان النحاس يتأهب للعودة الى القاهرة ليجتمع أعضاء الوفد ويعرض الأمر عليهم لاستصدار قرار برأى الوفد ، اذ بالامر الملكى يصدر الى حسن صبرى بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتبين أن الملك كان يعيث ، وكانت مفاجأة للوفد .

ونحن نميل الى الأخذ بالرواية الثانية لأنه كان قد سبق هذه الوفادة اجتماع للزعماء للتشاور في توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية ، وقد أصر النحاس في هذا الاجتماع على رفضه الاشتراك في الوزارة القومية ولو كان رئيسا لها . . اى أننا لا نستطيع أن نفسر العرض الذى تم في كفر عشنا — وفقا لرواية الراجعى — رغم المحاولتين اللتين سبقتا في اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، اذ كيف يعرض على النحاس تأليف وزارة قومية وقد رفضها مرتين متتاليتين ؟ اذا كان هذا قد حدث فنى تصورنا أنه كان مجرد عيب من فاروق يريد به اظهار النحاس — أمام الانجليز — بأنه غير متعاون وغير متجاوب معهم .

لكن هناك ظاهرة تلفت نظر الباحث نسجلها من الآن وهى تواجد النحاس في القاهرة حتى صباح ٢٥ يونيو بدليل اشتراكه في اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، ثم سفره المفاجئ الى كفر عشنا ووفادة عبد الوهاب طلعت اليه هناك ، ونحن نعتقد — والمصادر لم تؤرخ متى تمت مع انها كانت فى يوم ٢٥ او ٢٦ يونيو ، لأنه فـ

اليوم التالي ٢٧ قبلت استقالة على ماهر ، وعهد الى حسن صبرى بتأليف الوزارة الجديدة .

واهمية هذه الظاهرة في انها ستتكرر — بنفس الظروف والملايسلت — في ايام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ . انها مجرد ملاحظة نضعها ، ثم نمضى لفتساءل لماذا اختير حسن صبرى لرئاسة الوزارة ولم يؤخذ بنصيحة — أو رغبة — بريطانيا في اسناد الحكم الى وزارة وقفية أو يؤيدها الوفد ؟ وهل نستطيع ان نقول انه لو لم تغفل هذه النصيحة في يونيو ١٩٤٠ لتجنب السراى والوفد ما حدث في ٤ فبراير علم ١٩٤٢ ؟ .

رغم ان حسن صبرى كان صديقا للانجليز ، لم يكن عدوا للوفد ، الا ان تعيينه — على ما يبدو — كان مفاجأة أغضبت النحاس والسفير البريطانى معا . اما غضب النحاس فلعله يرجع الى شعوره بأن فاروق كان يعيث معه حين أرسل له طلعت في كمر عثما وسيكون لذلك اثره في أزمة ٤ فبراير . وغضب السفير طبيعى لتجاهل نصيحته من جانب القصر ، وتشير الدلائل الى ان القصر كان مترددا — بالاضافة الى أنه كان عابثا — في تنفيذ رغبة السفير وتردده يرجع الى عدة عوامل : أولا : تازم العلاقات الشخصية والسياسية بينه وبين الوفد منذ اقالة حكومته في ١٩٣٧ على النحو الذى سلف .

ثانيا : ربما كان الملك يعتقد أن العناد مع الانجليز — وفقا لتفكيره الصبباني كما اشرنا — يكسبه جماهير الشعب من الوفد .

ثالثا : اعتقاده أن هذا الموقف يزيد في تقربه من المحور — الذى كان مازال منتصرا — وهذا من شأنه ضمان المستقبل .

ويؤكد أحمد حسنين أثر العامل الأول ويبرره بأنه « لما كان الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة في البلاد ، وهو أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لأنه يتمتع بثقة الناخبين ، ولأنه قوة يمكن استغلالها في استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز » لذلك فقد كان يعمل — أى حسنين — « على تسوية جميع الخلافات بين الملك والنحاس وإزالة أسباب سوء التفاهم التي خلفها عام ١٩٣٧ وما تلاه » ويستطرد حسنين بأن هذه خطوة رآها لا بد منها قبل عودة الوفد إلى الحكم ، وأنه لذلك رفض نصيحة مايلز لامبسون لأن العمل بها معناه عودة الوفد لبرادة الإنجليز ، وهو يريد أن يعود بالطريق السليم أو بموافقة صاحب العرش .

وقبل أن نفند هذا التبرير نود أن نشير إلى اعتراف صريح من حسنين بأن محاولة كفر عثما كانت مناورة للتمويه والتضليل . نرى للمرءاد في عيون السفير البريطاني . وأنه هو الذي طلب من الملك إيفاد طلعت للنحاس في كفر عثما كي يلفت نظر السفارة إلى هناك ويصرفها عما يجريه في القاهرة . . ويؤكد حسنين أيضا عامل العناد فيذكر أن حسن صبرى اختير « لكسر حدة التحدي » فقد كان اغفال نصيحة السفير « تحديا منا لا شك فيه » . . ولذلك اختير صبرى لصداقته للسفير والإنجليز .

واضح من هذه التبريرات أنها تعطينا عدة دلائل منها : أولا مغالطة حسنين ، فانه من الثابت أنه لم يعمل هو — ولا أى رئيس ديوان طوال النظام الملكي — على اصلاح العلاقات بين القصر والوفد . والاقرب إلى العقل والمنطق ان جميع موظفى السراى كانوا على هوى سيدهم ، والا لماذا ظلت العلاقات سيئة بين الوفد والقصر حتى فرضت بريطانيا الاول على الثانى ؟ . اننا نكاد نلمح من هذا التبرير أصبع الاتهام تشير من الآن الى حسنين في مسئوليته — ولو غير المباشرة — عما سيحدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ . .

ثانيا : انه من الممكن أن نعتبر أن اغفال نصيحة بريطانيا — عن عمد وتريص — كان تحديا لا مبرر له من جانب فاروق وحسنين ، وفى تصورنا أن هذا الاغفال المتعمد كان أحد العوامل التى مهدت للتدخل البريطانى السافر فى ٤ فبراير ان لم يكن أهمها ، وبالتالى نستطيع أن نقرر — من الآن — أن هذا التدخل كان من الممكن ألا يحدث — على الأقل بالصورة التى تم بها — لو تقلد الوفد الحكم فى يونيو ١٩٤٠ . ومن ثم نحن نحمل فاروق وحسنين — أمام التاريخ — المسئولية فى خطأ سياستهما المشتركة التى ستؤدى الى ما ستؤدى اليه من العواقب فى تاريخ مصر المعاصر ..

وزارة حسن صبرى والوفد :

نعود الى وزارة حسن صبرى ، وقد تألفت من جميع الأحزاب المعادية للوفد الذى بقى — كالعادة — يؤدى بمفرده دور المعارضة وكان شأن حسن صبرى كشأن على ماهر من حيث أن كليهما ولى الحكم دون استناد الى حزب أو برلمان يمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، والواقع أن وجود مثل هؤلاء الشخصيات واستعدادهم فى كل وقت كى يلعبوا ادوارهم حتى على الحياة الدستورية وأضعف الفرصة أمام الشعب كى ينمو ويؤدى دوره ..

على أى حال حاول حسن صبرى أن يتقرب من الوفد ويوثق صلاته به ، وفى تصورنا أن حسن كان يدرك اتجاه الرياح وأنه احتل كرسى الحكم ولم يكن له ومن ثم كان تقربه من الوفد ، ولعل ذلك كان بتوجيه من حسنين الذى اختاره أو على الأقل شارك فى اختياره ، والذي يبدو أن حسن صبرى أراد أن يكافئه فتقدم الى الملك يلتمس منه تعيينه — أى حسنين — رئيسا للديوان بحجة أن المنصب شاغر منذ عام ، « ومادام حسنين يقوم فعلا بأعمال رئيس الديوان فيستحسن تعيينه رسميا فيه » . وعين فى ٢٧ يوليو

١٩٤٠ . والسؤال الآن : أين كان يقف الوفد حينئذ وما هي سياسته ؟ يبدو أنه كان من جانبهِ يعضد سياسة الحكومة التي تهدف الى التمسك بشروط المعاهدة ، الا أنه كان ينادى بالاصرار على حفظ حقوق مصر الدستورية التي تملِها الاعتبارات القومية الخالصة ، كما دأبت صحافته على التذكير بوجوب تجنب مصر ويلات الحرب ، ومن ناحية أخرى نجد أن الوفد اخذ نفسه بخطة المعارضة ، فلا تخلو صفحة أحيانا من بث الشكوى من سوء الحالة الناتجة عن الحرب ، كما كان في مجتمعاته الخاصة غير راض من بعض التصرفات ، لدرجة أن مجلة روز اليوسف التي كانت لا تفتأ تهاجم الوفد — منذ خروجها من حظيرته — قد خفت خصوصتها له في تلك الفترة ، بل لا تكاد نجد حرفا واحدا يسئ اليه او الى الوفديين ، هذا ويجب أن نضع في اعتبارنا أن صحافة الوفد حينئذ — وطوال فترة الحرب — شأنها في ذلك شأن الصحافة المصرية كلها ومنابر الرأي العام — كانت تخضع للرقابة والرقيب ، فان الحكومة كانت قد فرضت الرقابة على الطبوعات — ومن بينها الصحف — وأسلمت قيادها الى الانجليز الذين عينوا رجالهم رقباء على الصحف — ولذلك نجد صحافة الوفد خالية من الآراء السياسية والاتجاهات في كثير من الاحيان ، ولعل هذا قد أدى الى أن يعتقد بعض المؤرخين أن الوفديين كانوا متوارين وممتنعين عن اعلان رأيهم في مسألة اشتراك مصر في الحرب التي كانت قد برزت الى السطح مرة ثانية ويعنف في أغسطس ١٩٤٠ . . ولعله من المناسب أن نتناول هذه المسألة بشيء من الإيجاز وموقف جميع الأطراف منها لنحاول أن نستجلي بعد ذلك موقف الوفد وأين كان اتجاهاه . .

رغم أن مجيء وزارة حسن صبرى لم يغير شيئا من موقف مصر إزاء الحرب ، واستمرت في سياستها تحوز على رضا بريطانيا ، واستمرت لمدة شهر — أو ستة أسابيع — شعر فيها المصريون بالتنفس المريح من خطر الهجوم الا أن القلوب وجفت

مرة أخرى في أغسطس ١٩٤٠ اذ بدأت المفاوضات والمعارك تشتد على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية من ناحية والقوات الإيطالية من ناحية أخرى . وبدأ في الأثق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر رغم استمرار الصحافة والإذاعة الإيطالية في التأكيد بأن إيطاليا لا تقصد أى اعتداء على سيادة مصر « إلا أنها لن تسمح لنفسها بأن تهاجمها القوات البريطانية التي تعمل من القواعد المصرية » ومن ثم ظهرت فكرة وجوب إعلان مصر الحرب على إيطاليا في حالة اجتيازها الحدود المصرية . وكانت سياسة الدولة تقضى منذ بداية الحرب كما رأينا بعدم اشتراك الجيش المصرى في القتال إلا اذا اعتدى المحور على مرافق البلاد الوطنية أو هدها . واكدت حكومة حسن صبرى هذه السياسة فصرحت أن تقدم العزاة لا يغير منها شيئاً . ومن ثم تأرجح الراى العام المصرى في تلقى بين كلا الاتجاهين : تجنب الحرب بأى ثمن ، أو الإصرار على مقاومة العدوان وإعلان الحرب . فانقسم المصريون والأحزاب والزعماء السياسيون أزاء هذين الاتجاهين .

فبينما نجد أن أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية - وكان رئيساً لمجلس النواب حينئذ - يحمل لواء فكرة إعلان مصر الحرب ضد المحور بل ويتخذ منها مبدأ أساسياً لحزبه يعتنقه الوزراء السعديون الموجودين حينئذ في وزارة حسن صبرى بل ويستقبلون منها لرفضها إعلان الحرب كما سنرى ، بل وسيزهد أحمد ماهر ضحية لهذه الفكرة أبان تقلده رئاسة الوزارة ، نجد من ناحية أخرى أن معظم السياسيين المصريين كانوا يعارضونها ، بالإضافة الى أن مجلس النواب - حينها طرحت عليه تلك المسألة - أصدر بعد المناقشة قراراً يعلن فيه ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس في ١٢ يونيو ١٩٤٠ . . قصارى القول أن السعديين وحدهم بزعامة أحمد ماهر كانوا هم الذين ينادون بقدرة دخول مصر في الحرب لردع العدوان الإيطالى عليها ، بينما وقفت جميع الأحزاب

الآخري — ما عدا الوفد — أى الاحرار الدستوريون والحزب الوطنى والمستقلون تنادى بعدم اشتراك مصر فى الحرب باستثناء بعض النواب مثل حسن الجداوى نائب السويس حينئذ .

فأين كان اتجاه الوفد آنذ ؟ .

فى تصورنا أنه كان يرقب الموقف ويستطلع تنبؤات الافسق السياسى ، فلا نستطيع أن نجزم بأنه كان الى جانب الحلفاء تماما والا لنادى بفكرة اعلان الحرب الى جانبهم والى انفراد بها أحمد ماهر وحزبه ، كذلك لا يمكن القول بأنه كان محورى الميول والعواطف تماما بدليل النصيحة البريطانية السالفة الذكر ثم معاونه بعد ذلك مع بريطانيا ابان توليته الحكم على أثر الرغبة البريطانية المحمومة وانذارها فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ان الاحتمال الاقرب الى الرجحان — فى رأينا — هو ان الوفد كان موزع الفكر مشقت رأى . يميل عقلا وتفكيرنا ناحية بريطانيا والحلفاء ، ثم ينعطف قلبا صوب المحور ... ورغم ان هذا التصور اجتهد من جانبنا الا أنه يقوم على عدة دلائل وقرائن منها : أولا : أن الوفد — كما ذكرنا وسنذكر دائما — لم يكن حزبا عقائديا — شأنه فى ذلك شأن جميع الاحزاب المصرية وأحزاب الدول المحتلة آنذاك — ولكى تكون منصفين يجب أن نفسر هذه اللاعقائدية بأنها كانت احدى سمات العصر وما كان يهوج به من وسائل الاستعمار والحروب والصراعات وعدم وضوح الرؤية حينئذ ، أى ان الوفد — بعدم عقائديته — وبمفهومه ان يعتقد أنه يكسب أرضا من مختلف الاتجاهات ، ولعل العقائدية لم تبرز فى الوفد الا عقب انتهاء الحرب الثانية ، وكان بروزها على استحياء وبدرجة مخففة لا تكاد تبين .. ثانيا : ان الوفد كان يدرك مشاعر الشعب ، وهى التى كانت تنبض حينئذ بالتعاطف والاعجاب نحو المحور وانتصاراته ، لا حبا فيه لكن كراهية للانجليز خصوم مصر وحقدا

عليهم ، أى لم يكن ولاء لايدلوجية النازية والفاشية كما حاول بعض المؤرخين والكتاب الأجانب تصويره ، ولكنه منطق « أعداء أعدائنا أصدقاء لنا » . وفريد أن نؤكد هذا الاتجاه من الآن — بصرف النظر عن صوابه أو خطئه — وهو أن الشعب كان يمين حينئذ — ويعتد — بالتعاطف والاعجاب بانتصارات الألمان ، فى نفس الوقت الذى كان يمتلئ حقدا ومرارة وكراهية للإنجليز ، وهذا الاتجاه متفق عليه من جميع المصادر والمراجع الحية والعمامة والصامته المصرية والأجنبية ، ورغم أننا لسنا بصدد تفصيل هذا الاتجاه وتناول جميع الطوائف والطبقات التى كانت تنادى به وتعبر عنه ، إلا أننا نؤكد أنه حقيقة تاريخية واضحة نريد أن ننطلق منها الى حقيقة أكثر وضوحا فى تصورنا وهى أن الوفد فى تلبيةه لرغبة بريطانيا المسلحة فى ٤ فبراير واعتلائه الحكم على أساسها لم يكن يعبر تماما عن رغبة الشعب المصرى — حقيقة أن الشعب قد رحب بقدمه لكن ذلك كان لانتظار طال له ولحب غريزى فيه ، بصرف النظر عن قضية الديمقراطية وانتصارها أو انهزامها فانها لم تكن تعنيه فى قليل أو كثير — ولذلك نرفض من الآن الراى القائل بأن تولية النحاس الحكم على اثر الانذار البريطانى كانت المرة الوحيدة التى أجبرت فيها بريطانيا — تحت وطأة الحرب العالمية الثانية — على تلبية رغبة الجماهير حقيقة أن الجماهير كانت دائما تريد الوفد لكنها فى ذلك الوقت كانت تتمنى هزيمة بريطانيا ، ولم تكن مهية حينئذ للتعاون معها ونصرتها لكن ذلك ليس معناه أننا ننكر أن مجيء الوفد صادف هوى فى نفس الجماهير ، أى انها كانت تريد فقط بصرف النظر عن انجلترا وقضية الديمقراطية وحلفائها و... الخ . ثالثا : الاحساس بغموض راى الوفد والتحفظ لديه مما جعل بعض المؤرخين يعتقد انه كان ممتنعا عن ابداء رايه واعلانه ازاء تلك المسألة آنذاك ، وسيتضح لنا بعد قليل كيف كان اتجاه الوفد مترددا .

وعلى أى حال فقد مضت وزارة حسن صبرى تتعاون تعاوننا
تأها مع اتجلترا ، وقد استقرت فى عهدها السياسة التى وضعها
على باهر والتى اطلق عليها « تجنب مصر ويلات الحرب » ،
الا انها لم تعمر طويلا ، حيث ترقى حسن صبرى فى ١٤/١١/١٩٤٠
ثم اختير حسين سرى لرئاسة الوزارة الجديدة .

الوفد ووزارة حسين سرى :

يبدو أن اختيار حسين سرى وملابساته كان مناورة اخرى
الهدف منها ابعاد الوفد عن الحكم للمرة الثانية . ففى نفس اليوم
الذى توفى فيه حسن صبرى صدر مرسوم ملكى يعهد الى
عبد الحميد سليمان القيام بأعمال رئيس الوزارة ، واعتقدت
السفارة البريطانية أن أمر اختيار الرئيس الجديد للوزارة قد يطول
بضعة ايام ، الا ان السفير والوفد فوجئا باختيار حسين سرى
رئيسا للوزارة فى اليوم التالى « اى ١٥ نوفمبر » . وكان اطراف
هذه المناورة أو المؤامرة محمد محمود ، أحمد حسنين ، أى نفس
الأشخاص الذين اشتركوا فى اختيار حسن صبرى وتجاهلوا
النصيحة البريطانية بتولية وزارة وفدية او يرضى عنها الوفد كما
اشرنا . ونقف هنا مرة ثانية لنشير بأصبع الاتهام الى سياسة
أحمد حسنين التى تعجل بما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . ألم يكن
من الأصوب حينئذ — وقبل قوات الأوان — أن يلجأ حسنين الى
الطريق السليم ويشير باختيار النحاس زعيم الاغلبية الشعبية ؟
لا سيما وأنه أغفله فى يونيو ١٩٤٠ ، ثم انه وجد صعوبة — كما
اعترف هو للتابعى — فى اقناع الملك بحسين سرى . لكن ما هو
التبرير الذى ساقه حسنين لهذا الاختيار ؟ لقد رأى فى اختيار رجل
مستقل غير حزبي مثل حسين سرى تحقيقا لحدة خصومة الوفد
للمراى . ثم أن حسين سرى — شأنه شأن حسن صبرى —
مقبول عند الانجليز وبالتالى لن يثير اختياره انذارا من جانبهم

بوجود قيام وزارة وفدية ، أى تفادى الاصطدام بالانجليز ، هذا بالإضافة الى زعم حسنين السالف الذكر وهو يمهّد لعودة الوفد الى الحكم ، بعد أن يقسم الترضية والضمانات الكافية على عدم تكرار ما فعله ازاء الملك فى عام ١٩٣٧ « ، وأن حسين سرى هو الذى سينفذ لحسنيين هذه السياسة . وسواء أكان حسنين مخلصاً فى تنفيذ سياسة التمهيد لعودة الوفد الى الحكم — وهو ما يؤكدّه محمد التابعى — أو كان مناوئاً متأمراً ضد حزب الوفد وهو ما نعضده نحن ، فإنه كان يسهم فى تطور الأحداث الى ما تطورت اليه فى ١٩٤٢ . وبالتالي نستطيع أن نحمله — للمرة الثانية — مسئولية هذه الأحداث باعتباره الرجل الأول فى القصر آنذاك ، وأن فاروق كان بالنسبة لديه « لعبة » يحركها كيف يشاء ومتى يشاء .

ومهما يكن الأمر فقد ألف حسين سرى وزارته من الأحرار الدستوريين والمستقلين ، ثم اشرك فيها السعديين بعد ذلك . وكانت سياستها — كما أعلن حسين سرى — هى نفس سياسة الوزارة السابقة أى التعاون التام مع انجلترا .

وقد تعرضت هذه الوزارة لعدة أزمات أدت الى استقالتها ومهدت لأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقبل أن تتناول تلك الأزمات يجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على موقف الوفد وأين كان فى تلك الفترة . وهو موقف نقف ازاءه حائرين للوهلة الأولى الا أننا سريعا ما نتذكر أن الوفد لم يكن عقائديا فتذهب الحرة ونراه موقفاً طبيعياً من الوفد يتمشى الى حد ما مع مذكرته التى قدمها فى أبريل ١٩٤٠ السالف الذكر .

فى صيف عام ١٩٤١ القى النحاس خطاباً عنيفاً ضد وزارة حسين سرى وسياستها فى خدمة الانجليز ، كما شن فيه حملة شعواء على انجلترا وقال فيها « ان انجلترا تزعم أنها تحارب من أجل الديمقراطية والحريات ، بينما هى تحارب الديمقراطية

وتضطهد الحريات في مصر ... الخ » ، وكان هذا الخطاب على اثر لقاء تم بين النحاس وفاروق لتصفية الآثار التي كانت قد خلفتها اقالة وزارة الوفد في ديسمبر ١٩٣٧ .

ورغم أننا نشك في القاء النحاس لهذا الخطاب وفي لقائه بفاروق بالصورة التي أوردها محمد التابعي — وهو شك يستند على المناورات السابقة والأحداث التالية في أوائل فبراير ١٩٤٢ — رغم ذلك فإننا لا نستبعد ذلك كله فقد كانت مذكرة أبريل ١٩٤٠ تحمل ضمنا لهذا المعنى ، بالإضافة الى أنه كان متفقا مع احساس المصريين آنذاك ، وكذلك متشعبا مع ما أشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد لها لقضية الحلفاء . لا سيما وأن سير الحرب كان حينئذ في صالح المحور ، فقد تغير الموقف حين قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٤١ ، وهو الغزو الذي يعتبره بعض المؤرخين المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فقد كان واضحا ان هزيمة الاتحاد السوفيتي ستؤدي الى اضطراب موقف بريطانيا في الشرق الأوسط ، التي كانت هي الأخرى تعاني من الهزائم في الصحراء الغربية . . وبينما كان الموقف الخارجى على هذه الصورة القائمة كانت وزارة حسين سرى تستهدف لعدد من المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية ، والتي برزت بشكل واضح في أواخر يناير وأوائل فبراير ١٩٤٢ ولأن تلك الأزمات كانت بمثابة مقدمات حادث ٤ فبراير ، فيحسن أن نلتقى عليها بعض الضوء على النحو التالي .

مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

فعلى الصعيد الاقتصادي :

١ — كانت مصر مكبلة بالقيود في تصريف محصول القطن . فكانت بريطانيا تتحكم في تحديد سعره مدعية أنها تجامل مصر بشراء

كل المحصول رغم الصعوبات التى تلاقيها فى نقله . ومن ثم حرمت البلاد من الأرباح التى كان من الممكن أن تحققها لو كانت غير مرتبطة بعجلة الاستعمار البريطانى ، وكان موقف بريطانيا من تلك المسألة سببا فى استياء الملك الزراعيين كبارهم وصغارهم .

٢ - الأزمة التموينية أدت الى اضطراب الحالة المعيشية بين السواد الأعظم فى الجماهير ، ولا سيما أزمة الخبز ، فحينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية كالخضراوات واللحوم والسكر أقبل الجمهور على استهلاك الخبز لتنظيم ميزانيته الخاصة وخاصة ذوى الدخل الثابتة وهى غالبية الشعب المصرى ، ولما كانت ثمة عجزا طرا على محصول القمح والذرة فى موسم ٤١ / ١٩٤٢ فقد واجهت البلاد أزمة حادة فى غذائها الأساسى لم تجابهها من قبل ، وقد ضاعف من حدة هذه الأزمة صعوبة الاستيراد من الخارج بالقدر الكافى لسد النقص بين الإنتاج والاستهلاك ، وكثرة استهلاك الجيوش البريطانية ، وقد اشتدت أزمة الخبز فى الأسبوع الأخير من يناير ١٩٤٢ ، لدرجة أن البعض استعاض عنه بالبطاطس والمكرونة ، « وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخازن للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق » .

أما على الصعيد السياسى فقد عانت الوزارة ازِمات عده أدت الى ضعفها ثم انهيارها . فرغم أنها كانت تعتمد على تأييد حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين فنرى أن ما نشبت الخلافات بينهما من ناحية وبينهما وبين رئيس الوزارة حسين سرى من ناحية أخرى . هذا بالإضافة الى أن الوفد كان ما فتئ يشن حملاته على سياسة الوزارة ويركزها حول الأزمتين السالفتي الذكر .. الى جانب ذلك كانت المدن المصرية تتعرض آنذاك (صيف ١٩٤١) لأعنف الغارات ولا سيما مدينة الاسكندرية التى

عانت الكثير من الخسائر ، الأمر الذى أثار المناقشات فى مجلس النواب ومطالبة النواب الوفديين بالاتصال بالمحور أو التفاهم مع الانجليز لإبعاد الأسطول البريطانى عن الميناء حتى يمكن إعلان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، وكذلك هاجم الشيوخ الوفديون فى مجلس الشيوخ سياسة الوزارة أزاء تلك الأزمة .

كل هذه الازمات كانت كقيلة بتصدع وزارة حسين سرى ، الا ان هناك ازماتان سياسيتان كانتا السبب المباشر فى انهيارها والاطاحة بها . الأزمة الاولى أفسدت العلاقات بينها وبين القصر ، وذلك على اثر قرار الحكومة (يناير ١٩٤٢) بقطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية الموالية للمحور . فقد أدى ذلك الى اثاره غضب الملك مما اضطر صليب سامى (وزير الخارجية) الى تقديم استقالته .

اما الأزمة الأخيرة — وهى التى نعتبرها السبب المباشر للتدخل البريطانى — فقد نتجت عن قيام مظاهرات صاخبة فى أول فبراير ١٩٤٢ تعالت فيها نداءات المتظاهرين بسقوط بريطانيا و « الى الامام يا روميل ، تقدم يا روميل » و « حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج » ، وقد اختلفت الآراء أزاء مصدر هذه المظاهرات ، فبينما اعتقد البعض انها مدبرة وأن عملاء الانجليز قد اشتركوا فى توجيهها لكى يمكنهم ان يتخذوا منها ذريعة للتدخل السافر الذى حدث بعد ذلك ، كما جاء فى شهادة النحاس فى قضية اغتيال أمين عثمان ، وانها مؤامرة كان الهدف منها وقسوع الفرقة بين القصر والشعب ، حيث كان الشعور السائد حينئذ هو تكتل هذه القوى ضد الانجليز ، فكان لا بد من تدبير الافساد هذا التكتل ، نجد أن البعض يعتقد أنها كانت بتحريض بعض رجال القصر ، على أساس اتجاهات فاروق نحو المحور . وهناك اتجاه آخر يعتقد بعدم وجود تدبير وأن هذه المظاهرات كانت تعبيراً عن

الاستياء العام الذي جمع مختلف طبقات الشعب على النحو الذي
أشرنا اليه ، والليل على ذلك أنه من بين الهتافات التي رددتها
تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم انها تتمشى مع ما كان يشعر
به المصريون من الإعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما في هذه
الفترة التي اكتسح فيها روميل جحافل قوات الحلفاء في الصحراء
الغربية .

على أي حال كانت هذه المظاهرات في أول فبراير ١٩٤٢
بمثابة الأسفين الأخير لوزارة حسين سري فقد اضطريت أعصاب
الإنجليز وطلبوا الى حسين سري القضاء عليها ، فلم يستجب لأنه
لم يكن قادرا على كبح جماحها ، ومن ثم أثر تقديم استقالته في
اليوم الثاني من فبراير ١٩٤٢ . . وسرعان ما مهدت الأحداث
للدخول البريطاني بفرض حكومة الوفد في ٤ فبراير كما هو
معروف .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

قبل أن نناول هذا الحادث من زاوية مسئولية الوفد فيه
وقبوله الحكم على أساسه يلزم علينا أن نشير الى أن هذا الحادث
اكتسب أهمية خاصة لا يستحقها بالفعل في التاريخ المصري المعاصر
فهو صورة مكررة لما حدث في أزمة ١٩٤٠ كما أشرنا مع اختلاف في
بعض الأسلوب . وليس معنى ذلك أننا نقلل من شأنه وأهميته فهو
لا شك يعتبر من الأيام الحالكة للسود في تاريخ مصر ، بل وفي
تاريخ إنجلترا في مصر ، وهو من تلك الأيام التي تركت بصماتها
بصنف وأصبحت تشكل معالم بارزة في تطور المجتمع المصري وتاريخه،
والتي - مازالت - تنسم بالغموض ويقف المؤرخون أزاءها عاجزين
عن تفسيرها أحيانا مختلفين في هذا التفسير أحيانا أخرى ، ومنها
- على سبيل المثال - مذبحة الاسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢ ،

وموقعة التل الكبير ، ويوم دنشواى فى ١٩٠٦ ، ومقتل السردار لى
سنتك فى ١٩٢٤ و ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير
١٩٥٢ ، الا أنه ورغم عدم وضوح الرؤية تماما مما أدى الى عجز
المؤرخين فى التفسير واختلافهم فيه ، فان المنطق يجعلنا نشير
بإصرار الى أن الاستعمار البريطانى كان المسؤول الأول بمؤامراته
ودسائسه عن وقوع هذه الأحداث .

ونحن الآن بصدد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى ترتب عليه
مجيء الوفد الى الحكم والذى أثار كثيرا من القبار على موقف الوفد
وزعيمه النحاس مما ساعد على تدهور سمعة الوفد وقيادته للحركة
الوطنية . وقبل أن نتعرض لتقييم هذا الحادث ومسئولية الوفد
ازائه يلزم علينا أن نشير الى عدة ملاحظات هامة وحيوية :

أولا : ان تلك الأعوام الأربعة (١٩٣٨ - ١٩٤٢) التى انصرمت منذ
اقالة حكومة الوفد والتى تعاقبت عليها أربع حكومات وعلى
النحو الذى تناولناه لم تكن خالصة للشعب ، اذ قام نظام
الحكم فيها على أساس غير سليم .

ثانيا : كان وضعنا غير طبيعى استبعاد حزب الوفد الذى يمثل الأغلبية
الشعبية من الحكم ، لذلك فكان طبيعيا أن يتحرق شوقا الى
الحكم .

ثالثا : اتجاه الانجليز خلال الحرب العالمية الى تولية الوفد الحكم
أو اشتراكه فيه ، وقد رأينا كيف أنهم عبروا عن هذا الاتجاه
أبان الأزمة بينهم وبين على ماهر ، ثم حينما ألف حسن صبرى
وزارته صرح اللورد هاليفكس بقوله « وقد كان يسر الحكومة
البريطانية لو كان فى الامكان اشتراك الوفد فى الحكومة
الجديدة » .

رابعاً : أن القصر - لغرض بذاته - كان يتجاهل - عن عمد - رغبة بريطانيا - وقد رأينا الدور الهام الذي لعبه أحمد حسنين في هذا التجاهل .

خامساً : أن ميزان الحرب كان في تلك الآونة يميل لصالح المحور .

سادساً : أن الوفد - بصرف النظر عن مذكرة أبريل ١٩٤٠ وخطاب النحاس في رأس البر عام ١٩٤١ - كان - رغم غموض موقفه أحياناً - منحازاً الى حد ما في جانب بريطانيا ، وان كنا لا نستطيع أن نوافق على أنه كان صريحاً في عداوته لاتجاهات المحور كما رأى بعض المؤرخين ، وذلك تأسيساً على ما أشرنا اليه وأكدناه من أن معظم أفراد التسعيب كان يميل ناحية المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبية بلا جدال .

على أي حال نضع هذه الاعتبارات في أذهاننا ثم نمضي مع الأحداث لنتابع تطوراتها - بإيجاز - يومي ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ .
كان واضحاً أن الأمور تخرجت وقد بلغت الحالة الداخلية درجة سيئة ، وقد اضطربت الحكومة لها فقدمت استقالتها كما أشرنا وكانت انجلترا قد عرفت نبأ هذه الاستقالة في اليوم الأول من فبراير وذلك حينما أبلغ حسين سرى رئيس الديوان اعتزازه تقديمها في اليوم التالي .. واتصل السفير البريطاني برئيس الديوان وأبلغه بذلك ، ما أخبره أن الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف من سيقع عليه الاختيار في تأليف الوزارة الجديدة قبل تأليفها ..

وببدو واضحاً أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث في تعيين كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجأتها بالأمر الواقع على

النحو الذى سلف ، ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا لانجلترا ، فأصر السفير على أن حكومته ترى فى ظروف الحرب القائمة ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية أن من حقها أن تعرف سلفا من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف رسميا . .

مازال حسنين على موقفه ، وقدمت الوزارة استقالتها فى ٢ فبراير كما ذكرنا ، فالتقى السفير بالملك وأنهى اليه صراحة رغبة الحكومة البريطانية ازاء الظروف الحرجة فى تشكيل وزارة وفدية ترضى عنها غالبية الشعب وتقضى على زمام الموقف الداخلى . ومن ثم تطلب دعوة مصطفى النحاس الذى تؤيده أغلبية رأى العام . واستدعى الملك النحاس - فى ٣ فبراير - وعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسة ، فاعتذر النحاس مستندا الى سياسته التقليدية وهى عدم الاشتراك فى الحكم مع رجال الانقلاب . . وهذا الموقف يطرح عدة تساؤلات : لماذا كان فاروق وحسнин يناوران - للمرة الثالثة - لعدم تولية الوفد الحكم ويصران على موقفهما منذ عام ١٩٣٩ ؟ هلا لأن القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد فى حالة اقتراب قوات المحور من القاهرة كما رأى البعض ؟ أم كان ذلك للعداء التقليدى بينهما من ناحية ، والرغبة فى الاستمرار فى العناد من ناحية أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحور أو بعده ؟ .

على أى حال نحن نرجح الاحتمال الثانى لأنه يتمشى مع الحوادث والسوابق الماضية ولأنه اذا ما اقتربت قوات المحور المنتصرة فلن يكون هناك صعوبة فى الاطاحة بحكومة الوفد خاصة اذا ما تطلب منها الملك ذلك وهو المعروف بميوله المحورية .

ومهما كان من أمر الدافع وراء عدم دعوة الوفد للحكم فإن القصر كان فى تصورنا يهيم لاشغال البارود والموقف حينئذ - مع الأسف - كان لا يحتمل هذا اللب اذ كان مليئا بالاحتمالات والانفجارات . وكان من الطبيعى أن تعلم السفارة البريطانية بما جرى بين الملك والنحاس فى المقابلة سالفة الذكر ، وعلى أثرها قابل السفير رئيس الديوان (حسنين) وطلب منه أن يرفع الى الملك نصيحته بتكليف النحاس بتأليف وزارة وفدية ، فأجابه حسنين بأن المسألة موضع بحث بين الملك وزعماء الأحزاب . وكان الملك قد استدعى زعماء وممثلى الأحزاب فى ٣ فبراير ليستشيرهم فى الموقف . وفى هذا الاجتماع وافق الزعماء على فكرة تأليف وزارة ائتلافية برئاسة النحاس ، ولا شك أنهم كانوا يستجيبون لرغبة الملك وحسنيين فى عدم انفراد الوفد بالحكم . ورفض النحاس - فى مقابلته السالفة الذكر - تأليف هذه الوزارة الائتلافية .

كان واضحا أن حسنين مازال مصرا على موقفه وتلبية رغبة الملك فى قيام وزارة ائتلافية لا وفدية رغم أنه كان من الواضح أن مايلز لامبسون مفوض من جانب حكومته - هذه المرة - لارغام القصر على تشكيل وزارة وفدية وقد عبر عن ذلك « وولتر سمارت » فقال أن السفير كان لديه تأييد كامل من جانب حكومته التى طلبت منه أن « يلوح باستخدام القوة أمام فاروق (Show of Force) هذا بالاضافة الى موقف أوليفر لتيلتون العدائى نحو فاروق وأثر ذلك فى تشدد السفير .

كل هذا كان داعيا لتطور الأحداث على النحو التالى : فعلى صباح ٤ فبراير طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه انقرا هذا نصه : « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة - فإن جلالة الملك فاروق يجب

أن يتحمل تبعه ما يحدث من نتائج ، فاستدعى فاروق الزعماء السياسيين واجتمعوا حوالى الساعة الرابعة مساء ، ورأس الملك الاجتماع ، ثم ألقى رئيس الديوان بيانا شاملا حول تطورات الموقف والمساوورات السابقة .. وتحدث فاروق فقال « اننى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحي بكل شيء فلا شيء يعنينى غير مصلحة مصر واستقلالها » ولا شك أن فاروق كان هازلا فيما قال بدليل ما حدث بعد ذلك اذ كان يعتبر الأمر مجرد مشهد يضاف الى المشاهد السابقة . ويبدو أن احمد حسنين كان مازال عند اصراره وبالتالى فهو المسئول عن تقدير فاروق الخاطيء للموقف . على أى حال غادر فاروق قاعة الاجتماع ثم أخذ المجتمعون يتشاورون فيماذا يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة مهيمنة أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس ولكنه رفض الفكرة وأكد أنه لم يكن يعلم بما حدث وأنه يعترض على اقحام اسمه فى الانذار البريطانى وأنه انقادا للموقف يقبل تأليف الوزارة اذا طلب الملك منه ذلك ، ثم حذر المجتمعين بأنه ينحسس علامات الخطر فى صيغة الانذار وتوالت اقتراحات كثيرة رفضها النحاس واستغرقت المناقشات أكثر من ساعتين ثم انتهت بوضع صيغة احتجاج على الانذار ووقع المجتمعون عليه جميعا ونصه « ان فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة » ثم حمل رئيس الديوان نص الاحتجاج الى السفير البريطانى الذى أجاب بأنه لا يعتبر هذا ردا وأنه سيوافي الزعماء برأيه فى الساعة التاسعة، وقد أبلغكم اننى لا أحضر وقد أبلغكم بنبا آخر ، وعاد حسنين بهذا الرد الى اجتماع آخر . وقبل الساعة التاسعة حضر السفير ومعه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر تصحبهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة وربطت أمام القصر وأحاطت به من جميع الجهات بشكل تهديدى ، ثم توجه السفير وستون وعدد من الضباط

البريطانيين المسلحين بالسدسات الى غرفة الملك واجتمعوا به بحضور أحمد حسنين وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش ، فاختل أحمد حسنين بالملك ونصح به بقبول الانذار ودعوة النحاس لتأليف وزارة وفدية .

وبعد أن انتهت المقابلة على هذا النحو السافر عاد السفير ومن معه الى دار السفارة ، ثم استدعى رئيس الديوان الزعماء الى الاجتماع مرة ثانية ، ثم حضر الملك وقال لهم : « اعتبروا ما بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن » . واكلفك يانحاس باشا بتشكيل الوزارة وأطلب اليك أن يكون حكمك قوميا لا حزبيا ... الخ » فاعتذر النحاس وطلب اعفائه من هذه المهمة فأصر الملك على تأليفه الوزارة . وعندئذ قال أحمد ماهر انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية فقال النحاس لمست أنا الذي يستند الى أسنة الرماح وأنا أؤلف الوزارة بأمر الملك ثم قال انه لم يرى دبابات ولا حراب فقال اسماعيل صدقي « انك جئت متأخرا يا باشا بعد انصراف الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رأيناها ... الخ » . ثم تدخل الملك في النقاش وأشار عليهم بضبط النفس مكررا أمره الى النحاس بتأليف الوزارة . وانتهى الاجتماع .

هذا هو حادث ٤ فبراير - بايجاز - فما هي مسئولية الوفد
إزاءه ؟

مسئولية الوفد في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

لقد تناول كثير من المؤرخين المصاصرين والساسة والكتاب والباحثين هذا الحادث بكثير من الآراء والاجتهادات وقد كانت في معظمها يشوبها الكثير من التحيز والنوازع الحزبية وكلها كانت

ضد حزب الوفد ، مما أدى الى تراكم التراب عليه حتى كاد أن يغشى المعالم الحقيقية للحادث ، وقد ساعد على ذلك تجاهل الجانبين المضرى والبريطاني للحادث فلم يصدرأ أية بيانات رسمية حولته سواء إبان حدوثه أو بعد وقوعه . . ثم أن الوفد - وهو المتهم الأول - ظل عقب الحادث - وطوال فترة الحرب واعتلائه الحكم حتى اقالة حكومته في أكتوبر ١٩٤٤ يتجنب الخوض في تفاصيل هذا الحادث وتبرير موقفه ، ولعل ذلك كان راجعا الى الرقابة المفروضة على الصحافة والاجتماعات إبان الحرب العالمية الثانية ، ولذلك نجد أن جميع الصحف خالية من الوقائع التي حدثت في هذا اليوم . .

كل تلك العوامل أدت الى ازدياد النقد الموجه للوفد من ناحية .
والى غموض الحادث من ناحية أخرى وهو غموض أدى بالذكتور هيكل الى أن يعترف في مذكراته بأنه رغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشئوم ، فلم يستطع أن يجلو كل أسرارهِ ، رغم ما بذله من محاولات لهذا الغرض . . « هذا رغم أن هيكل كان أحد الزعماء الذين استدعوا للقصر للاجتماعات السياسية التي تمت في ٣ ، ٤ فبراير ، وقد تابع الأحداث عن كثب كما اشرنا . لكن على أي حال حاول بعض المؤرخين في الفترة الأخيرة تفسير موقف الوفد وتبريره وإزالة الغموض عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولنحاول الآن أن نتناول موقف الوفد على ضوء بعض الوثائق والمصادر الحية بالإضافة الى مصادرنا التقليدية السالفة الذكر . .

وبإدء ذى بدء نود أن نؤكد عدة اعتبارات هامة : أولا : رغبة الانجليز الملحة في اشراك الوفد في الحكم ان لم يكن اصناده اليه منفردا ، وهو مالا حظناه منذ استقالة على ماهر في يونيو ١٩٤٤ .
ولم تكن هذه الرغبة بخافية على الوفد منذ أول محاولة كما كانت

تعلمها السراى وأحزاب الأقلية ، والاختلاف كان يدور حول هل تقوم وزارة ائتلافية برئاسة النحاس كما ترغب السراى أم وزارة وفدية بحثة كما يصر النحاس . وهذا الاعتبار يطرح سؤالين : أولا : لماذا كان اصرار النحاس على تأليف الوزارة وفدية لحما ودما ؟ وهو الأمر الذى أثار نقد بعض المؤرخين والساسة واعتبره أنانية وعقبة فى سبيل توحيد الصفوف ، اذ أن الظروف حينئذ كانت خليقة بأن يتنازل الوفد عن أنانيته هذه . لقد فسر الوفد هذا الاصرار فى أحد بياناته فقال : « ان النحاس باشا حينما رفض تأليف وزارة ائتلافية لم يكن يرفضها لأول مرة ، بل هى فكرته منذ عام ١٩٢٠ ، وكان قبل تأليف وزارته الأخيرة (١٩٤٤/٤٢) قد بسطها ورددها فى عدة مناسبات ، وكانت حجتة فى رفضها فى ٤ فبراير تدور حول ثلاثة أمور :

١ - أنه لا يستطيع التعاون مع من أوصلوا البلاد الى ما وصلت اليه (أى أحزاب الأقلية والمستقلين) . .

٢ - أن التجارب السابقة دلت على عدم صلاحية الوزارة الائتلافية ، وأنه سبق للوفد أن لدغ منها « ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

٣ - أن أهم صفة فى الوزارة يمكن الاعتماد عليها لأداء الخدمات هى أن تكون منسجمة . . .

ورغم هذا التفسير المنطقي فلا يحول ذلك دون أن نذكر أن النحاس كان - تحت ضغط الحزب - يرفضها وزارة ائتلافية لأنها تحوّل دون تولى أكبر عدد من أنصاره الوفديين فى مناصب الوزارة وما يليها ، اذ كان النحاس يردد فى قلق « ان رجالنا قد تعبنا » ،

الا أنه من السهل الرد على هذا بأنه من واجب أى زعيم حزب أن يعنى لرجالي حزيه المشاركة فى الحكم . . والسؤال الثانى المطروح : لماذا رغب الانجليز فى اسناد الحكم الى الوفد أو اشراكه فيه منذ عام ١٩٤٠ ورغم ما أشرنا اليه من مذكرة أبريل ١٩٤٠ ، خطبة رأس البر فى ١٩٤١ ؟؟ .

لقد رأينا كيف كان الملك مشكوكا فى ولائه لا نحيازه الى جانب المحور ، وحزبى الأحرار الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين يتعاونون مع الملك . نعم ان الحزب السعدى كان ينادى بفكرة اعلان الحرب الى جانب بريطانيا ، لكنه لم يستطع أن يجذب الراى العام الى تأييده ، ثم ان الأحرار الدستوريين كانوا مترددين فى موقفهم ، أما الوفد فنستطيع أن نعتبره - رغم عدم اعلانه الحرب رسميا فى جانب بريطانيا ورغم مطالبه الوطنية منها - أقرب الى التعاون مع الحلفاء ، ثم انه كان صريحا فى عدائه للقصر ، وكانت بريطانيا تدرك ذلك كله ، وأهم من ذلك جميعا ادراكها بأن الوفد يحوز على ثقة الجماهير من ورائه وبالتالي يستطيع أن يفرض ارادته على القصر ويحول دون سخط الجماهير الذى بدا بشكل واضح فى يناير ١٩٤٢ ولا سيما وموقف بريطانيا وحلفائها كان حرجا فى تطورات الحرب ، لهذه الاعتبارات رأت بريطانيا أن الارتباط بالوفد يعنى الارتباط بالشعب المصرى ككل . وكانوا على ثقة بأن وصول الوفد الى الحكم - رغم كل شئ - سيدعم قضية الحلفاء وسيقضى على النشاط المعادى لبريطانيا . . فلا شك أن مكانة الوفد فى صفوف الشعب ثم قدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التوازن بين القوى السياسية المتصارعة حينئذ . كان حقيقة لا تستطيع بريطانيا أن تتجاهلها ولا سيما حين وجلت مؤامرات القصر ، فملت الانتظار بعد أن عيل صبرها ، واضطربت الأمور فى داخل البلاد وعلى حدودها ، فكان لابد من حسم الأمور بتقديم الانذار السالف الذكر باستدعاء

وزارة وفدية . لقد كانت هذه المرة الأولى التي يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الوفد ، ولم يكن ذلك معناه أنه أصبح عميلا بريطانيا ، أو أن بريطانيا كانت ترضى المصريين والوفد على حسابها . بل لأنها تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية - خصوصا في أواخر عام ١٩٤١ - كانت في حاجة ماسة الى حزب الأغلبية في الحكم .

وبالإضافة الى ذلك هناك عدة اعتبارات أخرى دفعت بالوفد الى موقفه في ٤ فبراير وهي :

أولا : وجود العداء التاريخي بين القصر والوفد ، ثم انحياز القصر الى جانب المحور ، أدى الى التقيض بين صفوف الوفد (أى أن الوفد - في رأينا - لم يكن مخلصا تماما للديمقراطية بقدر كراهيته للقصر ومن يقف الى جانبه) .

ثانيا : كان النحاس على ما يبدو فاقد الأمل في حالة انتصار المحور - وبسبب علاقته - أى النحاس - بالقصر وعلاقه القصر بالمحور - فالنحاس هو الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول الاستجابة لاغراءات التآمر مع المحور .

ثالثا : كان النحاس يجد صعوبة أقل من خصومه في الاشتراك مع الحلفاء في أهدافهم في الحرب ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يلتقي مع الديمقراطية ، فقد خاض المارك للحفاظ على الدستور وحرية الانتخابات ، وبالتالي فإن بقاء الدستور هزيمة المحور .. ورغم وجاهة هذه الاعتبارات الا أن السؤال الذي نظرحه هو : هل كانت قيادة الوفد تضع في حسابها تلك الاعتبارات ، أى هل كانت في قبولها الحكم تحت رغبة بريطانيا متعاطفة معها بحكم منسوب

الديمقراطية كما رأى البعض أم أن الأمر لا يعدو أنه من قبيل
التبريرات فقط والوفد كان يريد الحكم بأى وسيلة بصرف النظر
عن مصدره وأيدولوجيته ؟؟

حقيقة أن قيادة الوفد آكلت تعاطفها مع الديمقراطية ، لكن
ذلك التعاطف برز عقب استناد الحكم اليه وطوال توليته له ونستطيع
أن نلاحظ هذا التعاطف - من خلال صحفه وبياناته وقراراته أثناء
توليته الوزارة - ففي ٦ فبراير ١٩٤٢ - عقب توليته الحكم مباشرة
- نشرت جريدة الوفد المصرى مقالا جاء فيه « ان بريطانيا العظمى
بوصفها حليفة مصر قد حاربت أكثر من عامين تلك الدول التى
استمرت مدة طويلة فى الماضى توجه الحملات الى النظام الديمقراطى
فى جميع أنحاء العالم ، والتى حاولت أن تفرض بالقوة مظالم
الدكتاتورية الفاشية على الأمم المتحدة المستقلة فى أوروبا - وقد
نجحت قوات الامبراطورية البريطانية فى انقاذ معاناة الفضايح التى
أوجدها الاحتلال الألمانى الإيطالى فى كثير من البلدان الأخرى ...
الخ » ، كما أوضح أحد بيانات الوفد فى تلك الفترة مثل هذا
المضمون ، اذ تحدث فيه عن سياسته ولخصها كالآتى :

١ - عزم مصر الأكيد على التعاون مع الديمقراطيات .

٢ - العالم أمام كتلتين فنحن قد انتهينا من اختيار الكتلة
الديمقراطية .

٣ - اتخاذ كل سبيل لبلوغ أهدافنا : الجسلا
والوحدة ... الخ .

واضح تماما تعاطف الوفد وتعاونه مع الديمقراطية عقب توليته
الحكم ، لكن قبل ذلك أين كان هذا التعاطف ؟ لانكاد نتيبته بل

وأيناه على النقيض في مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ ، كيف نفسر هذا ؟ يرى بعض المؤرخين أن قيادة الوفد لم تستطع أن تخوض في غمار هذا الصراع حتى لا تستدرج الى معركة تنهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ورغم تأكيد مصادرها الحية - وقد كانت تشكل قيادة الوفد - لهذا المضمون ألا أننا لا نميل الى الأخذ به للاعتبارات التي أشرنا اليها ولاعتقدنا أن الوفد لم يكن هذا الحزب العقائدي . وإذا سلمنا بوجود نوع باهت من التعاون ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد الحكم ففي تصورنا أنه لم يكن نابعا عن اعتقاد في بريطانيا والديمقراطية بقدر ما كان صادر عن كراهية وعداء للقصر وبالتالي للمعسكر الذي ينحاز اليه وهو المحور ، وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب الى جانب الحلفاء ، ومن ثم ننتهي الى أن ما حدث في ٤ فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر في اطار الصراع العالمي بين اللقاء والمحور . وبالتالي فان قبول الوفد للحكم سواء أكان مجرد الرغبة فيه بعد حرمان طويل منه ولتدعيم مركزه أمام القصر ، أم لأنه كان متعاطفا مع الديمقراطية يرغب في التعاون معها والمشاركة في انتصارها - كان هذا القبول أسهلما من ناحيته في انتصار الديمقراطية وهزيمة الفاشية العالمية .. وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير .

وتبقى بعد ذلك قضية قبول الوفد للحكم بانذار بريطاني مسلح وفي ظل تهديد العرش ، وهي قضية تناولها كثير من المؤرخين والسياسة وخصوم الوفد بكثير من التجاهل والتجنى على موقف الوفد . فقد ظهر من المناقشة التي جرت في ٤ فبراير رغبة رجال الانقلاب وحرصهم على تأليف وزارة ائتلافية وهم يزعمون أنهم كانوا يريدون من هذا ظهور فكرة رفض الانذار البريطاني ، « وهذا الزعم في ذاته - كما يذكر بيان الوفد - غير صحيح ، فقد كان الانذار تأليف وزارة يرأسها النحاس أو يرضى عنها ، فسواء ألقى النحاس

الوزارة وفدية أو ائتلافية أو ألفها غيره برضاه ولو كانت وزارة محايدة فان مثل هذه الوزارة كانت تؤلف على كل حال في ظل الانذار البريطاني . . ويمضى بيان الوفد في توضيح الأمر فيقول « . . . ولسنا وحدنا الذي نقول بهذا ولكن كما ورد في كلام محمود حسن اذ قال لهم ان أى-وزارة تعتبر في ظل الانذار البريطاني . . . فالقول بأن النحاس ألف وزارته على أسنة الرياح لأنه رفض تأليف وزارة ائتلافية قول غير جدى . وهؤلاء الذين يمرون النحاس باشا هذا التعبير في حين أنهم كانوا يطالبونه بتأليف أى وزارة ائتلافية لا يمكن أن تنظر اليهم الأمة على سبيل الجد . . الخ البيان » .

ويؤيد فؤاد سراج الدين هذا الدفع القانوني والمنطقي فيقول « أن جميع رجال السياسة الذين دعوا الى القصر في ٤ فبراير وحضروا الاجتماعات مع الملك كانوا موافقين بالإجماع على قبوله الانذار البريطاني وعلى تنحي الوزارة التى كانت قائمة فى الحكم وعلى تشكيل النحاس الوزارة الجديدة وكل ما طلبوه بل واشتروطوه لهذه الموافقة أن تكون وزارة النحاس الجديدة ائتلافية تضم أحزاب الأقلية . . وطبعاً رفض النحاس هذه الفكرة لفشلها كما أشرنا . . وإذا كان من الجائز إعادة هذه التجربة مرة أخرى فى أوقات السلم العادية فكان من الخطر أعادتها فى وقت الحرب » . ويستطرد فؤاد سراج الدين فيذكر « أن الأثر فى نظر هؤلاء الساسة كان مجرد اشتراكهم فى الحكم مع النحاس . فان وافق كان الانذار البريطانى أمراً مقبولاً لديهم وكان النحاس رجلاً وطنياً وكانت مقدسات الوطن مصونة ، أما اذا رفض النحاس باشا اشتراكهم معه فى الحكم - وقد حدث - فهو اذا رجل خائن مساعد الانجليز على المساس بالبلاد وبمقدساتها بل وكان متآمراً معهم على كل ما حدث ، ثم أنه من الحقائق المسلم بها - مازال فؤاد مستطرداً فى توضيح

وجهه نظره - أن النحاس في هذه الاجتماعات أبدى موافقته على رفض الانذار البريطاني ، ... » كما أن الملك في الاجتماع التالي عندما أحس بخطورة الأمر ووضح لديه أن الانجليز جاسدون في إندازهم أخذ يرجو النحاس باشا في قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس إلح الملك على مسمع من الزعماء السياسيين .

يتبقى لدينا بعد ذلك القضية الثالثة والأخيرة وهي مسئولية الوفد في اتصاله بالانجليز والقول بأنه تأمر معهم بليل لفرضه على القصر نصير المحور ... إلخ ، ولقد استهدفت هذه المسألة لطوفان من الاحتمالات والاجتهادات والافتراءات وكلها - وهذا طبيعى - كانت صادرة عن أحزاب الأقلية وصحفها وكتابها ، وقد ألقى بعض المؤرخين بدلوهم في هذا الطوفان وذهبوا به مذاهب شتى .. فهل جرت اتصالات حقيقة بين النحاس والانجليز ؟ وإذا كان قد حدث فكيف تمت وأين ومتى ؟ هناك مصادر أقامت اتهامها للوفد على أساس من القرائن المادية في تصورها ، بينما اكتفت مصادر أخرى بالاستنتاج والاجتهاد . ونحاول الآن ان نستعرض بعضا من هذه ونذك قبل أن نتناول وجهة نظر الوفد . هناك رواية تتلخص في أن حملا أقيم في ديسمبر ١٩٤١ وضم النحاس باشا وأمين عثمان وبعض رؤساء السفارة البريطانية في مصر ومنهم المستر سمارت الذي ابتدء النحاس بالحديث عن خيارات مصر واستطاعتها تموين جيوش الحليفة الموجودة بمصر والتي ستفقد ، ثم ألح الى أن الوزارتين الحاضرة والسابقة (أى وزارتات حسن صبرى وحسين سرى) يضمنان بالتعاون التام خشية الراى العام . وأن سمارت سأل النحاس هل يستطيع هو - اذا تولى الحكم - أن يمون الشعب المصرى وجيوش الحليفة وحفظ الأمن والنظام في هذه الفترة الدقيقة .. وحينما أجابه النحاس : نعم قال سمارت « سنتقابل ، ولا شأن لك بالوسيلة عن قريب » . وتمضى الرواية فتذكر أن النحاس سافر

عقب هذا الحفل - من الاسكندرية الى القاهرة ، ثم سافر بعلمه الى الأقصر ، ثم نزل في قنسا وهو يعلم بأنه سيستدعى لاسناد تشكيل - الوزارة اليه بموجب المخطط الانجليزى . وقد استدعى من هناك فعلا - كما سنرى - لاستشارته مع الزعماء في قصر عابدين . . وهذه الرواية - في تصورنا - لا تقف على ساق من الحقيقة لعدة اعتبارات : أولها أنها تذكر توقيتها في ديسمبر ١٩٤١ ، والاذار البريطاني كما نعتقد أنه كان وليد أحداث الأيام الأولى من فبراير ١٩٤٢ أى ليس مبيتا ومديرا من قبل - كما حاولت الرواية أن نقول وكما رأى بعض الكتاب . ثانيا : من الملفت للنظر أن مكرم لم يكن متواجدا في هذا الحفل ، وإذا كان موجودا وعلم بهذا الحديث أو علم به - بالضرورة - عقب ذلك لكان مكرم أول من نشر هذه الرواية وعمقها وهاجم بها النحاس إبان خلافهما ثم انشاققهما وهو أمر لم يحدث . ثالثا : أن مثل هذا الحديث الخطير لو جرى لكان - وفقا للتخلف البريطاني ودبلوماسيته - في تكتم وجنر شديدين من المستحيل معهما أن يصل نبأه الى خصوم الوفد أمثال الدكتور محبوب ثابت . الا أن رفضنا لهذه الرواية لا يمنع من أن نستبقى في ذاكرتنا اسم أمين عثمان لفترة قصيرة فقد طال الجدل حول اتهامه بأنه كان واسطة الاتصال بين النحاس والانجليز كما سنفصل ذلك في موضعه . ومن بين القرائن التي ساقها خصوم الوفد ما ذكرته جريدة « الكتلة » في نوفمبر ١٩٤٥ حول اتهام النحاس باشتراكه في تدبير الحادث ، فذكرت أن زكى ميخائيل بشارة ، كان قد رأى النحاس في الأقصر في يناير ١٩٤٢ يقابل بعض كبار الانجليز ، كما ذكر مكرم عبيد في نفس الجريدة أن النحاس كان بأسوان في نفس الوقت الذي كان يزور فيه الجنرال ستون أسوان وأنه حدث اتصال بينهما . ويلاحظ على هذه الرواية ولا سيما ما ذكره مكرم أولا : أن النحاس كان في الأقصر وأسوان في يناير ١٩٤٢ وهو أمر ينفى رجال الوفد ، ثانيا : إذا كان

النحاس قد التقى يستون في أسوان فأين كان مكرم وكان لا يزال
الساعة الايمن وسكرتير الوفد؟ ثم لماذا لم يذكر لنا تفاصيل هذا
اللقاء في كتابه « الأسود » وهو الذي لاحظنا خلوه من تناول حادث
٤ فبراير؟ هل يرجع ذلك الى أن مدبري الحادث رسموا خطة لإبعاد
نفوذ مكرم وتأثيره على النحاس في هذه الآونة لاحتلال عنصر جديد
مجمله كما رأى البعض ؟ .

على أى حال كانت هذه بعض القرائن التى اعتمدت عليها
بعض المصادر فى تأكيد قيام اتصالات بين النحاس والإنجليز ،
وفىما يتعلق بالمصادر التى اعتمدت على الاستنتاج والاحتمالات فهى
كثيرة ومدار رأيها هو أن الحكومة البريطانية لم تكن لتفرض تعيين
النحاس بالذات الا وهى متفقة معه من قبل وخصوصا بعد أن علمت
بمنه أن الملك يتجه لتأليف وزارة قومية وأنه - أى النحاس - لا يقبل
الا وزارة وفدية . وأن بريطانيا كما كانت لتعرض لرفض النحاس
باشيا للوزارة بعد أن تكون قد وجهت انذارها الى الملك من أجله ،
والحكومة البريطانية حريصة - كما هو معروف - على تحقيق وسائل
النجاح لسياساتها . كان هذا هو منطق معظم الساسة والكتاب
خصوم الوفد مثل اسماعيل صدقى ، أحمد ماهر ، حلمي عيسى ،
محمود حسن ، محمد حسين هيكل ، عباس العقاد ، جلال الدين
الجمالسى ، محبوب ثابت ومكرم عبيد ... الخ ، وهو منطق
معقول حقا لكن يدحضه أن الانجليز كانوا يرغبون فى حكومة وفدية
منذ صيف ١٩٤٠ ، والوفد والنحاس من جانبها كانا يرحبان بتلك
الرغبة ، أى أن الجانبين كانا متفاهمين - ولو من بعيد - قبل أحداث
فبراير ١٩٤٢ وبالتالي لم يكن هناك خوف من الرفض وعزلة
السياسة البريطانية ، ولم يقدم لنا أى من هؤلاء الساسة وأحزابهم
وصحفهم وكتابهم دليلا ماديا على ادانة الوفد ومصطفى النحاس فى
الاتصال المزعوم .

ثم نأتى الى الوفد نفسه ومن الأمانة التاريخية أن ندعه -
باعتباره متهما - ليعبر عن وجهة نظره ثم نمحصها . ولدينا أولا :
بيان أصدره الوفد المصرى والقاء النحاس فى ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥
وثانيا : رواية لفؤاد سراج الدين .

وفيما يتعلق بالبيان - وهو الذى ابتدأ به النحاس مجال
الخص فى الحادث - فقد أوضح فى بدايته أن المسئولية تقع على
الذين زيفوا ارادة الأمة فى انتخابات ١٩٢٨ ثم تولوا مقاليد الأمور
ضد ارادة الشعب ، مما أدى الى تفاقم الأمور وفساد التقدير فى
السياسة الخارجية وشئون الحرب .. الخ . ثم تناول مسألة
اتهامه بالاتصالات فقال : لم يكن لى أية صلة بما كان أو دخل فيه
بل كنت أستجم فى أسوان فتوالت على الدعوات من أهل الصعيد
الكرام لزيارة مدنهم الكبرى فلبيتها ونظمت رحلة بحرية تبدأ من
الأقصر فى صباح يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ قاصدا الى قنا ثم الى
غيرها حسب البرنامج الموضوع ، وفى مساء يوم الرحلة وصلنا الى
قنا فخف أهلها لاستقبالنا وعلى رأسهم مكرم عبيد باشا وبعد زيارة
المدينة قصدنا الى منزل اسكندر عبيد بك لاستريح فيه ، وهناك
اتصل بى تليفونيا سعادة اسماعيل تيمور باشا الأمين الأول لجلالة
الملك وفاجأنى بأن جلالتة يطلبننى للتشرف بمقابلته فى الساعة
الرابعة من مساء اليوم التالى وكنت خالى الذهن بما يجرى فأجبت
بأن هناك استحالة مادية لأنى فى رحلة بعيدة ويتعذر على الوصول
فى الموعد المضروب فشد وقال أن جميع الترتيبات ستتخذ لامكان
وصولى فى الميعاد وقد تبين بالفعل أن القطار العادى ينتظر فى قنا
فسافرت فيه وأبلغت أهلى أنى عائد اليهم بالقطار الذى يروح
القاهرة فى الساعة الثامنة مساء اليوم التالى واتفقنا على أن تبخر
الباخرة بهم الى جرجا حيث ينتظرون الى أن أعود ، وسافر معى
مكرم باشا الى القاهرة .. الخ .

واضح أن النحاس ينفي عن نفسه قيام اتصالات بينه وبين الانجليز وأن الأحداث قد فاجأته وكذلك نجده في شهادته في قضية مقتل أمين عثمان ينفي بشدة حدوث أى اتصال أو معرفة مسبقة بالانذار البريطاني قائلا « أنه كان بالصعيد حين استدعاء القصر من هناك وأنه نسي مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الردنجوت فاستعار بدلة ... الخ » .

ويسك فؤاد سراج الدين بهذا الخيط ليذكر لنا ملاسات رحلة الصعيد وقد كان أحد الرفاق فيها ، فيقول « شأت الظروف أن أعاصر حادث ٤ فبراير منذ بدايته بل قبلها . فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد في زيارة لبعض بلاد الصعيد ... وغادرنا الأقصر متجهين الى قنا لنقضى فيها ليلة ونزور فيها مكرم باشا وبعض الوفدين في دورهم على أن تغادرها في اليوم التالي الى مكان آخر ... وعندما وصلنا الى قنا ، وأثناء حفل شاي أقيم في منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وكنا بعد الغروب حضر أحد أصحاب الدار ومضى الى النحاس باشا بأن مدير قنا موجود بالصالون ، ويرجو مقابلة النحاس باشا لأمر هام وعاجل ، فقام وقمنا معه (أنا ومكرم) الى الصالون حيث وجدنا المدير الذى أبلغ النحاس رسالة من القصر الملكي - أبلغت اليه تليفونيا - مضمونها أن الملك يرجو النحاس العودة فورا الى القاهرة لمقابلتة لأمر هام وخطيرة .. فاعتذر النحاس باشا للمدير عن تلبية هذا الطلب قائلا أنه مرتبط بجملة مواعيد وارتباطات ، وأنه لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه ، ويستطرد فؤاد سراج الدين فيذكر « أن المدير ألح بالحاجا كبيرا وقال للنحاس باشا أن معلوماته من القاهرة أن الحالة فيها خطيرة . وما جد من الظروف يستلزم سفره ، وأن القصر يلج في ذلك الحاجا شديدا ، ولكن النحاس ظل على رأيه .. » فطلبت من المدير أن يتركنا قليلا على

لن نتصل به - فى المديرية - بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى
 للنحاس باشا ، وخرجت أودعه الى باب الصالون وطلبت اليه - دون
 أن يشعر بالنحاس - أن يوقف القطار الذى سيغادر قنا ليلة
 القاهرة حتى أتصل به حيث يحتمل ألا يكون النحاس باشا جاهزا
 للسفر قبل موعد قيام القطار . . فوعدهنى المدير بذلك ، واتجهت
 ومعى مكرم باشا الى النحاس باشا نلح عليه فى السفر الى مصر
 حيث أننا فى حالة حرب والموقف خطير وسمعنا عن مظاهرات قامت
 فى القاهرة . . فقال النحاس باشا أنه لا يريد أن يمكن الملك من
 تكرار تمثيلية « كفر عشنا » ليعيث به مرة أخرى ، فقلنا له قد
 يكون هذا صحيحا إلا أن الظروف الحرجة التى يواجهها الملك هذه
 المرة لا بد أن اضطره الى استشارة النحاس باشا فى الموقف ، وقد
 تمتع هذه العودة خيرا للبلاد وقد لا تنتج ، ولكن فى كل الأحوال
 ينبغي أن يلبي النحاس باشا هذه الدعوة فى هذه الظروف
 الحرجة التى تجتازها البلاد . . ويستطرد فؤاد فيقول « وبرغم
 الجهود الكبيرة التى بذلناها معه والحجج المدينة التى قمناها لم
 نستطع أن نحير رأيه واصر على الرفض . . فاسررت الى مكرم باشا
 بفكرة وهى الاستعانة بزينب هانم لعلها تستطيع اقناعه ، ووافقت
 مكرم ، واقترحتنا على الباشا العودة الى « العمية » للراحة بعد هذا
 الصناء الطويل فوافق وعدنا الى العمية نحن الثلاثة ، وشرحتنا
 لزينب هانم الأمر فوافقتنا على وجهة نظرنا ، وأخلت تحاول اقتناع
 زوجها ، وأعدنا عليه الكرة ، وكانت الساعة قد تجاوزت التاسعة
 فنظر فى ساعته وقال : على كل حال لقد قام القطار المستأجر الى
 القاهرة ولم يعد هناك سبيل لإجابة طلب الملك . . فقلت له أنى
 القطار لازال فى المحطة فى انتظاره ، وشرحت له ما اتفقت عليه مع
 المدير فتأثر فى وجهى واستغرب كيف فعل هذا دون استشارته
 كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها .
 فقلت له ما علينا إلا أن نبعث بأحد رسلنا فإن كان القطار قد سار

انتهى الأمر ، وإن كان لا يزال في انتظار فئسافر ، وقبل أن يجيب
 منهم أو لا أرسلت بمكرتيه ، يسيرة إلى المحطة فناد وقال إن القطار
 مازال منتظرا والمدير كذلك ، فاسقط في يده ولم يجد مفرأ من
 السفر ، * « وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وأن تبقى نحن
 - مازال فؤاد مستطردا - على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر
 إلى نجح حمادى حيث تصل اللهبية بعد الظهر على أن يعود هو إلى
 المنحاس - من القاهرة في ظهر اليوم التالى وينضم إلينا فى الرحلة -
 وفعلا سافر هو ومكرم إلى القاهرة واستأنفنا الرحلة إلى نجح
 حمادى ٠٠٠ وفى المساء اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره أحمد
 حسين ، فأخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا ، وأنه
 اضطر أن يبقى يوما آخر (٤ فبراير) فى القاهرة ، وطلب منا أن
 نستأنف الرحلة إلى جرجا حيث يرجو أن يصل إلينا بها ، وفعلا
 سافرنا صباح اليوم التالى إلى جرجا حيث وصلنا قبل الغروب ،
 وتوجهنا إلى منزل فخرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه ، وبدأنا
 نسمع بعض المعلومات عما جرى بالقاهرة فى هذين اليومين (٣ ، ٤
 فبراير) واتصلنا بألباشا من منزل فخرى عبد النور فقال أنه لن
 يرجع إلينا ، وأن الأمور تطورت إلى تكليفه بتشكيل الوزارة وطلب منا
 أن نعود إلى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى * « وفعلا عدنا فى
 اليوم التالى (٥ فبراير) إلى القاهرة وعرفنا كل تفصيلات الموقف
 والحوادث الخطيرة التى جرت ، والتى أجبرت المنحاس باشا على
 قبول الوزارة وقال لنا أنه اعتذر للملك مرارا أثناء الاجتماعات
 عن قبول الوزارة ولكن الملك ألح بشدة بل استنجد به وبوطنيته
 إنقاذا للموقف * «

ونستطيع أن نستخلص من هذه الرواية - الطويلة والهامة
 منا - أن صحت ب - ونحن نعتقد فى صحتها - عدة دلائل قصى لنا
 الطريق وتؤكد لنا لا يدرج مجالا للشك بعد ذلك ، بأن المنحاس لم

تكن لديه أى فكرة عما جرى فى القاهرة قبل وقوعه ، وبالتالي لم يكن هناك أى اتفاق أو شبه تفاهم من الجانب البريطانى على ما حدث لا مباشرة ولا بالواسطة . وذلك اعتمادا على الشواهد الآتية :

١ - لو كان هناك شبه اتفاق بين النحاس والانجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة النيلية . وقد يقال أنها من باب « ذر الرماد فى العيون » ، ولكن وقائع الرحلة على النحو الذى سلف يقضى على هذا الزعم .

٢ - إذا افترضنا وجود اتصال بين النحاس والانجليز لرفض النحاس فى تصورنا - أى نداء موجه اليه من الملك لمقابلتها طالما أنه واثق من تكليفه بتأليف الوزارة بخطاب يأتبه وهو فى أى مكان .

٣ - لو حدث حقيقة اتصال لكان مكرم عبيد أول المعارفين له والترتيب له بوصفه اليد اليمنى للنحاس فى ذلك الوقت حينئذ . يقال - كما أسلفنا - أن مكرم كان مبعدا حينئذ عن النحاس بتدبير خفية تأثيره عليه ، ولكننا نراه فى الرحلة مازال هو مكرم القوة الهائلة فى الوفد ، سافر وأقام وعاد مع النحاس فلو كان يعلم شيئا لضمته حملة التشهير التى وجهها الى النحاس شخصيا كما ذكرنا آنفا .

٤ - نلاحظ المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلب الملك على لسان مدير قنا ، ولم يكن ذلك مجرد تمثيلية وتعزز ومراوغة من النحاس كما زعم البعض ، بل كادت معارضته - كما رأينا - أن تضع رفاقه والمدير أمام الأمر الواقع ، ولولا الاحتياط الذكى الذى رتبته فؤاد مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى موعده

وتعذر على النحاس السفر الى القاهرة فى هذا اليوم . فلو أنه كان عالما مقلما بما سيقع ومتفقا عليه مع الانجليز لكان قد بادر الى الموافقة على السفر لا سيما وهو يعلم أنه اذا فاته القطار الذى سيغادر قنا بعد قليل فلن ينسنى له السفر فى ذلك اليوم .

٥ - يؤكد فؤاد سراج الدين عصبية النحاس وقت السفر بدليل أنه نسي أن يأخذ معه مفاتيح منزله مما اضطره الى الإقامة فى منزل صهره « أحمد بك حسين » والى استعارة بدلة الردنجون الخاصة بالأمناذ الحسينى زعلوك ليرتديها فى مقابلته مع الملك حسب المعتاد .

٦ - لو كان الأمر مرتباً بين النحاس والانجليز لما ترك أسرته ورفاقه فى الصعيد ، بل نجده أصر على استمرارهم فى الرحلة ، على أمل كبير منه - كما يذكر فؤاد سراج الدين - بأنه سبلحهم فى اليوم التالى .

ورغم كل هذه الدلائل والفرائن المادية التى ترجح عدم معرفة النحاس باتجاه الانجليز فى توجيه الانذار ابان وجوده بالصعيد ، يبقى الشك لدينا قائماً فى أمين عثمان ودوره الذى لعبه عقب عودة النحاس الى القاهرة ، فتؤكد المصادر أنه - أى أمين عثمان - كان المصرى الوحيد الذى كان على علم سابق بما سينوى الانجليز عمله ، وأنهم استشاروه فأشار عليهم بما يفعلوه ، وكان سفيراً بينهم وبين الوفد اذ كان موضع ثقتهما معا ، وأنه التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذى أبلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة .

والواقع أن لدينا عدة قرائن تؤكد أن أمين عثمان لعب دوره فى هذه الأحداث ...

أولا : تاريخ أمين عثمان السياسى والتشخصى والمذهبي حتى اغتياله فى عام ١٩٤٦م . اذ كان صديقا « جدا » للانجليز ومن كبار رجال المجتمع الفكتورى القديم كما كان وسيطا بين النحاس - كمستشار له - وبين السفارة ، واشتهر بنظرية « الزواج الكاثوليكي » بين مصر وبريطانيا الذى لا انفصام بينهما ، وكان يطلق عليه لورد ويلسون تسمية المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية .

ثانيا : هناك رواية تتلخص فى أن أمين عثمان التقى بمحمد محمود - ابان وزارة على ماهر واشتداد الأزمة بينها وبين الانجليز - واخبره أنه باستطاعته أن يصبح النحاس باشا رئيسا للوزارة ويخشى أن هذا يضايقه - أى يضايق محمد محمود - ثم قال « فان رأيت أن أحول بين النحاس باشا وبين الوزارة فعلت ، ولكننى أريد أن « أكل عيش » ، وليس عندى ايراد بعد أن أخرجت من وظيفتى » . وتضمنى الرواية فتذكر أن محمد محمود طلب من أمين عثمان مقابلته فى موعد آخر ، ثم اتصل - فور انصراف أمين من عنده - بأحمد حسين وطالبه بالحضور فورا الى منزله ، وحينما حضر حسنين نصحه محمد محمود بتكليف حسن صبرى بتأليف الوزارة « قبل مفاجاته بضغط الانجليز » كما طلبه منه « أن يهـئ لأمين عثمان مصدرا للعيش » لأنه - أى محمد محمود - فهم أن أمين يتلاعب ..

والواقع أن الباحث لا يستطيع أن يقبل هذه الرواية كلها كما لا يمكنه أن يطرحها كلها بعيدا ، فهى على أى حال تثير الشك حول سلوك أمين عثمان ، ويبدو أنه كان انجليزيا أكثر منه مصريا وكان جل همه أن يشغل منصبا كبيرا وقد رأى أن الوفد - الذى ينتمى اليه بدافع المصلحة - مبعدا عن الحكم ثم لأنه حزب ملء برجال كثيرين لهم تاريخ وماض ورفاق للنحاس وكبار فى السن

وهم أحق بمناصب الوزارة ، وبالتالي فقد انتابه اليأس وأراد أن يعزب ورقه مع زعماء الأقلية لعل وعسى يكون خيره في ركايبهم ، ثم حينما أدرك بحكم علاقاته الوطنية الشخصية مع مايلز لامبسون ورجال السفارة البريطانية - وهي علاقة ليست محل شك - اتجاه الرياح البريطانية ألقه بشرائه عائدا صوب مرفأ الأمان ، أي الوفد ، ولم يضيع وقتا فصار يمهّد ويمهّد حتى نجح في محاولاته .

ثالثا : مما يؤكد دور أمين عثمان أن النحاس - في تصورنا - أراد أن يكافئته على مجهوده ، أو أن ذلك كان بايعاز من السفارة البريطانية ، فاختره النحاس وزيرا للمالية في يونيو ١٩٤٣ .

رابعا : استطعنا أن نلتقط عبارة وردت بحماس من الدكتور محمد صلاح الدين ، فهو بعد أن دافع بشبهة عن النحاس وأنه « من المحتم لا يعرف شيئا عن الاتصالات » استطرد فقال « وأما أمين عثمان فربما أجرى بعض الاتصالات » .

خامسا : حاول الأستاذ محمود سليمان غنام أن يدافع عن أمين عثمان ، فجاء دفاعه - في تصورنا - باعنا للمشيك اذ قال « .. ولعل ما أوجب هذا القيل والقال عن الاتصال بالانجليز يرجع الى وجود أمين عثمان بالقرب من النحاس ، اذ ظن أنه هو صاحب هذه الاتصالات . وأستطيع كمنصف لأمين عثمان ألا أرميه بعدم الوطنية ، وإنما كان يرغب لبلاده الخير ولكن عن طريق التفاهم مع السلطات البريطانية ، وما كان في ذلك من غيب ، ولكنه له أسلوبه الخاص ووسيلته غير المألوفة ، وكنت أنا من الخاملين عليها قبل الاختلاط به الى أن كنت قريبا منه وعرفت حسن نواياه ... » .

وسمى من هذه القران والدلائل الى ترجيح أن أمين عثمان لعب دورا فى التمهيد لحادث ٤ فبراير وتوجيه الانذار البريطانى واسناد الحكم الى النحاس . . ومع ذلك فان الباحث يقف حائرا «زاء تأكيد بعض المصادر الحية بأن النحاس لم يكن يعلم شيئا بانرة عن أى اتصالات أجريت ، فيذكر غنام مثلا » لقد أفضى اليها النحاس فى الجلسات الخاصة على أثر هذا الحادث بتفاصيله رضوفه وملايساته ، وأستطيع أن أجزم بل وأن أقسم أن النحاس باشا لم يصدر فى موقفه من ٤ فبراير عن اتصال بينه وبين الانجليز ايا كان نوع هذا الاتصال ، وانما كان بمحض رأيه ووطنيته فى انقاذ البلاد من خطر يتهددها . ولو اعتقدت أن تصرفه هذا ناشئ عن هذا الاتصال لما أيدته ولا اعتبرت ذلك شبه خيانة منه ، وهو ما لا أتصوره بأى حال من الأحوال » .

ويستطرد غنام فيثير أمامنا قضية هامة . . . اذ يقول :

« . . . ولو أراد النحاس أن يتخلص من الملك - وكان عقبة كاداء فى سبيل الدستور وسلامة الحكم ، وكان يكره الوفد ولا يطيق ذكر اسمه ، كما كان الوفد يحصل له كراهية معروفة - لو أراد النحاس التخلص منه وارضاء شهوته الشخصيه لامتنع عن قبول الحكم حتى يطاح بالملك الى حيث يشاء الانجليز ، ولكنه غلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية » .

ان ما ذكره غنام يطرح قضية على جانب كبير من الأهمية : لماذا لم ينتهز الوفد فرصة الأزمة والانذار البريطانى للملك - وهو الحاكم والكاره للوفد بعد أييه - ويصر على تنازل فاروق عن العرش؟ وهذا السؤال يجرنا الى سؤال أعم وأكثر أهمية وموضوعية لمن يتصلى لدراسة تاريخ حزب الوفد وهو : مادام الوفد كان

يعرف فساد فاروق وعانى الكثير منه ، فلماذا لم يعمل على نفيته
والغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري ؟؟ ورغم أن المكان
الصحيح للسؤال الثاني فالجواب عليه هو في عام ١٩٥٢ كما
نتصور . الا أننا آثرنا أن نقرنه بالسؤال الأول القائم في فبراير
١٩٤٢ لوحدة الموضوع . ولنحاول الآن تناول هذه القضية بوجه
عام .

أما فيما يتعلق بأزمة عام ١٩٤٢ ولماذا لم ينهزها الوفد
ويعمل على تنازل فاروق عن العرش ؟ فقد رأى البعض أن مرجع
ذلك أن الوفد - رغم كفاحه الطويل للحد من سلطة الملك - كانت
ثوريتة محدودة بمعنى أنها لم تمتد الى حد إعلان النظام الجمهوري ،
اذ كان الوفد منذ نشأته يعتبر الملكية أمرا مسلما به . . هذا
بالإضافة الى تأزر العناصر المحيطة بالقصر والمعادية للوفد واتحادها
وتعاونها في الدفاع عن النظام الملكي ، حيث كانوا يعتبرون الملك
رمزا للسيادة المصرية ، ثم ان التدخل البريطاني كان بالنسبة لهم
إهانة موجّهة لمصر كلها . .

لكن يبدو أن الأحداث دفعت الوفد في العام التالي ١٩٤٣
الى التفكير في تنفيذ ما أحجم عنه في عام ١٩٤٢ . . ذلك أنه حينما
توترت العلاقات بين حكومة الوفد والملك على أثر حادث ٤ فبراير
الذى كان له أثر سيء بطبيعة الحال في نفس الملك ، كان له صدى
في المعاملات العادية المألوفة بينهما فصد الى عرقلة المشروعات
الوفدية والى التقليل من شأنها . . . كل هذا دفع الحكومة الى
اتخاذ اجراء حاسم . . فدعى المجلس الوزراء الى انعقاد في
منزله واستعرض سلوك الملك الشخصى والسياسى وعمله على اهدار
الدمستور ، ثم استقر الرأى على عزل الملك ، واتخذ المجلس قرارا
بذلك وقع عليه جميع الوزراء ثم اتفق على أن يبقى سرا لحين تحين

الفرص المناسبة لإعلانه . وقد نرك لرئيس الحكومة اختيار اللحظة
التي يعلنه فيها .

ورغم أننا ننسك في هذه الرواية ولعلم وجود ما يثبتها فإنها
تطرح سؤالا يلح في الإجابة عنه : ما مصير هذا القرار - إذا
افترضنا صحته - ولماذا لم يوضع موضوع التنفيذ وما هي العوائق
التي حالت دون ذلك ؟؟

نفس مصادر الوفد ذلك بعدة أسباب هي : أولا : تسرب
مبدأ القرار الى انجلترا ٠٠ فقد ذهب أمين عثمان (وزير المالية
آنذاك) الى النحاس باشا عقب صدور هذا القرار بعدة أيام وأنهى
إليه أن مستر تشرشل رئيس حكومة بريطانيا قد سره هذا الموقف
من حكومة الوفد لأن السفارة البريطانية قد أخطرت به . فما كاد
النحاس يسمع ذلك حتى غضب غضبا شديدا وقال : « اذن لن
ننفذ هذا القرار مادام قد تسرب خبره الى الانجليز ، لأنه سيقال
عندئذ أنه موعز به من الحكومة البريطانية » .

ثانيا : كان معلوما حينئذ أن الجيش سيكون عائقا لتنفيذ
القرار المذكور عقب ما أثاره حادث ٤ فبراير في نفوس الضباط
من التعاطف مع الملك ، فقد ذكر نجيب الهلالي لمحمود غنام أنه قد
تألفت فرق ثلاثية من هؤلاء الضباط لاغتيال أعضاء الوزارة الوفدية
بسبب الحادث المذكور ، وبلغ الأمر أنه - أي الهلالي - حدد لغنام
الفرقة التي ستقتل هنا وذلك مبينا أسماهم . ولعل ذلك - كما
يذكر غنام - كان سببا في احتمال عدم إمكان تنفيذ القرار ٠٠٠
وكان المفروض - كما يذكر سراج الدين - أن يطل النحاس ببيان
في البرلمان يشرح فيه الأمر بتفاصيله ومؤامرات الملك ضد الوزارة ،
ثم يعلن القرار ويحصل من البرلمان على الموافقة عليه . « ولم يغب

عن أذهاننا ونحن نتخذه ما قد تتعرض له أشخاصنا من خطر ،
ولكننا غلبنا المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار ، ..

على أى حال وسواء آكانت هذه الرواية صادقة أم مبالغ فيها
فإن الوفد على ما يبدو كان مترددا ولم يحاول إيجاد الفرصة لتحقيق
ذلك ، لكنه إذا كان يعتقد أن ذلك لم يتيسر له فى عامى ١٩٤٢ ،
١٩٤٣ لاعتقاده أن جنود النظام الملكى مازالت راسخة وأن هناك
من العقبات ما يحول دون اقتلاعها فهل استمر على هذا الاعتقاد
فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وقد أصبحت الجنود طائفة فى الهواء ؟
ثم إذا كان غير اعتقاده وفكر فى اقتلاعها آنذاك فما هى العوائق
التي عاقته عن تحقيق ذلك ؟

لا جدال فى أن الوفد قاس الكثير من فاروق وقد تلقى العديد
من لطائفه ، فقد طوح به من الحكم ثلاث مرات باقالات مهينة قاسية ،
ثم وهو فى الحكم كان يعاني من مؤامرات الملك وحاشيته ، ثم وصل
الأمر بفاروق الى تدبير جرائم للنيل من مصطفى النحاس ورجال
الوفد ، وكان كلما فشل تدبير يلجأ لارتكاب جريمة أخرى ، ثم
لا جدال أيضا فى أن فاروق انحدر فى أواخر عهده الى حد بعيد
« لم يكن مستساغا معه بقاءه على عرش مصر » على حد تعبير أحد
قادة الوفد وسكرتيره العام . وكان هو نفسه - أى فاروق - فى
أخريات مدة حكمه يحس فى داخلية نفسه بقرب تركه لهذا العرش
راضيا أو مكرها ، ورغم تواجد هذا الشعور فى نفسه لم يعمل
اطلاقا على اصلاح حاله وتدارك موقفه الذى كان يتدهور يوما بعد
يوم .

فلماذا لم يعمل الوفد - بحكم أنه يمثل الأغلبية للشعب
المصرى - على تنحية فاروق عن العرش لا سيما فى أوائل الخمسينات

وقد تصاعد المد الثورى وسمعت هتافات فى الجامعة والشوارع بسقوط الملك والملكية والمناداة بالجمهورية ؟ لماذا تقاعس الوفد ؟

هناك عدة مبررات يقدمها لنا الوفد لنستعرضها الآن ثم نحاول أن نقيمها ..

ويحسن بنا أن نرجع قليلا الى الوراء ، الى عام ١٩٣٦ عندما بولى فاروق عرش مصر ، وكان ذلك ابان وجود الوفد فى الحكم كما رأينا .. فقد توفى فؤاد وفاروق لا يزال صبيا صغيرا يتلقى العلم فى انجلترا آنذاك ثم عاد بعد قليل الى مصر ليعتلى عرشها على النحو الذى أشرنا اليه .. ورحب الشعب بفاروق واستبشر بقدومه خيرا وكان يعطف عليه كثيرا لصغر سنه ولوفاة والده ، وهذه حقيقة لا جدال فيها .. ولأن الوفد كان يحس بنفس احساس الشعب حينئذ فقد شارك فى التماطف والاستبشار واعتقد مصطفى النحاس أن الدنيا دانت له وقد استراح من فؤاد والملك الجديد صبي صغير ، ولذلك رأينا كيف رفض كل المحاولات لتأجيل اعتلاء هذا الملك الجديد للعرش وابقاء مجلس الوصاية ..

لكنه تفاعل لم يطل بالوفد فسرعان ما أتت الرياح بما لا تشتهي سفنه ، وخاب ظنه من أول وهلة وخسر الجولة الأولى فأقبل من الحكم فى أواخر عام ١٩٣٧ كما أسلفنا القول .

ويبدو أن الوفد كان مازال - رغم هذا - متفائلا فقد اعتقد أن المسئول الأول عن هبوب تلك الرياح والعواصف وخلق الأزمات بينه وبين الملك هم الرجال المحيطون به الذين سيطروا عليه نظرا لصغر سنه وقلة خبرته ... هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد اعتقد الكثيرون من رجال الوفد - ومنهم فؤاد سراج الدين كما يذكر

هو - أن هناك عاملا نفسيا يسيطر على شعور فاروق في قرارة نفسه مما يسبب له ارتباكات نفسية تدفعه الى الخطأ من حيث لا يدري والى الشنود في كثير من تصرفاته ، وهذا العامل النفساني هو حرمانه من ولي عهد ، وكان يرى في الأمير محمد علي « ولي العهد » آنذاك شبحا مخيفا يترصد له باستمرار ، مما أثر كثيرا على علاقته الخاصة به .

ومن ثم - والشعور بالتفاوت مازال قائما - اعتقد قادة الوفد أنه - أي فاروق - إذا رزق بولي عهد فسوف تهدأ نفسه وتغير نظرتة الى الحكم ويصبح حريصا على بقائه في العرش . ان لم يكن من أجل نفسه فمن أجل ولي عهده . ولا شك أن الوفد - في تصورنا - كان عاطفي النزعة رومانسي المشاعر ، ولا ملامة عليه فهو يمثل الشعب المصري سليل أحلام الشرق وخيالاته .

كان الوفد خياليا فاعتقد أن فاروق لو أنجب وليا للعهد - ولعل الوفد كان يضرع الى السماء أن تهبه هذا الولي - لكان كفيلا بأن يبعده عن الخطايا والتصرفات الشاذة التي أثارت الشعب والوفد ضده . واستجابت السماء لضرعات الوفد فأنجب فاروق ولي العهد المنتظر في يناير عام ١٩٥٢ أي في أحضان حكومة الوفد الأخيرة . وما هي أمنية الوفد تحققت فما هي مضاعره ؟

يصور فؤاد سراج الدين تلك المشاعر يقول « لقد فرحت عندما رزقه الله بولي عهد ، ولكن فرحتي مع الأسف لم تدم طويلا ، إذ اكتشفت بعد ميلاد ولي العهد بأيام قليلة أن فاروق لم يتغير فيه شيء » ويستطرد فؤاد ليقدم لنا دليله على ذلك فيقول « عندما استقبل الملك الوزارة في حفل غداء ، وبعد أن قدم له النحاس باشا تهنئة الوزارة وتمنياتها الطيبة لولي العهد الجديد

وللبلاذ قال فاروق - وهو يضحك - ضحكة هستيرية - ما معناه أن ولي العهد سوف يكبر غدا ولن يكون الوفد ورجاله موجودون حينذاك !! وأعقب ذلك بجملة هستيرية مما دلت على ما يعتمل في قرارة نفسه وعلى الأمانى التى يرجوها لولى عهده وبالتالى أوضحت الأسلوب الذى يعتزم أن ينشئ ابنه عليه فى المستقبل . . . أن الباحث لا يملك نفسه - أمام هذا المشهد - إلا أن يقف ويتأمله قليلا ثم يفكر أى عناية من السماء رافقت بالشعب المصرى فحققت - بأيدى رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ - ازاحة هذا الكابوس من على صدره الذى كاد أن يزهق أنفاسه . . . ثم لتتابع مسيرنا مع الوفد ، فلابد أنه هو الآخر اهتز لهذا المشهد المعنى فى التحدى والاستهتار فيقول سراج الدين « لقد أصبت بخيبة أمل شديدة أطاحت بكل ما كنت أرقبه من تغيير فى سلوك فاروق عقب ميلاد ولى عهد له . . » ويبدو أن الوفد أخذ يسترجع حساباته وتفاؤلاته وليضعها فى مكانها الصحيح فانه اذا كان قد ألقى اللوم الى حد كبير على الرجال المحيطين بفاروق فى بداية حكمه باعتبار أنهم شجعوه واستخدموه فى أحداث هذه الهزات الدستورية والاقدام على الانقلابات فى الحكم (١٩٣٨ - ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ - ١٩٥٢) ، وكذلك على أحزاب الأقلية التى كانت الاداة المسخرة والمنفذة لأغراضه وشهواته فى السيطرة والطغيان ، فانه بجانب ذلك كان جزءا كبيرا من المسئولية فى كل ما أقدم عليه فاروق من تصرفات عامة أو خاصة (وهى تصرفات لا يمكن حصرها والبحث ليس بصلاصدا) يعود اليه هو شخصيا وإلى طبيعته الشاذة وخصوصا عن الفترة الأخيرة من حكمه والتى يمكن تحديدها بالفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

وضع الوفد هذا فى حسابه ونظم أوراقه وأترك - أخيرا - أن عدوه الأول وعدو الشعب هو الملك . ثم تولى الوفد الحكم فى

عام ١٩٥٠ ورثة الملك والملكية والأسرة المالكة كلها تزكم أنوف الشعب وتصلم مشاعره واحساساته ، وانتظر الشعب من حربه الكثير ٠٠ ومع الأسف نراه يطأطئ الرأس ويقبل اليد ، ويفسر الوفد ذلك - أو يبرره - كما سنرى بأنه فعل ذلك لا لشيء إلا لأنه كان عازما على خوض معركة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ والوقوف في وجه بريطانيا وكان مشفقا من تأمر فاروق عليه وهو يولى وجهه شطر انجلترا ٠٠ ورغم هذا التهاون الذي تناوله المؤرخون والكتاب والباحثون بكثير من النقد للوفد الذي كان رجوعه الى الحكم أولى بأن يكون داعيا لقوته وداعيا لفاروق بأن يستسلم له راضيا بحكم الشعب واختياره ، نقول رغم هذه المهادنة التي اصطنعها الوفد في الفترة الأولى من وزارته الأخيرة - وأيا كان تفسيرها - فلم يتخل فاروق طوال عهد هذه الوزارة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) - باعتراف فؤاد سراج الدين وزملائه - عن التصرفات العامة والخاصة وهي التي سنتناول بعضها بالتفصيل في دراستنا عن الوزارة الأخيرة للوفد ، وكان الشعب والحكومة - باعتراف نفس المصدر - غير راضيين عن هذه التصرفات وكارهين لها ٠٠ والسؤال الآن الذي يطرح نفسه : لماذا لم يضرب الوفد ضربته في الفترة الأخيرة وقد كان الشعب مهيا تماما لتفهم الموقف ٠٠ لماذا لم يقم الوفد بالاطاحة بفاروق عن العرش وهو الذي طالما أطاح به وسيطيح به في عام ١٩٥٢ ؟ لماذا وقد كانت الحرية التي وفرتها حكومة الوفد للشعب في أبداء شعوره ضد فاروق في عام ١٩٥١ والتي ظهرت في أجل صورها في مظاهرات الجامعة المعروفة والتي هتف فيها بسقوط فاروق « وما هو أشد من السقوط - على حد تعبير فؤاد سراج الدين » - الحرية التي اعترف بها معظم المؤرخين والكتاب والباحثين ، نقول لماذا قمع الوفد عن انتهاز هذه الفرصة السانحة وهي فرصة نادرة في تاريخ الشعوب !! »

هل كان الوفد مازال عديم النورية ويعتبر الملكية أمرا مسلما به ، أم أن الثورة كانت لا تموزه ولكنه عجز عن الوسيلة التي ينحقق بها الاطاحة بالملكية وعلان الجمهورية ؟

ونود قبل عرض وجهة نظر الوفد أن نشير الى عدة تقارير سرية رفعها عباس حليم وزهير صبرى الى فاروق فى أوائل الخمسينات وابان تولية حكومة الوفد ، فقد أشارت هذه التقارير الى « الجانب الخطير فى سياسة حكومة الوفد وكيف أنها أضرمت نيرانا بعيدة المدى بين الشعب والملك والتي كانت توجبها تاليب الجماهير على الملكية » . . . كما أشارت تلك التقارير الى أن هناك مؤامرة وأيد خفية تعبت بالولاء بين العرش والشعب » . . . وتمضى التقارير لتؤكد هذا الاتهام فتقول « ان الوفد هو الهيئة الوحيدة فى البلاد التي احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للملكية المصرية ، وأنها تهيء كافة الظروف لأصحاب هذه المبادئ للقيام بالجمولة الخاطفة التي تنتهى الى النظام الجمهورى الشيوعى » . . . ويستطرد التقرير فيشير الى « أن الوفد أثبت أنه هكنا فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ اذ انطوى تحت لوائه كافة الهيئات الماركسية والتروتسكية ، وجماعات المخربين الهدامين توغلت فى صفوفه واحتلت مراكز الصدارة فى كافة لجانه تنشر دعوة جريئة أطلق عليها : « استخلاص حقوق الجماهير المفقودة » وذلك بتصفية العلاقات بين الشعب الذى يمثلها الملك وحلفاءه من الاستعمار وأحزاب الاقليات البرجوازية والرأسماليين والملوك ، وان هذه العناصر الهدامة قالت ودعت فى الصحف التي تنطق بلسان الوفد . ان الملكية فى مصر أو فى أى بقعة من بقاع العالم هى نوع من الرأسمالية المقنعة التي تقف دائما عقبة فى تحرير الشعوب وتقسيمها وخاصة الشعب المصرى . . . الخ . . . وقد ساق التقرير المرفوع فى ١٢/٢/١٩٢٥ والمنشور فى المصرى فى

١٩٥٢/٨/٢١ الأدلة على ذلك ونطور العقلية والتفكير الوفدى
بالشواهد الآتية :

أولا : الحملة المتتوية في صحف الوفد على عائلة الملك
« شقيقاته ووالدته والأمراء والنبلاء » .

ثانيا : مهاجمة الأمير محمد على هجوما لاذعا ليس المقصود
منه الموضوع الذى طرقة الأمير ، أو بالنسبة لحق الأمراء فى التكلم
أو عدم التكلم وفقا لمبادئ الدستور أو حفظا لمسئولية الحكومة
أمام البرلمان . بل كان المقصود منه مهاجمة الأمير - كما يقول
التقرير - اظهارا لقوة الوفد فى التحرش بالأسرة المالكة وبالتالى
لتحريض الشعب على السخرية بالنظام الملكى والحصول على تأييد
النواز والمتطرفين بطريقة دائمة .

ثالثا : مهاجمة الحاشية الملكية ...

رابعا : مهاجمة قيادة الجيش المصرى ووضع مسئولية
الهزيمة فى حرب فلسطين على كاهلها وبالتالى بإشراك الملك فى
المسئولية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولم يكن الهدف
من هذا الهجوم - كما يذكر التقرير - الإسفاف عن الجيش أو البكاء
من أجل فلسطين ، بل كان القصد زعزعة تقاليد الولاء والثقة بين
الجيش وقائده الأعلى وخلق روح التمرد فى القوات المسلحة .

خامسا : الوقوف فى طريق تعيين الفريق محمد حيدر فى
أى منصب عسكري فى الجيش ... الخ .

ونكتفى بهذا القدر من التقارير والأدلة التى ساقتها ، لنتوقف أمام الدليلين الأخيرين اذ فيهما تتركز وجهة نظر الوفد وحولهما يدور دفاعه عن نفسه فى النكوص عن الاطاحة بالملكية واعلان النظام الجمهورى الذى كانت الأرض مهددة له ..

فما هى وجهة نظر الوفد ؟

يؤكد سراج الدين أن « فاروق كان مسيطرا تماما على الجيش - باستثناء عدد قليل جدا من ضباطه الذين عرفوا فيما بعد بالضباط الأحرار والذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان عددهم لا يبلغ المائة ضابط » - وأن الوفد كان يدرك سخط الشعب على تصرفات الملك ويرغب فى الاطاحة به « ولكن السند القوى الذى كان يستمده فاروق من الجيش كان - كما يذكر سراج الدين - كفيلا بالقضاء على أى محاولة يقوم بها الشعب من تلقاء نفسه أو بناء على توجيه من الوفد لخلق الملك » . ويستطرد سراج الدين يقول « ... ولا يجارى منصف واحد أنه لو بذلت أى محاولة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من جانب الوفد أو من جانب الشعب ضد الملك لكان الجيش بأسلحته أول المتصددين لهذه الحركة والمدافعين عن عرش فاروق » . وبصرف النظر عن التجنى الواضح فى وجهة نظر الوفد التى يعبر عنها سكرتيره الصام ويأسه من قوة الشعب ، فأننا لا نستطيع أن نتجاهل أن سياسة القصر فى السيطرة على الجيش وضباطه كانت سياسة قديمة ترجع الى عهد الملك فؤاد ، ففى كل وقت - سواء فى عهد فؤاد أو فاروق - وعندما كانت تشتد الأزمات بين القصر والشعب ويثور الشعب ضد حكومات القصر المستغرة من جانبه للتكيل به وبالوفد كان الجيش هو الأداة التى تتصلق لهذه الثورات الشعبية سواء فى القاهرة أو فى غيرها من المدن ..

ويعلم فؤاد سراج الدين منلا بارزا - فى رأيه - يؤيد هذه الحقيقة وهو ما حدث فى أثناء وجود حكومة الوفد الأخيرة فى الحكم ، وفى نادى ضباط الجيش ، وكيف استقبل الضباط كل من حيدر القائد نفسيرا معقولا لوجهة نظر الوفد ، فليس معنى استقبال فاتر لوزير حربيته ثم استقبال حار لحيدر فى إحدى المناسبات ، ليس معناه أبدا أن الجيش كان يقف الى جانب الملك وأنه كان مستعدا لصعد أى محاولة للإطاحة به وعرشه ، ثم أن هذه المظاهرة لحيدر كانت مدبرة من سلاح المهندسين بالجيش وعدد معين من الضباط ٠٠ ويبدو أنه كان هناك صراع خفى بين حكومة الوفد والملك للسيطرة على الجيش ، لكن هل كانت حكومة الوفد تبغى من وراء هذا الصراع أن تخلص لها قيادة الجيش وبالتالي تستطيع أن تتخلص من فاروق وعرشه ؟؟ لا نستطيع أن نتفاهل لنؤكد هذا لكن هذا لا يسعنا من ترجيح هدف الوفد من هذا الصراع وهو محاولته « لوفدنة » الجيش عن طريق التسلل فى انتخابات نادى الضباط وبطريقة خبيثة على حد تعبير عباس حليم فى أحد تقاريره السابقة الذكر . ويبدو من ناحية أخرى أن الوفد كان لياسه أحيانا من جنب ضباط الجيش يحاول جاهدا أن يضمّن ولاء ضباط البوليس ، فبالإضافة الى تسلطه فى انتخابات ناديتهم ، كان فؤاد سراج الدين كوزير للمداخلية يحاول تحسين حالهم وتبيل حقوقهم فى المناسبات المختلفة من إنشاء رتب جديدة أو انعامات ملكية بعكس ما كان يقع للجيش من تحسين كادر ضباطه واغداق الرتب والنياشين عليهم فى كل مناسبة ٠٠

وننتهى من هذا العرض لنتساءل : ما هو الطريق الذى كان مطلوبا من الوفد أن يسلكه لتنجية فاروق عن العرش ؟ الطريق الدستورى أو طريق الثورة ؟

أما عن الطريق الدستورى فهذا كان مستحيلا بحكم نصوص الدستور .

ولم يكن هناك سوى الطريق الثورى وكان ذلك بالنسبة للشعب. أو الوفد أمرا مستحيلا أيضا - وفقا لوجهة نظر الوفد - للاعتبارات السابقة ، ولولا أن هيا الله لمصر ثورة ٢٣ يوليو وسارت مجموعة الجيش وراء ضباطه الأحرار الذين قاموا بهذه الثورة ، لولا ذلك لاستمر فاروق على العرش رغم كراهية الشعب له ومقاومة حزب الوفد لحكمه ..

هذه وجهة نظر الوفد عرضناها للأمانة التاريخية وربما يجد فيها البعض - ومن خلال رؤية سطحية - منطقا معقولا ولكنها من خلال رؤية باحث متعمق سرعان ما تتكشف عن نظرة تبريرية ومغالطة اذ لا شك أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ونجاحها اعتمد أساسا على تأييد الشعب لها ولهفته وانتظاره الطويل لها ، ثم من هم الذين قاموا بتلك الثورة اليس من أبناء الشعب أحسوا بأحاسيسه ؟ . هذا بالإضافة الى ما هو ثابت من حيث قيام بعض الثورات والتمرد فى بعض المناطق فى أوائل الخمسينات كما حدث فى « بهوت » و « كفور نجم » وغيرها .

الفصل السابع

الوفد في الحكم

(ب) وزارة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ :

رأينا كيف فرضت انجلترا ارادتها تحت التهديد المسلح في ٤ فبراير ١٩٤٢ وكيف رضخت السراي لتلك الارادة فألقت بمقاليد الأمور لزعيم الوفد طالبة منه تأليف وزارة وفدية وفقا لرغبة بريطانيا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية التي كانت تدور رحاها بالقرب من الحدود المصرية .

ولا جدال في أن هذا الحادث قد ألقى بالوفد في خضم تجربة طويلة ومريرة خرج منها - بعد ما يزيد على عامين ونصف ورغم سلامته مشحنا - بجراح لا تقل أثرا عن جراحاته التي أثخن بها في نهاية تجربته السابقة (وزارة ١٩٣٧/٣٦) إن لم تزد عليها ، إلا أنه إنصافا للتاريخ - وقد أصبح الوفد وزعيمه في ذمته - لا يد أن نسارع فنذكر أنه إلى جانب تلك الجراح فاز الوفد ببعض المكاسب التي تجلت في بعض أعماله واتجاهاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء على الصعيد الخارجي ولا سيما العربي أو الصعيد الداخلي .

وقبل أن نتناول هذه وتلك ينبغي علينا أن نشير إلى أن الوفد جلس على كرسي الحكم - أو اجلس عليه - في عام ١٩٤٢ والصورة

مختلفة تماما عنها عندما جلس عليه في الوزارة السابقة ..
فبينما رأينا أن كل الظروف كانت مهيأة له وداعية للتفاوض بل
ولخداع النفس في عام ١٩٣٦ من حيث أن الشعب هو الذي اعتلى
به كرسي الحكم ، ثم لتخلصه اذ ذاك من عدوه الأكبر فؤاد وأمامه
ملك طفل جاهل ، والبلاد يسودها جو ائتلاف وتقوم فيها جبهة
وطنية ، ثم ان الأفق كان ينبئ حينئذ - رغم سخاباته المكفهرة -
بأن النجاح سيكون حليف المفاوضات المزمع اجراؤها مع بريطانيا
وبالتالي حل المشكلة المزمنة معها .. بينما كانت الظروف هكذا
في ١٩٣٦ نجدها على العكس تماما في فبراير ١٩٤٢ داعية الى
التشاؤم والاكتئاب ، اذ يجد الوفد نفسه آتيا الى الحكم بارادة
- مهما قيل في تبريرها - ليست هي ارادة الشعب ، ويجاد فاروق
قد شب عن الطرق بل واصبحت أنيابه وأظافره الخاصة ، والبلاد
تعاني بالاضافة الى ما تعانيه من ويلات الحرب وأوارها الذي يكاد
يحرقها ولا نستطيع أن نجد لنفسها ملاذا ، بالاضافة الى كل ذلك
تعاني من انقسامات السياسة وآرائهم حول الحرب : البعض ينادي
بمؤازرة الحلفاء بل وعلان الحرب في صفهم (أحمد ماهر وحزبه)
والبعض الآخر يجاهر - صراحة أو تلميحا - بالموقف في جانب
المحور (السراي وعلى ماهر وعزيز المصري .. الخ) ، وبعض
ثالث يجد أن الحياد وتجنيب مصر ويلات الحرب هو الطريق الآمن
والأكثر سلامة ، وبعض آخر عائم على موج الأحداث لا رأى له ..
ثم وأهم من ذلك كله أن العلاقات مع بريطانيا كانت تتعرض
لاحتزازات تكاد تطيح بالمعاهدة بل أطاحت بها فعلا ..

هذه هي الصورة ، ونلك هي التيارات التي وجد الوفد نفسه
محاطا بها من كل جانب ، فكيف يا ترى ستمضي سفينته وسط
تلك الأنواء والعواصف ؟؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن ..

وقبل أن نمضي فيه لابد أن نشير - بادئ ذي بدء - الى عدة اعتبارات منها : أن الوفد لابد كان يدرك أن وصوله الى الحكم تم بإرادة الانجليز أو سفيرهم في مصر ، وأنه يضع في اعتباره أن هذا الوصول تم رغم إرادة فاروق وبالتالي فسيزداد العداء بينهما حمة وضراوة كما أشرنا وكما سنرى وأنه اذا كانت وزارات الأقلية والوزارات الادارية التي توالى على الحكم عقب اقالة حكومته والتي عاصرت تطورات الحرب « وزارات : محمد محمود ، على ماهر ، حسن صبرى ، حسين سرى » قد حاولت قدر طاقتها وباتجاهاتها الخاصة أن تعالج الموقف ، فإن الوفد كان يدرك ، أنه مطلوب من وزارته معالجة الموقف بما يتناسب مع كل تلك المسئوليات وما ينتظره الشعب منه . ثم لا ننسى أنه أراد أن يحقق حسن ظن الانجليز به . .

فعلى أثر ما حدث في قصر عابدين مساء ٤ فبراير وما استتبعه من تكليف النحاس بتشكيل وزارة وفدية كما طلب الانجليز انصرف اهتمام النحاس وأصلوه الى محاولة ازالة آثار الانذار الكريه وملابساته ، فاجتمعوا وقرروا أن يتبادلوا مع السفارة البريطانية وسائل تذكر فيها السفارة أن انجلترا لا تتدخل في شئون مصر الداخلية ، وأنها تسحب الانذار وبذلك يشرع النحاس في تأليف وزارته . ويشير النحاس الى ذلك فيقول « انى لم أخط خطوة واحدة في تشكيل الوزارة الا بعد أن محوت أثر الانذار البريطانى فقد توجهت فى الحال الى السفارة البريطانية وقابلت السفير وكان معه المستر ليتلتون وزير الدولة محتجا على التدخل البريطانى غير المشروع فى شئوننا الداخلية وعلى اقحام اسمى فى الانذار فأجابنى السفير بأنه لم يتدخل لتعيين شخص بعينه ولم يكن ليفعل ذلك ولكن دولته فى حرب حياة أو موت وهى حريصة على استقرار الأمور فى مصر حتى لا تطفن فى ظهرها وقد لوحظ أن كثيرا من العناصر الضارة تعمل على تسميم العلاقات بين البلدين فلم يكن بد من الرجوع الى الشعب المصرى وهذا ما رعى اليه

الإنذار . ويستطرد النحاس في بيانه فيقول « لم أكتف بهذا التفسير وأبصرت على أن تبادل كتابين يمحوان أثران الإنذار البريطاني ، فوافق السفير على ذلك وفي اليوم التالي اجتمعت لجنة من الجانبين في منزل أحمد بك حسين الذي نزلت فيه وحضرها من الجانب المصرى مكرم عبيد باشا وعن الجانب البريطانى السير والترسمارت والمستتر بيزلى ووضعوا بموافقتى صيغة الكتابين اللذين وافقتى السفير في الليلة السابقة على تبادلهما وقد سجلنا فيهما أن المعاهدة البريطانية المصرية ومركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة لا يسمحان للحليفة بالتدخل في شؤونها الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها : وتم تبادل خطابين بين النحاس ولامبسون في ٥ فبراير ، وفي اليوم التالي صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة النحاس . . . وقد استقبلتها الجماهير بمظاهرات صاخبة مؤيدة كانت مثار تساؤلات بعض المؤرخين والناسخ - اذ رأوا فيها تناقضا للمظاهرات التي قامت قبل تأليف الوزارة مباشرة والتي كانت تعبر عن ميلها للألمان - هل كانت تعنى ضعف الوعي لدى الجماهير ؟ أم ذليلا على قدرة الوفد في توجيه المظاهرات . . . الخ ؟ وهى فى رأينا ليست راحة الى ضعف الوعي أو قدرة الوفد بقدر رجوعها الى بقايا ايمان من الجماهير بحزب الوفد وزعيمه وبما يأتى على أيديهما ولا سيما اذا وضعنا فى اعتبارنا أن الشعب كان بعدا عن الأحداث يجهل ما يدور حوله

السياسة الداخلية :

استنكت حكومة الوفد بزمام الحكم وكان مطلوباً منها - وبسرعة وفي المقدمة - أن تجد حلاً للمشاكل الاقتصادية الناتجة عن آثار الحرب ، فقد كانت الجماهير الشعبية تعاني الارتفاع المستمر فى تكاليف المعيشة ، ولذلك فقد أخذت تزار بالشكوى

من قلة مواد التموين على النحو الذى أشرنا إليه وكان تمهيدا
للتدخل الانجليزى . ومن ناحية أخرى كان الفلاحون يشكون من
هبوط فى أسعار القطن بسبب تقييد تصديره ، كما كان العمال
- نتيجة تزايدهم ونشاط الصناعات ووضوح أهميتهم - آخذين
فى المطالبة بتكوين النقابات لهم وتحديد حد أدنى للأجور وعلاوات
دورية ، والتعويض فى حالة توقفهم عن العمل ، ومنح الأجازات مع
دفع أجرها ، ومنح علاوات الغلاء مع ربطها بحركة الأسعار ، وفرض
العلاج المجانى ، والاشتراك فى نظام إدارة المصانع . . . الخ وكان
هناك صراع خفى بين الرأسماليين والعمال كانعكاس للصراع العالمى
الدائر حينئذ ، فكيف عالجته حكومة الوفد تلك الصعوبات والمشاكل
الاقتصادية المتراكمة والتي كان لها أثرها فى استقالة حسين سرى
والأزمة السياسية التى أدت الى اعتلاء الوفد الحكم ٩٩ .

وفى الواقع أن الحكومة لم تغفل من حسابها أنها آتت
بالحرب الانجليزية فى ٤ فبراير ولذلك سنجدها تحاول استرداد
شعبيتها وتحسين مركزها ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والأحياء
الوطنية . ومن ثم تعالج الموقف بتنشيط التجارة الحرة فى الداخل
وذلك بالقضاء على القيود التى فرضتها الحكومات السابقة من حيث
فرض العقوبات على المدخزين ، كما أصدرت التشريعات الخاصة برفع
الأجور وتعادل أرباح العمال الزراعيين وعمال الحكومة . وفى الوقت
الذى أرضت فيه كبار الملاك برفع سعر الحبوب ٥٠% حرصت على
بقاء سعر الخبز على ما هو عليه على أن تتحمل الحكومة فرق السعر
بدل المستهلك ، كما أصدرت أمرا عسكريا برفع نسب خلط دقيق
القمح ٠٠ وفى التاريخ نفسه (١٢ فبراير ١٩٤٢) أصدرت قرارا
بحرية تداول القمح والذرة ودقيقهما ، وتشجيعا للتجار والمزارعين
على تسليم القمح والذرة للحكومة ورفعت أسعارهما الى حد كبير .

وكانت مسألة توفير الخبز الشاغل الأول للحكومة فسنت قوانين أخرى من أجل توفيره ، فأصدرت في ٢٠ مايو ١٩٤٢ أمرا عسكريا بحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص سابق من وزارة التموين ، وقد نظمت سوق القمح بحيث أمكن تدير الكميات اللازمة منه لسكان المدن ، وأصبح في استطاعة الحكومة الهيمنة على عرض القمح وطلبه بما يحقق المصلحة العامة ، ففي سبتمبر ١٩٤٢ أصدرت أمرا عسكريا يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الزمام المنزرع في شمال اللتيا ، ٦٠٪ في بقية مناطق القطر . وقد أدى ذلك الى زيادة المساحة المزروعة قمحا وشعيرا . فبينما كانت المساحة المزروعة قمحا عام ١٩٣٨/٣٧ تبلغ ١٤١٦٣٠٢ فداناً زادت عام ١٩٤٣/١٩٤٢ الى ١٩١٧٤٢٢ فدان أما المساحة المزروعة شعيرا فقد زادت خلال نفس الفترة من ٢٦٣١٧١ فداناً الى ٤١٨٩٤٧ فداناً . ولم يقتصر الأمر على القمح والشعير بل عملت الحكومة على زيادة المساحات المنزرعة بالحبوب الأخرى كالذرة العويجة والشامية والأرز .

وقد كان لكل هذه انقرارات وغيرها - أثر ملموس في تحسن الأحوال لترويجيا ولا سيما بفضل ما اتخذته الحكومة من اجراءات هدفها تشديد الرقابة على المطاحن والمخابز . . فنحسن لون الخبز وازدادت كمياته . .

كان هذا فيما يتعلق بأزمة الخبز فماذا عن المواد الأخرى ؟ بالنسبة للكروسين مثلا أصدرت أمرا عسكريا باخضاع استهلاكه لنظام البطاقات ، وقد أنشئت اللجان في أنحاء البلاد لتوزيع البطاقات والكوبونات على المستهلكين ، وكذلك بالنسبة للسكر ، فتيسيرا لحصول الجمهور عليه أصغر النحاس باشا أمرا عسكريا

(في ٣١ مايو ١٩٤٢) بالاستيلاء على جميع ما تنتجه شركة السكر وما تحتجزه ، على أن يوزع طبقا للشروط والأوضاع التي تقررها وزارة المالية . أما الأرز فقد أصدرت الحكومة بشأنه أمرا عسكريا بالاستيلاء على الكميات النانجة منه من موسم ١٩٤٢ (وقد حددتها قرار وزارة الزراعة الصادر في ٢٨/١٠/١٩٤٢) ، كما نظمت وزارة التموين عملية تسلم المقادير المقرر الاستيلاء عليها طبقا للأمر السالف الذكر .

وكذلك اهتمت الحكومة بتنظيم استهلاك الأقمشة الشعبية على أساس نظام البطاقات . وتخصيص تاجر أقمشة معين لتموين عدد محدد من العائلات أسوة بما اتخذته في السكر والزيت والشاي . هذا فيما يتعلق بما أدته الحكومة في سبيل التغلب على النقص في المواد التموينية الشعبية .

أما القطن - وقد كان يشل مشكلة اقتصادية أمام الحكومة - فإن بريطانيا طوال مدة الحرب كانت تتحكم فيه في تحديد سعره متظاهرة بأنها تجامل مصر بشراء المحصول كله رغم أنها تواجه صعوبات في نقله ، ومن ثم لم تستطيع مصر أن تتصرف بحرية في بيع محصول قطنها . فكيف تغلبت حكومة الوفد على هذه المشكلة ؟ لقد أدركت أن القطن يمثل المحصول الرئيسي والأساسي في حياة البلاد الاقتصادية وتعتمد عليه حياة الفلاح ، فكان محل اهتمامها ، وقد تمثل ذلك الاهتمام في ناحيتين . أولا : عمدت الحكومة الى تحديد المساحة التي تزرع قطننا بنسبة ٢٢٪ في المنطقة الشمالية من الدلتا ، وبنسبة ١٥٪ في بقية جهات القطر ، ومنعت زراعته اطلاقا في بعض المناطق . ثانيا : عملت الحكومة على زيادة السعر تخفيفا عن كاهل الفلاحين وانعاشا للاقتصاد القومي ، وكان هذا

الموضوع محل اهتمام البرلمان المصري القائم حينئذ ، وكان للوفد فيه شبه اجماع ، ووعدت الحكومة باعلان سياستها القطنية قبل فض الدورة البرلمانية . واستطاعت أن تحقق زيادة في أسعار القطن متجاهلة انجلترا التي اضطرت الى شرائه من الأسواق بالأسعار الجديدة .

العمال :

أما العمال فلا شك أن حكومة الوفد في ٤٢ - ١٩٤٤ قد حققت آمالهم وهويتهم كثيرا عن آلامهم التي كانوا يقاسونها ، فأصدرت مجموعة من التشريعات العمالية والاجتماعية ، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات ، وقانون التأمين الاجباري ضد حوادث العمل ، وقانون عقد العمل المفرد ، وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب ، كما صدر الأمر العسكري الخاص بصرف اعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية في ٩ ديسمبر عام ١٩٤٢ . وقبل أن نعرض لتلك التشريعات بشيء من التفصيل يود الباحث أن يشير الى ثمة محاولة لبعض الباحثين لاغماط الوفد حقه بصدد هذه التشريعات التي كانت بمثابة فتح جديد لآفاق العمال ونظماهم التي طال عليها الزمن . . . لقد نسي هؤلاء الباحثون - ولهم ابجاءهم الخاصة - حقيقة هامة وهي أنهم يكتبون في وسط هدير أمواج الانتصارات العمالية التي قدمتها ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تقدمه الثورات الاشتراكية الأخرى ، ولعل هذا بعلمهم لا يتصورون كيف كانت ظروف الحكم والسياسة والاستعمار في مصر في الأربعينات ، ان نظرة فاحصة ومتأملة تجعلنا نحمد لحكومة الوفد اصدار مثل تلك التشريعات . . . حقيقة أن بعضها لم يكن وافيا ولكن يكفي أنها كانت بمثابة الأساس - والأساس المتين - لاقامة بناء جديد .

· اما القانون (رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢) الخاص بالاعتراف بالنقابات (صدر في ٦ سبتمبر) فقد كان أول قانون يعترف بوجود العامل المصرى وبحقه فى تكوين نقابة . ولذلك يعتبر صدره مكسبا كبيرا للحركة العمالية رغم أنه حرم على العمال تكوين اتحاد عام يوحد صفوفهم ، كما انه استبعد العمال الزراعيين من التنظيم النقابى ، كما استبعد عمال الحكومة ومستخدميها . الا أن العمال بهذا القانون قد ازداد نشاطهم فى حركة تكوين النقابات ، ففي عام ١٩٤٤ بلغ عدد النقابات ٢١٠ نقابة وعدد أعضائها ٨٧٦ ١٠٢ ، ولذلك لا يوافق الباحث المنصف على ما رآه البعض من أن هذا القانون كان مخيبا لآمال العمال . حقيقة قد يكون أخضع النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة ابلاغه عن الاجتماعات التى تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما أخضعها للحل الإدارى اذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذى أقيمت من أجله . . . الخ ، لكن كل هذا لا ينقص من قدر القانون وفائدته ولا سببا اذا وضعنا فى اعتبارنا أن كل تلك الاجراءات وضعتها الحكومة للتأمين ضد الشيوعية مثلا ، أو خوفا من قيام اضطرابات لا تحمد عقباهما والبلاد فى ظل أشباح حرب طاحنة ولا يستبعد معها أن تتدخل قوات انجلترا التى كانت فى مركز حرج وحساس فى تلك الآونة . . ثم يجب أن نضع فى اعتبارنا أن بعض قادة الوفد كانوا يؤمنون مصالحهم الاقطاعية والرأسمالية التى كانت تتنافى واطلاق العنان للعمال ونقاباتهم ولا سيما نقابات الفلاحين، اذ كانوا يخشون مطالبتها لهم بتحسين أحوال العمال الزراعيين ماديا واجتماعيا . ثم لا يجب أن تتجاهل مجلس الشيوخ وقد كان معقلا من معاقل المصالح الرأسمالية فى مصر فقد عارض بشدة ونجح فى اقضاء عمال الزراعة عن دائرة القانون ، كما أن بعض أعضاء الشيوخ طالب بحرمان الخدم الخصوصيين وغيرهم من حقوق تأليف النقابات . لكن الحكومة خوفا على ضياع حق الخدم فى تأليف

نقابات لهم اقترحت أن يعترف لهم كغيرهم بهذا الحق على ألا تتدخل نقاباتهم في العلاقة بين الحادم ومخدومه ، وفسرت هذه الفقرة بأنه لا يجوز لتلك النقابات (نقابات الحدم والطهارة والسائقين الخصوصيين وغيرهم) التدخل بينهما ، كما لا يجوز لها تقرير الاضراب ، وأنها اذا قررتة وجب حلها ، . على أى حال كُن الاعتراف القانوني بالنقابات مكسبا ضخما وكبيرا كسبه العمال ففتح أمامهم الطريق وسعا أمام تطور ثوري وحقيقي للتنظيم النقابي للعمال المصريين .

وكان القانون الثاني ، أو الدعامة الثانية في التشريعات العمالية ، هو القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجبارى على العمال ضد حوادث العجز . وقد ألزم أصحاب الأعمال الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل ، كما نص القانون على عدم جواز تحميل العمال أى نصيب في نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت ، كما جعل القانون من حق وزير الشئون الاجتماعية اعفاء بعض اصحاب الأعمال من أحكامه اذا توافرت فيهم شروط معينة .

وكانت الدعامة الثالثة . قانون عقد العمل الفردى (رقم ٤١ فى ١٠ مايو لسنة ١٩٤٤) . وهو القانون الذى ينظم علاقة العمال برأس المال أو أصحاب العمل . وقد أخرج منه بعض فئات العمال اذ حين عرض المشروع فى مجلس الشيوخ أدخلت عليه بعض التعديلات (وقد تناولت ١٦ مادة) وهى فى مجموعها أخرجت بعض فئات العمال من القانون . فمثلا مادة ٢ : لا يعتبر الأشخاص الذين يشتغلون فى الزراعة داخلين فى نطاق القانون ما لم يكونوا مخصصين لادارة آلات غير الآلات التى تدار باليد . . الخ لكن رغم التعديلات التى أدخلها الشيوخ على القانون وجعلته قاصرا على بعض نواحيه فقد دافع عنه فى مجلس النواب - بعض النواب الوفديين

« كجلال حسين » الذى طالب بالموافقة عليه كما هو خوفا من تعطيله
« لأنه انقاذ للعمال » ولأن التشريع المعروض هو الأول من نوعه .

وفى نفس هذه الجلسة أوضح فؤاد سراج الدين باعتباره وزير
النشئون الاجتماعية ومقدم المشروع أن « التعديل الذى أدخله مجلس
الشيوخ لا ينصب على عمال الزراعة عموما ، لأن المشروع الحال
لم يشملهم ، وإنما ينصب على العمال الذين يشتغلون بإدارة الآلات
الزراعية التى لا تدار باليد ... » ثم يستطرد فيقول « أنه وعد
فى مجلس الشيوخ ويكرر الوعد فى هذا المجلس أن عمال الزراعة
بما فيهم الفئة السابقة سيكون أمرهم موضع عناية وبحث ودراسة
من الحكومة .

وقد أجاز القانون شفوية العقد فى حالات خاصة ، كما حدد
قواعد دفع الأجور ومكافأة العامل فى حالة فسخ صاحب العمل
للعقد من جانبه ، أو اذا عجز العامل عن تأدية عمله ، كما ألزم
صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار
العمل ، كما نص القانون على حق العامل فى الحصول على إجازة
سنوية ٠٠ كان هذا القانون - فى تصورنا - خطوة أخرى فى تدعيم
مكاسب العمال رغم بعض أوجه النقص فى بعض مواده ، إلا أنه
كان أساسا لما أقيم عليه بعد ذلك ٠٠

ويأتى بعد ذلك فى سلسلة التشريعات العمالية والاجتماعية
« قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية » بين صفوف الشعب
(رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٤) . وكان القانون موضوعا على أساس أن
تمحى الأمية كلية فى خلال خمس سنوات . وقد نصت المادة العاشرة
منه « إلزام صاحب العمل ومن يملك مائتى فدان فأكثر بتحمل

تفقات تعليم عماله الزراعيين ، فاذا لم تقم تلك الطائفة التى حددتها المادة بهذا الالتزام تتولى الحكومة هذه المهمة على أن تلزمهم بدفع ما تكلفته من النفقات بشرط ألا تتجاوز ٣٪ من قيمة الضريبة التى يدفعونها ، • وقد قدم القانون الى مجلس النواب فؤاد سراج الدين باعتباره وزيرا للشئون الاجتماعية وموقعا منه ، ومن ثم فقد أخذ يدافع عنه ويصد هجمات بعض النواب ضد المشروع فحينما عارض جميل سراج الدين مثلا فى تعليم البنات فى الريف لتعارضه مع التقاليد الشرقية ، دافع فؤاد سراج الدين بأن تعليم المرأة فى الريف من أوجب الواجبات وأنه يجوز بقرار من وزير الشئون تطبيق أحكام القانون على الاناث اللائى تزيد سنهن على الثانية عشرة ولا تتجاوز ٢٥ سنة • يطبق القانون على كل مصرى من الذكور تزيد سنه عن ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة ولم يكن ملما بالقراءة والكتابة •

والواقع أن هذا المشروع يعتبر حجر الزاوية فى التشريعات الاجتماعية ومع ذلك فقد تجاهله بعض الباحثين رغم تفنيدهم الخاصة بالقوانين الأخرى • واذا كان هناك ما يؤسف عليه فإن الباحث لا يملك الا الأسف لعدم تنفيذ هذا القانون الذى كان كفيلا بتأدية ما يهدف اليه من محو الأمية والجهالة ولا سيما فى أعماق الريف وبين طبقات العمال فى الشركات الصناعية والتجارية وأصحاب الأطنان •

لنستكمل ما قدمته حكومة الوفد نذكر أنها أصدرت قانون خاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، وكذلك وضعت قانون للبلديات لتنظيم المجالس البلدية والقروية ، ثم لا يجب أن نغفل ما قدمته الحكومة فى سبيل التعليم من حيث تيسيره لكل راغب فقروت التعليم الابتدائى بالمجان ، كما قررت تغذية التلاميذ ،

واهتمت بالتعليم الحر ، واعداد المعلمين وارسال البعثات واصلاح نظام الامتحانات وتيسير التعليم الجامعى للفقراء وهذا يقتضى التوسع فيه حتى يتسع لكل من يريده ويكون صالحا له ، وانشاء الأقسام الداخلية بالجامعات ٠٠ الخ وجاء بتقرير مفصل عن « اصلاح التعليم فى مصر » وضعه نجيب الهلالي وزير المعارف وقدمه الى مجلس الوزراء والبرلمان ٠٠

ومن الأعمال النافعة لهذه الحكومة أنها وضعت قانونا لتنظيم هيئات البوليس ، وهو أول قانون يصدر فى مصر ينظم أحوال رجال الشرطة من ضباط وصف ضباط وجنود وتحقيق الضمانات لهم ، وقد رفع مستوى الجنود بصفة خاصة بما يشبه الطفرة من حيث زيادة مرتباتهم ، وكذلك أنشأت « ديوان المحاسبة » فى عام ١٩٤٢ ، وقد عهد اليه بالاشراف على تحصيل الإيرادات وانفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها ٠٠ ولم تنس الحكومة رجال القضاء فوضعت قانونا لاستقلال القضاء كفل للقاضى مبدأ عدم العزل ، كما وضعت قانونا بتخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين ، وذلك باعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة اعفاء كاملا ، وزيادة نسب التخفيض ما عدا هؤلاء من صغار الملاك ، وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات فى السنة ٠٠ ولم تهمل الحكومة شأن الريف فأنشأت مشروع المجموعات الصحية وأصدرت قانون تحسين الصيغة البريية ، وقد دخل القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة ، كما وضعت قانونا جديدا للتعاون يكفل لمنشآت التعاون والمساعدة ، ويجعل الحكومة جمعيات التعاون واسطة لايصال مواد التموين الى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها ٠٠ ونفوذ مرة أخرى الى التعليم لنذكر أن الحكومة أنشأت فى الاسكندرية جامعة فاروق الأول

(جامعة الاسكندرية) بكلياتها السبع ، كما زادت في الاعتمادات المالية المقررة لجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) لتمكينها من معالجة مشكلات القبول . كما أنشأت مدرستين عاليتين احدهما للزراعة والأخرى للتجارة ، وتوسعت الوزارة في التعليم الفني وخاصة الصناعي ، وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم .

وعلى الجملة اتجهت الحكومة بوجه خاص لمساعدة الطبقات الفقيرة والمحددة الدخل ، فضاغت للعمال والموظفين علاوة الغلاء المعمول بها في سبتمبر ١٩٤٢ وذلك اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٤٢ . كما قررت رفع أجور العمال بحيث لا يقل أجر العامل اليومي مضافا اليه علاوة الغلاء عن خمسة وسبعين مليما بدلا من خمسين مليما .

وفي حقل الصحة العامة قامت الحكومة بمجهود كبير في مكافحة وباء الملاريا الذي ظهر وتفشى في مديرتي أسوان وقنا عام ١٩٤٢ ، فأنشأت منطقة « حصار في أسبوط لمنع تسرب بعوضة » الجامبيا « شمالا ، كما اتخذت الاجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسبوط إلى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات .

المؤتمر الفلسفي نوفمبر ١٩٤٣ :

عقد الوفد مؤتمرا عاما في ١٤ ، ١٥ ، ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٣ وكان بمثابة استعراض لسجل الوفد ونشاطه في ربع قرن (١٩١٨ - ١٩٤٣) وكان هذا المؤتمر هو الثاني (الأول عام ١٩٣٥) وقد تناول فيه جميع الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية . . . الخ . اذ أقيمت فيه أبحاث عدة من رئيس الوفد وأعضائه والوزراء وبعض الشيوخ والنواب الوفديين وأعضاء لجنة السيدات الوفديات ولأهمية هذا المؤتمر ينبغي علينا أن نتناوله ببعض من التفصيل .

فقد تناول أحمد نجيب الهلالي وزير المعارف شئون التعليم
 وأوضح أن المنهج الذي تقوم عليه السياسة التعليمية لحكومة الوفد
 هو أن العلم حق لكل فرد من أفراد الشعب وأن على الدولة أن تيسر
 أسبابه لكل راغب فيه . الخ . كما تناول فؤاد سراج الدين
 وزير الشئون الاجتماعية في بحثه القوانين والتشريعات الاجتماعية
 التي أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال والتي أشرنا إليها ،
 ثم أشار إلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بوجوب استعمال
 اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات الحكومية ومصالحها كما
 أشار إلى الأمر العسكري (رقم ٢٣٢) الذي يقضى بإنشاء لجان
 للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال تكون قراراتها ملزمة لطرفي
 النزاع إذا ما اعتمدها وزير الشئون كما عرض لما قرره الوزارة
 بمنح إعانة غلاء المعيشة لعمال ومستخدمى التجارة والصناعة وإنشاء
 صندوق في الوزارة لاعانتهم في حالات العجز والشيخوخة والمرض ،
 وإنشاء المطاعم العمالية في المصانع وتشجيع النقابات على مساعدة
 أعضائها وإنشاء مساكن للعمال ونوادي رياضية كما تناول مشكلة
 البطالة وسياسة الحكومة أثناءها . أما عثمان محرم فقد تناول
 مشروعات وزارته الرئيسية (الأشغال) والتي تضمنها برنامج
 الذي أعلنه في المؤتمر الوفدى السابق (١٩٣٥) كما عرض لمشروع
 الانتفاع بالقوى الكهربائية الكامنة في مساقط المياه بالنيل وفروعه
 وأشار إلى تعطيل خصوم الوفد لهذا المشروع معددا الفوائد التي
 كانت ستجنيها البلاد لو نفذ هذا المشروع في حينه . الخ .
 وتناول صبرى أبو علم (وزير العدل وسكرتير عام الوفد آنذاك)
 القضاء والتشريع . أما محمود سليمان غنم (وزير التجارة
 والصناعة) فقد تناول في بحثه الصناعة في حاضرها ومستقبلها
 بعد الحرب وجهاد الوفد في خلال الربع قرن الماضى للنهوض بها
 وتحريرها من القيود مشيراً إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية واصدار
 التعريفة الجمركية لحماية الصناعات وآثارها كما تناول الصناعات

المختلفة كصناعة السجاد والفحم والعناية بالثروة الصناعية ونشر الصناعات الريفية الصغيرة وإنشاء الغرف الصناعية وصناعة الأسماك والصناعات الزراعية ومنتجات الألبان . أما أمين عثمان (وزير المالية) فقد تناول السياسة العامة للشئون المالية في عهد حكومات الوفد وعنايتها بتعزيز رقابة البرلمان فيما يخص بتنفيذ الميزانية (إنشاء ديوان المحاسبة) وأشار في هذا الصدد الى إلغاء الامتيازات الأجنبية كمفخرة من مفاخر الوفد والى مشروع تحويل الدين العام من دين دولي الى دين داخلي، ثم أوضح سياسة الوفد في تدبيره للإيرادات اللازمة لمقابلة المصروفات العامة وكيف أنه لم يدخر وسعا في تنمية الإيرادات الحالية واستنباط إيرادات جديدة ، وأشار في هذا الصدد الى أربعة مبادئ رئيسية هي : أولا : تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في فرض الضرائب بتوزيع عبئها « توزيعا يراعى فيه مقبوز كل شخص ٠٠٠ الخ » ثانيا : عدم الاسراف في فرض ضرائب جديدة وذلك بقصرها على ما توجبه ضرورات المصلحة العامة . . ثالثا : تعزيز الإنتاج الأهلي بمختلف أنواعه تنمية للثروة القومية مما يزيد حصيلة الضرائب ويزيد طاقة الأهالي على دفعها . : رابعا : تنظيم جباية الضرائب ٠٠٠٠٠٠ الخ . ثم تحدث فهمي أيضا (وزير الحوقاية) عن الانتفاع بمعدات الوقاية بعد الحرب كالمخابىء . الخاصة والعامة والوسائل التي اتخذتها الوزارة لتجنيب آثار القنابل وغيرها . . الخ . وألقى عبد الفتاح الشلقاني (النائب الوفدي) بحثا عن الوفد والفلاح تناول فيه ما قلتمته حكومتى الوفد في ١٩٣٦/١٩٣٧ ، ١٩٤٢/١٩٤٤ لاصلاح القرية والنهوض بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للفلاح ، ثم أشار الى أن سياسة الحكومة تقوم على أساس تحسين حال صغار المزارعين بطريقة توزيع الأرض المستصلحة الحكومية والقابلة للإصلاح : (ثلاثة ملايين من الأفدنة) على صغار الفلاحين وإنشاء قرى

جديدة لاسكانهم فيها خالية من عيوب القرى القائمة آنذاك .
كما تحدث عن نشر الثقافة الشعبية ومكافحة الأمية ، ثم تناول
التشريعات والنظم الخاصة بعمال الزراعة . . . الخ . وتناول محمود
أبو الفتح في بحثه أثر الصحافة في الحركة الوطنية ، وكيف كانت
صحف الوفد في مقدمة الصحف التي عنت بمسألة الدستور ،
وكيف لاقت أبشع أساليب البطش والاضطهاد من خصوم الوفد ،
ثم أشار الى أثر الوفد في الصحافة المصرية ورعايته لنقابة الصحافة
ومنها بكل أسباب العون . . . الخ . وتحدث الدكتور مصطفى
أبو علم عن قانون تحسين الصحة القروية وأثره على الصحة العامة ،
وكيف أنه سيعمل تخطيط القرية طبقا للقواعد الصحية من حيث
تدبير المياه الصالحة للشرب ، والتخلص من البرك والمستنقعات
وانشاء مذابح للحوم وانشاء حمامات للرجال . . . الخ . وتناول
الدكتور عبد الواحد الوكيل (وزير الصحة) الدستور الصحي
للنقطة ، وألقى الدكتور عبد الخالق سليم بحنا عن تعميم مياه الشرب
النقية في القرى . كما تحدث معوض الباز في خطابه عن خطة
الاصلاح الاجتماعي في عهد وزارة الوفد وما أدته وزارة الشؤون
الاجتماعية في هذا الصدد . . . الخ . وتحدث النائب عمر عمر عن
« الحمامة وأثر الوفد في نهضتها » ، وأشار في هذا الصدد الى العنت
الذي لاقت نقابة المحامين وقانون المحامين على يد أحزاب الانقلابات
الدستورية ، مقارنة بين هذا وما قدمه الوفد من أعمال لرفع الحمامة
والوصول بها الى المكان اللائق بها . . . الخ . وألقى أحمد أبو الفضل
الجيزاوي خطابا عن سياسة الوفد في التنظيم الإداري . كما ألقى
عبد الحميد عبد الحق (وزير الأوقاف) خطابا تناول فيه جهود
وزارة الأوقاف حول الوفد الخيري ، والوقف الأهلي . . . الخ .
وتحدث أحد النواب الوفديين عن المشروعات الصحية في عهد حكومة
الوفد وما اتخذته بشأن مكافحة الأوبئة التي تلازم الحروب والأمراض
المتوطنة . . . الخ . وكان للمرأة نصيب في هذا المؤتمر فقد ألفت

جليلة البحراوى بحثنا عن جهاد المرأة فى الحركة الوطنية استهلتته
 باستعادة ذكريات جهاد الوفد فى الربع قرن ٠٠٠ الخ وفى نهاية
 المؤتمر ألقى صبرى أبو علم خطابا يدور حول تقييم زعامة مصطفى
 النحاس ٠٠٠ وفى النهاية قرر المؤتمر ما يأتى : أولا : رفع ولأله
 وتهانيه للملك بسلامته . ثانيا : اعلان ارتياحه وتأييده للحكومة
 الوفدية ويسجل لها جهودها وتنفيذها لجميع الوعود والمشروعات
 التى أعلنت فى المؤتمر الوفدى السابق (١٩٣٥) . ثالثا : تأييده
 للبرنامج الذى أعدته الحكومة الوفدية بشأن المستقبل سواء على
 الصعيد السياسى . أو ما يتعلق بالاصلاحات الداخلية ٠٠٠ الخ .
 رابعا : اعلان المؤتمر انخباطه وتأييده للسياسة التى انتهجها
 النحاس فى توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلاد العربية ،
 وكذلك سياسته مع الدولة الحليفة وباقي الدول الديمقراطية
 ٠٠٠ الخ .

يتضح لنا من خلال هذا المؤتمر وما سبق الاشارة اليه من
 الاتجاهات العامة للتغلب على بعض المشاكل ، يتضح لنا منه الخطوط
 العامة لسياسة حكومة الوفد أو حل المشاكل الاقتصادية
 والاجتماعية بحيث يمكن القول أنها فى معالجتها قد اتبعت أول
 مظهر من مظاهر الاقتصاد الموجه فى مصر بصفة عامة ٠٠ وإذا كانت
 الحكومة قد وجهت عنايتها للتغلب أولا على تلك المشاكل الاقتصادية
 والاجتماعية فانها لم تهمل شأن الناحية الدستورية فيما يتعلق
 بإجراء الانتخابات وقيام البرلمان . وكانت الوزارة قد استصدرت
 - عقب تأليفها - مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات
 جديدة ، كما استصدرت مرسوما آخر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ خاصا
 باستقاط بعض أعضاء الشيوخ وتعيين بدلهم معظمهم من الوفديين
 واستعدادا للانتخابات بذلت عدة مساع واجصالات بين أحزاب
 الأقلية والحكومة للاتفاق على توزيع المقاعد النيابية ، الا أن الاتفاق

لم يتم فأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات ، فأسفرت - وكان من الطبيعي أن تسفر - عن أغلبية وفدية كبرى ، وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيخ في الدوائر التي خرج أعضاؤها بالقرعة في مارس عام ١٩٤١ ، وأسفرت أيضا عن نفس الأغلبية للوفد . وافتح البرلمان في ٣٠ مارس ١٩٤٢ . وانتخب عبد السلام فهمي جمعة (نائب طنطا) رئيسا لمجلس النواب ، وفي مايو ١٩٤٢ عين على زكي العرابي رئيسا لمجلس الشيوخ خلفا لمحمد محمود خليل الذي انتهت مدته ، واجتمع البرلمان في ١٩ نوفمبر ١٩٤١ ، ثم في ٨ نوفمبر ١٩٤٢ . وهكذا مضت الحكومة في محاولة توطيد مركزها الدستوري الى جانب محاولتها اكتساب ولاء الطبقات الشعبية والتي تمثلت في التشريعات والقوانين السالفة الذكر ، وكان عليها - وهي تحاول تلك المحاولات - أن تواجه - تحت وطأة ظروف الحرب ودقتها - علاقاتها مع الانجليز وما تفرضه عليها من التزامات ، وعلاقاتها مع القصر وما يفرضه العداء التقليدي بينهما الى جانب وقوف أحزاب الاقلية لها بالمرصاد .

وقبل أن نتناول تلك العلاقات يحسن بنا أن نتعرض ولو بشيء من الإيجاز - لسياسة الوزارة ازاء بعض القضايا العربية .

الوفد والسياسة العربية :

يبدو أن الوفد قد تنبه للنقص الذي لازم سياسة حكوماته في المساضى من حيث التقاعس عن الوقوف الى جانب العرب في قضاياهم الوطنية ، ومن ثم أراد أن يعوض هذا النقص فاندفع يساند تلك القضايا والشعوب العربية . وانصافا للحقيقة التاريخية يجب ألا نحمل الوفد مسؤولية هذا النقص في الماضي ، اذ كيف كان يستطيع أن يتلافاه وهو نفسه يرى أن مصر ليس لها حول ولا قوة ،

والاولى أن يحاول استكمال استقلال بلاده ثم ينجح بعد ذلك. لقضايا العرب ، هذه هي طبيعة الأشياء : كيف يعطى من ليس فى يده أن فاقد الشيء لا يعطيه ؟ . ولذلك لا نذهب مذهب بعض المؤرخين الذين أخذوا على الوفد أنه - قبل عم ١٩٣٦ - لم يحاول أن يلتزم بالحركات الوطنية فى المنطقة العربية . . . الخ .

ومن خلال نظرنا الأكبر واقعية نستطيع أن نتفهم مواقف الوفد تجاه مشاكل العرب قبل عام ١٩٣٦ ، فان الوفد لم يكن الا مثلاً لمصر ، ومصر لم تكن قد تعمقت فيها جذور القومية العربية بعد . بل انصرفت الحركة التسعوية فيها الى « حركة أمة مصرية وحكومة مصرية ظهرت أولا فى حركة عرابى ، ثم فى حركة مصطفى كامل ، ثم فى الحركة الوفدية بزعامة سعد » . وكان مصطفى كامل يقول : « إن مصر رغم كونها مسلمة فهى ليست عربية » ان أنشودة الالتحام بالحركات الوطنية العربية لم تدر فى خلد المصريين حينئذ ولم يكن من الممكن أن تدور بخلدكم ومرد ذلك سبب بسيط يكمن فى رغبتهم فى الابقاء على عطف وتأيد الدول الغربية - وهى التى كانت تتسلط على العرب - لمصر فى أزمتها مع الاحتلال البريطانى ، فان مصر باستحالتها لعطف الراى العام الدولى كانت تستطيع أن توازن به النفوذ البريطانى .

ومن ناحية أخرى ، لعل انعزال مصر عن الدول العربية يرجع الى الحرب العالمية الاولى وتباين موقف كل من مصر والدول العربية ازامها : فبينما كان الشعب المصرى متعاطفا مع الأتراك باعتبار الخلافة والناحية الدينية ، نجد أن الشعب العربى كان كارها للخلافة التركية ومظالمها وولاتها ولذلك كان يؤيد الخلفاء (ثورة الشريف حسين على سبيل المثال . . .

• نخلص من هذه الإشارة الموجزة لنبرر - بالمنطق - موقف الوفد قبل ١٩٣٦ • أما بعد عام ١٩٣٦ ولا سيما في تلك الوزارة فكان للوفد شأن آخر تجاه قضايا العرب ، وسيبرز تماما هذا الاتجاه في مشاورات الوحدة العربية وقيام جامعة الدول العربية كما سنرى • وقد حددنا عام ١٩٣٦ كفيصل بين الاتجاهين حيث أنه عقب إبرام المعاهدة نستطيع أن نقول أن مصر اطمأنت الى وضعها الدولي كمولة ذات سيادة ، وبدأت تخرج تدريجيا عن عزلتها ، وليس معنى ذلك أننا ننكر قيام اتصالات بين مصر والبلاد العربية ومنذ عام ١٩٣٠ بالذات ، وكان لهذه الاتصالات أثر كبير في بداية اتجاه مصر نحو العالم العربي ، فكانت رحلات الأساتذة والمفكرين الأدباء والطلبة ذات أهمية كبرى ثنى تدعيم الروابط الأخوية بين الشعب المصري والشعوب العربية ، أما الحكومة المصرية فلم تتجه نحو العروبة رسميا الا في الحرب العالمية الثانية وفي أثناء مشاورات الوحدة العربية •• ويعمل الدكتور محمد صلاح الدين ظهور هذا الاتجاه في تلك الفترة بالذات بأن الوفد أخذ يتجه الى السياسة الخارجية (وكان النحاس باشا يرى أن السودان من صميم السياسة الداخلية) ، فكان من الطبيعي وفقا لهذا الاتجاه أن ينصرف التفكير الى الجيران العرب للعوامل التي تربطنا بهم ، وفي أثناء الحزب العالمية الثانية بالذات لأنه ظهرت خلالها تكتلات وتجمعات دولية في أوروبا وأمريكا الجنوبية في نوع من الروابط الاتحادية ، هذا بالإضافة الى بعض المواقف التي كانت تبدو من بعض رجاله وقادته •

• ففي أول خطبة القاها واصف باشا غالى عضو الوفد ووزير الخارجية في وزارة الوفد ١٩٣٧/٣٦ عقب المعاهدة مباشرة أيد فيها القضية الفلسطينية •• كما كرر أحد أقطاب الحزب قوله « أن المصريين عرب » • وكذلك مكرم عبيد كان يقول « نحن عرب ، وينجب أن نذكر في هذا العصر دائما أننا عرب قد وحدث بيننا الألام

والآمال ، ووثقت روابطنا الكوارت والأشجان ، وصهرتسنا المظالم
وخطوب الزمان » .

ثم تأتي حكومة الوفد في عام ١٩٤٢ وهي راغبة في تحقيق
أمل الوحدة العربية ، الا أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن بريطانيا
ستساعد الوزارة الوفدية في خططها ، ومن ثم فإن وجود حكومة
مصرية مخالفة لها سيعترب عليه نتائج هامة بالنسبة لمسألة الوحدة
العربية . والواقع أن ابرام معاهدة ١٩٣٦ كان أساسا لمحاولة العمل
المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية في حل القضايا
العربية ، ولا سيما حينما جاءت الوزارة الوفدية ، ذلك لأن الحكومة
البريطانية كانت تدرك ان سياستها العربية اذا رسمت بالاتفاق
والتفاهم مع « حكومة صديقة » فسوف تحوز رضى وقبولا أكثر من
جانب العرب ، وخاصة اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول
العربية كلها ، كما تتمتع بنصيب وافر في مضمار التقدم والثروة
والعدد كمصر . ومن هذا المفهوم نستطيع أن نذكر أنه لأول مرة
يظهر في مصر - عام ١٩٤٢ - رئيس وزرائها النحاس ويعلم رغبة
أكيدة في الاتصال بالدول العربية والسعى من أجل وحدتها . وقد
حاول بعض الكتاب والمؤرخين أن يعزوا تلك الرغبة الى أنها كانت
وليدة السياسة البريطانية أو متمشية معها أو بايعاز منها . والواقع
أن هذه اجتهادات تحمل الكثير من التجنى على حكومة الوفد .
كانت بريطانيا ترغب حقا في اقامة وحدة عربية ؟

هذه هي القضية وفي الاجابة عليها نستطيع ان ندرك كيف
كانت هذه الاجتهادات خاطئة من أساسها . حقيقة أن ايدن - وزير
خارجية بريطانيا - أصدر تصريحه المشهور في عام ١٩٤١ ، الأمر
الذى أثار النقد ضد حكومة النحاس باعتبار أنها فكرت في الوحدة
العربية عقب هذا التصريح . والواقع - كما يذكر الدكتور محمد

صلاح الدين - يؤكد عكس هذا ، فان النحاس كان يفكر فى تلك الوحدة قبل صدور هذا التصريح ، ثم انه انتهن الفرصة ونفذ فكرته ليفوت على ايدن والسياسة البريطانية ما كانا يرميان اليه من وراء هذا التصريح . اذ كان المقصود به الترويج لفكرة « الهلال الخصيب » ، ومنع مصر من الدخول فى مجال السياسة العربية ، ولذلك تدخل النحاس بسرعة لتصبح مصر هى الداعية للمباحثات وبذلك فوت على ايدن هدفه ، من وراء هذه الفكرة . وقبل أن ننال مباحثات الوحدة العربية يجدر بنا أن نعرض لموقف النحاس وحكومته ازاء بعض الدول العربية التى كان عليه أن يبذل المعونة لها كي تستكمل استقلالها وسيادتها كسوريا ولبنان ، كان النحاس يدرك الجو الخانق والمظلم الذى تعيشان فيه ، كما أدرك فى نفس الوقت أن الدعوة للوحدة العربية لا يمكن أن تلقى اهتماما فيهما الا من جانب حكومات وطنية متحررة لا « حكومات الموظفين » الحالية التى اقامها الفرنسيون ، ومن ثم بدأ النحاس يطالب السلطات الفرنسية فى البلدين باجراء انتخابات وطنية حرة تنبثق عنها حكومات شرعية تعبر عن الراى العام الشعبى ، وعلق اعتراف مصر باستقلال البلدين على هذا الشرط . هذا وقد سعى النحاس لدعوة زعماء البلدين للتشاور معهم . ففي مايو ١٩٤٢ اتصل النحاس بواسطة القنصل المصرى فى سوريا ولبنان بجميل مردم وبشارة الخورى ورغب اليهما أن يذهب الى القاهرة للتداول بشأن استقلال البلدين . وسافرا فى أوائل يونية وأجريا محادثات سرية مع النحاس بصدد اعادة الوضع الشرعى والحياة الدستورية الى البلدين ، وطلب منهما علم الوقوف مكتوفى الأيدى أمام المحاولات الفرنسية الاستعمارية ، وأوضح لهما أنه من جانبه لن يسكت على مسلك الفرنسيين الفاشم ، كما ألقى النحاس خطبته المشهورة التى أعلن فيها تهديده بقطع العلاقات مع فرنسا والاستيلاء على مدارسها

وممتلكاتها وأموالها في مصر ، وأنه سيعيد النظر في قضية الخلفاء كلها . وكان لهذه الخطبة - كما يذكر الأستاذان محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج - دوى شديد أدى الى تسليم فرنسا بمطالب سوريا ولبنان ، وهكذا نستطيع القول بأن النحاس باشا قد وضع الأساس الأول في استقلال البلدين .

ويذكر محمد التابعي في مذكراته أن عبد الجليل الراوى كان يقارن بين موقف حكومة الوفد السالف الذكر وتهديدها لممثل فرنسا في عام ١٩٤٣ (البارون دي بنوا) بأنها قد تراجع موقفها حيال قوات فرنسا الحرة ، وبين موقف حكومات أحمد ماهر واسماعيل صدقي والنقراشي التي أعقبت حكومة الوفد ، وكيف أن موقفها كان متخاذلا في تأييد قضية استقلال سوريا ولبنان . ولذلك كان العرب وخاصة العراقيون يعتبرون على هذه الحكومات عدم حماسها .

وكان لحكومة الوفد موقف آخر ازاء ليبيا في أروقة الأمم المتحدة ، إذ تألقت لجنة خاصة للنظر في شئون ليبيا بعد الاستقلال ، وكانت مصر ممثلة في هذه اللجنة ، وكان مندوبها يرمى الى ايجاد دستور مركزي لا دستور اتحادي . وبعد انتهاء عمل اللجنة طالب الوفد المصري في الأمم المتحدة بثلاثة مطالب : ١ - تسليم القاعدة الأجنبية في ليبيا الى الحكومة الليبية وجلاء الجنود عنها ٢٠ - بذل المساعدة الاقتصادية بواسطة الأمم المتحدة لليبيا ٣٠ - اشراف الأمم المتحدة على أول انتخابات تجرى في ليبيا .

بعد هذه الاشارة الموجزة لموقف الحكومة ازاء بعض البؤل العربية نأثي الى المساعي والمشاورات التي قامت بها في سبيل الوحدة العربية وقيام الجامعة العربية . وبإدء ذى بلد يجب أن

نشير الى أن تلك المساعي والمشاورات تنقسم الى قسمين : الأول ما كان عقب صدور تصريح ايدن الأول الذى أشرنا اليه ، ولم تتمتع جهود حكومة الوفد فغيه نطاق الاستشارة أو المكاشفة والمداولة التى لم تتخذ صبغة رسمية عملية كما سنرى . أما القسم الثانى فكان على أثر صدور تصريح ايدن الثانى ، وقد اتخذت فيه المشاورات والاتصالات الطابع الرسمى ذلك لأن الظروف أصبحت مواتية . . وفيما يتعلق بالفترة الأولى بادر النحاس بالاتصال بالحكومات العربية والقادة الوطنيين فى بلاد المشرق العربى للتداول ، وأجرى عدة مشاورات ثنائية بينه وبين عدد من رؤساء الوزارات . . وفى أواخر عام ١٩٤٢ أقيم مؤتمران عربيان فى مصر ، وقد خطب النحاس فى أحدهما وأشار الى الوشائج والروابط القومية التى تجمع العرب ، وذكر أنه بصفته زعيم مصر ورئيس حكومتها ليفتح يذكر بالخير البلاد العربية بل البلاد الشرقية ، ويعمل كل ما فى طاقته لخدمتها وتأكيد الصلات بين مصر وبينها . . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٤٢ قام الأمير عبد الله الوصى على عرش العراق يرافقه نوري السعيد بزيارة القاهرة ومقابلة النحاس . . وبصرف النظر عما دار فى ذلك اللقاء وهل كان محورة مشروع الهلال الخصيب أم غيره ، فإن ما يعنينا هو ابراز مكانة النحاس وأهمية التعرف على آرائه فى تلك الفترة الأولى . أما الفترة الثانية فسيوضح تماما موقف الحكومة المصرية فى المبادرة فى بحث وسائل التقارب وابتكار الحلول الملزمة لتذليل الصعوبات التى تقف عقبة فى مسيله .

ففى جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣ لمجلس الشيوخ - وعقب صدور التصريح الثانى - يقف محمد صبرى أبو علم وزير العدل ويحجب على سؤاليين بالنيابة عن مصطفى النحاس ، ويوضح فى اجابته خط سير الحكومة الوفدية . فيصرح بأن رئيس الحكومة « معنى من قديم

بأحسّال الأمم العربية . والمعاونة على تحقيق آمالها فى الحرية
 والاستقلال ، وخطا فى ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه
 الحكم فى بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبى الصحيح ،
 كما صرح بأن التفكير مستمر منذ تصريح ايدن وأن الطريقة المثل
 للوصول الى أمانى العرب هى أن تتناول الحكومات العربية الرسمية
 هذا الموضوع ، « وانتهيت من دراستى - كما يذكر النحاس على
 لسان صبرى أبو علم - أنى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر
 باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، فنبداً باستطلاع آراء
 الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال كل على حدة ،
 ثم تبدل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ، ثم ندعوهم بعد
 ذلك الى مصر معا فى اجتماع ودى لهذا الغرض . حتى يبدأ المسعى
 للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل ، فاذا ما تم التفاهم أو كاد
 وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية
 لاكمال بحث الموضوع . . . الخ » . واضح تماما من هذا البيان
 المظهر الزعامى أو القيدى للنحاس وبالتالي لمصر فى الدعوة الى
 الوحدة العربية وجعل القاهرة مركزها الأساسى . . . والواقع أننا
 لا نجد فى هذا غمضاة ، بل هو طبيعى تماما يستند الى عوامل
 فعلية متعلقة بروابط القوى الاقليمية وقيادتها ببعضها من
 ناحية ، وعلاقاتها كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن
 العربى ، فلا شك أن المركز القيادى الذى كانت تحتله حكومة الوفد
 كان راجعا الى الثقة التى كانت تحوزها وتكنها لها معظم الدول
 العربية فضلا عن بريطانيا . ولقد حاول خصوم النحاس أن يشوهوا
 موقفه هذا فربطوا بينه وبين أسلوب اعتلائه ففضلا عن أنه لا يحمل
 مسئولية ما حدث فى ٤ فبراير - كما رأينا - فانه كان يصدر فى
 موقفه عن رغبة عربية وسياسية عربية أن الوقت لتنفيذها ، فان
 النحاس على الرغم من أنه لم يكن أقدم المصريين ارتباطا بالشئون

العربية ومعرفة بالفكرة القومية العربية ، الا أنه كان مهسا ومخلصا للقضايا كان لا يشوبه الطمع أو الرغبة فى بسط النفوذ فى أى قطر عربى . ثم ان المهمة التى أزمع النحاس القيام بها لم يكن طريقها مفروشا بالورود بل كانت مهمة دقيقة وصعبة ومعقدة (ولا زالت بهذه الصفات كلها لمن يتصدى لها) وتتطلب مهارات خاصة للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة لزعماء العرب ورؤسائهم نتيجة تكلساتهم وظروف معاشهم واختلاف مصالحهم فى المنطقة المراد لها الوحدة أو الاتحاد .

على أى حال مضى النحاس فى طريقه فقام برحلة الى فلسطين فى يونيو ١٩٤٣ تعرف فيها من خلال لقاءاته ببعض الرجال الوطنيين من فلسطين وسوريا واتجاهاتهم ودراسة الطريقة المثلى لدعوة عرب فلسطين الى مؤتمر الوحدة القادم ، كما تعرف على آمالهم وموقفهم ازاء الدعوات الاتحادية الجزئية القريبة منهم . وقد تلقى النحاس خلال زيارته لفلسطين دعوة أمير شرق الأردن لزيارة عمان . فاعتذر بضيق الوقت . هذا ولم يستطع الاجتماع بنورى السعيد الا فى أواخر شهر يولية ١٩٤٣ ، اذ بدأت المشاورات الرسمية بينهما بخصوص الوحدة العربية واستغرقت من ٣١ يوليو حتى ٥ أغسطس . ثم تلت ذلك مشاورات ثنائية بين النحاس وكل من رؤساء الوفود العربية حتى ١٠ فبراير ١٩٤٤ . ولأن البحث لا يتسع لتفاصيل تلك المشاورات وأدوارها فاننا نكتفى بأن نذكر أن النحاس قام فيها بمجهود كبير وكان دوره دور الوسيط الذى يريد جمع شمل اخوانه العرب على مائدة الخير والتعاون ، وقد وضع تلمحا أنه ليس جديدا على المفاوضات والمباحثات السياسية ، بل كان باعه طويلا فى كل تلك المناقشات .

وكان النحاس فى اثناء تلك المشاورات يتتبع الأحداث فى الوطن العربى ويبادر باتخاذ موقف اذا ما . ولقد واجهته مشكلة

فلسطين بنوع خاص وشعر ازامها بالحيرة ، فهو من ناحية يصعب عليه ويؤله ألا يلبي نداء عرب فلسطين بوجوب تمثيل فلسطين واشراكها في الوحدة ، ومن ناحية أخرى كان يخشى أن يؤدي تدخله في تلك المسألة لمصالحة العرب الى مناوأة الدول الكبرى العاطفة على الصهيونية وعرقلة مساعيه في سبيل الوحدة العربية .

على أي حال انتهى النحاس من مشاوراته الثنائية وبقي اجتماع اللجنة التحضيرية التي تنظر في وضع الاتفاق بين الدول العربية والذي يتحقق به شكل أو آخر من أشكال الوحدة ، وتم وضع هذا الاتفاق وابعاده في صيغة الميثاق ، ودعى النحاس كل الدول العربية التي كانت تتمتع بالاستقلال أو بقدر منه وطرح على زعمائها الأفكار الثلاثة الآتية : حكومة وحدة ، أو حكومة اتحادية فيدرالية .

أو حكومة كونفدرالية . وقد أوضح النحاس هذه الخطوات في خطاب ألقاه صبرى أبو علم بالنيابة عنه في ١٢ يولية ١٩٤٤ في مجلس الشيوخ . فبعد أن ذكر أن مشروع الوحدة العربية لا يزال موضع اهتمامه الكبير وأنه يبذل الجهود لتحقيقه ، أشار الى ما تم من المشاورات بشأنه مع حكومات البلاد العربية . ثم ذكر أن الخطوة التالية هي عقد لجنة تحضيرية لتسجيل ما اتفقت عليه وجهات النظر . . . ثم التمهيد لعقد المؤتمر العربي العام . وبدأت جلسات اللجنة التحضيرية في ٢٥ سبتمبر برئاسة مصطفى النحاس . واستمرت الى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ وانتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية . وتعتبر الجلسات المرحلة الثانية في محادثات الوحدة .

وقد اكتفى فيها النحاس بدور الوسيط أو القائد حيث ترك للرفود أن تبدي اتجاهاتها السياسية المختلفة محاولا التوفيق بينها ، ثم قام بتلخيصها دون أن يبدى وجهة نظر مصر ، وكان لموقف النحاس ما يبرره اذ كان يرى أن مصر يجب أن تتخذ دور الوسيط الموفق والجامع على الخير بعد أن عرف الاتجاهات المتباينة في مرحلة

المشاورات ٠٠ على أي حال سار مصطفى النحاس في مشاوراته ثم في اجتماعات اللجنة التحضيرية خطوات واضحة نحو الاتحاد العربي ، فبذل جهوده للتوفيق بين الآراء والاتجاهات المتضاربة والمتلاطمة كما عمل على تذليل العقبات للوصول الى التفاهم ، فساعد كل ذلك على زيادة نفوذ هذا الزعيم في داخل وخارج حدود مصر . ونستطيع أن ندرك مدى جهود النحاس في مساعيه من أجل مسألتى سوريا ولبنان كما مر بنا ، وكذلك مساعيه غير الرسمية ثم الرسمية في مضمار وحدة الصف العربي حتى تجسدت حركة التقارب العربي في بروتوكول الاسكندرية .

ولا شك في أن الملك كان لا يرتاح لقيادة النحاس محادثات الوحدة العربية لأنها تقوى نفوذه في مصر وفي الدول العربية ، هذا بالإضافة الى عدم ارتياحه أصلاً لوجود النحاس في الحكم تحت ضغط القوة البريطانية ، ثم انه رأى في انفصال مكرم عن الوفد وانشائه حزب الكتلة ونشره للكتاب الأسود واتهامه فيه للنحاس بأنه « التفت للوحدة العربية لينسى المصريون سجله وتهديه لمصر » . رأى الملك في كل هذا أسباباً يستند إليها فأقال الحكومة في اليوم التالي لتوقيع بروتوكول الاسكندرية أي في ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤ . ويسلو أن حكومة الوفد أم تكن مهتمة بالوحدة السياسية للدول العربية فحسب بل كان يحسوها الأمل في الوحدة الاقتصادية بينها . حقيقة ليس بين أيدينا ما يشهد أن محادثات دارت بهذا الشأن لكننا نلمح ذلك من خلال بعض البحوث والمقالات التي نشرها محمود سليمان غنام ونادى فيها بالتعاون الاقتصادي بين العرب لأنه أول وأهم دعامة للوحدة العربية السياسية المنشودة وتناول بعض الوسائل التي تؤدي الى هذا الغرض . وكانت الوزارة قد عهدت اليه - كوزير للتجارة - بأن يتقدم لها بمذكرة عن اقتراحاته في توحيد النظم الاقتصادية بين مصر والبلاد العربية .

السياسة الخارجية لحكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ :

الواقع أن حكومة الوفد في تلك الفترة كانت قد ابتدأت تأخذ اتجاهات جديدة ليس صوب الدول العربية فقط ، بل ودول العالم الخارجي ، فرغم أن التعاون بين الوفد والسلطات البريطانية كان تاما وواضحا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية ، الا أننا نلاحظ أن حكومته قد أقامت أول علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي بدرجة مفوضية في ١٩٤٣ . فقد قرر مجلس الوزراء في ٢٩ مايو ٣٠ يونيو ١٩٤٣ اعتراف مصر باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مع ما يستتبعه هذا الاعتراف من انشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين .

وقد أشار القرار الى أنه فضلا عما تفيده مصر ماديا من توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع روسيا فان الحرب الحاضرة قد جعلت لروسيا - بفضل ما قدمته في سبيل انتصار الديمقراطية وما بذلته من مجهود جبار للوصول الى النصر - مركزا ممتازا ، وستكون لها كلمة مسموعة في مؤتمر السلام . وأن مصر التي لا تدع فرصة تسمح لها بالعمل الجدي للوصول الى تحقيق كل أمنائها الا انتهزتها يهملها أن تبادر الى توطيد علاقاتها السياسية مع روسيا التي ستكون إحدى دعائم مؤتمر الصلح .

ثم قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ يوليو و ١٤ ، ١٩ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣ انشاء مفوضية مصرية في روسيا ، كما قرر انشائها في كل من الصين والبرازيل وسوريا ولبنان على أن يقوم الوزير المفوض كل من تلك البلاد بالأعمال القنصلية علاوة على الأعمال الدبلوماسية .

والواقع أن مسألة إقامة علاقات بين مصر وروسيا لم تكن وليدة أحداث الحرب العالمية الثانية ووجود الوفد في الحكم آنذاك ، بل كانت موضع اهتمام الوفد قبل نشوب الحرب وإبان وجوده في المعارضة ، وكان محمود سليمان غنام النائب الوفدى اذ ذاك يمثل وجهة نظر الوفد في تلك المسألة ، فالمتتبع لمحاضر جلسات مجلس النواب يستطيع أن يدرك اصراره على الاعتراف بروسيا وإقامة علاقات معها ، فقد وجه سؤالاً - على سبيل المثال - في ٢٨ مارس ١٩٣٩ الى وزير الخارجية حينئذ عن أسباب عدم الاعتراف بروسيا مسائل « ما هو السبب في عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة الروسية الى الآن ؟ وهل يرى الوزير أن فى الاعتراف بها فتحاً لسوق جديد للقطن المصرى ؟ » . وحينما يجيبه الوزير بأن المسألة موضع بحث الحكومة ينبرى غنام متحمساً متسائلاً « منذ زمن بعيد كلما وجهنا سؤالاً فى هذا الشأن يقال لنا أن البحث جارى فأود أن أعرف بصفة قاطعة ما اذا كان يوجد مانع حقا من اعتراف الحكومة المصرية بحكومة السوفييت الروسية لا سيما وأنه لم يبق دولة فى العالم لم تعترف بها غير مصر . مع أننا فى حاجة الى الاعتراف بها ، ويستطرد غنام فيقول « نحن نعلم أن روسيا قبلت عضواً فى عصبة الأمم سنة ١٩٣٤ ، وكلنا رجاء فى الاعتراف ولا أفهم معنى لهذا التأجيل فى حين تسارع الحكومة المصرية الى الاعتراف بحكومة فرانكو ... الخ » .

ورغم إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٤٣ فانها لا تعنى أن حكومة الوفد تخلت عن انحيازها التام الى المعسكر الغربى . ذلك لأن هذا الانحياز كان قائماً على عدة عوامل : أولاً : وجود قوات الاحتلال فى البلاد ولا سيما فى ظروف الحرب البالغة الصعوبة . ثانياً : العقلية أو المدرسة القانونية المسيطرة على القيادات الوفدية والتي كانت ترى احترام التزاماتها ازاء معاهدة

التحالف والصدقة المبرمة في عام ١٩٣٦ ٠٠ ثالثا : عدم اطمئنان الوفد الى النظم الشمولية السائدة حينئذ في دول مثل ألمانيا وإيطاليا وكان في نفس الوقت يطمئن الى الليبرالية البرلمانية ومن ثم انصرف اهتمامه الى التعاون معها ٠٠ وقد كان هذا التعاون محل اتهامات بعض المؤرخين الذين رأوا أنه أول ما يؤخذ على الوفد والنحاس ، حيث أنه سائر الانجليز وعاونهم بشكل لا يتفق والواجبات الوطنية ، ولأنه لم يستخلص منهم حقوق البلاد في الوقت الذي كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم ابان الحرب ، فكانوا هم وحلفاءهم يعتمدون على موارد البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم الى مواقع القتال ، واستتباب الأمن في هذه الفترة العصيبة ٠٠٠ الخ أى أنه كان من الواجب على النحاس أن ينتهز هذه الفرصة المواتية ويحصل على حقوق الاستقلال أو على الأقل يفيد انجلترا بتصریحات وعود واضحة في الجلاء تستند اليها مصر بعد الحرب ، كما كان واجبا عليه أن يعمل على تنفيذ مذكرته التي قدمها الى الحكومة البريطانية في أبريل عام ١٩٤٠ حين كان في المعارضة وقد طالب فيها بضرورة وعد بريطانيا بالجلاء عند نهاية الحرب ، الا أنه نسيها أو تناساها وهو في الحكم ، الأمر الذي أدى الى استفحال طغيان الانجليز في مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وزاد عدوانهم في السودان فأمعنوا في فصله عن مصر وانشأوا المجلس الاستشاري في شمال السودان عام ١٩٤٣ ، وكان بمثابة فصل عملي للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه .

حقيقة أن النحاس حصل من السفير البريطاني على وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر التمثيل في جميع المفاوضات التي تمس مصالحها مباشرة ، وأنها لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات مناقشة أى شيء يمس مصالح مصر المباشرة

دون تبادل الرأى مع الحكومة المصرية ، الا أنه كان تصريحاً لا أهمية له ولا يحقق لمصر أهدافها القومية . ثم ان النحاس فى بياناته وخطبة كان لا يفنأ يذكر العلاقات الوطنية «جدا معاهدة التحالف رغم أن الوفد - كما سبق أن أشرنا - كان قد انتقد هذه المعاهدة فى عام ١٩٣٨ . بل وخطب النحاس يهاجم السياسة الانجليزية فى رأس البر فى صيف عام ١٩٤١ . موقف يبدو متناقضا الا أن ظروف الحرب واضطراب ميزانها كان يمل على الحكومة مثل هذه المواقف والتصرفات المتناقضة ، أن الانصاف يقتضى أن نذكر أن الولاء لمصر كان هو المحور الذى تدور حوله مثل تلك التصرفات . . . فحينما انهارت مقاومة الانجليز فى الصحراء الغربية وسقطت خطوط دفاعهم أمام تقدم قوات المحور التى استولت على مرسى مطروح ، وبدأت جماهير الاسكندرية تسمع دوى المدافع ، وساد الفزع والرعب بينها وأصبح من الصعب التصور بأن شيئا ما سوف يوقف الزحف الألمانى ويحول دون دخولهم الاسكندرية ثم القاهرة ، حدث أن طلبت السلطات العسكرية البريطانية - وعلى رأسها الجنرال ستون - من الوزارة الوفدية نقل جميع سكان المنطقة الغربية من مديرتى الجيزة والبحيرة والاسكندرية ذاتها الى شرق الدلتا ، كما طلبت اغراق القوى التى تقع غربى هاتين المديرتين . وقد وجدت الوزارة فى هذا ازعاجا كبيرا لهؤلاء السكان قد يؤدى بهم الى انهيار الروح المعنوية . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل ان الانجليز كانوا بعزمون الهاب النيران لاحتراق أبار البترول الموجودة فى مصر اذا ما اضطهرهم الألمان الى الانسحاب منها . ازاء هذا الموقف اجتمع مجلس الوزراء وتناول النحاس خطورة الحالة وتطورها السريع ووجوب النظر فى تأمين سلامة البلاد ، وتناقش الوزراء وقلدوا جميع الاحتمالات ، ثم قرروا ارسال خطاب بتوقيع النحاس الى الماريشال روميل ، بواسطة محافظ الاسكندرية . وقد رأى بعض

تؤرخين في ارسال هذا الخطاب دليلا على عدم عقائدية الوفد وصلاحته ، رغم أنه - في رأينا - ينم عن بعد نظر وسياسة حسنة لا سيما وأن الشعور السائد حينئذ بين جماهير الشعب المصرى كان لا يخلو من الاعجاب بالألمان وانتصاراتهم ، وبصرف النظر عما اذا كان هذا الشعور خاطئا أم صوابا ، فانه كان دلالة على اتجاه ميزان الحرب ، ثم ان هذا الخطاب كان مجرد اجراء احتياطي ارتأته الحكومة لمنع تعمير مدينة الاسكندرية بمن فيها من الاهالى فى حالة ما اذا وصل جيش المحور الى داخلها ، ولا يعنى ذلك موقف التسليم « لأننا لم نكن محاربين ، وانما كنا بين المطرقة والسندان . وكان لابد لنا من رعاية مصالحنا ومفاداة الخطر عنا ، وما كان لنا من وسيلة غير ذلك والا تهدمت الاسكندرية بكاملها » .

على أى حال توقف الزحف الألماني الإيطالى فى معركة العلمين فى يوليو ١٩٤٢ ومال الميزان فى صالح انجلترا التى اعترفت بما بذلته الحكومة الوفدية فى تحقيق انتصارها . والواقع أن حكومة الوفد بذلت فعلا الكثير لخدمة قضية الحلفاء ، الأمر الذى كان مثارا نقدا من جانب المؤرخين والكتاب كما ذكرنا الا أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا حقيقة هامة وهى أن حكومة الوفد لم تكن شاذة فى ذلك حيث أن حكومات على ماهر وحسن صبرى وحسين سرى التى تولت الحكم قبل حكومة الوفد ، ثم حكومة أحمد ماهر التى أعقبتها ، كلها تعاونت مع انجلترا بشكل أو بآخر ، بل ان الدكتور ماهر أعلن الحرب ضد المحور وراح ضحية ذلك الاعلان ، ثم انه يبدو ان حكومة الوفد وقد شعرت أنه لا فضل لأحد عليها فى اعتلائها كرسى الحكم سوى بريطانيا فأرادت أن ترد الجميل لها ، فكان انجازها المستمر لتلبية رغباتها . هذا بالإضافة الى أننا يجب أن نعترف - بالمنطق - أنها كانت لا تستطيع أن تفعل سوى ذلك فى مثل هذه الظروف والا طرح بها الى حيث لا رجعة .

الماخذ :

لا شك أن حكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ تردت في عدة أخطاء منها ما كان يعتبر استمرارا لأخطاء ارتكبتها حكومته في ١٩٣٧/٣٦ كالمحسوبية والاستثناءات مثلا أو فصل وزير وعضو في الوفد كما حدث لمكرم ، ومنها ما فرضته ظروف الحرب نفسها كاستغلال الأحكام العرفية في القبض والتشريد .

ويحسن أن نتناول بعض هذه الأخطاء بشيء من التفصيل .
وبادئ الأمر نود أن نشير الى التيارات التي تتلطم من حول الحكومة كي نستطيع أن نرسم صورة للجو الذي كان يحيط بها وكانت عارفة به أو غالة عنه . فقد كانت السراى ومن حولها من أنصار وطامعين وكانت الأحزاب غير الوفدية وأنصارها يتربصون بالوزارة اللواتر حريصين على تسقط أخطائها ، وعلى كشف ما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أو لا تجيزها ، ومن استثناءات للموظفين ، ومن استيراد وتصدير واستغلال للنفوذ . . . الخ . لكن من ناحية أخرى نلاحظ أن جبهة المعارضة لم تكن تستطيع أن تذيع شيئا عن تلك الأخطاء لكي يعرفها الرأي العام لأن الرقابة على الصحف كانت مقيدة لها ، وكذلك الاجتماعات العامة كانت محظورة . ويجب ألا ننسى عاملا جوهريا كان له أثره في تشجيع المعارضة . فمنذ ٤ فبراير ظلت الصلة بين الملك من ناحية والنحاس والسفير البريطانى من ناحية أخرى صلة رسمية تشوبها مرارة لم تستطع الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تتقلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس - بقبوله الحكم - خروجا الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تتقلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس - بقبوله الحكم - خروجا على واجب الولاء للعرش ان لم يكن قد اعتبره أكثر

من ذلك ، ومن تم ستجد الأزمات تتوالى بينهما بشكل سافر ، فكان طبيعيا أن نشعر المعارضة بقوة معنوية .

والواقع أن الوزارة من جانبها أعطت المعارضة سلاحا لمحاربتها حينما تردت في بعض الأخطاء وأسرفت فيها ، حقيقة أن الخطأ من سمات البشر ولا بد لمن يعمل أن يخطئ ويصيب ، لكنها وهي الوزارة التي نستند الى الدستور وسلطة الشعب كان من واجبهما أن تقر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تمكن السراى والمعارضة من السلاح الذى يقاتلون بها وأن تمكنهم من الحملة عليها وتاليب الشعب أو بعض طوائفه ضدها .

وكان أول أخطائها استنادها الى الأحكام العرفية وأخذها وسيلة للتنكيل بخصومها واعتقال بعضهم : فاعتقلت على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ عام ١٩٤٢ ، وكما اعتقلت مكرم عبيد وبعض أنصاره عام ١٩٤٤ ، بالإضافة الى بعض الضباط والمدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد . حقيقة أن الأحكام العرفية أعلنت فى وزارة على ماهر تبعا لضرورات الحرب الا أن النحاس نعى فى خطاب ألقاه فى ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٠ هذا الاجراء منددا بأن وزارة على ماهر اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها ، لكن النحاس وقع فى نفس الخطأ بل وأسرف فيه رغم أنه ضمن مذكرته التى قدمها فى أبريل عام ١٩٤٠ مطالبته بإلغاء الأحكام العرفية ، كما عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ فى إعلانها عندما عرض على البرلمان المرسوم بإعلانها . رغم كل ذلك فاننا نجد أن النحاس يستغلها ثم يعمل على استمرارها ، وكما ذكرنا يعتقل على ماهر وغيره ثم يحل البوليس الخاص ويعتقل رئيسه ، وقد أثارت هذه الاجراءات بعض الكتاب والساسة كما اعتبرها بعض المؤرخين مأخذا على حكومة الوفد ، الا أن الوفد يبرر ذلك بأن السلطات البريطانية كانت تهدد

بالقبض على على ماهر وكذلك على محمد طاهر باشا ، فرأى النحاس - تحت هذا التهديد واعتقال أمثالهما عن طريق هذه السلطات - أن تحفظ للبلاد استقلالها وحريةها بأن يتولى هو اعتقالهما على يد سلطة مصرية حتى لا يمس استقلال البلاد في عهده ويكون مسئولا عن المساس بهذا الاستقلال . الا أنه ورغم هذا التبرير فاننا نعتقد أن الرغبة في الانتقام كانت من عوامل اعتقال على ماهر بالذات لسابق صراعه مع حكومة الوفد وأقالها في نهاية عام ١٩٣٧ كما رأينا .

وإذا كان الوفد يحاول تبرير خطأ استغلال الأحكام العرفية في الاعتقال والرقابة على الصحف والاجتماعات وغيرها . فانه لا يستطيع أن يبرر خطأ آخر وقع فيه : أعنى المحسوبيّة والاستثناءات ، وقد كان هذا الخطأ - كما أشرنا - امتدادا لما وقعت فيه حكومة الوفد السابقة ، بل امتدادا لخطأ وضعها سعد زغلول في وزارته عام ١٩٢٤ ، الا أنه يبدو أن هذا الخطأ استفحل وانتشر بصورة مزعجة كثيفة . والواقع أن الباحث ليحار اذا ما كان يأخذه النحاس في التعهد في تصريحاته في بداية تشكيلة الوزارة . كما حدث تماما في الوزارة الماضية ١٩٣٧/٣٦ بأنه سيحكم حكما قوميا خالصا ، ثم اذا بوزارته نسير في الحكم سيرة حزبية صارخة . ففي بداية عهد هذه الوزارة ذكر النحاس في تصريح له للصحفيين « أن وزارته وفدية خالصة ولكنها ستحكم حكما قوميا كمصريين لا كحزبيين وأننا لا نستطيع أن ننسى مزائق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية اذا سيطرت على تصريف الحكم ، وأن مصر في أشد الحاجة الى مواصلة العمل متحدة متأثرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها » . ويمضى النحاس في حكمه وينسى هذه الوعود البراقة فيكافئ انصاره ويندق المرجات الاستثنائية والترقيات

والعلاوات عليهم ، ولا ينسى أقاربه وأصهاره فتركهم يستغلون النفوذ في شئون الاستيراد والتصدير والتموين فأثروا بطرق غير مشروعة . وربما يحاول الوفد أن يمدح الاتهام عن النحاس بأنه كان لا يعلم شيئا مما يدور حوله وأنه كان مشغولا بأمور السياسة والحكم العليا . وهذا تبرير لا تقبله فان من أخص الحاكم أو الزعيم العادل ألا يغفل هذه الأمور الأخرى . ثم انه - أى النحاس - كان لابد عالما بها ومشجعا عليها ، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حد لها ، وقد وضع ذلك في اقصائه للنقراشى وغالب وماهر ابان وزارة ١٩٣٧/٣٦ ثم في ابعاد مكرم من الوزارة والوفد ومجلس النواب على النحو الذى مر بنا ، فانه كان من بين أسباب هذا الخلاف والاقصاء وقوفهم فى طريق هذه التصرفات ، ويبدو أن السيدة حرم النحاس وأقاربها (أحمد الوكيل وغيره) أرادوا أن يجنوا من الحكم أكبر قدر ممكن من الثروات ، اذ أجمعت المصادر على أن قرينة النحاس كانت تستبد بها شهوة الثراء لها ولأقاربها ، ولقد ذهب بعضهم الى حد الجزم بأن زواج النحاس هو العامل التاريخى الكبير الذى كان له أكبر الأثر فى تلك التصرفات والأحداث السياسية التى مرت بالبلاد . فأنما لم تكن تنظر الى مهمتها كزوجة لزعيم سياسى كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها أن تقف الى جوار زوجها وتسندة وتدفعه لمجابهة الأخطار فى سبيل بلاده ، بل كان جل اهتمامها منصرفا الى المجوهرات والأحجار الكريمة الغالية ، وكانت تنظر الى تاريخ زوجها الطويل فى خدمة مصر ، ثم تنظر الى رصيده فى البنك فتراه لا يساوى شيئا .

ورغم كل هذا السيل من الاتهامات والروايات وما تضمنه كتاب مكرم الأسود فانه يبدو أن هناك بعض المبالغات والتشنيعات نجح مكرم وأعوانه والمعارضة وصحافتها ولا سيما دار أخبار اليوم وصاحبها مصطفى وعلى أمين نجحوا فى تصويرها على أنها حقائق.

بل ذهب بعض الكتاب الى حد الجزم بأن قرينة النحاس كانت هي العامل الأول والهام فيما تطورت اليه نزاهة الحكم بصورة بشعة ، رغم كل هذا فان المصادر الحية الوفدية تنفي هذه الاتهامات وتدفعها مدلة بما قرره الاجراءات التي اتخذت ازاء زينب الوكيل عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكيف أن اللجنة التي عهد اليها بالبحث في مصادر ثروتها و ثروة زوجها انتهت الى نتيجتين تم اعتمادهما وهما : أولا : أن النحاس لا يملك شيئا . ثانيا : اعتماد مصادر ثروة زوجته كلها ماعدا مبلغ ثلاثة آلاف جنيه التي قالت عنه أنه رأس المال الذي تستغله في تربية المواشى بكفر عسما عند أخوالها .

على أى حال كانت سياسة هذه الوزارة سياسة حزبية صارخة وفدية لحما ودما ، بالاضافة الى قيام الأحكام العرفية الأمر الذي أدى الى اطلاق يد السلطة التنفيذية فى شئون التسوين وغيرها ، وهو ما تناوله مكرم فى كتابه الأسود ، وكان من المآخذ على تلك الوزارة أنها قامت بفصل بعض الموظفين والعمد الغير موالين لها . فأحالت بعض الموظفين الاداريين الى المعاش بعد أن اضطرتهم الى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم ، كما أحالت الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف الى المعاش .

مجمل القول أنه يبدو أن شعور الحكومة بالسلطة وتفرداها بها وقيام الأحكام العرفية مهد لها أسباب حكم اقرب الى الدكتاتورية منه الى النظام الديمقراطي السليم ، فاعتقلت كما رأينا بعض خصومها وفصلت البعض الآخر ، بينما أسرفت فى مكافأة أنصارها من الموظفين والاقارب والأصهار . ولعل وجهة نظر تقول بأن حكومة الوفد لم تكن فريدة فى ذلك وأن كل الحكومات سارت على تلك السياسة ، لكنها وجهة نظر غير مقبولة ، ذلك لأن حكومة الوفد لها اعتبار آخر ، لأنها الوزارة تستند الى الدستور وسلطة الشعب

ومن واجبها أن تقر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تخلق لنا خصوما وحتى لا تجعل الناس أو بعضهم على الأقل يكفر بالدستور وحكم الشورى . حقا ان الحكم الدستورى أصلا له خصومه فى مصر ولا يعدم السلطات التى تضيق به ، لكنه لم يكن مقبولا من الحكومة الدستورية ان تعطيهـم السلاح الذى يقاتلونـها به وأن تمكنهم من الحملة عليها وتآليب الشعب ضدها ، ولا سيما أنها كانت تعرف أن انحياز الانجليز لها انحياز مؤقت ، وأنهم اذا كانوا قد فرضوها فرضا وأيدوها فلم يكن ذلك احتراما لارادة الشعب واضعافا للسراى من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل السعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل مصلحتهم . فقد أرادوا أن تكون فى الحكم وزارة شعبية حتى تكفل لهم حماية ظهورهم وحتى يطمئنوا الى أن الشعب لن يضربهم والمعركة حامية . . رغم هذا فقد مضت الوزارة فى التعرض لحرية خصومها ، بل لم تتوان فى فصل مكرم من الوزارة فى مايو ١٩٤٢ ، ثم فصله هو وراغب حنا من الوفد فى يوليو ١٩٤٢ كما أوضحنا سلفا ، وكان اقضاء مكرم عام ١٩٤٢ - ومهما قيل عن تجنى مكرم - بعد اقضاء النقراشى وزملائه عام ١٩٣٧ مظاهر متلاحقة لتتكب الوفد الطريق السوى . حقيقة أن مكرم غالى فى انهاماته ولم يلتزم جادة الاعتدال فى هجومه ، كما ملأ كتابه الأسود من التفاهات والافتراءات . لكنه على أى حال وجد السلاح الذى يحارب به الوزارة وهى التى مكنته كما مكنت غيره من هذا السلاح .

ومن المآخذ على حكومة الوفد خضوعها للسياسة البريطانية فيما يتعلق بالسودان وذلك ان الحاكم العام أصدر فى سبتمبر ١٩٤٣ قانونا بإنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقد تبرمت الصحافة المصرية لاتخاذ هذه الخطوة دون استشارة الحكومة المصرية بخبة أنه كان يجب توجيه الدعوة لها لترسل ممثلا لها فى

احتفال الافتتاح ، كما كان يجب أن يكون نائب رئيس المجلس
مصريا . الا أن النحاس باشا أعلن بمناسبة العيد السنوى لتوقيع
المعاهدة (٢٦ أغسطس) أنه يعتبر أن مصر والسودان وطن واحد ،
كما أشار الى أن المعاهدة قررت « رفاهية السودانين » كهدف
مبدئي لكنها لم تتحدث عن حقهم في حكومة ذاتية .

وبالإضافة الى ذلك يجب أن نشير الى أنه من أولى المسائل
التي شغلت اهتمام النحاس كانت المسألة السودانية ، ففي نوفمبر
١٩٤٢ استدعى السير هيربرت هدلستون حاكم السودان العام
لمقابلته وجرى محادثات بينهما حول بعض المسائل المتعلقة في
السودان . ولأهمية تلك المحادثة - وباعتبارها وثيقة تنشر لأول
مرة - نورد بعض تفاصيلها .

فبعد أن أشار النحاس الى أنه يهمل كثيرا تنفيذ المعاهدة في
مختلف أحكامها نصا وروحا باعتبارها هو الذي تولى المحادثات التي
انتهت الى إبرامها وأن حكومة السودان تعتبر بمقتضاها وكالة
عن الحكومتين المصرية والبريطانية في إدارة شئون السودان فيجب
أن يكون اتصالها بالحكومة المصرية اتصالا مباشرا دون أية واسطة ،
ثم حذره من تجاهل ذلك في المستقبل ، ثم تطرق النحاس الى عدة
موضوعات شتى ، كما طلب النحاس من الحاكم العام أن يوافيه
بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام في ذلك الوقت ، كما أوضح
أن الحاجة ماسة الى أن تكون هناك أداة اتصال سريع بين الحكومتين
المصرية والسودانية وقد وعد الحاكم العام النحاس يبحث هذه
المسائل ودراستها وإبداء الرأي في كل منها كما وعده بموافاته
بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام (انظر الملحق) .

على أى حال كانت هذه هى بعض المآخذ على حكومة الوفد ، ويجب ألا نغفل أثر الظروف السياسية والمعارك الحربية التى كانت تلوح على حدود مصر فى تنكب الوزارة الطريق السليم ، بل نجد أن الحرب ذاتها كانت عاملا هاما فى ارتكاب الوفد بعض الأخطاء ، فإن الوفد كما ذكرنا قد وضع نصب عينيه منذ بداية تأليف الوزارة أن يؤكد التعاون والتضامن مع الحليفة بريطانيا خلال الأزمة الحربية ، وكان هذا سببا فى سيطرة بريطانيا وحلفائها على المواد التموينية والتجارة الخارجية والحاصلات الزراعية ، فادى ذلك الى غلاء الأسعار وشح السلع ، وعانى الجمهور وخاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة ضيقا شديدا من هذا الغلاء . ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا لا تدفع ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان وغيرهم نقدا بل كانت تدفعه عن طريق البنك الأهلى فنشأت الأرصدة الأسترلينية التى كان لها دخل كبير فى إفقار البلاد ثم كانت سببا فى التضخم النقدى وتفاقم الغلاء . وقد اشتد هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد فلم تفكر فى أن تضع حدا لإصدار البنك الأهلى أوراق النقد بالكملة التى أرادت بريطانيا . لكننا لا يجب أن نحمل حكومة الوفد وزر هذا التضخم الذى كان نتيجة من نتائج الحرب وأوزارها كما شاركت فيه حكومات ما قبل وزارة الوفد .

الصراع بين الوفد والقصر :

كانت السراى ورجلها الاول اذ ذاك أحمد حسنين نتحين العرص لرد الضربة التى وجهها اليهما النحاس بتوليته الحكم ضد ارادتها وبتأييد من السفارة البريطانية . ومن ثم نجد أن العلاقات بينها وبين حكومة الوفد اتخذت شكل عدة أزمات وصراعات لا تقبل ضراوة عما حدث فى عام ١٩٢٧ ، واذا كانت السراى قد أقالت حكومة الوفد فى نهاية عام ١٩٢٧ فانها فى وزارتنا تلك كانت أشد شوقا ولهفة لأقالتها وبصورة أقسى وأمر .

ان الدور الذي قام به علي ماهر في عام ١٩٣٧ باعتباره الرجل الأول للسراي قام به أحمد حسنين في اعوام ٤٣-، ٤٤ ، ١٩٤٤ .
 فقد وضع حسنين نصب عينيه طوال حكم وزارة الوفد من فبراير ١٩٢٢ الى أكتوبر ١٩٤٤ أن يظهر الملك بمظهر الرجل الوطني ، وأن يظهر الحكومة بمظهر المتساهل في حقوق الوطن المعتمد على تأييد البريطانيين . فآدار حملة دعائية واسعة لصالح الملك وجعله يفضي المساجد . الخ ، وحينما وقع حادث القصاصين اتخذ منه فرصة لاستدراز العطف على الملك الجريح ، كما جعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة . كانت كل هذه المظاهر يريد بها حسنين أن يضايق الحكومة ويسبب لها الاحراج فازدادت نيران العداء بينها وبين السراي واتخذت شكل أزمات متعددة انتهت بإقالة الوزارة ، وقد عقببت جريدة التيمس على تلك الاقالة بقولها « لقد انتهت الاختلافات الطويلة الأمد بين الملك فاروق ومصطفى النحاس باشا بإقالته من الوزارة » . فما هي هذه الاختلافات والأزمات ؟ .

باديء ذي بدء يجب أن نشير الى العداء التقليدي بين الوفد والسراي والاستعداد الموروث في كل منهما له ، ثم رأينا كيف ازداد العداء في وزارة ٣٦/١٩٣٧ ، وازداد مرة أخرى وطفح كيل العداء بفرض النحاس رئيسا للوزارة رغم ارادة السراي . فكان من الطبيعي أن تطفو الأزمات فوق سطح تلك العلاقة المتوترة ، وسوف نعتمد في دراستنا لتلك الأزمات بالدرجة الأولى على سلسلة المقالات التي نشرها مصطفى أمين بأخبار اليوم « ١١ نوفمبر ١٩٤٤ » الى « ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥ » عقب اقالة حكومة الوفد وبعنوان : « لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد ؟ » .

فقد بدأت الأزمة الأولى في مارس ١٩٤٢ وكان ذلك حينما ألغت الوزارة مرسوم تعيين الشيوخ وأرادت تعيين شيوخ جديد

كما أشرنا في موضعه • فقد أراد القصر أن يفرض قائمة بأسماء معينة لتعيينها أعضاء في مجلس الشيوخ بحجة وجود معارضة فرضها النحاس كلها في البداية ثم عاد وقبل بعضها •

وكانت مسألة الرتب والنياشين الأزمة الثانية ، إذ لم تكن مضي الوزارة في الحكم بضعة أسابيع حتى المس النحاس الانعام على جميع وزرائه برتب ونياشين ، ورفض القصر واشتدت الأزمة بينهما • وبوالت الارمات وكانت مسألة الاستثناءات مثار خلافات كما حدث في وزارة ١٩٣٧/٣٦ ، فقد أعد مجلس الوزراء حركة إدارية بتعيين مديرين ووكلاء جدد وأرسل بها مشروع مرسوم إلى القصر مرفض توقيعه ، وكانت أزمة انتهت بقبول حل وسط أي تعيين بعض المطلوب تعيينهم دون البعض الآخر •

وبلاحظ أن المعارضة كانت تستهز هذه الفرصة للمصيد في الماء العكر ، ولاسيما صحافة أخبار اليوم وصاحبها فكانت تعمل على ازدياد لهيب نيران انعداء بين الحكومة والقصر ، فيكتب مصطفى أمين مقالا يحى فيه الملك بمناسبة ذكرى توليه سلطته الدستورية في ٢٩ يولييه ، ويحاول فيه أن يكيل المديح لفاروق والثناء عليه فيضطر الرقيب إلى عرض المقال على النحاس باعتباره الحاكم العسكري ، فيحذف النحاس عدة فقرات منه ان دلت على شيء فانما تدل أولا على تهالك شديد لارضاء نزوات الملك وأشباع رغباته ، وثانيا على القمز واللمز في الوفد وحكومته وقادته • حذف النحاس كل فقرة وكل كلمة فيها اشادة للملك وذلك بشهادة صاحب المقال نفسه ، وهي شهادة تدل على موقف حازم وصريح من النحاس إزاء القصر وحواريه من أمثال مصطفى أمين •

وكان حدث القصاصين الذي أشرنا إليه مثار أزمة بين القصر والحكومة ، وكان للمعارضة دور كبير في تصعيد تلك الأزمة ضد

أنها تحاول أن تظهر الفزع والجزع اذاء الحادث وما أصاب الملك
 وتصور مشاعر الناس وتساؤلهم : لماذا لم يذهب النحاس ورجال
 وزارته للاطمئنان الى القصاصين ؟ وهل تراهم اذا ذهبوا يؤذن لهم
 بالدخول الى غرفة الملك ؟ أم أن ما هو معروف من عدم رضا الملك
 عنهم يحول دون أدائهم واجب الذهاب أسوة بغيرهم من الناس ؟
 هذا تصوير سريع لموقف المعارضة فكيف كان موقف النحاس
 وحكومته ؟ كان من المنتظر - كما يذكر مصطفى أمين - ان يسرع
 النحاس الى القصاصين ليكون الى جوار مليكه ولكنه لم يسافر فورا ،
 وينهز مصطفى أمين اعرضه فيعلق قائلا « لو كنت أنا وابت مكان
 النحاس لهرعنا الى جانب فراش الملك ولربما كل شيء لنطيشن على
 الملك الشاب الذي يعتبر المصريون حيانه حياة لهم » ثم يقارن بين
 موقف النحاس وموقف حسنين « الذي اسرع الى القصاصين بملايسه
 العادية وأمضى ليلة الى جوار غرفة الملك وبقي الى جانبه ٢٢ يوما
 لم يغادر مكانه الا مرتين » . « واضح تماما دور المعارضة وصحفيها
 في اشغال نيران الحقد بين القصر والحكومة ، وكان النحاس من
 جانبه لا يابه لكل هذا بل نجده حين عودة الملك من القصاصين الى
 العاصمة لايسرع لاستقباله ونعمته في هذا على رواية مصطفى أمين
 الذي يقول « وفي الردهة الداخلية في قصر عابدين وقف الأمراء
 والنبلاء وجميع الزعماء والكبراء ورؤساء الأحزاب ينتظرون الملك » .
 ولم يتخلف عن هذا الحشد العظيم سوى رجل واحد هو حضرة
 صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، فان رفيعته انتظر في
 مكتبه حتى انتهى الاستقبال ثم ذهب الى قصر عابدين وقيد اسمه في
 سجل التشریفات ثم عاد الى داره » . واذا نحنا جانبا ما استهدفه
 مصطفى أمين في مقالاته المسلسلة التي نشرها عقب اقالة حكومة
 الوفد من الكيد للوفد ومناصبه قاداته البداء ، فسنجد أنه من ناحية
 أخرى يحاول أن يبق الطبول ويطلق البخور لفاروق وحسيني ،
 فقد طفحت هذه المقالات بأمثال تلك المعاني الرخيصة المبتذلة التي

لاشك في أنها أسهمت في طغيان القصر وفساده : وفي مثل هذا الجو المشحون كان لابد أن تزكو نار التحديات والأزمات بين الحكومة والقصر ، وقد تجلّى هذا في مناسبة دولية هامة حينما عقد أقطاب الحلفاء مؤتمر القاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ ، وحضره روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وشيانج كاي شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية ، ومعهم عدد كبير من كبار القواد ورجال الحزب والسياسة ، فقد تجاهل الملك الحكومة بينما استدعى الدكتور هيكل والدكتور أحمد ماهر وحافظ رمضان وبعض زعماء المعارضة الآخرين وذكر لهم هذا المؤتمر وأنها فرصة يجب عدم تضييعها في التبليغ بمطالب مصر القومية في مقابل معاونتتها الحلفاء في الحزب ومن ثم يجب السعي لمقابلتهم . وكان يتوسط الملك لرجال المعارضة بمشاوراته معهم في هذا الأمر له مغزاه الواضح في تقدير عواطفه إزاء الحكومة إذ أنه كان من المفروض أن تقوم هي بهذا المسعى لأن هؤلاء الأقطاب ضيوفها ، ثم أنها - كما يذكر هيكل - أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم ، وبالإضافة إلى ذلك فهي يحكم مركزها مطالبة بتولية الأمر ، ثم أن من خصائص الملك الدستورية أن يلفت نظر رئيس وزرائه ووزرائه إلى هذا الأمر ، فهم وكلاء الملك في ولاية السلطة التنفيذية .

على أي حال كان لهذا الموقف دلالة في أن حادث ٤ فبراير بقي عميق الأثر في نفس الملك وازداد هذا الأثر تبصراً لازدياد الأزمات ، وقد سارع زعماء المعارضة فوضعوا مذكرة بمطالب مصر في أعقاب الحرب تتضمن جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ، ورد السودان إليها ، وتطلعها لمقعد في مؤتمر السلام القادم كسولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها ، وقد منحت الحكومة نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف . فيأخذ الراقص على الوزارة هذا الاجراء لأنه لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة .

تم يقارن بينها وبين وزارة على ماهر التى لم تمنع نشر مذكرة الوفد فى ابريل ١٩٤٠ ، الا أن هذه المقارنة - فى تصوراتنا - تعانق الصواب ، فان مذكرة المعارضة كانت تدل على وجود مؤامرة أو تدبير لاسقاط حكومة الوفد ، فان هدفها كان احراج الحكومة ثم كانت بايعاز من فاروق كما رأينا . ثم أن الوفد حاول حين تولى الحكم تنفيذ بعض ما جاء فى مذكرته كمسألة تصريف القطن مثلاً كما أشرنا ، بينما لم تعمق أحزاب المعارضة حينما وليت الحكم على تنفيذ ما جاء بمذكرتها . .

بعددت الأزمات ونوعت بين القصر والحكومة واتخذت شكل خلافات شخصية بينهما ، ففي شهر رمضان عام ١٩٤٣ كان الملك يفيم سهرات فى سرادق فى سراى عابدين يقرأ فيها القرآن الكريم من كبار المقولين كالعامة ، وطلب القصر من فؤاد سراج الدين - كوزير للشئون الاجتماعية والداخلية - التصريح للاذاعة بإذاعة هذه السهرات ليلياً فرفض التصريح وأصر على الرفض .

وقفة أخرى تتلخص فى أن الملك كان يؤدى صلاة الجمعة اليتيمة فى أحد المساجد فى أوائل عام ١٩٤٤ ، وحدث عندما وصل موكبه الى المسجد - وكان محمود غزالى مدير الأمن العام اذ ذاك فى استقباله أمام الباب - فأمر الملك اليه بحديث سارح غزالى على أثره الى مؤسسه من ضباط البوليس وأبلغهم أوامر الملك بإزالة البفط (اللافات) المكتوب عليها عبارات « يعيش النحاس » أو « يعيش الملك ويحيا النحاس » ، أو أى لافتة أخرى تحمل اسم النحاس من الطريق كله . وسارح ضباط البوليس بتنفيذ أمر المدير العام أو بالأحرى أمر الملك ، حتى أنه عندما عاد من نفس الطريق كان مسرورا لتنفيذ أمره ورؤيته للاقتات ملقاة على الأرض ، وحينما أبلغ فؤاد سراج الدين بما حدث تليفونيا ، أصدر فى الحال أمرا

بايقاف مدير الامن العام تمهيدا لمحاكمته ، ولم يكذب يعلل في الصحف امر هذا الايقاف حتى تبار الملك ثورة عارمة اذ اعتبر الامر بمسأبة لظمة موجهة اليه . وأخذت الاتصالات تأخذ مجراها لالغاء هذا الايقاف حفظا لكرامة الملك لأنه هو الذى أمر بما فعل ، الا أن فؤاد سراج الدين أصر على موقفه وظل غزالي موقوفا حتى اقالة الوزارة .

وبصرف النظر عن دلالة هاتين الازميتين الاخيرتين من حيث مناصبة الحكومة العداء للقصر فاننا نود أن نسبق الأحداث لنلقى نظرة سريعة حول ما اتاره بعض المؤرخين والكتاب بصدد اتهامهم لوزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ بدعوى المهادنة مع القصر وأن رائلها كان فؤاد سراج الدين ، وحتى تناقش هذا الاتهام عندما نتعرض لتلك الوزارة فى موضعه نكتفى الآن بأن نذكر أن فؤاد بسبب هاتين الحادثتين وغيرهما كان محل هجوم شديد من القصر وصحافه وأخذت تصرفاته حينئذ على أنها تصنتت ضد الملك وخلق المشاكل معه ، فقد أشار الى هذا مصطفى أمين فى مقالاته السالفة الذكر فيذكر « أن فؤاد سراج الدين كان وزيرا شابا فى حاجة الى رعاية الملك الشاب . وكان وزيرا نشطا أثبت فى كثير من تصرفاته أنه أكثر حيوية من نصف دسنة من الوزراء ، ولولا موقفه فى مسألة منع اذاعة القرآن من قصر عابدين ولولا قراره بايقاف محمود غزالي بك مدير الامن العام لأنه أطاع أمرا أبدره الملك ، لولا هاتين المسألتين وبعض مسائل أخرى لخرج فؤاد باشا متمتعا برضاء الملك على الرغم من وقديته الصارخة الخ » ولذلك فإن فؤاد سراج الدين يدفع الاتهام عن المستقبل فيقول « اذا كانت هذه سياستى وعقيدتى فى سنة ١٩٤٤/٤٣ وكنت حديث عهد بالوزارة وفى مقتبل العمر وفى حاجة ماسة الى كسب رضاء الملك على وأنا فى بداية حياتى السياسية فهل يعقل أن أهادن القصر فى سنة ١٩٥١/٥٠ وقد وصلت الى ما وصلت اليه فى الوفد والسياسة من المكانة ؟! أظن أن هذا يتنافى مع المنطق والعقل . . . »

على أى حال نرجى مناقشة الاتهام والدفاع أو التبرير مؤقتا حينما نتناول لوزارة ١٩٥٢/٥٠ ونمضى فى توضيح بقيه الازمات والصراعات بين الحكومة والقصر . وكانت الازمة التالية مع مؤاد سراج الدين أيضا ، اذ أصدر أمرا فى مايو ١٩٤٤ وكان وزيرا لبدخلية بتعيين احمد رمزي مديرا لادارة الجوازات والجنسية بالوزارة ، فطلب منه فاروق نقله من هذا المنصب الى أى منصب آخر فى الوزارة ، وحاول فؤاد أن يعرف الأسباب لذلك موضحا أن رمزي كلف لهذا المنصب ، فرفض الملك ابداء الأسباب وامتنع من مجادلة فؤاد وهو الوزير الصغير السن وقال بحدة « أنا قلت ليس عندي أسباب ضده ، وأظن مسألة نقله من وظيفة لأخرى ليست بالشيء المهم لهذه الدرجة ، ولو أن نائباً وفديا ترجاك فى شأن نقل موظف هل كان الأمر يستغرق كل هذا الجدل » ؟ فرد عليه فؤاد بأنه مستعد أن يسمع من أى شخص نائباً وفدياً أو غير نائب أى طلب لكن بعد بحثه والاعتناع به ، ثم قال « اذا كان جلالتك لا تريد الآن ذكر مالدك بشأن أحمد رمزي فأرجو أن تأمر حسنين باشا ليخبرنى » فى اى وقت آخر . فلم يجب الملك وامتنع وترك فؤاد . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد حدث عقب هذا الحديث بنحو عشرة أيام أن أجرى فؤاد حركة ترقية بين موظفى الوزارة ، وكان الدور على رمزي للترقية للدرجة الأولى فلم يتردد فى ترقيةته اليها ، فغضب الملك . تعدت الازمات بين الحكومة والقصر ، وكانت أحزاب المعارضة بالضرورة عاملا فى تصعيد تلك الازمات كما ذكرنا ، بل وحاولت هى من جانبها أن تخلق أزمات مع الحكومة ، فأصبح الجو مكفها مما أئذر بوقوع التواصف بين الملك والحكومة ، وكان خلاف مكرم وفصله من الوزارة ثم من الوفد عاملا هاما وخطيرا فى اشتداد الخلاف بين الحكومة والقصر حيث وجد الملك وحسنيين فيه فرصة للكيد للوزارة ، فكان تشجيعهما بكرم على اخراج الكتاب الأسود الذى اثار ضجة ، بل تصد القصر

الملكى أن يرسل نسخة منه الى النحاس بخطاب من رئيس الديوان الملكى .

ويبدو أن القصر قد أراد أن يجعل من الكتاب الاسود فرصة ليهىء بها استقالة الوزارة ، فيذكر مصطفى أمين أن الرأى الذى ساد فى أبريل ١٩٤٣ أن تستقيل وزارة النحاس وأن تؤلف وزارة محايدة ، وأن يجرى تحقيق دقيق فى التهم التى وجهت الى النحاس وحكومته ، فان ثبتت براءتهم هادوا الى الحكم مزودين بثقة الشعب وثقة الملك ، وان ثبتت ادانتهم تجرى الانتخابات على هذا الأساس وللأمة أن تصدر حكمها . . الخ .

ويبدو أن الظروف الدولية والمعارك الحربية قد وقفت حاجزا دون تحقيق رغبة الملك اذ تسخت لندن قائلة حينئذ « بوجوب التجاوز عن مبدىء الأخلاق فى أزمان الحرب » . فقدم حسنين استقالته من رئاسة الديوان فى ١٤ ابريل ١٩٤٣ ، الا أن الملك لم يقبلها ، واشتد الصراع حينما أدركت حكومة الوفد أن انقلابا كان يدبر لها بليل وأنها كانت موشكة على الاقالة ، وأن وراءها حسنين رئيس الديوان ، ومن ثم أصبح العداء سافرا بين الحكومة وحسنين ويأخذ طابعا شخصيا وكان مسرح الأزمة مجلس النواب اذ تقسم نائب وفدى بسؤال الى وزير المعارف حول ديون على أحمد حسنين لاحدى المدارس الصناعية ثمننا لبعض الاثاث الذى صنعت له ولم يسدده ، وأجاب وزير المعارف أن فى ذمة حسنين مليم جنيه

مبلغ ٥٣٥ر٥٠٧ ثمن اثاث منزله الذى اشتراه منذ عام ١٩٢٩ .

واضح تماما أن الصراع بين الحكومة والقصر اتخذ طابع الخلافات الشخصية وهبطت الى الدرك الأسفل رغبة فى الانتقام

ولا نبالغ اذا قلنا أن معظم الازمات - وهى كثيرة لايمكن تناولها هنا جميعها - كانت ذات صبغة شخصية بمسلة عن الأهداف والمبادئ العامة ، وكان يجدر بالحكومة أن ترتفع فوق هذا المستوى لاسيما والبلاد كانت تجتاز أزمة على حدودها وفى داخل حدودها ، كان الموقف يتطلب الارتفاع فاذا بالحكومة والقصر يهبطان بصورة لاشك أنها كانت مدعاة للسخرية وانصراف الرأى العام عنها ، ومن ناحية أخرى تدخل السلطات البريطانية كما حدث فى أزمة ديون حسنين .

لاشك أن حكومة الوفد هبطت الى مجرد الرغبة فى الانتقام والا أين كانت فى عام ١٩٣٠ ثم فى ١٩٣٦/١٩٣٧ ؟ أن هذه الديون منذ عام ١٩٢٩ فلماذا سكنت حكومة الوفد عنها فى وزارتيها السابقتين ؟

لانىفسر لموقعها سوى الرغبة فى الانتقام من حسنين وفاروق ولاسيما بعد تشجيعهما للمكرم ومعاونتهما له فى اصدار كتابه الأسود ، فقد أرادت الحكومة أن ترد بنفس الصاع وتكيل بنفس الكيل ، وكان كل هذا على حساب مصالح الوطن ولا تفسير له سوى الديماغوجية والتناؤد وغلبة الأهواء الشخصية ، وأدى هذا الى التدخل البريطانى .

على أى حال أنقذت بريطانيا حكومة الوفد من الاطاحة بها فى أبريل ١٩٤٣ ، وستنفذها مرة ثانية فى أبريل عام ١٩٤٤ حينما لاح للقصر مرة أخرى أن الأمور مواتية لاقالة الوزارة ، وقد وضحت نية القصر فى هذه الجولة من حيث رغبته فى تأليف وزارة برياسة أحمد حسنين الذى استشار السفير البريطانى فى هذا الصدد لكى يتم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر

البريطانية . واتصل السفير بحكومته فلم توافق وأرسلت برقية «صمونها لا تغيير No Change والمواقع إن مجرد التفكير في اقالة وزارة الوفد يعطينا دلالة واضحة على مبلغ البداء والصراع بينها وبين القصر الفنى لم - ولن - يصف قط لحكم الوفد ، فالتجأ الى السفير البريطاني وأقحمه فى شئون مصر الداخلية ، لكننا من ناحية أخرى نراه التجأ واقحاما يتفق وتبارات السياسة المصرية والدولية انقائمة حينئذ ، ثم ان الواقع فى مصر كان يعرضه ٠٠ وإذا كان الوفد قد غتبط لهذه البرقية « اغتباطا عظيما » كما يذكر الرافعى ، فاننا لانجد فى هذا غرابة بل يتفق وما صارت اليه الأمور على النحو الذى سلف من حيث الشد والجذب والأزمة تلو الأزمة بين القصر والحكومة . الا أن هذا التدخل كان لايعنى بحال صالح مصر والوقوف على جانب حزب الأغلبية ، او بعبارة أخرى ليس معناه أن القصر واللاجينز كانا على طرفى نقيض ، أننا لا نستطيع أن نقول أنه كان تناقض مؤقت أو تناقض مصالحى مرهون بالظروف الخاصة لمصالح إنجلترا ، وليس فيه مايدل على رغبة أى منهما فى العمل لصالح البلاد ، كل ما فى الأمر أن إنجلترا كانت ترى فى ميول القصر نحو المحور ولاسيما إيطاليا الفاشستية خطرا على مصالحها والحرب قائمة ، وقد ظلت إنجلترا بهذه الرؤية حتى انقشع غمام معركة العلمين التى كانت نقطة تحول بالنسبة لها ، وأصبحت الحرب تسير فى الصحراء الغربية لمصلحتها ، فخفت حدة التوتر فى الموقف داخل مصر ، وكان واضحا لكل مدرك لتيارات السياسة المصرية أن ابتعاد الخطر عن مصر معناه تخطى بريطانيا عن تأييد الحكومة الوفدية ، وهنا فقط تركتها تواجه مصيرها المحتوم ، فإذا كان الملك وحسنين قد فشلوا فى اقاتلتها مرتين كما أوضحنا لا لشيء الا لأن إنجلترا كانت تقف بالمرصاد لهما ثم لعل القصر كان قد تعلم من درس ٤ فبراير فلم ير أن يرتكب خطأ يؤدى الى تكراره ، لكنها وقد أحس أن الأمور قد تحولت أصبح الملك مصمما على التخلص

من حكومته ورئيسها العنيد ، ووصحت الرغبة في هذا الانحسار منذ سبتمبر ١٩٤٤ ، الا أنه كان مضطرا أن يمسك يده حتى ينعقد المؤتمر الأول لجامعة الدول العربية وريثما تختتم اللجنة التحضيرية أعمالها ونوق على البروتوكول اذ أن النحاس كان يباشر مفاوضاتها التي استمرت ثمانية عشر شهر ، تمهل الملك حتى لايتهم بمرقلة مساعي الوحدة العربية وبمجرد أن انتهت الاجتماعات الى وضع « بروتوكول الاسكندرية » وتم التوقيع عليه يوم السبت ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، تلقى النحاس نبأ اقالته من رئاسة الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . ويقال أن الملك قد عجل بالاقالة لأنه قد نوى اليه أن النحاس يعتزم تقديم استقالته ثم يتقدم الى الشعب ببرنامج يهاجم فيه بريطانيا والتعصير بسف ، تبادر الملك وسبق النحاس بعدة ساعات وأرسل له خطاب الاقالة .

الفصل الثامن

الوفد في المعارضة

ب ١٩٤٤ - ١٩٥٠

أقيمت حكومة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وانتقل الوفد - مرة أخرى - الى أريكة المعارضة ليظل متربعا عليها لمدة تجاوزت الخمسة اعوام كان الحكم فيها حالصا لأحزاب الاقلية (باستثناء وزارة حسين سرى الائتلافية في أواخر عام ١٩٤٩) كما سنرى . وقد تميزت هذه الفترة في تاريخ الوفد وممارسته للمعارضة بعدة سميات كان أبرزها : أولا : تخلخل صفوف الحزب وكوادره بفعل التيارات الفكرية والمذاهب الاشتراكية الجديدة وأصطراعا في أنحاء العالم كنتيجة حتمية من نتائج الحرب العالمية الثانية ، وهذا التخلخل سيؤدي بدوره الى ظهور اتجاهات جديدة في صفوف الحزب والتي أدت بدورها الى نشوء ما اصطلح على تسميته بالجنح اليسارى وبروز حدة التناقضات في الحزب . على النحو الذى تناولناه فى الفصل الثالث (التنظيم الحزبى) . ثانيا : ازدياد حدة الصراع بين الوفد من ناحية والقصر وأحزاب الاقلية من ناحية أخرى ، وقد زادها وأضاف اليها وقودا جديدا حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وانشقاق مكرم وما أثاره من اللفظ ثم تأليفه لحزب جديد « الكتلة » انحاز بطبيعة الحال الى المعسكر المناوى للوفد . ثالثا : نستطيع أن نقول - بوجه عام - ان الوفد لازمته حالة من الركود فى بداية هذه الفترة (١٩٤٥ - ١٩٤٨) وباعتراف

سكرتير الوفد نفسه (*) ٠٠ ولذلك سيحاول قادة الحزب في أواخر تلك الفترة (١٩٤٨ - ١٩٥٠) النهوض بتشكيلات الحزب لنقله من حالة الركود هذه الى حالة حيوية ونشاط سوف تؤدي الى فوزه في انتخابات يناير ١٩٥٠ رغم حملة التشهير العنيفة والدعاية التي تعرض فيها الوفد وزعيمه ورجاله منذ عام ١٩٤٥ حتى اجراء هذه الانتخابات . كما يحاولون تعزيز ماليته بل خلقها - على حد تعبير سراج الدين - فقد وصلت مالية الوفد في عام ١٩٥٢ الى أكثر من ٩٠ ألف جنيه سلمت الى الحكومة بعد صدور قانون حل الأحزاب في يناير ١٩٥٣ ٠٠ ولابد أن نشير في هذا الصدد الى التغيير الذي حدث في منصب سكرتير عام الوفد، أعني اخيار سراج الدين لهذا المنصب في ١٩٤٨ خلفا لمهد السلام جمعة ، فيبدو أنه كان له أثر فيما أشرنا اليه بالاضافة الى الجهود التي بذلها حتى أمكنه اقناع المسؤولين بوجوب تغيير الحالة التي كانت قائمة من ١٩٤٥ ١٩٤٩ ، وهي الفترة التي سنتناولها الآن والتي توات الحكم فيها أحزاب الأقلية مستندة الى برلمان لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، وفد انتهت تلك الجهود الى خروج ابراهيم عبد الهادي من الحكم وتآلف حسين سري لوزارته الائتلافية أولا ثم المحايدة ثانيا واجراء انتخابات ١٩٥٠ على النحو الذي سنتناوله بالتفصيل كل في موضعه .

الوفد ووزارة أحمد ماهر :

ولنعد الى اقالة النحاس لنجد أنه في نفس اللحظة أسندت الوزارة الى الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ، وقد ألفها من أحزاب الأقلية مجتمعة (الهيئة السعدية ، والأحرار الدستوريون ، والكتلة ، والحزب الوطني) ٠٠ وكان من الطبيعي - وفقا للظاهرة المؤسفة في تاريخ الحكومات والأحزاب السياسية على

(*) مؤاد سراج الدين : لقاء في ١٩/٧/١٩٦٨ ويتكرر أن خزائن الوفد كانت

فارغة تماما عند اختياره سكرتيرا عاما للوفد ١٩٤٨ .

اختلافها في مصر - أن تتجه الحكومة الجديدة في طريق مضاد لاتجاه حكومة الوفد : فكان من أول أعمالها حل مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية القائم آنذاك - كما فعل محمد محمود في ١٩٣٨ - وبصرف النظر عن مجافاة هذا التصرف - وهو ما كان ينطبق على كافة الحكومات والأحزاب في مصر - لروح الدستور والحياة البرلمانية ، فإن الحل في حد ذاته كان تجربة قاسية موجهة للوفد إذ كان معظمه - كما أشرنا - من الوفديين الذين انتخبوا في عهد حكومة النحاس .

تباحث الوفد في موقفه إزاء الانتخابات الجديدة الزعم أجراؤها وهل يشترك فيها أم يقاطعها ؟ أي نفس الموقف الذي حدث إبان انتخابات محمد محمود كما أشرنا .. وبينما وجدناه قد خاض تجربة ١٩٣٨ الانتخابية ، فإنه قد تجنبها هذه المرة إذا استقر رأيه - بعد التباحث - على الامتناع عن دخولها ، وكانت حجته في ذلك وجود الأحكام العرفية الحائلة دون حرية الانتخابات .. والواقع أن الباحث ليجد صعوبة في تفسير هذا الموقف السلبي من جانب الوفد ، فقد سبق لحكومته أن أجرت انتخابات (مارس ١٩٤٢) في ظل نفس الأحكام العرفية ، ومهما كانت مخاوفه من تزيف انتخابات يناير ١٩٤٥ فإنه كان يجدر به أن يخوضها ، لكن يبدو أن تجربته المريرة في انتخابات ١٩٣٨ كانت ماثلة لعمامه فدفعته إلى هذا الموقف السلبي ، وليس - كما زعم البعض - شعوره - أي الوفد - بأنه فقد ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ وأخطاء حكومته (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ومن ثم آثر الاحجام عن الاشتراك في الانتخابات سراً لفشله المتوقع ..

حقيقة أن حكومته السالفة الذكر ارتكبت كثيرا من الإخطاء التي سبقت الإشارة إليها ، وكانت مبعث استياء الكثيرين ، لكن الشعب - من ناحية أخرى - كان يدرك بإحساسه - وبالمقارنة الذكية - أن أخطاء الوفد - مهما كانت - ليست قاتلة كأخطاء

الأحزاب الأخرى ، ثم لا يجب أن نفعل عامل الاقالة في حد ذاته ،
فانه - كما أشرنا ونشير دائما - كان كتيرة يسترد الوفد بها
ما فقه من رصيده في حلال حكمه . فقه كانت الجماهير تتناول -
بمقاطعتها ووفق اتجاهاتها - تلك الاقالة فتفسرها - بخيالها -
ماشاء لها التفسير فتعطف على هذا الحزب المطرود دائما من الحكم
. . وهي عاطفة تتفق تماما مع مشاعر المصريين وتفسيراتهم . .
وربما قامت بعض مظاهر الإبتهاج بإقائه حكمه ، بوفد وسيد
وزارة أحمد ماهر ، لكن هذا الإبتهاج أن حدث - ففي تصورنا - أنه
كان نابعا عن الرغبة أو الغريزة في حب التغيير أكثر منه دليلا على
انصراف الجماهير عن الوفد ، وحتى اذا سلمنا بهذا الانصراف فليس
معناه حبا في الأحزاب الأخرى وانحيازا اليها . .

على أي حال قاطع الوفد انتخابات ١٩٤٥ ، لكنه رغم مقاطعته
لها لم ينزو كلية بل راح يشكك فيها ويؤكد أن الحكومة ستعمل
على تزييفها . . ولم يكن الوفد متجنبا ، فلم تكن هذه الانتخابات -
شأنها شأن انتخابات ١٩٣٨ - فوق مستوى الشبهات ، فانها فضلا
عن اجرائها وسيف الأحكام العرفية والرقابة على الصحف مبلط
فوقها ، فان الحكومة - بشهادة مصادر الأحزاب المشتركة فيها
آنذاك - قد تدخلت لانجاح مرشحها ولاسيما مرشحى الهيئة
السعدية . ولعل ما أسفرت عنه تلك الانتخابات يعطينا دليلا يؤكد
هذا التدخل . فنلاحظ - مثلا - أن الهيئة السعدية فازت بأكثر
المقاعد ، ويبدو أن الفوز بأكثر المقاعد كان مرتبطا بلون رئيس
الوزارة : ففي انتخابات محمد محمود فاز الأحرار الدستوريون
بالنصيب الأوفر . وفي انتخابات ١٩٤٥ كانت الهيئة السعدية
وعكفا .

ومهما يكن من أمر الانتخابات ومقاطعة الوفد لها فقد أجريت ،
واخذت وزارة أحمد ماهر تستصدر مراسيم وقوانين كان الهدف

منها الانتقام من الوفد الوفديين والقضاء عليهم . فلسطين صدرت مرسوما ببطلان مرسوم أصدرته حكومة الوفد بالقاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في وزارة حسين سرى ١٩٤١ ، لما أصدرت قانون بالغاء الاستثناءات التي تمت في عهد وزارة النحاس ، فإنها كانت قد أسرفت في تلك الاستثناءات والمحسوبيات كما أشرنا . . كما تعقبت الوزارة أنصار الوفد من كبار الموظفين فأحالتهم الى المعاش ، كما فصلت بعض متوسطى الوظائف الوفديين . . ولاشك في أن تلك الاحالة والفصل بدون محاكمة كان عملا غير عادل ، لكن الانصاف يقتضي أن نقرر أن مثل هذه الاجراءات كانت تتبعها جميع الحكومات الحزبية بما فيها حكومة الوفد نفسها .

ولم يطل المقام بأحمد ماهر حيث اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بحجة أنه تسبب في اعلان مصر الحرب على ألمانيا . . وكان من الواضح أن مصر لن تخسر شيئا باعلانها الحرب لأن ألمانيا كانت موشكة على التسليم والحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن اعلان الحرب الا اجراء شكليا ، وعلى الرغم من كل هذا فقد انتهز الوفد - كعادته - هذه الفرصة فترغم المعارضة وأثار النفوس ضد أحمد ماهر تحت ايجاء بأنه يسعى للزج بالبلاد في الحرب كما عبرت صحافته باصرار قوى عن وجوب موافقه الشعب على اعلان الحرب أى يجب أن يسبقه اجراء انتخابات عامة ، كما نشر النحاس بيانا بجريدة « البلاغ » الناطقة بلسان الوفد وقتئذ وفي يوم اجتماع البرلمان لنظر هذه المسألة ، وقد اتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد وألصق بها أبشع التهم . . وكانت الحيلة الرئيسية التي تدرع بها الوفد هي أن البرلمان الحالى لا يمثل الأمة ولا بد من اجراء انتخابات صحيحة لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير . . ولا بد أن نقف قليلا اداء موقف الوفد لنتأمله ثم لنقيمه . .

فسوفه آكان لبيان النحاس ودعاية الوفد أثر في ارتكاب
 جريمة اغتيال أحمد ماهر بطريق غير مباشر كما رأى البعض .
 أو ليس هناك أثر لهما على الاطلاق ، فان الباحث لايمك الا أن
 يستنكر هذا الموقف من الوفد والنحاس ، فقد كان واضحا كما ذكرنا
 أن الحرب العالمية موشكة على الانتهاء ، وبالتالي لم يكن اعلان الحرب
 الا مجرد اجراء شكلي بحث كان الهدف منه اشتراك مصر في
 هيئة الأمم المتحدة ، ولم تكن مصر وحدها هي التي تفعل ذلك . ثم انه
 كان من المستحيل عمليا اجراء الانتخابات - كما طلب الوفد - قبل
 أول مارس وهو الموعد الذي حددته الدول الكبرى لاشتراك الدول
 التي تعلن الحرب في مؤتمر سان فرانسيسكو . وبإضافة إلى ذلك
 كله كان أحمد ماهر قد استشار لجنة سياسية مؤلفة من الأحزاب
 كلها ، وكان قد دعا الوفد للاشتراك فيها فرفض . كل هذه
 العوامل كانت داعية لأن يفدر الوفد حقيقة الموقف فيؤيد أحمد ماهر
 أو - بأقل الايمان - يلزم الحسم اذاءه ولاسيما أن اشتراك مصر في
 الأمم المتحدة كان دائما مطلبيا رئيسيا وهاما طالما نادى به النحاس
 والوفد ، وكان هذا المطلب - كما ذكر أحمد ماهر في خطابه إلى
 القاء في مجلس النواب - لايمكن تحقيقه الا عن طريق اعلان
 الحرب . ولا نستطيع أن نقول الآن أن الأمم المتحدة أثبتت فشلها
 وضعفها أمام مطامع الدول الكبرى في أواخر الستينيات وأوائل
 السبعينيات ، فلم يكن هذا القتل يدور في خلد المصريين في أوائل
 وأواسط الأربعينيات ، فقد رأينا كيف أن النحاس ظل يفاخر
 بالحصول على وعد من السفير البريطاني باشتراك مصر في أي
 محادثات تتعلق بها ، وهامى في سبيل اشتراكها كعضو مؤسس
 في الأمم المتحدة التي تعمل على تسوية المشاكل العالمية . ومع ذلك
 يعارض الوفد وينشر بيانا يهاجم فيه أحمد ماهر . انهما في
 تصورنا سقطة من سقطات الوفد ، وافة من آفات الخلاف في الرأي .
 وقد تردى فيها هذا الحزب كغيره من الأحزاب المصرية .

الوفد ووزارة محمود فهمى النقراشي الأولى :

اغتيال أحمد ماهر وخلقه فى رئاسة الوزارة صديقه وزميل كفاحه محمود فهمى النقراشي فماذا يأتى كان موقف الوفد فى معرضه له ١٩٤٥ كانت وزارة النقراشي امتدادا لوزارة احمد ماهر لذلك فقد انشغلت فى المحلل الأول بنفس المسألة التى ذهب ضحيتها ماهر وهى مسألة إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وقد وافق مجلس النواب بالإجماع على قيام حالة الحرب ، أما فى مجلس الشيوخ - وكان الوفد ممثلا فيه تمثيلا قويا - فرفضه اعترض ٤١ مقابل ٦٥ بالموافقة ، وكانت الحجة التى تندرج بها الشيوخ الوفد يون هى أن مجلس النواب لا يمثل الشعب وهذا دليل آخر على أن آفة المناورات الحزبية كانت تتطلب حتى فى مثل هذه المسائل الكبرى التى لها مساس بمستقبل البلاد .. على أى حال صدر مرسوم فى ٢٦ فبراير ١٩٤٥ باعتبار الملكة المصرية « فى حالة حرب مع الريخ الألماني وامبراطورية اليابان » .. ولعل الموقف الذى استحوذ على اهتمام الوفد ومعارضته وهجومه هو موقف حكومة النقراشي من القضية الوطنية .. فحينما أرادت هذه الحكومة

الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ قدمت مذكرة بذلك الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ . فردت الحكومة البريطانية بمذكرة تبين منها سوء مقاصد الانجليز ومراوغتهم واصرارهم على ابقاء أسس المعاهدة كأساس للعلاقات بين انجلترا ومصر رغم انتهاء الحرب وإعلان ميثاق الأطلسنطى والحريات الأربع ، والمبادئ الحديثة التى قررها ميثاق الأمم المتحدة .. وقد أثارت هذه المذكرة نائرة الرأى العام وكانت تحركه بيانات الوفد - كما سنرى - فقام بجمعة مظاهرات صاخبة فى القاهرة والمنع الأخرى .

ولنحاول الآن ان نتدارس موقف الوفد وقد بدأ بأن أرسل مذكرة الى السفير البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٤٥ ضمنها مطالب مصر من حيث تعديل المعاهدة وجلاء القوات الأجنبية .. ولأنه كان قد قاطع انتخابات ١٩٤٥ كما أشرنا وبالتالي لم يكن ممثلا في مجلس النواب ، فاننا نستطيع من خلال نافذة البرلمان الأخرى ، أعني مجلس الشيوخ وقد كان ممثلا فيه تمثيلا كبيرا كما ذكرنا ، وكذلك من خلال بياناته التي كان يصدرها بين الفينة والفينة ، نستطيع أن نتعرف على اتجاهاته ومواقفه .. ففي مجلس الشيوخ - مثلا - وكان محمد صبري أبو علم (سكرتير الوفد آنذاك) يتزعم المعارضة فيه - فيقسم استجوابا الى النقراشي عما اتخذته الحكومة من اجراءات للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر وتعديل معاهدة ١٩٣٦ -

وحيثما يطلب النقراشي ارجاء المناقشة في هذا الاستجواب الى دورة أخرى بحجة أنه يحتاج الى وقت للاستعداد له ينبرى له صبري أبو علم مصرا على أن يظفر منه بجواب يعيد تحديده يوم لأمساق ثم يقول : ان هذه الدورة يجب أن تمتد الى الوقت الذي يسمح بمناقشة هذا الموضوع حتى تتمكن البلاد من أن ترى شعاعا من النور يكشف لها عن آمالها وحقوقها ، ولست أعتقد أن الطلام الذي لازم حقوق البلاد الى اليوم يظل مفروضا حتى على شيوخ الأمة ونوابها .. ثم يطرح أبو علم المسألة على المجلس لاتخاذ قرار بشأنها ، ويلوم الحكومة لأنها تتجاهل مناقشة تلك المسألة الحيوية في حين أنها تهتم بأبرام ميثاق « سان فرانسيسكو » ونظر المراسيم التي حلت محل الأوامر العسكرية التي اقتضتها ظروف الحرب .. الخ .. وفيما يتعلق بالميثاق طالب صبري أبو علم الحكومة بعرضه على الأمة لتقول رأيها فيه باعتبار أنها ليست ممثلة في مجلس النواب ، والحكومة صورة لهذا المجلس وبالتالي ليس لها أن تتحدث أو تعقد أمرا باسم الشعب .. وهذه هي النغمة التي كان الوفد يلجأ اليها دائما أثناء أبعاده عن الحكم ، وهي نفس النغمة

التي ستصلهم آذاننا بصورة منفردة إبان عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ كما سنرى في موضعه ٠٠ ثم نعود الى أبو علم لنجد ما زال مستطردا يربط بين الوضع في مصر وما يقضى به الميثاق وينادى بأنه كان الأخرى بالحكومة أن تبادر الى مفاوضة انجلترا حتى يمكن التسوية ما بين الالتزامات المفروضة على مصر بمقتضى الميثاق والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ . ولا يغفل صبرى أبو علم مؤاخذه الحكومة على عدم تحركها فى المسألة الوطنية الا عجب أن تحركت الهيئة السياسية السالفة الذكر « وكان تحركها - كما يذكر أبو علم - بعد أن تحرك الوفد المصرى » .

هذه هى اتجاهات الوفد من خلال مجلس الشيوخ وواضح لدينا بأنرها بعنصر المناورات الحزبية والرغبة فى احراج الحكومة وافساد الجو السياسى أمامها ، وليس معنى هذا أننا ننكر انبعاثها عن رغبة وطنية فى حل القضية المصرية ، لكن الحل لا يأتى بمنزلة هذه المهاترات والمناورات والخدع الحزبية ٠٠ ثم نأتى الى بيانات الوفد لنجدها تسير فى نفس الاتجاه وكان القضية والأهداف القومية لم تكن الا بمثابة أحجار شطرنج تلعب بها الأغراض الحزبية لعبة الوصول الى الحكم ٠٠ ومع ذلك وللأمانة التاريخية - نعرض لأحد تلك البيانات كنموذج نقيس عليه ٠٠ يبدأ البيان بالهجوم العنيف على حكومة النقراشى وموقفها من القضية ثم يشير الى تجاهل الحكومة البريطانية للمهد الذى قطعته على نفسها لوزارة الوفد (٤٢ - ١٩٤٤) بالألا تدخل فى أى مفاوضات تمس مصالح مصر مباشرة دون تبادل الرأى معها ، وذلك بينما اتفق وزراء خارجية الدول العظمى فى موسكو على اجراءات عقد الصلح مع دول المحور وتوابعها « وقد أغفلت مصر فى هذا الصدد اغفالا تاما حتى بالنسبة لمقد الصلح مع ايطاليا وهو يمس مصالحنا مباشرة » ٠٠ ويمضى

البيان في هجومه للحكومة ، التي لا يشغلها الا أن تجمع شملها كلها تصدع وتلهي الأمة بين الحين والحين بالمسكنات لعلها تسبكت عن حقها وتنسى أهدافها ، وأنتى حينما أخرجت في آخر الأمر قدمت في ٢٠ ديسمبر الماضي مذكرة تطلب فيها المفاوضات لتعديل المعاهدة ٠٠ ، ثم يتناول البيان هذه المذكرة فينعي عليها أنها تناولت مطالب البلاد في تردد واستكانة وشوحتها في شروطها الخاص بالسودان مجاملة ومجاراة للانجليز ، فعالت مثل ما قابوه وكرروه في العهد الأخير عن مصالح السودانيين وعن اجراء الاسنفاء بينهم ، مع أن أحدا من المصريين لا يفعل مصالح مواطنينا السودانيين لأن مصر والسودان كما سبق أن ذكرت وكررت - النحاس هو الذي يقول - أمة واحدة لأهلها مالنا وعليهم ما علينا ٠٠ » .

ويمضي النحاس في البيان يحذر أبناء وادي النيل من هذه الفخاخ الاستعمارية المنصوبة لفصل مصر عن السودان وفصل شمال السودان عن جنوبه والتهام الجميع على حد سواء : ولا يففل البيان خطابا لآقاء عبد الحميد بدوى في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة وقصوره عن اعلان مطالب مصر - في رأى الوفد - وتسجيل حقوقها ، واهتمامه فقط - كما يدعى البيان - بشكر وزير الخارجية البريطانية ، وعرض معارفه الفقهية ٠٠ الخ » ، ويقولون البيان بسن هذا الخطاب وموقف ممثلى سوريا ولبنان اللذين طالبا بانسحاب الجنود الأجنبية من بلادهما ٠٠ ثم يتساءل النحاس قائلا : « ماذا تنتظر الحكومة المصرية لعرض قضيتنا ؟ وهل تريد أن تلتزم جمودها وتخلفها حتى يسبقنا غيرنا الى عرضها ؟ » ونحن نسجل هذا التسؤل من الآن على النحاس والوفد اذ يتضح فيه رغبة الوفد في عرض القضية دوليا ، وهو الأمر الذى يتناقض مع موقفه الذى سنراه في عام ١٩٤٧ . ثم نعود الى البيان الذى يرى أنه « مادامت هذه الحكومة تقف هذا الموقف من حقوق البلاد فانه لاينتظر من الانجليز أن

يكونوا أكثر غيرة منها ، ولا يستغرب منهم خطة التسوية والمماثلة التي كان آخر مظهرها لها تصريح وزير الدولة البريطاني في مجلس العموم بأن مذكرة الحكومة المصرية موضع البحث والدرس لدى الموظفين المختصين ، ثم ينهى البيان بأن يعلن النحاس باسم الأمة أنا لا نكار والاستنكار لا يكفيان والوقت يمر والخطر يحيط . فلم يبق سوى أن تخضب الأمة لحقوقها وتعلن الجهاد في سبيل حريتها واستقلالها . . . واني وزملائي كما تعهدنا الأمة دائما في الصنف الأول من صفوف الجهاد لئلا نلج جهدا أو تضحية في العمل لتحقيق أمانها . »

واضح تماما أن الوفد - كعادته - كان يحاول أن يعطي الرأي العام ضد وزارة النقراشي بالهجوم عليها واتهامها بأنها تعمل في الخفاء ، وكان في نفس الوقت يتلطف على أن تعلن الحكومة خطتها التي اتخذتها أو التي في سبيل اتخاذها « لأنه من مصلحة مصر أن يطلع شعبها على ما هو جار ، فإن كنا قد وصلنا الى فترة المفاوضات بالفعل فلتقل لنا الحكومة ذلك » ، والواقع أن هذا الالجاج والتلطف المحموم من جانب الوفد على الدخول في مفاوضات أمر لا يستطيع الباحث تبريره وإن كان متمشيا مع سياسة الوفد منذ نشأته وحتى عام ١٩٥١ ، لكننا نستقد أنه كان مجرد مناورة وفدية . حقيقة أن حكومة النقراشي لم تتحرك الا على أثر البيان الذي أصدرته الهيئة السياسية الاستشارية كما ذكرنا ، لكن الوقت لم يمض بعد ، فنحن مازلنا في أكتوبر ١٩٤٥ ، ومن المعروف أن التمهيد للمفاوضات في عهد أي حكومة حتى حكومات الوفد نفسها كان يستغرق فترة طويلة ، واذن لم يكن هناك ما يستوجب هذا الالجاج واللفظ وكيل الاتهامات لحكومة النقراشي بأنها متعاقسة

ومتباطنة وتعمل في الخفاء . . الخ ولم يكن هجوم الوفد مقصورا على الحكومة وحدها ، بل امتد الى مهاجمة بريطانيا وسياسيتها فقد دأبت صحافته على تهديدها بأنها اذا لم تستجب للمطالب المصرية فان مصر ستطلب مساعدة الاتحاد السوفييتى فى تحقيق هذا .

وعلى أى حال نجح الوفد فى تحقيق هدفه بتعبئة الراى العام ضد الحكومة اذ أخذ يطالب بالجلء بنون قيد ولا شرط ، وبحق السودانين فى تقرير مصيرهم كما انتظمت عدة مظاهرات شعبية من الطلبة والعمال وأفراد الطبقة الوسطى ، وقابلتها الحكومة باجراءات اتسمت بالعنف والقسوة مما أدى الى ضعف مركزها فقدمت استقالتها فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ .

الوفد ووزارة اسماعيل صدقى « فبراير - ديسمبر ١٩٤٦ »

يبدو ان الملك أراد أن يصارع الوفد ويحمى الشعب فجاءهما بهموهما العنيد وبطل انقلاب عام ١٩٣٠ اذ عهد الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ . . فهل ياترى سيستطيع الوفد ترويض هذا النمر والقضاء عليه ؟ هذا هو مجال بحثنا الآن .

كان اسماعيل صدقى مدركا من أين هبت الرياح فاقتلعت حكومة النقراشى ، وهى المظاهرات ، فأراد بذلك أن يصل على استرضاء الراى العام فسمح فى البداية بقيام المظاهرات مع الاحتياط لحفظ الأمن والنظام . . الا أنه رغم ذلك فقد هبت عليه أعاصير الوفد من كل صوب فاشعلت النار حوله فى كل مكان . وقد أطلقت الشرارة الأولى « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » التى كان شباب الوفد من العمال والطلبة قد قاموا بتأليفها مع ممثل المنظمات الاشتراكية ، فنظمت اضرابا عاما فى ٢١ فبراير باعتباره يوم الجلء ، وقامت المظاهرات فتمرضت لها القوات البريطانية

المسلحة وقوات البوليس المصرية مما أدى الى حوادث قتل واصابات كثيرة . . وكان من الطبيعي أن ينتهز الوفد الفرصة فأخذ يشدد الهجوم على اسماعيل صدقي وحكومته . ولكي تتضح لنا معالم الصورة لابد أن نشير الى بعض أخطاء الحكومة التي استهدفت هذا الهجوم . وفتناول أولا الأخطاء التي تمس السياسة الداخلية . وهي تنحصر في أعضاء الطرف عن بعض تصرفات القصر ، وتقييد الحريات يمنع الاجتماعات ومصادرة الصحف المعارضة . . الخ

فعل سبيل المثال لم تعترض على تعيين كريم ثابت في منصب المستشار الصحفي لديوان الملك ، كما لم تعترض على دعوة الملك لملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها واستقبالها لهم في انشاص بدون علم الوزارة وصدر قرارات في اجتماع عقده ولم يحضره وزير الخارجية (احمد لطفى السيد) . . وقد تعقبت صحف الوفد مثل هذه التصرفات بالهجوم ، وكان صدقي يدافع عنها بأنه يعتزم مفاوضة انجلترا ومن الخير أن يظل الجو صفوا لاتعكره أزمات بين القصر والوزارة . وتقف قليلا امام هذا التبرير فهو نفس التبرير الذي سيقدمه لنا الوفد في مهادنته مع السراى عام ١٩٥٠ ، واذا كان عذر صدقي مفهوما باعتباره صنيعا السراى وهي سنه الوحيد في الحكم ، فلا نستطيع أن نقبل تبرير الوفد باعتباره حزب الاغلبية الشعبية والذي تولى الحكم بارادتها لا بإرادة السراى . . لقد هودن القصر - في الحالتين - وكأنه غير مطالب من جانبها بالمحافظة على صفاء الجو السياسى وكان من حقه أن ينتهز مثل هذه الفرصة - سواء في ١٩٤٦ أو ١٩٥٠ - لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها في الظروف العادية .

لكن ماذا عن موقف الوفد ازاء سياسة حكومة صدقي في معالجة المسألة الوطنية وتطوراتها ؟ . بدأ اسماعيل صدقي في التمهيد

للمفاوضات مع الجانب البريطاني وناشد الأحزاب بما فيها الوفد
 المشاركة في وفد المفاوضات ، فرفض الوفد الاشتراك فيه لأنه
 اشترط « أن يكون له أغلبية المفاوضين ورياسة هيئة المفاوضات
 وتعديل اساس المفاوضات » . . « أما مسألة من مجلس النواب فقد
 رأى الوفد انه لا بأس من ايساهل فيها بالأرجاء الى ما بعد انتهاء
 المفاوضات كيفما كانت نتائج المفاوضات » . ويبدو أن مسألة
 اشتراك الوفد في هيئة المفاوضات اتخذت وقفا في مشاورات بين
 صدقي والوفد من ناحية وبين اعضاء الوفد أنفسهم من ناحية أخرى
 . . ففي أحد بيانات الوفد يشير الى اجتماع ضم زعيمه وبعض
 أعضائه وقد أخذوا يتدارسون الموقف . فنلاحظ أن النحاس أخذ
 يشرح الخطوات والاجراءات التي اتخذت من جانب صدقي والوفد . .
 الى أن يقول البيان أن حفي محمود باشا اتصل برفعته في
 ٤ مارس ١٩٤٦ - أي النحاس - وأبلغه أن الرسالة التي حملها الى
 رفعه موفدا بها من صدقي باشا هي الكلمة الأخيرة لامتقب عليها . .
 ثم قال النحاس : وعرضت على الوفد المداولة في هذه الأمور فرأى
 صدقي بالاجماع الاصرار على الشروط الثلاثة (وهي الشروط
 السالفة الذكر) . . ويمضي البيان فيذكر أن الوفد « أصدر قراره
 التاريخي » « وبيان أملت أمانة الوفد لرسالته الوطنية وبالغ
 حرصه على حقوق البلاد » ويبدو أن الوفد كان مازال يأمل في قبول
 صدقي لشروطه اذ يقول « ومع ذلك فقد توخينا الأناة والهدوء
 وتركنا الباب مفتوحا في البيان الذي أصدرناه ورأينا اذاعته بمجرد
 انتهاء المشاورات بأبلغناه في الصحف في مساء الأربعاء بعد أن
 أبلغناه في صباح ذلك اليوم الى صدقي باشا اذ كلفنا سعادة
 فؤاد سراج الدين باشا بمقابلة دولته وإبلاغه قرارات الوفد فقام
 بهيمته ولكنه لم يفز من صدقي باشا بجديد » . ويستطرد النحاس
 في البيان يقول « حرصنا بعد ذلك على اذاعة البيان حتي لا نترك الأمة
 هدفا للمفاجآت والتأويلات وحتى لا نفسخ المجال لخصومتنا للتشويه

من موقفنا ، وحتى تطبئن الأمة الى أن الوفد كما عرفته في سائر
مراحل الجهاد هو الأمين على قضية البلاد الحريص على حقوقها
وأملها . . . ثم قال النحاس : فإذا كانت النتيجة ؟ إداع
صدقي باشا بيانا بالرد علينا حشاه بالطن على الوفد ورئيسه .
أما ابلاغ الانجليز بتعديل اساس المفاوضات وتحريرها من قيود
المذكرتين فقد أغفله صدقي باشا . . الخ البيان . .

وقبل ان نتناول البيان الذي أصدره الوفد والمضار اليه في
البيان السالف الذكر ، يحسن بنا أن نفق قليلا لنحاول تفسير
موقف الوفد ورفضه الاشتراك في هيئة المفاوضات وشروطه التي
أملها . . في الواقع ان الباحث - ولأول وهلة - لا يستطيع أن
يبرر موقف الوفد ، حقيقة أنه كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد
للشعب - ونحن لانكر ذلك - ثم انه وقف موقفا مشابها من
مفاوضات عدلي عام ١٩٢١ ، وإذا كان قد فشل في تحقيق شروطه
في ١٩٢١ فقد نجح في املائها وتحقيقها في مفاوضات ١٩٣٦ من
حيث الرئاسة وأغلبية المفاوضات ، وتأسيسا على هذا اعتبرنا أن
الوفد هو الصانع الأول للمعاهدة ، كما هذه حقائق نسلم بها ورغم
ذلك لابد أن نتساءل : ماذا كان يحول دون أن يشترك الوفد في
هيئة المفاوضات مع صدقي ، ثم يحاول - بما له من نفوذ وسحر
جماهيرى - أن يقرض ارادته من خلال تلك الهيئة ، فإذا فشل
خرج منها وأعلن هذا الملامة ؟ ولو فعل ذلك لكان أدى دوره الجدير به .
ثم ألم يكن من المحتمل ان يكون وجوده وتمثيله - ولو بعضوين
فقط كما أراد صدقي - دافعا لصدقي وبقية الهيئة الى التشدد
خوفا من الاحراج أمام الوفد والشعب من ناحية ، ومن ناحية أخرى
ربما كان وجوده يقلل من أظافر الجانب البريطانى وتخفف من
تشدده وغلواته ولاسيما أنه - أى الجانب البريطانى - كان لابد
يدرك أن الوفد وزعيمه هما صاحبا الفضل في عقد المعاهدة واقرازها

وقبولها في عام ١٩٣٦ ٤٠٠ تساؤلات كثيرة تدور في الذهن كلها حول هذا الموقف والمواقف الشبيهة للوفد وتطرح أمامنا قضية هامة وهي تتلخص في أن الوفد كان يعتبر نفسه هو المفاوض الذكي الوحيد والحكومة الصالحة الوحيدة ، والحزب الوحيد ...

وعلى أي حال لم يكن صدقي بالرجل الذي ينحني للوفد ، فقد مضى في طريقه الوعر ، ألف وفد المفاوضات وبدأ مفاوضاته مع بريطانيا في النصف الثاني من أبريل ١٩٤٦ ، وانحصرت في البداية منه من ناحية واللورد ستجسجيت والسير رونالد كامبل من ناحية أخرى ، وتمتعت المفاوضات في هذه المرحلة حين وضع اصرار الجانب البريطاني على استبقاء قاعدة حربية في قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، الأمر الذي كاد ان يؤدي الى قطعها ، الا أنها استمرت وانتقلت الى هيئتي المفاوضات الرسمية ولكن بدون جدوى ، اذ تبين من المشروع الجديد الذي عرضه الجانب البريطاني أنه لا يختلف في جوهره عن معاهدة ١٩٣٦ ٠٠ وتوقفت المفاوضات ٠٠ ثم استؤنفت في يوليو ١٩٤٦ لتتوقف مرة ثانية في أواخر سبتمبر ٠٠ فتخرجت الأمور - كالمادة دائما عقب كل فشل ينتاب المفاوضات - وتهدد مركز الوزارة مما اضطر اسماعيل صدقي الى تقديم استقالته في سبتمبر ١٩٤٦ ٠ وكانت قد برزت فكرة لتوحيد الصفوف منذ فبراير ١٩٤٦ ، وحاول الشباب تحقيقها كما فعلوا في عام ١٩٣٥ ، الا أنها وئدت في مهدها ، ويبدو أن الملك - بإيماء من مستشاريه - أراد أن ينتهز فرصة اضطراب الأحوال السياسية وتقديم صدقي لاستقالته - وربما كان مبعث هذا التفكير أن انجلترا كانت تتشدد ازاء مصر لاختلاف أحزابها - فسواء أكان اضطراب الألق السياسي أو الرغبة في توحيد الصفوف ضد انجلترا ، فقد رأى الملك تأليف وزارة ائتلافية تشترك فيها كل الأحزاب بما فيها الوفد ، برئاسة شريف صبري الذي اتصل بالوفد ، كما اتصل بالأحزاب الأخرى

للتوفيق بينها ، ولكن لم يكده شريف صبرى يخطو الخطوة الأولى في ذلك حتى فوجئ بالعدول عن فكرة الوزارة الائتلافية ، واستئناف اسماعيل صدقي لرئاسة وزارته . ولعله من المستحسن أن نستأنف الاشارة السريعة الى بقية مراحل المفاوضات مع استئناف صدقي لوزارته قبل أن نتناول موقف الوفد من خلال بيانه السالف الذكر وصحافته ومقالات كتابه ، وذلك لاستكمال معالم الصورة .

ويبدو أن صدقي في هذه المرحلة عمل على تغيير خطته والاعتماد على نفسه واحمال هيئة المفاوضات المصرية ، فقد سافر هو ووزير خارجيته الى لندن لمباحثة المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا . وانتهت مباحثاتهما الى مشروع معاهدة « صدقي - بيغن » في أكتوبر ١٩٤٦ ، ثم عاد صدقي الى مصر وعرض مشروعه على هيئة المفاوضات فرفضه سبعة من أعضائها وأصدروا بيانا بذلك الى الرأي العام في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ . فقام صدقي من جانبه بحل هذه الهيئة واكتفى بعرض المشروع على البرلمان ! .

وقويت صفوف المعارضة الوفدية واشتدت في مهاجمة صدقي فالتجأ هو الآخر الى استعمال أسلوب القسوة والعنف في معاملة الصحف الوفدية بحجة مقاومة الشيوعية واعتقل الكثيرين من رجال الفكر والصحافة وكان لابد للوفد أن يطلع الرأي العام على موقفه من هذه التطورات وأن يحاول بكل طاقاته تقويض أركان حكومة صدقي . فتعقب بياناته وصحفه ومقالات كتابه سياسة هذه الحكومة وأساليبها في معالجة المسائل الداخلية والخارجية .

ففي أحد تلك البيانات يذكر الوفد الجماهير بحقيقة صدقي باشا وذلك باستعراض تاريخه في الحركة الوطنية ثم يشير الى مؤامراته ذات الشطرين : تقييد الأمة واهدار حرياتها ، ثم محاولة فرض اتفاق يسجل الحماية عليها . ثم يتناول الشطر الأول فيقول

« هذا هو صدقي يخلق الضيق ويصادرها ويتغلب النحاس وخاصة
 انصحف الوفديه ومنع الاجتماعات الصاعه لا- بالنسبة للوفدين
 وحدهم بل لكل هيئة أو جماعة ترفع صوتها بالنقد والاعتراض » ٠٠
 ويستطرد البيان فلا يقل مسألة اضطهاد صدقي للصالح والطلبه
 والفواين الرجعية « الصدقية » لكبت الحريات وادعائه بمقاومة
 الشيوعية « هذا هو صدقي - كما يقول البيان وبخطاب النحاس في
 عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ - يخلق من نسج خياله خطرا
 شيوعيا يهول به ويشيع الخوف منه لاغراض في نفسه ويتخذه
 ذريعة لاضطهاد خصومه السياسيين والاحرار والمفكرين ٠٠ « أما فيما
 يتعلق بالشطر الثاني وهو مسألة المفاوضات ومشروع المعاهدة ،
 فبعد أن يقارن الوفدين النفراشي وصدقي ويرى أنهما يختلفان في
 التكوين والمزاج « ولكنهما على الهدف والغاية فرسا رهان » ، ينبرى
 للمفترحات في المشروع فيرى أن الجانب البريطاني « لم يتزحزح -
 حتى اليوم الاخير - عن الموقف الذي وقفه في اليوم الأول مع افتتان
 في الصيغة والتغيير لا يمس الجوهر في قليل أو كثير وهو فرض
 للحماية على مصر بل الشرق الأوسط كله واقتطاع السودان »
 ثم يتهم بيان الوفد وخطاب زعيمه - يتهمان صدقي بأنه جعل همه
 اقناع زملائه المفاوضين المصريين بما يعرضه الانجليز وأنه « لاجرم
 أن تنتهى مفاوضات بهذا المشروع المشؤم الذي وقعته مع وزير
 خارجيته والذي يراد « الآن » بكل الوسائل فرضه على مصر وهو
 أسوأ ما تمخضت عنه المفاوضات المصرية البريطانية في مختلف
 العهود والمراحل منذ مفاوضات ملنر حتى الآن » ٠٠ ولا يترك
 الوفد - سواء في بيانه أو خطاب النحاس - نصوص هذا المشروع
 دون أن يفندھا ٠٠ ف فيما يتعلق بنص الجلاء في أول سبتمبر
 ١٩٤٩ ينهى الوفد عليه أنه لم يحدد عدد القوات وصفتها وتواريخ
 جلائها تدريجيا كما جاء في معاهدة ١٩٣٦ نفسها ، ويتساءل
 النحاس قائلا « من يدري ماذا تأتي به الأيام في خلال هذا الزمن

اصويل فيننجل الانجليز كما عودوا شئى المعاذير للبقاء وارجاء
الجلاء ؟ ان الامر لا يعلو ان يكون وعدا جديدا بالجلاء يضاف الى
وعودهم السابقة التى نيفت على الستين . . . أما فيما يختص
بالتحالف العسكرى فقد اعتبره الوفد اقرارا صريحا من جانب مصر
بان تكون نقطة استراتيجية بريطانية لحماية مصالح الامبراطورية
المدعاة فى الشرقين الأوسط والأدنى . . . وقارن الوفد بين هذه
الحالة والحالة الناشئة عن معاهدة ١٩٣٦ ثم خرج من المفاربة بعدة
نتائج منها : أولا : فى المعاهدة كانت دعوى الانجليز مقصورة على
حق الاشتراك فى الدفاع عن قناة السويس ، أما هذه النصوص
فيراد بها التسليم لهم بحق الاشتراك فى الدفاع عن مصر كلها ،
وهذه هى - كما يذكر النحاس - الحماية بعينها لا بالنسبة لمصر
فقط بل البلاد المتاخمة لها وبلاد الشرق الأوسط كلها . . . ثانيا :
فى المعاهدة كانت معونة مصر لانجلترا فى الأحوال التى تقتضيها
محاصرة داخل حدود الأراضى المصرية ، وفى مشروع صدقى -
بيمن يراد أن تكون مطلقة فى داخل مصر وخارجها دفاعا عن
الامبراطورية البريطانية . . . ثالثا : نصت المعاهدة على أن تستعين
مصر ببعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصرى ،
وكان اختصاصها مقصورا على هذا الغرض الفنى ولم يكن لها أن
تتدخل فى مسائل الموظفين عسكريين ومدنيين ، ويراد الآن « أى فى
مشروع صدقى - بيمن أن يستبدل بهذه البعثة لجنة مشتركة للدفاع
يتغلغل اختصاصها فى كل كبيرة وصغيرة من وسائل تنسيق الدفاع
فى البر والبحر والجو . . . الخ . رابعا : كانت البعثة العسكرية
موقوتة بالمدة التى تراها الحكومة المصرية نفسها ضرورية لاستكمال
تدريب الجيش المصرى ، أما لجنة الدفاع المشتركة التى نص عليها
المشروع فتبقى مابقى الاتفاق الجديد أى على الأقل لمدة عشرين عاما .
والخلاصة التى انتهى إليها الوفد أن هذه النصوص
« المشثومة » تسجل على مصر التبعية التامة لانجلترا فى سياستها

الخارجية كما تخولها السيطرة على شئونها الداخلية مدنية وعسكرية ، وتجعل منها أداة لبسط السلطان البريطاني على جيرانها واشتقانها في منطقة الشرق الأوسط كلها .

هذا هو موقف الوفد ولاجدال في أنه كان معبرا عن اتجاهات الرأي العام في رفضه لمشروع صدقي - بيغن ، لكن ما هو خطه الوفد وأهدافه ازاء القضية الوطنية وكان لزاما عليه أن يطنها باعتباره ممثل الاغلبية الشعبية ؟ لقد أوضح النحاس - في خطابه السالف الذكر - خطة الوفد على النحو التالي :

اولا : قطع المفاوضات ..

ثانيا : سقوط معاهدة ١٩٣٦ ..

ثالثا : الالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة ..

رابعا : الرجوع الى الامة لاجراء انتخابات حرة ..

وانتهى النحاس في خطابه قائلا : اني باسم الوفد المصري الوكيل عن الشعب المصري في السعي الى الاستقلال التام لمصر والسودان أعلن أن مصر لن ترتبط باتفاق لا يحقق أهدافها ولو أبرمه هذا البرلمان ، ولا عبرة بانكار المنكرين لهذا التوكيل ، فقد أكدته المرة بعد المرة جميع الانتخابات الحرة التي أجريت منذ قيام الحكم الدستوري الى الآن ، ويؤكد اليوم تهرب حزبي الاقلية من الرجوع الى حكم الناخبين بهذا الشكل الفاضح المفضوح ، لقد بيع صوتنا من دعوتهم الى حومة الانتخابات ، ولا تعليل لهذا الهروب الا أنهم يطمون حق العلم مكانتنا ومكانتهم في البلاد ... الخ ، .

واذا كان الوفد قد نجح في تأليب الرأي العام واشغال ثورته ضد حكومة صدقي فائنا نلاحظ أن صدقي من جانبه كان يستमित

فى مقاومة الوفد فقد أطلق أبواق دعايته تهاجم الوفد وزعيمه وتؤيد مشروع صدقى - بيفن وتذكر الوفد بمعاهدة ١٩٣٦ ورأى زعمائه فيها وتقارن هى الأخرى بين نصوصها ونصوص المشروع الجديد من وجهة نظرهما ، لكنه كان واضحا أن الوفد يكسب الأرض باستمرار رغم دعاية صدقى ، فانه بصرف النظر عن أن صدقى كان أحد المتفاوضين فى معاهدة ١٩٣٦ فانه فى عام ١٩٤٦ كان واضحا أن الظروف الدولية قد تغيرت عقب الحرب العالمية الثانية وقد حلت المواثيق الدولية والضمانات الجماعية محل المحالفات الفردية وقد تحملت مصر فى سبيل نصرته الديمقراطية التضحيات الكثيرة التى شهدت بها بريطانيا نفسها ، وبالتالى فقد كانت الجماهير - من خلف الوفد أو أمامه - تنادى بسقوط المعاهدة ، ويبدو أنه كان هناك شبه تألف بين الوفد والشيوعيين فى معارضة مشروع صدقى - بيفن من ناحية ، والهجوم ضد صدقى من ناحية أخرى .

على أى حال لم يكن النحاس وحده هو الذى يصول ويجول فى التعبير عن وجهة نظر الوفد ، اذ نجد أن بعض كتابه - كالدكتور طه حسين والدكتور محمد منور - قد تعقبوا حكومة صدقى بالهجوم والنقد العنيف . . ولا سيما منور الذى ربط بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية ، فنتجده يركز هجومه حول المطالبة بتغيير النظام الاجتماعى القائم آنذاك . . ولعل منور فى كتاباته - كما سنرى - كان أكثر واقعية وعمقا - فى تصورنا - من الزعماء الوفديين وخطبهم السياسية ، لكنه على أى حال كان نافذة حرة من نوافذ الوفد . . . يتناول منور مشكلة توزيع الثروة فى مصر فيمنع على اسماعيل صدقى أنه أعلن فى خطاب تأليفه لوزارته أنه سيرفع مستوى الشعب بتنمية الانتاج . . . ولكن دولته لم يشر أية إشارة الى مشكلة توزيع الثروة فى مصر مع أن الصالم كله

يعرف أن مصر تعاني من تماوت الثروة فيها تفاوتاً بلغ حداً لا يُطاق ... وبعد أن يوضح مندور أن سياسة الحكومة « سياسة رأسمالية » يقول « لو أن حكومة صدقي باشا كانت حكومة ديمقراطية حقاً لأقدمت فوراً على تغيير نظامنا الحال وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها لا على ٥٠ مليوناً من الجنيهات بل على ١٠٠ مليون دون ارهاق حقيقى لكبار الأثرياء الظالمين ... » ويستطرد مندور ليربط بين القضية الوطنية والاجتماعية فيقول : « إذا كانت هناك نصيحة نستطيع أن نسديها إلى صدقي باشا وأخوانه الرأسماليين فهي أن يسايروا الزمن ويعرفوا بأن الشعب إذا لم يعد يطبق الاستعمار الخارجى فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلى الذى يمس قوته وحياته اليومية عن قرب » ثم يشير مندور إلى موقف الجماهير من المفاوضات والمشروع وتصريحات ييفر فيقول « نحن أبناء مصر لا نفهم ماذا يريدون من التحالف وبخاصة بعد أن عرفنا أنه ليس إلا وسيلة للحد من سيادتنا وتحميلنا بالتزامات نحو إنجلترا لا قبل لنا بها ... » اننا نؤمن بأن زمن التحالف مع إنجلترا أو غيرها من الدول الكبرى قد انقضى بانقضاء زمن الاستعمار وقد أصبحنا نعتقد أن هذا التحالف مرادف للاستعمار » .

وهكذا شهر الوفد جميع أسلحته للقضاء على مشروع صدقي وحكومته ، وقد أعطى صدقي نفسه سلاحاً أضيف إلى أسلحة الوفد حينما قام بحل هيئة المفاوضات كما أشرنا ، فاجتمعت كلها لمهاجمة صدقي مما أدى إلى التجأه إلى الأسلوب الذى اشتهر به وهو العنف المصحوب بالهراء بحجة مقاومة الشيوعية فاعتقل الكثير من رجال الفكر والصحافة وغيرهم وقد جاوزوا المائتين ، وكان منهم بعض الوفديين وعناصر أخرى مثل محمد زكى عبد القادر الذى وصف لنا ظروف هذه التهمة وملابساتها وكيف كانت تمثيلية أشرف

صدفي على اخراجهم ٠٠ ، « يصور لنا هذا الجو السياسي المظلم فيقول » وقادني ضابط البوليس الى سجن الأجانب ٠٠ وهناك عرفت بعض التفاصيل عن المهزلة ٠٠ رأيت في السجن عشرات حالهم مثل حالي ٠٠ هجم عليهم البوليس والنيابة في منتصف الليل وفتشوهم وقادوهم الى حيث أوجد الآن ٠٠٠ رأيت الدكتور محمد مندور والأستاذ سلامة موسى والدكتور محمد بلال والأستاذ أحمد كامل قطب المحامي ورئيس حزب الفلاح وكثيرين آخرين ٠٠٠ وعلمت أن عدد المقبوض عليهم جاوز المائتين ٠٠ وأن هناك حملة متسabee وقعت في الاسكندرية وغيرها من المدن في نفس الوقت وب نفس التهمة ٠٠٠ السخ ، »

وقد أطلقت الصحف على هذه القضية تسمية « قضية السيوعية الكبرى » ، فهل كانت هذه القضية حقيقية أم مجرد تمثيلية مصطنعة وإذا كانت كذلك فما هو هدف صدقي منها ؟ لندع زكي عبد القادر - باعتباره أحد المتهمين فيها - يجيب على هذا التساؤل فيقول « لقد استمر التحقيق في هذه القضية شهورا وشهورا وأفرج عن كل المتهمين فيها بعد فترات قصيرة أو طويلة ، وفي مدى علمي لم يقدم أحد ممن اتهم فيها الى المحاكمة ، ومعنى ذلك أن النيابة لم تجد أحدا يمكن أن يهدان ٠٠٠ لماذا اذن كانت نلك القضية ؟ قيل ان صدفي باشا أراد بها أن يخدم المفاوضات التي كان يجريها حينئذ مع انجلترا لتحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان ٠٠ أراد أن يقول للانجليز أن في مصر حركة شيوعية ضخمة فإذا لم يتسامحوا فإنها جديرة أن تاكل الأخضر واليابس » .

هذا تصوير سريع للجو الارهابي الذي فرضه الرأسمالي العتيد اسماعيل صدقي والذي دأب عليه كلما أمسك بزمام الحكم والذي كان موجها بصفة خاصة ضد الوفد وأصحاب الفكر التقدمي

المتحرر أمثال محمد مندور الذى كان يقول « اننى لم يكن لى فى يوم من الأيام اتصال بالحزب الشيوعى ومنظماته » . وكان صدقى قد أصدر تعليماته للصحف بالألا تنشر أى تأييد لبيان الوفد وخطاب زعيمه السالف الذكر متهما الوفد بأنه يتلقى مساعدة مادية من الاتحاد السوفيتى . . . وقد أنكرت جريدة « البلاغ » الوفدية هذا الاتهام لكنها أضافت قائلة : « نحن نرغب فى صداقة روسيا والبلاد الشيوعية الأخرى ، وذلك لكى نحصل على تأييدها حينما تعرض قضيتنا أمام مجلس الأمن » . . . وبلغ من اضطهاد صدقى وتصفهه للصحافة أن بعض الصحف الوفدية « كصوت الأمة » فكرت فى الاحتجاج بسبب منعها من أداء واجبها القومى فى الظروف القائمة آنذاك .

ورغم كل هذه الاجراءات فقد استطاعت جماهير الشعب - ووراءها الوفد - القضاء على المحاولة الاستعمارية الرجعية لربط مصر بعجلة الدفاع المشترك مع بريطانيا ، فسقط مشروع صدقى - بيفن ، وبالتالي ضعف مركز الوزارة ، فاضطر صدقى الى تقديم استقالته فى أوائل ديسمبر ١٩٤٦ .

وكان سقوط صدقى لا شك انتصارا للوفد الذى كان وراء قيام المظاهرات التى قامت آنذاك ، الا أنه كان يعنى انتصارا أكبر للشعب . ويهم الباحث ابراز هذه الحقيقة لأن القوى الشعبية المختلفة كانت تمارس نشاطا سياسيا واسعا فى هذه المرحلة الحظرة . وكانت تابعة من الطلبة والعمال أنفسهم دون نظر لأحزابهم التى ينتمون إليها ، فقد كانت الوزارة وهيئة المفاوضات والبرلمان فى ياد الشعب كله فى واحد آخر ، لأن الوفد ظل خارج هذه التشكيلات كلها فلم يجد الشعب غيره يعتمد عليه . . . لقد كان التيار الحقيقى

فى أعقاب الحرب يتجلى بصورة واضحة وأساسية فى جماهير الشعب وليس فى أروقة الأحزاب وصالوناتها .. هذه حقيقة تاريخية عامة رضى بها الوفد أو رفضها ..

على أى حال كان سقوط صدقى ائذاننا بجولة أخرى كان على الوفد أن يخوضها ، وقد تركزت حول القضية الوطنية وعرضها أمام مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧ ، وكان فارس الحلبة فى تلك الجولة - للمرة الثانية - محمود فهمى النقراشى .. فقد عهد اليه بتأليف وزارته الثانية (ديسمبر ٤٦ - ديسمبر ١٩٤٨) .

الوفد ووزارة النقراشى الثانية :

كان واضحا لدى النقراشى أن مهمته قاسية وقد سبق له توليته للوزارة منذ بضعة أشهر وقد تركها على أثر الاضطرابات التى قامت حينئذ كما أشرنا ، وكانت لا تزال ثمة مشكلة الجلاء والوحدة اللتان شغلتا جماهير الشعب عامة وطوائف الشباب خاصة ، فكان عليه أن يستأنف المفاوضات لبحث هاتين المشكلتين دون ارتباط بالدفاع المشترك ، فلا شك أنه أدرك من المصير الذى آل اليه صدقى أن الشعب يرفض هذا الدفاع ، الا أنه ما كادت تبدأ المفاوضات بين الجانبين حتى أدرك النقراشى أن بريطانيا مصرة على موقفها .. فقرر مجلس الوزراء (فى ٢٥ يناير ١٩٤٧) عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن .

ونقف هنا لنحاول أن نتبين موقف الوفد واتجاهه ازاء تلك المسألة ..

وبإدء ذى بدء لابد أن نشير الى أن الشعب قد استقبل قرار الحكومة بعرض القضية أمام مجلس الأمن بالترحاب ، وأن النقراشى

حينما سافر الى نيويورك (سبتمبر ١٩٤٧) رئيسا للوفد المصري الذى تولى عرض القضية كان يحظى بتأييد عدد كبير من المصريين ، لكنه لم يكن تأييدا شاملا لوجود الوفد فى المعارضة ومحاولات تشكيكه فى جدوى هذا العرض من ناحية ، ولنظرة الجماهير الى وزارة النقراسى والنظام الذى اثبتت عنه والقائم منذ عام ١٩٤٥ باعتبارهما - الوزارة والنظام - قائمين على ارضاء القصر ولمصلحته من ناحية أخرى . ومن خلال هذه الحقائق نستطيع أن نلمح تناقضا فى موقف الوفد ، فقد مر بنا نداؤه السالف الذكر الذى اعلنه النحاس فى خطابه - وقد نادى فيه بقطع المفاوضات وسقوط معاهدة ١٩٣٦ والاتجاه الى هيئة الأمم المتحدة . . . وكان الوفد فى هذا منجوبا مع نداءات الجماهير ، اذ كان ذلك يعنى بالنسبة لقيادة الوفد التقليدية أسلوبا للكفاح بالوسائل السلمية المشروعة وخروجا عن نطاق الثنائيه ، كما كان يعنى لدى التيارات الوطنية الجديدة تفاؤلا بميزان القوى العالمية فى صالح حركات الشعب عقب الحرب ومجالا لشد الأزر بالحركة الثورية العالمية ولكشف حقيقة مواقف النظام الاستعماري العالمى كله . . اذن ما هى بواعث التشكيك عند الوفد فى عدم جدوى عرض النقراسى للقضية أمام مجلس الأمن ؟ هذا رغم ندائه وإيمانه بوجود اللجوء الى هذا الطريق ؟ لا تبرير عندنا سوى أنه موقف آخر من مواقف الوفد العديدة فى تاريخ مصر والتي كان يعتبر نفسه فيها الممثل الوحيد والوكيل الأصيل عن الأمة . وسوف نرى - بعد قليل - كيف اندفع الوفد فى هذا الموقف لدرجة بغيضة . . لقد راح الوفد ينادى بأنه لا يثق بحكومة النقراسى وأخذ يطالب بتشكيل وفد قومى يتولى عرض القضية ، كما اشترك مع « الكتلة » والتنظيمات الاشتراكية ، فى المطالبة بأنه يجب أن تولى عرض القضية وزارة شعبية - أى أن الوفد - وبمعنى أدق قيادته - كانت تريد أن توحى للجماهير أنه هو الذى يجب أن يفاوض ويعرض القضية دوليا ومعنى

ذلك أن يسند الحكم اليه .. وليس هذا اجتهد من جانبنا فهو واضح من نفس النداء السالف الذكر فقد طالب فيه « بالرجوع الى الأمة لاجراء انتخابات حرة » وهذا يعنى بالتالى مجيء الوفد الى الحكم .. ولا يستطيع الباحث أن يشتط فى تقرير الوفد جراه هذا الموقف فقد كان هذا من حقه ، ورغم اعترافنا بهذا الحق الا أن الوقت - فى تصورنا - لم يكن مناسباً للمناداة بتحقيقه آنذاك ولا سيما بعد أن خرجت المسألة من النطاق الحلى الى النطاق الدولى ، وأصبح على الجميع - أحزابا وهيئات وأفراد - أن يرتفعوا الى مستوى الموقف !! ولما كان الوفد هو الذى يعيننا الآن فالسؤال الذى يطرح نفسه بالحاح هو : هل ارتفع الوفد الى مستوى الموقف ؟!

حقيقة أن حكومة النقراشى كانت لا تمثل الأمة فى مجموعها .. ولكنها ما هى - وفق رغبة الأمة - فى سبيل عرض قضيتها أمام العالم أجمع ، وكان عليها - أى الحكومة - أن ترفع شعارا « بالاتحاد وجمع الكلمة وتوحيد الصفوف » وفى رأينا أنه لم يكن هناك وقت أنسب من هذا الوقت وتلك الفترة لرفع هذا الشعار ثم وجوب تعاون الجميع على تحقيقه ، وقد رفع النقراشى - بالفعل - هذا الشعار ووافقت عليه بعض الدوائر السياسية والأحزاب الأخرى كالحزب الوطنى ومصر الفتاة هذا بالإضافة الى حزب الأقلية اللذين اشتركا فى الحكومة القائمة . وقد نادوا بأنه يجب على الجميع الوقوف وراء امكومة لسنلها دون نقد يحرجهام أمام الهيئة الدولية ورغم هذا الاجماع فى هذا الوقت العصيب يصدر الوفد بيانا - فى ٤ فبراير ١٩٤٧ - يرفض فيه هذه الدعوة بحجة أن الحكومة لا تمثل الأمة كما يصرح النحاس بأن الوفد يشترط لتوحيد الصفوف حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة .. ويبدو الطليعة الوفدية التقدمية وقد كان لها أثرها فى

الحزب آنذاك أرادت تبرير موقف الوفد ازاء شعار الائتلاف فراحت « رابطة الشباب » المعبرة عن اتجاه الطليعة الوفدية تدافع عن هذا الموقف ، ومن ناحية أخرى استثمرت بيانات الوفد تهاجم سياسة الحكومة ففي ١١ يونيو ١٩٤٧ أذاع بياناً شين فيه هجوماً شاملاً عليها ونفى فيه اضماعها خمسة أشهر في الماطلة ٠٠٠ الخ . لكن الانصاف يقتضى أن نذكر أنه لم يكن الوفد وحده هو الذى يهاجم الحكومة ، بل شاركت بعض الهيئات والصحف فى هذا الهجوم كالكتلة ، واللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى ، والتنظيمات الاشتراكية ، وأخذت بعض الصحف كصحيفة « الجماهير » تهاجم تقاعس النقراشى عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ٠٠٠ الخ .

قصارى القول أن هيئات المعارضة الوطنية وأحزابها رغم ايمانها بوجود اللجوء الى مجلس الأمن كالوفد تماماً لم تكن تثق - مثله - فى موقف الحكومة ، ونستطيع أن نعتبر هذا من قبيل الانتصار للوفد وأساليبه فى جذب تيارات الرأى العام ، وهى أساليب - مهما كان الرأى فيها - إلا أنها كانت تنجح فى تحقيق مآربه أيا كانت نوعية هذه المآرب ولسنا الآن بصدد تحليل هذه الظاهرة الفريدة فى تاريخ الوفد واشعاعها .

ومهما كان الأمر فقد راحت تلك الهيئات تشارك الوفد فى مهاجمة بيان النقراشى بقطع المفاوضة والاتجاه لمجلس الأمن ، وحجة الوفد ومن معه أن النقراشى لم يعلن فى البيان تحله من مشروع صدق - بيقن ، والإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ لينصب الى مجلس الأمن « نظيف الثوب » وقد حاول بعض المؤرخين تبرير عدم إعلان النقراشى بطلان معاهدة ١٩٣٦ بأنه كان لا يؤثر فى جوهر العريضة اذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان ، وأنه مهما كانت صيغة العريضة أو طريقة عرضها فإنه كان لا يغير من

المصير الذي انتهت اليه القضية أمام مجلس الأمن . . . الا أننا نرى في هذا التبرير محاولة للدفاع عن النقراشى اذ أنه من المعروف أن بريطانيا انتهزت هذا النقص فطالبت بشطب القضية المصرية متذرة بالمعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ وما خولتها من الحقوق . . . وينهى النحاس على النقراشى هذا الموقف فيقول له فى خطابه « . . . لقد ذهبتم الى مجلس الأمن دون أن تسموا بمعاهدة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩ بسوء ، فانتهز مندوب بريطانيا هذا الضعف فيكم فأشار أمام المجلس قيام المعاهدة واستمسك بذلك الى آخر لحظة . . . الخ » .

على أى حال قدمت حكومة النقراشى عريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن (فى ١١ يوليو ١٩٤٧) وطالبت فيها بجلالة القوات البريطانية عن مصر والسودان وانهاء النظام الإدارى القائم فى السودان . . . وكان مازال هناك الفصل الثانى فى موقف الوفد . . . اذ بينما يتأهب المجلس لنظر القضية فوجئ ببرقية من الوفد الى رئيس مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ينكر فيها حق الحكومة وعريضتها فى التعبير عن وجهة نظر الشعب متهما الحكومة بأنها تتصرف « وفقا لما نعلمه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية » . وهى سياسة رفضها ولا يزال يرفضها بكل قوته شعب وادى النيل ، . . . كما أشار الى أن العريضة ليست لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب ، وأن المفاوضات التى جرت من قبل أحيطت بالضموض .

ولابد لنا أن نقف أمام هذا الفصل فى موقف الوفد ، ولنحاول تقييمه ، فلا شك أنه - ومنها كانت بواعثه - موقفا انزلق اليه الوفد وكان داعيا للأسف ودليلا على الأنانية وانهيار الحياة السياسية فى مصر والوفد معا ، لقد كانت تلك البرقية - فى تصورنا - ذروة الديماغوجية السياسية التى أصيبت بها الحياة السياسية المصرية ، ونحن نرفض أى تبرير أو تفسير يقلعه لنا

الوفد ومصادره حول هذا الموقف ، وهو تبرير لا يخرج عما جاء
 في نفس البرقية ، ولقد وجدنا أحد قادة الوفد يمدى أسفه
 واستنكاره لهذا الموقف فيؤكد الدكتور محمد صلاح الدين
 - وبعبارة - « أن الوفد كان مخطئا كل الخطأ في موقفه هذا » ،
 « حقيقة أن حكومة النقراشي كانت لا تمثل الأغلبية الشعبية
 كما ذكرنا ، لكنها كانت حكومة مصرية تعرض قضية مصر أمام
 العالم كله ، وكما كان ينادى الوفد والهيئات كما أغرنا ، أي أن
 المسألة لم تكن حكومة ومعارضة في هذا الوقت ، بل أصبحت
 قضية الجميع مطروحة أمام هيئة دولية ، ربما قد يقال أن النقراشي
 لم يوفق في عرض القضية وأن الأسلوب الذي اختاره في الدفاع
 عنها كان سلويا مظهريا ، لكنه من الثابت أن البرقية قد أرسلها
 الوفد قبل نظر القضية ثم انه - أي النقراشي - ذهب وهو يمثل
 حكومة برلمانية ، وبالتالي لا غبار عليه من وجهة النظر الدولية ،
 حقيقة كان يعرف انه لا يمثل أغلبية الشعب وبالتالي قد يقال أن
 واجبه كان - كأي مصري - ألا يقف في وجه الإرادة الشعبية ، وأنه
 كان هناك زعيم معين يحوز تأييد الرأي العام فليس ثمة ما يحمل
 آخر على الخروج عليه ، قد يقال كل هذا في مرض تبرير موقف
 الوفد ، لكن كان من الممكن قبوله لدينا لو كان الأمر يتعلق بمسألة
 داخلية أو صراع داخلي ، أما وقد كانت المسألة أن مصر تعرض
 قضيتها - بصرف النظر عن عرضها - أمام سمع العالم وبصره
 فأننا نستطيع أن نحمل الوفد مسئولية هذا الموقف . . فقد كانت
 برقيته - كما رأى بعض المؤرخين ويحق - ضربة أصابت مصر في
 أشد الأوقات حرجا وأحوجها إلى الظهور أمام العالم الخارجي موحدة
 الكلمة متحدة الجبهة . . ولا نستطيع أن نقول انه - على أي حال -
 كان الفشل مصير القضية أمام المجلس فذلك من قبيل المبالغة لأن
 « التنبؤ بهذا المصير كان رهنا بالغيب » . .

على أى حال لم يأخذ مجلس الأمن بوجهة النظر المصرية ولم يصدر قرارا ايجابيا فيها وتركها مطلقة فى جدول أعماله فى سبتمبر ١٩٤٧ . ورغم أننا لسنا بصدد بحث تفاصيل نظر القضية وتطوراتها وتناول أسباب الفشل فيها الا أن هناك وجهة نظر الوفد حول الفشل وأسبابه ولا بد من تناولها . .

وقد أوضح وجهة نظر الوفد خطاب ألقاه النحاس (فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ فى عيد الجهاد الوطنى) وقد جاء فيه : « لقد نبهناهم الى أنهم آخر من يصلح لعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن ، لما يعرفه العالم كله من أنهم لا يعبرون عن رأى مصر ، فوكبوا رأسهم وتولوا عرض القضية بأنفسهم فباؤا بما تعلمونه من فشل ذريع . . فشلوا فى كل شئ : فى انتهاز الفرصة الملائمة لعرض القضية ، فى التمهيد لها ، فى القيام بالدعاية الواجبة ، فى اختيار هيئة الدفاع ، فى تحضير الحجج والأسانيد ، فى تنفيذ ، دعاوى الانجليز فور القاها لدفع أثرها فى النفوس ، فى الرد على تحديهم الجرى عن موقف مصر من الديمقراطيات فى أيام الحرب ، وأخيرا فى النتيجة . اذ لم يقدم الى المجلس اقتراح واحد لخير القضية وكانت كل الاقتراحات ضارة بها وانتهى الأمر الى تعليقها تعليقاً يستوى فى الواقع مع شطبها أو رفضها » .

والواقع أننا نستطيع أن ندرك أن النحاس كان متجنبا ومغاليا فى التجنى ضد النقراشى ، ويبدو أن كل أغلبية مطلقة تودى الى الانزلاق نحو الطرفين حتى الديمقراطية تحمل ضدها بين ثناياها ، فلأن النحاس كان يشعر بأنه يحوز الأغلبية المطلقة لأنه - فى تصورنا - واعتمادا على هذا الشعور كان ينزلق أحيانا بالتجنى والمضالاة ضد خصومه ومهما كانت مواقفهم ، وقد كان موقف النقراشى فى مجلس الأمن - بصرف النظر عن بعض الثغرات - موقفا

مشرفا وباعتراف بعض قادة الوفد نفسه ، كالدكتور محمد صلاح الدين - فقد خاضع النقراشي بريطانيا على ملأ من العالم في أكبر المحافل الدبلوماسية ، واختصمها بقوة وبشجاعة . حقيقة أن حكومته تأخرت في عرض القضية وكان الوقت المناسب لعرضها في فبراير ومارس ١٩٤٦ وكان لهذا أثره في المصير الذي انتهت إليه ، وكذلك يبدو أنه - من وجهة نظر معينة - أخطأ في تركيز دعايته للقضية في الولايات المتحدة الأمريكية واعتمد على بعض الأمريكيين في ذلك ، وأن هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها ، لكن يجب ألا نفعل موقف الوفد وبرقيته الآتفة الذكر في عرض أسباب الفشل ، ورغم كل ذلك فقد كان السبب الجوهرى لفشل القضية - وهو سبب لا دخل فيه للنقراشي أو النحاس - هو سيطرة التركة الاستعمارية في المجلس وتكاتف البول الاستعمارية وتأمرها على القضية المصرية وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

ثم تعود الى موقف الوفد عقب عودة النقراشي من مجلس الأمن لتلاطم ثمة ما يشبه الصراع الخفى يثور في صفوفه بين الاتجاه التقدمي وتمثله الطليعة الوفدية من ناحية وللاتجاه اليميني الذى كان يمثلته بعض العناصر فى قيادة الوفد - فقد لوحظ - عقب فشل المجلس فى حل القضية الوطنية - تردد فى بعض بيانات الوفد وتلويح بالصدقة بعد الجلاء ، كما لوحظ فى بعض افتتاحيات جريدة « المصرى » دعوة الى قبول أى قرار يصدره المجلس بالتانى وأن المظاهرات ليست من وسائل تأكيد الحرية . فهل كان ذلك يعنى أن الاتجاه اليميني يميل الى التهاون والمساومة ؟ ربما كان كذلك مما أدى بالصحيفة الوفدية التقدمية « رابطة الشباب » الى أن تشن هجومها على « المصرى » متهمة رئيس تحريرها بأنه الشريك الجديد فى مجلة « أخبار اليوم » ، وأن كلمة الصحيفة اليومية يكتبها

مصطفى أمين ، كما هاجمت « الجماهير » رئيس التحرير لأنه صرح في أمريكا قائلا « اننا ننظر بعين الارتياح الى التوسع في المصالح الأمريكية في مصر وبلاد الشرق » ان النفوذ الأمريكى يسعى الى السلام والاستقرار ، كما اقترح الكثير من شباب الوفد على الحزب أن يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه ٠٠ مهما يكن من أمر هذا الصراع فى الوفد بين الاتجاهات والتيارات المذهبية والفكرية المختلفة فيه - وهو صراع يشكل أحد المعالم البارزة فى تاريخ الحزب فى تلك الفترة القلقة كما أشرنا - فقد كان ثمة تقارب بين أطراف هذا الصراع - رغم التناقض - وذلك بهدف استغلال كل الامكانيات فى الحزب للقضاء على حكم الاقليات وكانت قيادة الوفد من جانباها - وبرغم سيطرة العناصر اليمينية فيها - تصحح المجال لهذا التقارب وترحب به باعتباره مساعدا على زوال حكومة النقراشى وتحقيق الديمقراطية والجلالة وتوحيد صفوف الجماهير الشعبية ... الخ .

فقد أصبح تركيز الوفد واضحا - عقب عودة النقراشى من مجلس الأمن - على المناذاة بالقضاء على عهد الاقليات ووجوب افساح المجال للشعب لى يعبر عن رأيه ٠٠ وقد تمثل هذا فى عدة خطابات وبيانات أصدرها الوفد أو ألقاها النحاس سنتناول بعضها بعهد قليل ، لكن الانصاف يقتضينا أن نشير الى أنه فى نفس الوقت وجه الوفد بصره الى انجلترا متناولا موقفها فى مجلس الأمن بالتقريع مطالبا اياها بالجلالة عن الوادى والا « فلتتحمل مسئولية ما يحدث من عداء يصابها الشعب به ولا يطم الا الله ملاء » .

وكانت المناسبة الاولى التى انتهزها الوفد للتعبير عن تلك الآراء عودة النقراشى الى مصر ، ففى نفس اليوم الذى وصل فيه النحاس خطابين الى كن من النقراشى والسفير البريطانى ،

كما أصدر الوفد بياناً « الى أبناء وادى النيل » ويحسن ان نتناول هذا بشيء من التفصيل . . . ففي خطاب النحاس الى النقراشى بعد أن اتهمه فيه بأنه كان « لعقبة الكأداء » فى سبيل تحقيق مطالب البلاد لأنه سكت عن اعلاناتها زمناً طويلاً ثم كيف أجبر بقوة الرأى العام على قطع المفاوضات والاتجاء الى الهيئات الدولية . . . وكيف كانت عريضة الدعوى مبتسرة مهلهلة . . . ثم كيف لم يناد باعلان فسخ المعاهدة كما أشرنا . . . الخ ، بعد ذلك يطلب النحاس من النقراشى الالتجاء الى الأمة مصدر السلطات « لتحل ما عقدتم من مشكلات وتعطى الثقة لمن تريد وتشاء » . . . وفى الحاج شديد يطالبه النحاس بالتنحي عن الحكم ، فيقول « نطالبكم باسم البلاد أن تخلوا الطريق وأن تفسحوا المجال ليتصدر الدستور مكانه وتستعيد الأمة سلطتها وارادتها ويرفع الكابوس الجاثم على حريتها الداخلية والخارجية . . . الخ » الخطاب .

أما فيما يتعلق بالخطاب الذى وجهه النحاس الى السفير البريطانى فقد تناول فيه جهود البلاد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى للمطالبة بحقوقها ، ثم أشار الى موقف مصر فى الحرب الأخيرة وقد كان فى جانب الديمقراطية وكيف « عانت بلادنا الأمرين ولاقت من الهوان ما لاقت وضحت بأقواتها وبأمنها لقاء ما أبرم من موافيق دولية . . . » . . . كما أشار النحاس الى تنكر بريطانيا لهذه الموائيق « فلم تسلم بحقوقها فى جلاء القوات البريطانية عن أراضيها وعضت بالنواجذ على السودان فعملت على فصله عن مصر . . . » ولا يغفل موقفها فى مجلس الأمن وتمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ « وهى تعلم علم اليقين أنها لا يمكن أن تفرض الى الأبد علينا ، وأنها أبرمت لظروف وملابسات انتهت وأصبحت ساقطة لا وجود لها . . . » ويستطرد النحاس فيؤكد للسفير أنه « أصبح لا محل لاستمساك انجلترا ببقاء قواتها فى أى بقعة من وادى النيل . ولا معنى لأن

توافق على جلاء قواتها من شقيقتينا سوريا ولبنان ثم تمارض في جلائها عن وادي النيل ٠٠٠ ، ولا يغفل النحاس الاشارة الى المصير الذي انتهت اليه القضية الوطنية أمام مجلس الأمن فيقول « لقد صور لانجلترا خيلاؤها أنها خرجت من مجلس الأمن طافرة ، وفاتها أنها ان كسبت الحركة ظاهرا فقد خسرتها واقعا ، خسرت موثيقها وعهودها ٠٠٠ » ثم ينتهي النحاس الى أن يعلن أنه - باسم شعب وادي النيل - يطالب انجلترا بأن تجعل في الحال قواتها العسكرية والإدارية والمدنية « فان فعلت ذلك كسبت صداقة وادي النيل ، وان صمت آذانها فلتتحمل مسئولية ما يحدث من عدا يناصرها الشعب به ٠٠٠ الخ » ، ولم يقتصر موقف الوفد على هذين الخطابين بل صدر بيانا - في نفس التاريخ - الى « بناء وادي النيل » وقد تناول فيه عدة نقاط : أولا : جثوم عهد الاقليات على صدر البلاد ثلاث سنوات وما سببه من ضياع حقوق الشعب وتعطل ارادته ٠٠٠ الخ . ثانيا : سوء المصير الذي انحدرت اليه البلاد من خلال أدوار المفاوضات وموقف النقراشي منها ٠٠٠ الخ . ثالثا : وجوب انهاء كل مواطن لأن يعلن افلاس هذا العهد والعمل على انقاذ الوطن ٠٠٠ رايما : الوفد يسجل على النقراشي وحكومته وعهده خذلانا منهم لمطالب البلاد ٠٠ خامسا : الحكم للمستور وحده « فاذا لم يكن للمستور احترامه والامة مشيبتها ، واذا كان الانسان فاقده الحرية في وطنه هل يستطيع أن يستخلص الحق من غاصبيه ويخرج المحتسب من بين دياره وأهليه ؟ » ٠٠٠ سادسا : الدعوة لجمع الشمل وتنظيم الصفوف ومقاومة العدوان والاستماتة في الدفاع عن حقوق البلاد ٠٠٠ سابعا : التذكير بأن الانجليز ليس لهم حق في البقاء في وادي النيل « فالوادي وأديكم أنتم له وهو لكم والانجليز دخلاء عليكم ٠٠ فان لم ينزلوا على ارادتكم وتنجلي قواتهم عن وطنكم مصره وسودانه جلاءا سريعا ناجزا فهيثوا أنفسهم لارغامهم على احترام ارادتكم ٠٠٠ الخ » ، تامنا : علم التعرض

بالأذى للمستوطنين الأجانب وعدم مآخذتهم بجريرة حكوماتهم وموقفها في مجلس الأمن ... الخ .

ومن الخطابات والبيانات السابقة التي أصدرها الوفد نستطيع أن نلاحظ أنها تركزت حول مسألتين هما القضية الوطنية ، والمطالبة بالتنحي عن الحكم وإجراء الانتخابات لاستطلاع رأى الأمة ... أى أن الوفد قد أغفل الشئون الداخلية فلم يتناولها في بياناته في هذه الفترة ، وصرف كل اهتمامه الى المسألتين السالفتي الذكر ، ويبدو أنه أدرك هذا النقص فأراد أن يتلافاه ، فسئمت له فرصة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى (١٣ نوفمبر ١٩٤٧) فطالع رأى العام باتجاهاته وموقفه إزاء تلك الشئون الداخلية . وكان ذلك فى الخطاب الهام الذى ألقاه النحاس فى تلك المناسبة ، ونجد بعد أن تناول فشل المفاوضات وفشل الالتجاء الى مجلس الأمن والسياسة التى أعلنها النقراش عقب العودة من المجلس وهى كما أشرنا « سياسة التجاهل التام لانجلترا » ، ثم بعد أن يعرض للمستور وسلطة الأمة وإجراء انتخابات حرة على يد وزارة محايدة ... الخ ، بعد كل هذا يتناول النحاس الأمور الداخلية كاضطراب الأمن العام واختلال الجهاز الحكومى والعجز عن معالجة شكاوى العمال وطوائف الموظفين مما أدى الى الاضرابات « والحكومة كما يذكر النحاس - لا تجد مخرجا غير حلول عرجاء ووعود جوفاء لا تقوم موجا أو تشفى غليلا ، وما هو بيميله قرار رجال الأمن بالامتناع عن أداء واجباتهم فى أخطر الظروف ، وافلاس الحكومة فى مواجهة الموقف افلاساً تخلت معه عن قضايتها الدستورية ومسئوليتها الحكومية ، الأمر الذى لم يحدث له نظير منذ قامت الحياة الدستورية فى مصر ... » . ويمضى النحاس فيتناول شئون التمويل والمسائل الاقتصادية والأحوال المالية فيتهم الحكومة بأنها أقبلت الصالح منها لأنها عالجتها بالتردد

والارتجال والتناقض .. » فلا عجب اذا اضطربت الحالة الاقتصادية واختلت الموازين المالية وساد القلق دوائر التجارة والصناعة وأشفق المفكرون من سوء المآل ... الخ ، ولا يغفل النحاس مسألة ظهور وباء الكوليرا آنذاك فيسجل على الحكومة عجزها عن مكافحته .. الا أنه يبدو أن النحاس كان متجنبا على الحكومة في هذه المسألة بالذات وكان يرغب في الهجوم فقط ، اذ أن بعض المصادر تشير الى أن الحكومة قامت بدورها فجندت ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء ، وأن طبقات الشعب تضامنت معها في هذا الصدد ..

وينتهي النحاس في خطابه الى اعلان خطة الوفد في نواحي الاصلاح الداخل وقد أجمل خطوطها الرئيسية في : أولا : تحقيق العدالة الاجتماعية برفع مستوى الطبقات الفقيرة والتقريب بينها وبين غيرها من الطبقات . ثانيا : اصلاح الإدارة الحكومية على أساس من اللامركزية يدعم الحياة النيابية ويوزع حمل المسؤولية ويجعل طابع الحكم السرعة والانتاج وحسن القيام على مصالح المحكومين .. ثالثا : توطيد دعائم النهضة العامة على أساس تعميم التعليم والعناية الصحية وكفالة رعد العيش للجميع .. رابعا : تدعيم الاقتصاد القومي بزيادة الانتاج وموازنة الاستهلاك والدأب على العمل في استغلال الثروات القومية على اختلاف أنواعها .. ويضيف النحاس الى هذه الخطوط مسألة تقوية الجيش « والنهوض به الى المستوى المادى والمعنوى الذى يتلائم مع خطورة المهمة الملقة على عاتقه وهى «النود عن حياض الوطن» .

ولا يغفل النحاس مسألة الجامعة العربية والعقليات الاستعمارية « التى تحاول بشتى الوسائل تفريق صفوفنا وتوهين عزائمنا ليسهل عليها أكلنا وهضمنا .. » ثم يتناول نكبة الشعب الفلسطينى « والذى يراد تمزيق أوصاله وتقسيم بلاده لمصلحة الصهيونية ،

ثم يطالب بأن تقف الشعوب العربية كلها صفًا واحدًا في رفض مشروع التقسيم والدفاع عن عروبة فلسطين ووحدةها واستقلالها .
 « لأن الصهيونية في فلسطين هي جرثومة الخطر التي تهدد سائر الشعوب العربية في أمنها وسلامتها وكل كياناتها » ، ويختتم النحاس خطابه قائلاً « تلك خطة الوفد » وفيها الرد الصريح على جميع ما يشغل الرأي العام من مهام الأمور . . . ولكنني أعود فأقول أن مفتاح الموقف كله هو الرجوع إلى الأمة لتصحيح الأوضاع الداخلية وتحقيق الوحدة القومية في كنف أحكام الدستور . . . والواقع أننا إذا كنا قد أخذنا على الوفد اشتراطه في «الإلحاح بهذا النداء والمطالبة به في كل مناسبة وبلا مناسبة واتخاذ مجرد مطية إلى مقاعد الحكم باعتبار أن الحكم هو الهدف الأول أمامه كما أشرنا أبان رفع حكومة النقراشي والهيئات الأخرى لشعار ضم الصفوف لعرش القضية على مجلس الأمن ، إذا كنا أخذنا على الوفد مثل هذا الموقف في ذلك الوقت فإن الأمر كان جده مختلف في تلك الآونة أي في أواخر ١٩٤٧ وعقب الفشل في مجلس الأمن ، فإن نداء الوفد كان على حق - في تصورنا - آنذاك ، حيث أنه كان ينبغي على النقراشي وأنصاره - حينئذ - وبمعد أن أعلنوا سياستهم في الداخل والخارج أن يتخلوا عن الحكم ويفسحوا الطريق لغيرهم لتصحيح الوضع الدستوري في الداخل ولتجربة أسلوب آخر في معالجة القضية الوطنية في الخارج ، أو كانوا - على الأقل - يجرون انتخابات جديدة محايدة تاركين للشعب اختيار ما يشاء من ممثليه . . . ولكنها عقدة الحكم والسلطة التي سيطرت على الجميع دون استثناء ، فقد كان هدف الجميع مقاعد الحكم ، وبالتالي كان كل حزب يتربص بالآخر .

كان الوفد - لا شك - يرغب في الحكم حينئذ كغيره من الأحزاب ، لكن من الممكن تبرير رغبة الوفد بأنه كان حزب الأغلبية

وكان لا يفتأ ينادى بالرجوع الى قواعد الدستور واستطلاع رأي الأمة بانتخابات حرة ، فى حين أنه من الصعب تفسير رغبة أحزاب الأقلية التى كانت تترك أن يهيمنها القصر أولا وقطاع معين من الشعب ثانيًا هذه ملاحظة عامة تصدق على امتداد الفترة التاريخية منذ تأليف الوفد المصرى وثورة ١٩١٩ ثم تشكيلات الأحزاب المختلفة التى توالت بعد ذلك وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحل جميع هذه الأحزاب . . ثم نعود الى الموقف فى نهاية عام ١٩٤٧ حيث كان ينبغى على حكومة النقراشى أن تتنحى عن الحكم أو تجرى انتخابات جديدة كما ذكرنا ، ولم تفعل ذلك ربما خوفا من فوز الوفد ، وليس هذا بالوضع الدستورى السليم فحتى لو افترضنا وفاز الوفد لكان الأحرى بالنقراشى وحزبه أن ينتقلا الى صفوف المعارضة ومراقبة سياسة الحكومة الجديدة فاذا انحرفت أو اشتبكت فى هذه السياسة كانا بمثابة « الفرملة » لها وكشف الحقائق للشعب . . ربما يقال ان الفترة الدستورية لمجلس النواب لم تكن قد اكتملت بعد ، والجواب على ذلك ان المجلس كان مبتورا اذ لم يشترك فيه حزب الأغلبية ثم انه قام على أساس انتخابات مشكوك فى سلامتها كما أوضحنا ، ثم وانخراطا متى كانت الأمة القانونية مطبقة فى تاريخ الحياة السياسية منذ قيامها ووضع دستور ١٩٢٣ ؟ وبالتالي يستطيع الباحث أن يثير كل هذه الاعتبارات بالنسبة لحزب الوفد هو الآخر ، فقد كان - منذ نشأته - لا يترك أحزاب الأقلية تكمل فترات مجالسها النيابية ويدع حكوماتها تخطى وهو يراقبها فى المعارضة ويوضح الحقائق للشعب ، والشعب فى النهاية هو سيد الموقف ولعمري ان ذلك الأسلوب الدستورى السليم لم يعمل على تحقيقه حزب سياسى مصرى حتى ولا الوفد نفسه . !! وهذه حقيقة تاريخية نسجلها لقد كان من الممكن أن تجنب هذه الأحزاب تاريخها وتاريخ بلادها هذه الأخطاء والانحرافات والخلول المرتجلة والكوارث التى ألمت بالشعب المصرى

الذى كان - لسوء حظه - أشبه بالكرة تتقاذفها أيدي الجميع ..
 القصر والأحزاب والانجليز ، كان كل منهم يناور وينخدع ويضلل
 لبلوغ أهدافه وهم جنميا فى واد ، والشعب فى واد آخر ، يطلبه
 منه المسير الى صناديق الاقتراع ، وهناك يرغم على انتخاب من تريده
 الحكومة القاتلة أو تزيف باسمه الانتخابات ، ثم لا يلبث المسرح
 أن ينتفض حتى يقام من جديد وهكذا أصبح الشعب يدور
 فى حلقة مفرغة وأصبح الموقف كله داعيا للسخرية والراء .. !

ثم نتابع مرة أخرى مسيرتنا مع حزب الوفد حيث مازال فى
 المعارضة يصارع حكومة النقراشى ويلج فى مطالبته لها بافصاح
 المجال ليتصدر الدستور مكانه وتستعيد الأمة سلطتها وإرادتها ،
 والحكومة من جانبها تتعقب صحافة الوفد بالمصادرة (المصرى -
 البلاغ - صوت الأمة - رابطة الشباب - الجماهير .. الخ) كما
 أخذت تعتقل الشباب فى المظاهرات والاجتماعات ولا سيما شباب
 الوفد من أعضاء اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال * ويبدو أن صراع
 الوفد حينئذ لم يكن مقتصرًا على الحكومة فقط بل كان يشمل عدة
 جهات أخرى ينبغى توضيح موقفه منها .. فقد خاض مع جماعة
 الاخوان المسلمين معركة تبادلًا فيها الاتهامات ، وذلك حينما اتجهت
 تلك الجماعة ضد الحركة الوطنية الجماعية ومحاولتها الانفراد
 بمواقف معينة قبيل عرض القضية على مجلس الأمن وبعده والتجائها
 الى أساليب العنف فتصدت لها صحف الوفد وأخذت تشن هجومها
 ضد الجماعة ومرشدها ، ناذاع حسن البنا بيانًا هدد فيه الوفدين
 بأن يومهم لقريب * ان لم يفيثوا الى رشدهم ويرجعوا عن غيبيهم *
 واتهم الوفد بالتسبب على العناصر الشيوعية ، فردت صحف الوفد
 هذا الاتهام بأن حزبهم شعبى ديمقراطى وأن هتلر الصق ذات التهمة
 بأعماله حينما أراد التثكيل بهم *

لكن الصراع الأكبر الذى كان على الوفد أن يخوضه منذ اقالة حكومته فى أكتوبر ١٩٤٤ والذى استمر طوال تلك الفترة وحتى عودته الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، هو صراعه التقليدى مع القصر من ناحية ، وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، والذى نستطيع أن نعتبره امتدادا لصراع الثلاثينات الا أنه فى الأربعينيات القى اليه بوقود جديد تمثل فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والشكل القبيح الذى لايسه ، وانشقاق مكرم عبيد أحد أعمدة الوفد القومية وتخليفه لحزب جديد « الكتلة » الذى بنفسه الى المصير المناوئ للوفد . هذا بالإضافة الى ما قدمته أخطاء حكومة الوفد ٤٢ - ١٩٤٤ من الوقود لالهاب هذا الصراع على النحو الذى سلف . فقد أدت كل تلك العوامل - بالإضافة الى تراث الأحقاد والخلافات الشخصية فى الماضى والاستعداد الطبيعى للعداء والصراع - الى حملة واسعة تعرض فيها الوفد ورئيسه للتشهير والدعاية طوال تلك الفترة كما ذكرنا . وقد شاركت « أخبار اليوم » بجزء كبير فى هذه الحملة ، وكذلك فعلت حكومات الأقلية التى تتابعت ضحيفا على النحو الذى مر بنا . ويبدو أن ذلك بالإضافة الى ما شعر به الوفد من اليأس ازاء رغبته فى القضاء على عهد الاقليات ونفوذ القصر ، كان دافعا لأن تحاول قيادة الوفد فى تلك الفترة ومنذ أواخر عام ١٩٤٧ صرف اهتمامها الى داخل الحزب من حيث النهوض بتشكيلاته وتقوية صفوفه التى كانت قد أوهنتها مطارق حكومات تلك الفترة ولا سيما حكومة اسماعيل صدقى لثقله من حالة الركود الى حالة جديدة من الحيوية والنشاط فحدثت عدة تغييرات فى أجهزته ومنصب السكرتير العام ، وأضيفت اليه منصب « السكرتير المساعد » فابتدأ الوفد فى تلك الفترة ومنذ أوائل عام ١٩٤٨ كمحاولة للنهوض من حالة الركود التى انتابته ولتنعيم صفوفه واتخاذ موقف محدد من حكومات الأقلية بدأ فى عقد سلسلة من الاجتماعات بعضها مقتصر على أعضاء الوفد وبعضها الآخر من أعضاء الهيئة الوفدية

العامّة وينبئني علينا أن نتناول بعض ما تحت أيدينا من محاضر تلك الاجتماعات كنموذج لها (*) .

ففيما يتعلق باجتماعات أعضاء الوفد سوف نشير الى ثلاثة محاضر : في ١٩٤٨/٣/٤ ، ١٩٤٨/٤/١٥ ، ١٩٤٨/٦/١٧ ففي الاجتماع الأول يطرح النقاس مسألة فلسطين والتبرع لها ثم يخطر الأعضاء بنص تصريحاته وخطبه فيوافقون عليها ، ثم يقترح عدة اقتراحات حول الدستور مثل حل مجلس النواب وتأييف جبهة ثم تأليف وزارة ائتلافية تجرى الانتخابات كما حصلت في عام ١٩٣٦ الخ ، أما الاجتماع الثاني فقد اخذ أعضاء الوفد يتباحثون في الحالة الحاضرة والوسائل الواجب اتخاذها اذا حكومت النقراشي ، ثم اقترح الأعضاء الاقتراحات التالية (ونحن نقل هنا بالنص) :

اولا : زيارة الاقاليم . . ثانيا : تحديد يوم الاضراب العام . . ثالثا : كتابة عريضة للسراي تواجه فيها بالحقائق ويوقعها جميع الأعضاء . . رابعا : يتوجه الوفد والهيئة الوفدية الى ميدان عابدين لرفعها . . خامسا : تأليف لجنة تنفيذية . . سادسا : تأييف جبهة من الاحزاب المعارضة والمستقلين . . سابعا : تأليف لجنة للاشراف على الصحافة الوفدية . . ثامنا : تأليف لجنة دفاع من نجيب باشا وعبد الفتاح باشا وغيرهما للدفاع عن الوفد في مصر والاقاليم . . تاسعا : العناية في الخارج بواسطة المؤتمرات وغيرها . . عاشرا : نشر البصاية في القرى والاقليم بواسطة رجال الهيئة الوفدية في المحافظات . . الحادي عشر : تنسيق العلاقات والاتصال بين أعضاء الهيئة الوفدية ولجان الشبان الوفديين . . ثاني عشر : اعلان برنامج

(*) علونا على هذه المحاضر لدى الاستاذ محمود سليمان غنام « رحمه الله » وبعضها مسجل بخط يده وبعضها الآخر مسجل بخط الاستاذ فؤاد سراج الدين باعتبارهما يشكلان سكرتارية الوفد آنذاك .

اجتماعى واقتصادى فى الظروف الحاضرة ٠٠ ثالث عشر : الخروج
عن الموقف السلبي واجراء عمل ايجابي ٠٠٠ الخ .

أما الاجتماع الثالث فقد تناول فيه أعضاء الوفد حالة الركود
السالفة الذكر والوسائل اللازمة للنهوض منها كمسألة السكرتارية
العامة التى تناولناها فى موضع آخر وغيرها من المسائل وصحافة
الوفد كما تناقشوا فى الحالة السياسية الحاضرة .

كان هذا فيما يتعلق باجتماعات الوفد أما فيما يختص
باجتماعات الهيئة الوفدية فسنكتفى بالإشارة الى محضرى اجتماعين
لها الأول بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٨ والثانى بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨ :
ففى الاجتماع الأول يشير النحاس الى الأمور الخطيرة التى تجتازها
البلاد وسوء الأحوال فى الداخل والخارج من حيث الفشل فى
القضية المصرية والسودانية وقضية فلسطين ... الخ . ثم ينتقل
النحاس الى الهدف من عقد الاجتماع فيقول « لقد عجزنا عن أن
ننهض بكم الى العمل فدعوناكم الى الاجتماع لكى تدافعوا عن حرياتكم
وحقوقكم فى حدود واجباتكم وأن ميدان الكلام لا ينفع ولم يبق
الا ميدان الأعمال » . ثم يسترسل النحاس فى توضيح وجهة نظره
فيقول « كثيرا ما أسمع من شيوخمكم وشبابكم نريد توجيهها وأنا
لا أستطيع أن أوجه أكثر من البيانات التى أصدرها ويجب أن أعلم
أنكم تهيئون للعمل وسائله من مال ورجال وبغير ذلك ثقوا أنكم
صائرون الى الزوال وستدبر لكم كافة الجرائم .. اننى مستعد مع
زملائى أعضاء الوفد أن نسمع أقوالكم وما تقررونه يمكننا أن
ندرسه .. ما كنت أستطيع أن أجمعكم قبل ذلك لأن كل من كان
يخاطبني كان يقول انه يريد العمل ولكنه يرمى العبء على غيره
وبعد ذلك يتوكل وينصرف الى مهامه الخاصة دون أن يبحث عمليا
فى طريقة العمل ووسائلها فكنا نجتمع ثم ننصرف بغير

نتيجة ... الخ . ثم يبدأ الأعضاء فى طرح اقتراحاتهم فينادى البعض بأن تكون خزينة الوفد عامرة ثم يشير البعض الآخر الى أن التقصير عام من جانب الوفد والهيئة الوفدية ومن جانب الشعب وأن « البلاد تحكم حكما لم نسمع به الا أيام الثورة الفرنسية ومحاكم التفتيش والقرون الوسطى ، ولكن الوعي قد استيقظ أخيرا ووجدت روح التمرد والثورة ولكنها فى حاجة الى توجيه » ، ثم تنادى أصوات بالثورة لأنه « ما لم تثوروا فلن تنالوا شيئا » ثم تتساءل أصوات « كيف ينظم الثورة لكى تقوم فى جميع البلاد وفى وقت واحد هذا ما يجب » ... الخ .

أما فى الاجتماع الثانى فقد استعرض أعضاء الهيئة الوفدية قرارات الوفد الآتية الذكر ووافقوا عليها باعتبارها اقتراحات مقبولة الا أن تنفيذها يحتاج الى استعداد كامل وتهيئة الوسائل ثم بدأ الأعضاء فى ابداء الاقتراحات والآراء .

هذا مجمل عام لما كان يدور فى كواليس الوفد فى تلك الفترة القلقة . ثم نعود لنتابع مجريات الأحداث وموقف الوفد ازاءها . ونقف الآن على أبواب عام ١٩٤٨ وقد شهدت فيه مصر فترة من أخطر الفترات التى مرت بها فى تاريخها الحديث والتى من الممكن أن نعتبرها بداية التحول الذى انتهى بثورة يوليو ١٩٥٢ وعزل الملك ثم الغناء الملكية ... ولما كانت دراستنا لا تركز على هذه الفترة وما صاحبها من الأحداث الهامة بالتفصيل الا بالقدر الذى يلقي الضوء على موقف الوفد ازاءها وهو الذى يتصل بدراستنا تلك ، فاننا سنكتفى بمحاولة الاشارات السريعة لمعالم الأحداث والعثور على صوت الوفد من بين هدير تلك الأحداث . . وكان فى مقدمة هذه الأحداث وأخطرها دخول الجيش المصرى مع الجيوش العربية الى فلسطين لانتاذاها من بين يرائن اليهود وذلك

فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . فانه على أثر صدور قرار الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ السالف الذكر بتقسيم فلسطين ، أعلنت بريطانيا أنها ستنتهى انتدابها عليها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . وسواء أكان المسئول الأول عن دخول مصر حرب فلسطين الملك أو وزارة النقراشى والبرلمان القائم ، فقد كان الرأى العام - كما يرى البعض - متحمسا للحرب ، إلا أن هذا التحمس لا يعفى المسئولين آنذاك والجهاز القائم كله من اللوم، لأن هذا التحمس كان قائما على أساس التقدير الخاطىء للمسئولين من حيث القول بأن اليهود عصابة لا اعتبار لها والقول بمقدرة الجيوش العربية على سحق تلك العصابة . . . الخ . لقد أثارت هذه التقديرات عواطف الشعب حقيقة لكننا لا نعتقد أن الشعب كان يريد الحرب ، بل من المؤكد أن الملك - وربما حكومته معه - أرادا هذه الحرب لتحقيق أهداف خاصة . . . وكان موقف الملك من حكومته آنذاك وعقب قرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة إسرائيل وتهويد اليهود لهذا الانشاء « أشد وضوحا لاستثثاره بالسلطة وتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر » على حد تعبير محمد حسين هيكل وبالثالى فلا غرابة أن يصدر أمره الى وزير الدفاع - الفريق محمد حيدر - وكان رجله وياوره الخاص ، باجتياز فرق الجيش المصرى الحدود الى أرض فلسطين دون علم رئيس الحكومة وبغير انتظار لقرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء .

ولا ريب أن النقراشى يتحمل وزر هذا الرضوخ والاستسلام من جانبه للسراى ، فليس له أن يلقي المسئولية عليها بل كان من واجبه - طبقا لأحكام الدستور - أن يحكم أو يتخلى عن الحكم . . . وقد حاول البعض تبرير موقفه بأنه لعله كان يأمل ألا تمكث الحرب طويلا ، أو يكون اشتراك الدول العربية فيها جميعا سبيلا الى القضاء على العصابات الصهيونية بسرعة . . . وهو تبرير واه اذ من الثابت أنه أفضى للبرلمان - فى جلسة سرية - بمعلومات غير دقيقة عن

مدى الاستعدادات والاعتمادات لهذه الحرب وكان متحمسا للدفاع عن الفكرة مما أدى الى موافقة كل من المجلسين على اعلان الحرب ضد اسرائيل .

واضح تماما أن النقراشي أراد تغطية الملك ، هذا بالاضافة الى احتمال يجب ألا ننقله وهو أنه يبدو أن النقراشي - ان لم يكن داعية للحرب - فقد رحب بها ورأى فيها فرصة لصرف أنظار الشعب عن مساوئ الحكم الداخلي ، وعن متاعبه ومطالبه ، والاتجاه الى الحروب مثل هذا الهدف سياسة معروفة لجأت اليها الدول الدكتاتورية مرارا في التاريخ القديم والحديث .

على أى حال أعلنت الحرب ومضت في تطوراتها .. وبقي علينا استطلاع موقف الوفد ورئيسه منها وما لابسها من الأحداث ... وبأدى ذى بدء نشير الى صدور مرسوم باعلان الأحكام العرفية ابتداء من ١٥ مايو ١٩٤٨ وتعيين النقراشي حاكما عسكريا عاما .. وبالتالي لا تطالعنا الصحف الوفدية حينئذ باتجاه الوفد وموقفه ازاء الحرب وفلسطين .. الا أنه من ناحية أخرى لابد أن نشير الى تضامن الوفد في نداءاته السالفة الذكر ودعوته للدفاع عن عروبة فلسطين ووحدتها واستقلالها ، ثم انه قام بمد يد المساعدة لشعب فلسطين تبعا لامكانياته ، وتمثلت هذه المساعدة في دعوته الى جمع التبرعات من الشعب لمساعدة الثورة الفلسطينية .

ففي أحد اجتماعات الوفد (في ١٩٤٨/٣/٤) عرض النحاس مسألة التبرع لفلسطين ، وبين الظروف التي دعت الى ذلك ، ثم تالفت لجنة لهذا الغرض من محمود غنام ، وفؤاد سراج الدين ونجيب الهلالي ، وعلى زكي المرابي وعبد السلام فهمي جمعة . وفي اجتماع آخر للوفد في ١٩٤٨/٣/١٧ تناقش الأعضاء في

الظروف السياسية وفي مقدمتها مسألتى السودان والمسألة الفلسطينية وعلاج كل منهما كما أشرنا .

وقد سادت مصر فى ذلك الوقت موجة عنيفة من الارهاب مسبت الوفد ورجاله وغيرهم من الساسة المصريين حينئذ . . وكانت هذه الموجة امتدادا لما سبقها من الأحداث عقب اقالة حكومة الوفد . . . فقد بدأت هذه الموجة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بمقتل الدكتور أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ على النحو الذى سلف . وفى ديسمبر - من نفس العام - أقيمت قنبلة على سيارة النحاس ، لكنه لم يصب بسوء . . وإذا كان حسين توفيق قد فشل فى القضاء على حياة رئيس الوفد فقد استطاع اغتيال أحد رجال الوفد البارزين آنذاك وهو « أمين عثمان » وكان ذلك فى ٥ يناير ١٩٤٦ . .

ثم توالى مثل هذه الأحداث كإلقاء قنابل على المنشآت والانفجارات فى القاهرة والاسكندرية وشملت إلقاء قنابل على الجنود البريطانيين . . توالى هذه الأحداث فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ فلم تنقطع . . ثم بلغت ذروتها فى عام ١٩٤٨ ومازالت حكومة النقراشى قائمة والحرب دائرة فى فلسطين . . فاغتيل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر (٢٢ مارس ١٩٤٨) ، وفى ليلة ٢٥ إبريل من السنة نفسها حاول بعض الجناة نسف دار النحاس . . وتوالى الانفجارات مرة أخرى على امتداد العام حتى نوفمبر حيث هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس وأطلقت عليه الرصاص (*) وقد نجا النحاس أيضا من هذا الاعتداء . . ثم كان شهر ديسمبر وقد شهد أحداثا كانت استمرارا لهذه الموجة العنيفة من الاغتيالات والانفجارات فقد اغتيل اللواء سليم زكى

(*) نذكر لنا الأستاذ فؤاد سراج الدين أنه كان مصاحبا للنحاس فى تلك الليلة أثناء عودتهما من النادي السعدى ، كما أنه الأستاذ فؤاد أن الملك فاروق هو المسئول عن هذا الحادث .

حكميدار العاصمة (٤ ديسمبر ١٩٤٨) ، وأصبح واضحا تماما أن معظم هذه الجرائم والاضطرابات قد دبرتها واشتركت فيها جماعة الاخوان المسلمين .. فقد اعتنق العنصر الارهابي في هذه الجماعة هذا الأسلوب الاجرامى منتهزا فرصة المد الثورى للشعب والاضطراب القائم فى هذه الفترة كما انتهز فرصة حرب فلسطين واشترك هذه الجماعة فيها وتكديسها للأسلحة و .. الخ ، وتطلع هذا العنصر - كما تطلعت الجماعة كلها ومرشدتها - الى اتخاذ هذا الأسلوب وسيلة لقلب نظام الحكم فى البلاد .. وعندما تبين للنقراشى كل تلك المسائل أصبح لا مندوحة له عن القضاء عليها .. فأصدر أمرا عسكريا فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين .. فكان أن اغتالته الجماعة فى ٢٨ ديسمبر من نفس السنة .. ويحسن بنا أن نحاول تبين موقف الوفد من جماعة الاخوان ، فقد كان الوفد ينظر اليها فى البداية كهيئة دينية لا غبار عليها ويرحب بأعضائها كمسلمين ، الا أنه لم يكد مرشدتها يعلن فى أحاديثه أن الحكم يقترب من الاخوان حتى بدأ الوفد يسحب تأييده لها ولا يقرها على هذا الاتجاه ولا سيما عندما صحبه العنف والاغتيال .. وكان للوفد - فى هذه الفترة - موقفان مختلفان من الجماعة ، فتارة يعارض سياستها وتارة يلاطفها ويهادنها بناء على اتصالات كانت تجرى بين بعض القادة من الطرفين ، لدرجة أن فريقا من أعضاء الوفد دعا الى زيارة مقر الجماعة ، ولكن هذا الوثام كان - كما أشرنا - قبل الاتجاه الى الحكم والعنف .. ثم قام الوفد - بعد عودته الى الحكم فى ١٩٥٠ - بالتخفيف من الاجراءات الحكومية التى كانت تتخذها حكومة النقراشى وعبد الهادى ضد الجماعة عقب حلها ، مع شرط الابتعاد عن السياسة والعنف .

عقب اغتيال النقراشى تجددت فكرة الائتلاف وتوحيد الصفوف ، حيث اتجهت السراى الى الرغبة فى قيام وزارة ائتلافية باشتراك الوفد ، ويبدو فى تصورنا أن الملك ومستشاريه قد اعتقدوا

أن اشراك الوفد في الحكم كفيل بتهدئة الأحوال التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من السوء ، ومن ناحية أخرى يبدو أن الوفد كان يرغب في قبول اشتراكه في تلك الوزارة الائتلافية مؤقتا ، إلا أنه اشترط ألا يكون رئيسها إبراهيم عبد الهادي أو أي رئيس حزبي من الأحزاب غير الوفدية .. ولم تنجح المساعي لتحقيق هذه الفكرة .. فتألفت الوزارة برئاسة إبراهيم عبد الهادي (ديسمبر ١٩٤٨) .. (يوليو ١٩٤٩) ..

وزارة إبراهيم عبد الهادي :

لم يكد إبراهيم عبد الهادي يستقر في الحكم أسابيع حتى فوجئ الوفد بأوسال الملك للفريق حيدر الى فؤاد سراج الدين برسالة مؤداها عرض الوزارة على الوفد (أي تأليف وزارة وفدية) غرض النحاس قبول تأليف الوزارة في هذه الظروف .

على أي حال تألفت الوزارة السعدية لتواجه فترة قاسية وتجارب مريرة ورثت بعضها عن وزارة النقراشي ، وأضيفت إليها تجارب أقسى وأشد . كان الجيش مازال في فلسطين يعاني حالة سيئة من الانهيار والتدهور ولا سيما بعد تلك الصفقات المريبة للأسلحة الفاسدة التي زكمت برائحتها الأنوف في داخل الجيش وخارجه ، وكانت الحملة الصهيونية على مصر قد بلغت درجة كبيرة في صحافة العالم ، وجماهير الشعب ثائرة متربصة ، وجماعة الإخوان مشردة تخضع لأقصى أنواع العنف وتضطرم بأشد أنواع اللهفة للانتقام .. وبالإضافة الى ذلك كله كانت الحالة الاقتصادية تتدهور ، ثم مصرع النقراشي في فناء وزارة الداخلية كان ماثلا في أذهان الحكومة . مواقف صعبة وتركبة مثقلة ما كان أخرى بإبراهيم عبد الهادي أن يتجنبها فيرفض توليته الحكم طالبا من السراي أن ترد الأمور الى أوضاعها الصحيحة وتترك أغلبية الشعب تضطلع بها ... لا شك

أنها سقطت وقع فيها كما وقع فيها غيره من رجال السياسة في مصر آنذاك ٠٠٠ ومهما يكن من أمر فقد ألف وزارته وسط هذا الخضم من المشاكل ، وراح ينكل بجماعة الإخوان من ناحية ، ويصل على انتهاء حرب فلسطين بعد أن تحقق من أنه لا فائدة منها ، وانتهت فعلا عمليات القتال بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود في فبراير ١٩٤٩ . وحاولت الحكومة من ناحية أخرى أن تمضي في تنفيذ سياسة النكراشي من حيث تقوية البلاد داخليا ..

الا أنها لم تنجح في سياستها ، فقد مضت والخوف يحيط بها من كل جانب مما أدى الى وقوعها في عدة أخطاء كانت كلها تمثل اعتداء على الدستور والحريات والحقوق .. فرضت للسراي ورجالها فكان عبد الهادي أضعف الرؤساء السعديين في مواجهة الملك ، وشنت حملة من الاعتقالات والتعذيب ، ثم قررت مد الأحكام العرفية سنة أخرى رغم توقف المعارك في فلسطين ، وتمادت في استخدام هذا النظام في الاضطهاد واهدار الحريات ... الخ . باختصار جعلت الوزارة من نفسها سلطة بوليس لا أكثر ، ورغم ذلك فقد استمرت موجة القتل والارهاب في مد وجزر .. في يناير ١٩٤٩ حاولت عناصر من الإخوان نسف دار محكمة الاستئناف ، وفي فبراير اغتيل حسن البنا مرشد الإخوان .. وفي مايو شرعت جماعة من الإخوان في قتل ابراهيم عبد الهادي ..

وكان واضحا أنه قد بلغ السيل الزبي وأن الأخطاء في حق الدستور تنقم لنفسها ، بينما الشعب يعاني أقصى ما يعانيه شعب من الخوف والقلق والاحساس بأن ارادته معطلة لا قيمة لها ، وأنه سجين قيوده ، وقد تاهت الأهداف الوطنية وسط هذه المحن ، واسرائيل دولة قامت رغم الدماء التي أريقَت ، قصارى القول أن البلاد بلغت درجة تستحق الرثاء وأصبحت على حافة الهاوية .. فأين صوت الوفد ؟ وهل نستطيع أن نتبينه وسط هذا الظلام

الكثيف الضارب أستاره هنا وهناك ؟ يبدو أن الإطلام شمله هو الآخر ، فالأحكام العرفية سيف مسلط على رقاب الجميع فلا نثر على بيان أو نداء للوفد ، ثم يجب ألا نفعل ما أشرنا إليه من حيث أنه كان منصرفا في تلك الفترة الى تقوية صفوفه وتدعيم تنظيماته ولجانه وتوجيه جهوده لتغيير الحالة السياسية والنظام القائم آنذاك .. . وقد علل البعض هذا الصمت بأن الوفدين كانوا في حيرة ازاء أحداث تلك الفترة ، اذ كانوا يخشون أن يشرف ابراهيم عبد الهادي على الحركة الانتخابية المقبلة فيحكم عليهم بخمسة سنوات أخرى بعيدين عن مقاعد الحكم ..

على أى حال كانت المأساة على وشك اسدال الستار عليها ، فبينما كان ابراهيم عبد الهادي ماضيا في خطته والصراع بين حزبي الحكومة قائما ، كانت هناك مساع تبذل لتحقيق فكرة قيام وزارة ائتلافية . وافقت الأحزاب بما فيها الوفد على تأليف هذه الوزارة على أن تكون برئاسة رئيس محايد .. فاستقالت وزارة ابراهيم عبد الهادي في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ .

وزارتا حسين سري الائتلافية والحيادية :

الف حسين سري وزارة ائتلافية من الوفدين والسبعدين والاحرار الدستوريين والحزب الوطني ، والمستقلين .. والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا قبل الوفد - هذه المرة - الاشتراك فى وزارة ائتلافية رغم رفضه لها فى فترات سابقة ؟

يبدو أن فؤاد سراج الدين كان هو الدافع لذلك .. اذ أنه عول عقب اختياره سكرتيرا عاما للوفد فى عام ١٩٤٨ على بذل جهوده السياسية لتغيير ذلك النظام القائم منذ أكتوبر ١٩٤٤ ، وأن يكون

هذا التغيير على أساس حل مجلس النواب القائم آنذاك ، وقد اتجه سراج الدين بجهوده لاقتناع الملك بذلك التغيير وتشكيل وزارة محايطة لاجراء انتخابات نزيهة .

ومهما يكن من أمر الدافع لهذا التغيير في سياسة الوفد فقد ارتضى الاشتراك في وزارة حسين سرى الائتلافية ، رغبة منه في التمهيد لاجراء الانتخابات . الا أنه سرعان ما دب الخلاف بين صفوف تلك الوزارة فتنازعت الأحزاب الممثلة فيها ، واشتد النزاع حول تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، فاستقال حسين سرى ليعيد تأليف الوزارة اللحايدة .. وكان من الطبيعي أن يستقبل الوفد هذه الوزارة بالابتهاج حيث كان يدرك أن مهمتها محصورة في اجراء الانتخابات وهو ما كان ينادى به الوفد - ولا يمل - منذ أقالته من الحكم في ١٩٤٤ كما رأينا ... وأجريت الانتخابات العامة لمجلس النواب (في ٣ ، ١٠ يناير ١٩٥٠) ، وفاز الوفد فيها بالأغلبية ٥٠ ولأن نتيجة تلك الانتخابات قد تناولها الكثير بالشك ، فيلزم لنا أن نعرض لها بالتفصيل .

تضاربت الآراء حول أسباب هذا الفوز ودوافعه وردود الفعل له لا سيما وقد قيل بأن حسين سرى لم يكن يخفى ميوله ضد الوفد ، وأنه حدث اتفاق بينه وبين القصر على اخراج نتائج انتخابية تحقق الموازنة بين جميع الأحزاب ، الأمر الذي أدى الى اشتداد الضغط الحكومي على مرشحي الوفد في جميع الدوائر وصدرت تعليمات سرية الى رجال الادارة بعدم تمكين الوفد من الحصول على الأغلبية ، بل ووضع قوائم بأسماء من يجب أنجاحه وأخرى بمن يجب اسقاطه من المرشحين .

ورغم كل ذلك فقد فاز الوفد ، ولابد أن هناك أسبابا لهذا الفوز ، وقد تضاربت الآراء ازاها كما أشرنا ٠٠٠ بادىء ذي بدء يجب أن نشير الى أنه ازاء ما تجمع لدى الوفد من دلائل تنفيذ الخطة السباقية والشكاوى التى أنهاها اليه مرشحوه - خطب النحاس خطبة عنيفة ضد اجراءات الحكومة واتهمها فيها بتنفيذ خطة التوازن المتفق عليها - وكان يعنى بذلك السراى - والتى تهدف الى أضعاف النتيجة بالنسبة لمرشحي الوفد ، كما هدد بأنه اذا لم يحصل على الأغلبية فلن يشترك فى الحكم ولن يوافق على أية معاهدة تعقدها الحكومة . . ويبدو أن هذه الخطبة كان لها أثرها اذ خشيت الوزارة مغبة انكشاف خطتها فغيرت من سياستها وصرح حسين سرى بمراعاة واجب الحياد بين الأحزاب . لكن ذلك يطرح السؤال التالى : هل أفلت الزمام فلم تستطع وزارة الداخلية السيطرة على الانتخابات وبالتالى تعذر الاتفاق المعقود بين حسين سرى والقصر ففاز الوفد ؟ أم أن الفوز كان تعبيرا شعبيا عن رغبة الجماهير فى عودة حزب الوفد الى الحكم بصرف النظر عن أى اعتبار آخر لا شك لمدينا أنها ارادة الجماهير أولا ، الا أن هناك عدة عوامل دفعت بتلك الارادة الى طريقها الصحيح هى : أولا : كانت الجماهير قد يشبت من نظام حكم الأقليات المستند الى القصر ، فلا شك أنه كان نظاما بغيضا منقطع الصلة الى حد كبير بالشعب ومعتمدا - فى أكثر الأحوال - على نفوذ السراى ، فكان أمرا طبيعيا أن يعيد الناخبون الحزب المناوئ للسراى ، لقد كان مجرد الاحساس بأن هذا المرشح أو ذاك الحزب ترضى عنه السراى أو تؤيده كافيا لأن ينصرف عنه الناخبون . وفى هذا الضوء يجب أن ننظر الى مركز الوفد لدى الشعب فى عام ١٩٥٠ ، فلا شك أن نجاحه فى تلك الآونة يختلف عن نجاحه فى الماضى . حقيقة أن نتيجة الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ تسدل من حيث الظاهر على أن قوة الوفد بقيت كما كانت فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ألا أنها فى الواقع وبالتحليل العميق لا تعطى

هذا الدليل ، فلا شك أن تحمس الشعب للوفد أخذ يضمف في أواخر حكمه عام ١٩٤٤ ، ألا أن اقالته ثم تعاقب اخطاء حكومات الأقلية في خلال تلك الخمسة سنوات - ولا سيما الفترة الأخيرة منها - وخضوعها خضوعا مطلقا لنفوذ السراي ، ثم ما وقع فيها من حوادث الارهاب والاغتيالات والضغط العنيف على الحريات والخروج على مقنضى أحكام الدستور والنظام ، وما أذيع عن سلوك رجال الحاشية وطفيان نفوذهم ، هذا بالإضافة الى تشوئ التيارات الجديدة في الرأي العام ، كل هذا كان من شأنه أن يجعل الناخبين يؤثرون الوفد ومرشحيه بأصواتهم ، فقد كانوا لا يجدون أملا ولا منفذا مما هم فيه من ضيق وكبت الا بالانتصار الى الحزب الذي مهما تكن أخطاؤه فانه كان أقرب الى قلوبهم من غيره . . هذا بالإضافة الى عدة عوامل أخرى كان لها أثرها في فوز الوفد ، فان الحكومة رغم ما أشرنا اليه كانت تتمسك بخطتها المرسومة لتحقيق التوازن الى أن جاء يوم الانتخاب فأفلت الزمام من يدها ، وذلك يرجع الى عاملين : حماس الشعب ويقظته وصموده وعدم تمكينه لآى متلاعب في صناديق الانتخابات من تحقيق خطته . . ثم موقف قوات البوليس ، فان معظمهم ان لم يكونوا جميعا قد وقفوا موقفا محايدا في تلك الانتخابات فلم يكونوا اداة طيبة في تزيف ارادة الناخبين أو الضغط عليهم .

ويذهب البعض في تفسير موقف رجال البوليس والادارة الى أنهم كانوا حاقدين على حكومات الأقلية - ولا سيما حكومة النقراشى التى لم تستجب الى مطالبهم وكانت حازمة حيالهم ، الأمر الذى أدى الى انتقامهم من خصوم الوفد - وأكثرهم من السعديين وحلفائهم - فكانوا حربا عليهم في الانتخابات . . على أى حال لابد من التمسليم بأن رجال البوليس والادارة كانت لهم اليد الطولى في انتصار الوفد ، الا أنه يبدو أن هناك آياد أخرى فعلت فعلها في

هذا الانتصار . منها سقوط وزارة حسين سري الائتلافية على النحو الذى أشرنا اليه . فان سقوط ذاته كان دليلا على قوة الوفد وتوقع فوزه فى الانتخابات . ذلك لأن هذا السقوط كان تحقيقا لرغبة الوفد ، فكانت الاستجابة لها - وسواء كانت بناء على شبه اتفاق بين سري والوفد كما يذكر الراضى أو أنها استجابة لم يكن للوفد يد فيها كما نعتقد - فانها كانت توحى الى أذهان الجماهير بأن الوفد سيستخذ من الوزارة المحايدة قنطرة للمبور الى الحكم . ثم لا يجب أن ننفل ما قيل عن الضمان عناصر الإخوان المسلمين والشيوعيين الى معسكر الوفد . لكن هل كان هذا الانضمام يعنى قيام علاقات عقائدية بين تلك العناصر والوفد أم كان مجرد أنها تكره السعديين وترغب فى الانتقام منهم لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد - فى حكومتى النقراشى وابراهيم عبد الهادى كما أشرنا - ؟ . فيما يتعلق بجماعة الإخوان مر بنا كيف كانت العلاقة بينهم وبين الوفد مذبذبة تخضع للظروف والمصالح الخاصة ، لكن يبدو أنهم كانوا يأملون الخير على يد حكومة وفدية ، فأثروا الوفد بانحيازهم اليه فى الانتخابات . أما الشيوعيون فيبدو أنه قامت علاقات بينهم وبين الوفد ، وأنه كان هناك شبه اتفاق بينهم وبينه منذ عام ١٩٤٨ بل قبل ذلك . . ويؤكد هذا ملاحظة أن العلاقات كانت تتوثق بينهم وبين الوفد حينما يكون الوفد خارج الحكم . الا أن الوفد ينفي وجود هذه العلاقة نفيًا قاطعا لا وهو فى الحكم ولا هو خارجه . بل يؤكد أنه اذا كانت ثمة علاقة فهي « العداء على خط مستقيم » . وأنه كان دائما - وفى جميع مراحل السياسية - ضد الشيوعية وضد الشباب الوفديين الذين اتخذوا موقفهم السياسى استنادا اليها وحماسة لها ، فقد كان الوفد - كما يذكر غنام - يتوجس خيفة وشرا من موقفهم . . . ومنهما يكن من أمر هذه العلاقات - وسواء أكانت علاقات عقائدية بالنسبة لبعض عناصر وفدية أو علاقات

مرحلة بالنسبة لعناصر وفدية أخرى - فاننا نرجح أن الشيوعيين كان لهم دور في انتصار الوفد في الانتخابات ١٩٥٠ ، فلا شك أن تلك الانتخابات كانت دلالة قوية على تغلغل الاتجاه اليسارى في الوفد .

هناك عامل آخر يشير اليه البعض باعتباره ذا أهمية في فوز الوفد في الانتخابات وهو التدخل البريطاني وذلك بطريق الإيحاء بالرغبة في عودة الوفد الى الحكم مما كان له أثره في اتجاه الريح آنذاك ، بل ويذهب البعض الى حد القول بأنه حدث لقاء بين تشرشل وايدن من جهة وحسين سرى من جهة أخرى في أواخر عام ١٩٤٩ أشارا فيه عليه بالعمل على انجاح الوفد في الانتخابات ، ثم يفسرون هذا التدخل بأن الحالة الداخلية كانت في تدهور مستمر وأن الحديث عن تنظيم الضباط الأحرار في داخل الجيش كان يزداد انتشارا ، فأدى هذا الى قلق فاروق وحلفائه الانجليز وأدركوا أنه لابد من عمل لائق الكارثة فاستقر الرأي على إعادة النحاس الى الحكم عن طريق انتخابات حيادية كما حدث في عام ١٩٣٦ ٠٠ ويبدو أن هذا التفسير مضافا الى ما سبقه من التفسيرات من قبيل المحاولات لبث الشك في كيفية مجيء الوفد الى الحكم ، ولذلك فلا مندوحة من الرجوع الى بعض المصادر للتحقق ولنبدا بحسين سرى فنجد - فيما يتعلق باتهام خصوم الوفد له بأنه تأمر معه للحصول على الأغلبية - ينفي هذا الاتهام ويؤكد أنه فوجيء بالنتيجة فذهل ، ثم يتعرض لسؤال التدخل البريطاني فينفي حدوث أى اتصال معه بشأن ذلك . . وكذلك يدفع الوفد عن نفسه - بشدة - هذا الاتهام ويذكر أنه لم يطلب معاونة الانجليز لانجاحه ، وأن طريقه الى النجاح كان الالتجاء الى الشعب أولا ، ثم مناهضة من كانوا يريدون اسقاطه سواء أكانت السراى أم الوزارة القائمة آنذاك ، ويستطرد الوفد في تدعيم وجهة نظره فيشير الى

نداءاته وقراراته الصادرة طوال الفترة من ١٩٤٤ الى ١٩٤٩ - والتي
أشرنا اليها - وكيف أنه حارب مشروع صدقي - بيغن وكل مشروعات
الدفاع المشترك وكل ما اقترحه الانجليز من خطط تدافع عن
مصالحهم في الشرق الأوسط ، ثم ان الانجليز كانوا يعلمون تماما
مدى صلابة الوفد في التمسك بآرائه السابقة ..

نخلص من هذا العرض لنؤكد حقيقة تاريخية وهي أن الوفد
لم يحاول أن يلجأ الى الانجليز لانجاحه في انتخابات ١٩٥٠ ، ولكن
هذا النجاح كان مرجعه ارادة الشعب الذي آثر الوفد - دائما -
بثقته ، لا لأنه كان يسير منقادا وراءه ، ولكن لأن الوفد - مهما كان
الرأى فيه - كان حزبا شعبيا أقرب الى مصالح الشعب وقلبه دون
غيره من الأحزاب .

على أى حال فاز الوفد في الانتخابات وحصل على الأغلبية
وأصبح لا مفر من أن يؤلف حكومته الجديدة - وهي حكومته الأخيرة
.. والتي هي مجال بحثنا في الفصل القادم .

الفصل التاسع

وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢)

حصل الوفد على الأغلبية في الانتخابات التي أجراها حسين سرى على النحو الذي مر بنا وبقي أن يؤلف حكومته الجديدة وهي التي كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المنحدر أو مفترق الطرق والتي عاشت مصر في خلالها أياما تعد من أطول الأيام في تاريخها : أياما بيضاء ناصعة البياض كيوم إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (٨ أكتوبر ١٩٥١) وأياما حمراء قابية مخضبة بالدماء كأيام معركة القنال التي أعقبت إلغاء المعاهدة ، ثم يوما أسودا حالك السواد يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذي فيه احترقت القاهرة وأسدل الستار على حكم الوفد .

وهذه الأيام بطولها وعمق أحداثها لم يمسح عنها اللثام بعد . كما ينبغي بل مازالت رهينة سراديب التاريخ ، وسنحاول في هذه الدراسة - قدر ما سمحت لنا به الوثائق والمصادر - أن نتغصن عنها تراب تلك السراديب .

ثم لنعد الى مسرح الأحداث عقب فوز الوفد بالأغلبية في الانتخابات والاستعداد لتأليف وزارة وفدية جديدة ، ومن الثابت

حزب الوفد ج ٢ - ٢٤٢

لدينا ومن خلال استقراء معظم المصادر والمراجع أن القصر - وكان قد بلغ من التفكك والضعف والتخاذل ما بلغ - كان يخشى مواجهة الكتلة الشعبية المتمثلة في الوفد وبرلانه القوى وهو موقف طبيعي منه يتمشى مع ماضى الصراع الطويل بينه وبين الوفد هذا بالإضافة إلى أنه قد أدخل في روعه أن الوفد سوف يحول نظام الحكم إلى نظام جمهورى ولا سيما بعد تقديم تلك التقارير السالف ذكرها ، فاشتد ذعره وخوفه وبالتالي كراهيته للوفد وللنحاس ، ولذلك فقد تردد - رغم الأغلبية التى حصل عليها الوفد - فى اسناد الوزارة إليه وففا لأحكام الدستور وأخذ يتباحث مع مستشاريه فى مخرج لذلك . وكانت نتيجة مباحثاته أمران نجح فى أولهما بينما فشل فى الثانى . ٠٠ أما الأمر الأول فهو اختياره لحسين سرى رئيسا للديوان الملكى ، فقد استدعاه الملك - وهو مازال رئيسا للوزارة - عقب ظهور نتيجة الانتخابات وحصول الوفد على الأغلبية وطلب منه أن يكون رئيسا للديوان ، كما يذكر حسين سرى نفسه . . واختير فعلا لرئاسة الديوان فى ١٢ يناير ١٩٥٠ . أما الحل الثانى الذى ارتآه الملك فكان إبعاد مصطفى النحاس عن رئاسة الوزارة الوفدية ، وتكليف فؤاد سراج الدين بتشكيلها فيذكر حسين سرى أنه عرف أن اتفاقا جرى بين الملك وحسن يوسف على أن يكون فؤاد سراج الدين هو رئيس الوزارة الوفدية المقبلة بدلا من مصطفى النحاس . . وقد وضع هذا الحل ارضاء للملك الذى لم يكن يتصور أن يعود مصطفى النحاس رئيسا للوزارة . . ويؤيد رواية حسين سرى ما ذكره فؤاد سراج الدين حول محاولات القصر للاتصال به وعرض رئاسة الوزارة عليه (*) .

(*) الهاض الأستاذ فؤاد سراج الدين فى لقاءنا معه فى ١٩/٤/١٩٦٨ نوى توضيح الاتصالات التى أجراها معه القصر حول هذه المسألة الشائكة .

اذن كيف أرغم الملك على تكليف النحاس بتشكيل وزارة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ؟ . قبل أن نجيب على هذا التساؤل ينبغي أن نشير الى أنه يبدو أن الملك ومستشاريه وقد رأوا أنه لا مناص من تأليف الوفد لوزارة جديدة فأرادوا القيام بناورة هدفها تفتيت كيان الوفد باستمالة فؤاد سراج الدين سكرتيره العام واليد المحركة واغرائه برئاسة الوزارة ، لكن فؤاد - بذكائه - قوت عليهم هذه الفرصة . ثم تعود للاجابة على السؤال المطروح حول اضطرار الملك لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة .

بالاضافة الى ما سبقت الاشارة اليه من حيث محاولة الملك مع سراج الدين لتأليف الوزارة ثم رفض سراج الدين تلك المساومات ، بالاضافة الى ذلك نجد هناك روايتين :

فيذكر حسين سري أنه اشترط لقبول منصب رئاسة الديوان أن يكون مصطفى النحاس هو رئيس الوزارة ، وأنه بذل جهدا كبيرا ووقتا طويلا في اقناع الملك بذلك « لأنه كان لا يريد النحاس رئيسا للوزارة مرة أخرى بعد أن فرضه عليه الانجليز في حادث ٤ فبراير » كما يذكر حسين سري .

اما الرواية الأخرى فتتلخص في أن الملك كان يزور كريم ثابت في منزله بجاردن سيتي القريب من منزل النحاس وسمع هتافات المتظاهرين وهم يتدفقون الى بيت النحاس : هتافات بحياة النحاس والوفد ، وكانت المظاهرات قوية وكبيرة ومرت كلها امام منزل كريم ثابت في طريقها الى بيت النحاس وشاهدها الملك بنفسه من النافذة ، فرضخ أخيرا لارادة الشعب وتنازل في تلك اللحظة عن معارضته في قيام النحاس بتشكيل الوزارة المنتظرة . ويبدو أن صحافة القصر أرادت أن تشارك في بث الرماد في العيون فتشير اخبار اليوم الى أنه « لا صحة لما تردد في بعض الأوساط والمواثر من أن النية متجهة الى استناد رئاسة الوزارة الى علي زكي العرابي

أو فؤاد سراج الدين ، ولا صحة لما تردد من أن رفعة النحاس سيتولى الوزارة مدة ثلاثة شهور ثم يتركها لوفدى آخر . .

على أى حال كان لابد مما ليس منه بد ، ففي ١٢ يناير عام ١٩٥٠ قدم حسين سرى استقالة الوزارة فقبلت ، وفي اليوم نفسه عهد الملك الى النحاس بتأليف الوزارة ، كما عين حسين سرى رئيساً للديوان الملكي . وأخذ النحاس في تشكيل وزارته . . والواقع أن ملائسات هذا التشكيل وما أخذ عليه يستحق أن نقف عنده قليلا . فمن عيوب تأليف هذه الوزارة أنها لم تكن متجانسة في تكوينها ، وأخذ عليها - كما يذكر رجال الوفد - علم قصرها على الوفدين الصميمين فيها واختيار بعض من كانوا مجرد مشايخين للوفد . . وكان القصد من اختيارهم حجة الفن والاختصاص . ولذلك ستنشأ عدة جبهات وتقوم خلافات في الرأي في هذه الوزارة بسبب عدم التجانس . فما هي التيارات التي صاحبت تشكيل هذه الوزارة ؟ . من الثابت لدينا أن فؤاد سراج الدين قد أسهم بنصيب كبير في هذا التشكيل ، وهو لا ينكر تلك المساهمة إذ يذكر أنه عقب تكليف النحاس بتأليف الوزارة اتصل - بناء على تكليف النحاس والمشاورات معه - ببعض أعضاء الوفد الباهذين - وطلب منهم مقابلة النحاس للمشاورة في اختيار الوزارة الجديدة . الا أنه يبدو أن سراج الدين كان يرى تطعيم الوزارة بعناصر من الشباب ، بينما كان النحاس يرى قصرها على نفس أعضاء الوزارة الماضية (١٩٤٢ - ١٩٤٤) كعادته عند تأليف وزارة جديدة . وإذا نظرنا في تشكيل الوزارة ندرك أن اتجاه سراج الدين في ترشيح العناصر الغير منتسبة الى الوفد والتي ليست أعضاء في الوفد قد ظهر بوضوح . فتجد - مثلا - أن ستة من أعضاء الوزارة لم يكونوا أعضاء لا في الوفد ولا الهيئة الوفدية وقت تشكيلها ، لكن الانصاف يقتضي أن نذكر أن هؤلاء الستة لم يكن فؤاد هو الذي وضعهم جميعهم :

قطه حسين متلا رشحه نجيب الهلالي ، وزكى عبد المتعال لم يكن من اختيار سراج الدين . وكذلك مرسى فرحات . ورغم أن محمود سليمان غنام يوافق على ما أخذ على فؤاد سراج الدين من حيث ترشيحه لبعض العناصر الخير وفدية بل والمعارضة للوفد لمناصب الوزارة وإغفال الوفدين العريقين ، إلا أنه يبرئه من اختيار بعض الوزراء الذين أشيع أنهم من اختباره .

على أى حال يبدو أن المرجع الأخير فى تأليف الوزارة لم يكن الوفد أو النحاس وسراج الدين بمفردهما ، وإنما كانت تمتوره ظروف وملابسات أخرى . فقد حاولت السراى مثلاً حذف بعض الأسماء كطه حسين بحجة أن أفكاره يسارية ، كما حاولت فرض بعض الأسماء كحيدر . وكذلك رفضت أن يجمع محمود سليمان غنام بين وزارنى التجارة والصناعة ، والتموين ، ورأت أنه يجب أن يعين وزير غير حزبى لوزارة التموين ويفضل أن يكون مستشاراً . فكان أن اختير مرسى فرحات لها .

نخلص من كل هذا الى حقيقة هامة وهى أن تأليف وزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ صاحبه تيارات وأهواء خاصة ، وضمت اشتباعات متفرقة فى الآراء والمذاهب ، ولعل هذا كان انعكاساً لتنظيم الوفد القائم حينئذ . فقد أصبح الوفد فى أوائل عام ١٩٥٠ مؤلفاً من أشخاص مختلفين تماماً عن الأشخاص الذين تألف منهم فى عام ١٩١٩ ، بل ويكاد أن يكون مختلفاً عنهم فى عام ١٩٣٦ كذلك ، فقد أخذ الوفد يجدد نفسه بإدخال عناصر جديدة ولا سيما عقب كل انقسام أو انشقاق حدث فى صفوفه - وهو ما أوضحناه فى مجال آخر من هذا البحث - وقد جرى الوفد أولاً على أن تكون بعض هذه العناصر من الصنف الثانى فى صفوف المجاهدين ، ولكنه خرج بالتدريج عن هذه القاعدة وضم أشخاصاً راعى فى ضمهم أنهم أصحاب

عصبيات أو ثراء أو نفوذ أو نشاط انتخابي دون اعتبار لماضي كفاحهم .. بل انه في انتخابات عام ١٩٥٠ رشح أشخاصا عرفوا بعدائهم الشديد للوفد وانضمامهم الى خصومه في كثير من المراحل السابقة . ولا شك أن هذا كان اتجاها جديدا لم يألفه الوفد من قبل ، ولكنه حدث بفعل دخول بعض العناصر التي أشرنا إليها وتسربها الى كيان الوفد الأصلي ، فمادام الأمر قد تحول الى مجرد ضم أشخاص لفائدتهم الانتخابية أو لنفوذهم وجاههم لم يصبح غريبا أن يتسرب الى الصفوف التالية أشخاص لا صلة لهم بالوفد من حيث الاتجاه والفكر والطبقة .

على أى حال تسلم النحاس زمام الحكم وحوله تلك المجموعة المتنافرة من الوزراء الأمر الذي سيؤدي الى كثير من التصادمات والخلافات في صفوف الوزراء في المستقبل .

ويبدو أنه في الوقت الذي كان فيه القصر يرتعد من الوفد ويتوجس الشر منه كان الوفد يفكر في سياسة أخرى تتلخص في مسألة القصر ومهادنته واثبات الولاء له ، فقد أجمعت كل المراجع والمصادر حتى الوفدية على أن الوفد اتخذ من سياسة المسالمة والمهادنة مع الملك - ومنذ اليوم الأول - طريقا له ، الا أن كلا منها ذهب مذهباً مختلفاً في تبرير تلك السياسة وتفسيرها .

يبرر الوفد هذه السياسة بأن النحاس باشا أراد أن يبعد عن فكرة الملك ما استقر فيه من آراء غير صحيحة من حيث أنه يريد إسقاط حكمه وتغييره الى نظام جمهوري كما أشرنا ، ومن ناحية أخرى ادخال الطمأنينة في نفس الملك وإبعاد سوء الظن عن الوفد لكي يبدأ عهد يستريح فيه الشعب من الملك ومؤامراته ضد الوفد . أي أن الوفد كان يهدف الى مجاملة الملك هذه المرة بالذات من حيث

ارضاء طلبانه وتنفيذ ما يستطيع منها والتظاهر بمحاولة تنفيذ ما لا يستطيع مع السعى في الحفاء - وفي نفس الوقت - لاحتياط المطلوب كما فعل في تشريعات الصحافة على النحو الذى سنتاوله فى موضعه. تبرير آخر أو دافع آخر لسياسة المهادنة وهو الرغبة فى الفاء المعاهدة . اذ كان الوفد قد عول على التخلص من معاهدة ١٩٣٦ وآثارها . ولما كان الوفد يدرك من خلال تجاربه السابقة أن الملك يسارع فى قبول الطلبات الانجليزية التى ترفضها الوزارة الوفدية ، فقد خشى أن يتبع الملك فى الفاء المعاهدة هذه الخطوة ومن ثم اتخذ هذا الأسلوب اللين الذى يتفق مع عقلية الملك ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يدرك أن الملك لن يرضى عن هذه الخطوة ، ولما كان لا يعجز عن اقالة الوزارة بسبب محاربتها الانجليز فانه سيعمد الى انتهاز أى أزمة داخلية لاجراج الوزارة وتقويت فرصة الفاء المعاهدة ، لذلك قرر الوفد ألا يثير أى أزمة داخلية مهما كان الثمن ابتغاء لتحقيق الهدف الأكبر وهو الفاء المعاهدة . أى أن الوفد كان فى اتخاذ سياسة المهادنة مع السراى يسمى وراء كسب آخر أهم وأخطر . وقد اعترف بذلك النحاس نفسه فقال « لقد عملت كل ما استطعت لاصلاح الحال ، ثم سألته حينما كنت أظن أن فى المسألة كسبا للبلاد ولو بعض الشيء . . » .

ورغم اعتقادنا بصحة هذا التبرير وقيمه وأنه كان فى حساب الوفد وهو يتراجع أمام الملك - كما يذكر أحمد بهاء الدين - الا أننا نجد أن هذا التبرير نفسه دليل قاطع على التغير الذى أصاب الوفد والضعف الذى حل به . . اذ يبدو أن زعماءه أو بعضهم اعتقدوا أن سياسة الملاينة مع السراى تكفل لهم البقاء فى الحكم وأن الشعب وحملة ليس معتمدا كافيا ، كان منطق الوفد فى هذه المهادنة أنه لم يحكم طوال المرحلة الدستورية سوى سنوات قليلة رغم أنه

صاحب الأغلبية الشعبية ، وكان يطرد من الحكم بالإقالة فعمل على تجنبها هذه المرة .

ولا شك أن هذا خطأ وقع فيه الوفد إذ كان بإمكانه - لو أراد - أن يرتبط بالجمهير وبالرأى العام ارتباطا قويا وأن ينبه هذه الجماهير بلباقة إلى الخطر الذي يهدد القضية الوطنية من الملك لا سيما وأن تلك الجماهير كانت مهتمة لتقبل هذه الحقيقة بل وكانت تعيها وتذكرها ، وبالتالي كان يجب على الوفد أن يرفع في وجه القصر سلاح الحرب كعادته بدلا من تلويحه له بفصل الزيتون ؛ لكن السؤال الهام الذي يطرح نفسه : هل كان الوفد على يقين بأن تلك الجماهير سوف تهب نائرة مزمجرة من خلفه في وجه الملك إذا ما وقف يمرقل خطواتها في طريق القضية الوطنية أو قضية الدستور ؟ الواقع أن ذلك كان حلما لم يطف بخيال الوفد . . وقد أدركنا بما لا يدع مجالا للشك ومن خلال المصادر الحية (*) واستقراء الأحداث أن الوفد لم يكن يحسب أن الشعب وحده كاف للاعتماد عليه في الملومات . ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم مثلا لماذا لم يعلن الوفد النظام الجمهوري رغم اعتقاده في فساد الملك والنظام الملكي ويأسه من إصلاحهما .

ولنعد إلى سياسة المهادنة التي اتهم الوفد بها إزاء القصر والتي ستتخذ صورا عديدة سنراها واضحة في تلك الفترة . . وقد تركزت كل الآراء حول فؤاد سراج الدين واعتبرته رائدا لتلك السياسة بين الوفد والقصر . . ولذلك فانه ينبغي أن نفند وجهة نظره التي تتلخص في أنه « إذا كان القصد من هذا الاتهام هو أن المهادنة المزعومة كانت على حساب الأمة أو حساب مصالحها أو على

(*) المصادر الحية تعني رجال الوفد الذين عاشروا هذه الأحداث التاريخية مثل الأساتذة : فؤاد سراج الدين ، محمود قنাম عبد الفتاح حسن ، د . محمد صلاح الدين ، إبراهيم نرج وغيرهم .

حساب الدستور أو القانون ، فانه اتهام كاذب ودعوة باطلة لم ولن ينهض على صحتها دليل واحدة . ثم يحاول فؤاد أن يبرر تلك السياسة فينمى على الأحزاب الأخرى أنها لم تتولى الحكم مرة واحدة في البلاد وفند قيام الحياة البرلمانية عام ١٩٢٤ . الا بارادة القصر وحده وبتأييده ضد ارادة الأمة ورغبتها ، وكانت هذه الأحزاب وحكوماتها أداة طيعة في يد الملك توضح لمشيئته في كل أمر ، لأنها بدون هذا الرضوخ لن تبقى في الحكم يوما واحدا ، والدليل على ذلك أن هذه الأحزاب حكمت مصر منذ عام ١٩٢٤ - ١٩٥٢ حوالى اثنان وعشرين عاما في حين كانت مدة حكم الوفد لا تزيد على سبع سنوات وعلى دفعات كثيرة رغم ما كان له من أغلبية شعبية ورغم برلماناته .. وكان سبيل حكم هذه الأقليات هو الاعتداء على الدستور وأحكامه وحل البرلمانات المنتخبة انتخابا صحيحا وتزييف ارادة الأمة باجراء انتخابات مزيفة . والتاريخ مليء بجانب الرضوخ للملك وتنفيذ مشيئته من الأقليات بنداات الوفد واستجابات أعضائه أبان وجوده في المعارضة ..

ويمضى الوفد في توضيح وجهة نظره فيذكر أنه لم يكن في حاجة الى مهادنة الملك أو مصالحته على حساب الأمة أو الدستور اذ لم يتولى الحكم مرة واحدة في تاريخه بارادة الملك انما جاء كل مرة الى الحكم بارادة الشعب وبعد ممارك مريرة مع القصر والانجليز وأحزاب الأقليات ، فهو من ناحية المنطق لم يكن في حاجة لهذه السياسة المدعاة . ان القول بأن الوفد قد لان للسراى وهادنها وان ذلك يرجع الى سراج الدين فيه تجن على الوفد وعليه ، حقا أنه كان لفؤاد صلات وثيقة برجال السراى ، ولكنه ما كان يقصد بتلك الصلات سوى تسوية أمور الخلاف بين الملك والنحاس بالذات والوفد بصفة عامة ولا سيما أن النظام في ذلك الوقت كان يقضى بأن جدول الاعمال في مجلس الوزراء يرسل الى السراى لمجرد

العلم ، فكانت تدخل أنفها في أتفه الأمور وتعلق بما يشاء لها من التطبيق مما كان يثير المنازعات بين رئيس الوزراء والسراى ويخلق المشاكل بينهما .. فكانت مهمة فؤاد سراج الدين - كما يذكر غنام - تهدئة حدة هذه المنازعات وتبادل الراى فى ايجاد الحلول لها ، ومن هنا جاءت فكرة التهاون مع السراى عن طريق سراج الدين . أى أن الأمر يتلخص فى أنه اذا كان بالإمكان حل المشاكل بالطرق الودية السياسية بحيث لا تضر بحقوق البلاد فلا مانع من ذلك وهو ما يسمى بالتهادن ، وليس فيه ما يعيب الوفد اذا ما أريد استقرار الحكم بدلا من القلقله وصب جام الغضب على الشعب والعنف معه .

ويمضى الوفد فى توضيح وجهة نظره فيسوق عدة أمثلة للخلافات الشديدة بين حكومته والقصر والتي تقوم دليلا على عدم صحة دعوى المهادنة ، فقد رفضت الوزارة مثلا - دخول كريم ثابت عضوا فيها رغم الحاج الملك بذلك . كما رفضت تعيين الفريق حيدر وزيراً للحربية . كما رفضت تعيين اسماعيل شيرين - زوج شقيقة الملك - محافظا للقاهرة . ليس ذلك فقط بل أمرت الحكومة بتحقيق موضوع الأسلحة الفاسدة بمعرفة النيابة العامة ، وسار التحقيق فى مجراه الطبيعى وزودت الحكومة النائب العام اذ ذاك بكل السلطات التى تمكنه من اجراء تحقيقه على أكمل وجه وطلب منه وزير العدل أن يسير فى هذا التحقيق بدقة وسرعة وألا يجعل لأى اعتبار يتصل بأى شخص مهما كان مركزه يقف فى سبيل سبر التحقيق على وجهه الصحيح ، بل وألقى البوليس القبض على آدمون جهلان فى القصر المالكى وقدمه للنائب العام للتحقيق معه .

ولعله من المناسب هنا أن نشير الى أن تحقیقات الاسلحة الفاسدة كانت من الامور التى أخذت على حكومة الوفد حينما وقف فؤاد سراج الدين ومصطفى نصرت يدافعان فى مجلس الشيوخ عن

« المتهمين الكبار ويتلقيان اللعنات في وجهيهما حتى لا تذهب الى
المتهم الأول فاروق ، وكان مصطفى مرعى قد قدم استجوابا عن
بعض تلك المسائل ، فكان جواب حكومة الوفد أن استصدرت ثلاثة
مراسيم في ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ باخراج عدد كبير من الشيوخ
المعارضين وباسقاط رئاسة محمد حسين هيكل للمجلس وابداله
بعلی زکی العرابی . ولا شك أنه خطأ تردت فيه الحكومة اذ انه
لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية اسقاط عضوية أى عضو
بمجلس الشيوخ ، فان هذا الحق موكول الى المجلس ذاته .

وقد اتهمت المعارضة والصحافة الحكومة بأنها تدافع عن
تصرفات رجال الحاشية والقصر وأشارت الى فؤاد سراج الدين
بالمذات ولذلك فانه يتخذ من مسألة القبض على أعمون جهلان دليلا
ينفى به سياسة المهادنة مع السراى ، فيذكر أن رجال المعارضة
فى مجلس الشيوخ وفى صحف المعارضة كانت تلمح دائما الى
وجود صلة بين رجال الملك وموضوع الأسلحة الفاسدة ، فكيف
يتأتى لحكومة الوفد - اذا كانت حريصة على مهادنة الملك -
أن تفتح هذا الباب وتأمر بالتحقيق فى هذه القضية وتمنع
النائب العام سلطات مطلقة وتقوم بتنفيذ قراواته حتى يصل
الأمر الى القبض على أحد رجال الملك المقربين داخل القصر الملكى ؟

ويضى الوفد فى نفى اتهام سياسة المسالمة مع القصر ويدلل
على ذلك بعدد من الوقائع لا يتسع البحث لایرادها جميعا لكن
أهم تلك الوقائع هى مسألة المظاهرات العنيفة التى قامت فى القاهرة
والاسكندرية من طلاب الجامعات وكانت هتافاتهم موجهة ضد الملك
وخرجت على حد المؤلف . وما يقطع بعلم وجود تلك
السياسة - على حد زعم الوفد - أنه لم ينعم على أى وزير بأى
نيشان مع أن قائمة الانعامات التى صدرت بمناسبة ولى العهد شملت
المئات ، ثم ان الدليل القاطع - كما يذكر سراج الدين - هو نفس

اقالة حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، فكيف يقبل الملك حكومة تهادنه وتنفذ له رغباته ؟ وحتى لو فرضنا جدلا أنه اضطر تحت ضغط الانجليز الى هذه الاقالة لجأت عباراتها خلوا من عبارات التجريح والتعريض بكفاية الوزارة في القيام بأعباء الحكم كما سنرى . ولما أصر على حل مجلس النواب وتشريد أغليبيته الوفدية اصرارا وصل الى حد اخراج على ماهر من الحكم بعد شهر من توليه الوزارة لأنه رفض حل هذا المجلس كما رفض اتباع سياسة التتكيل بالوفد والوفديين ، وهى السياسة التى نفذها نجيب الهلالي فى وزارته التى ألفها بعد على ماهر . ثم اذا كان سراج الدين هو رائد المهادنة فلماذا أشار الملك على الهلالي بتحديد اقامته ؟

والواقع أن الباحث ليسر بالحيرة ازاء هذا الاتهام بالمسألة الموجهة الى الحكومة عامة وسراج الدين خاصة فانه بصرف النظر عما ساقه فؤاد من الأدلة التى تدحض هذا الاتهام ، وبلاضافة الى ما أشرنا اليه من الوقائع والخلافات بين سراج الدين من ناحية والملك من ناحية أخرى والتى حدثت فى وزارة ٤٣ - ١٩٤٤ نشعر أنه كانت هناك كراهية خفية بينهما لا تتفق وهذا الاتهام . وقد أشار كريم ثابت صراحة الى تلك الحقيقة ابان محاكمته .

ورغم هذه الحقيقة فاننا نجد فؤاد يقرر انه ليس من مهمة أى حكومة ولا من واجبها ولا مما يكفل تحقيقه الصالح العام أن تضاصم الملك وهو بحكم الدستور سلطة لها اختصاصات وتستطيع اقامة المراقيل للحكومة بل ينبغى أن يقوم التفاهم والتعاون بينهما لضمان حسن سير العمل ... الخ .

وكذلك كان الوفد وحكوماته السابقة قبل حكومة ١٩٥٠ يتعرضان لهجوم شديد وحملات متواصلة من المعارضة والصحافة وبعض الكتاب على النحو الذى أشرنا اليه . كانت كلها تتهم الوفد

ورئيسه وحكوماته. بعدم الولاء للعرش وللجالس عليه ويختلفون الوقائع الكاذبة في سبيل اثبات هذه المعوى . فلما كانت حكومة الوفد الأخيرة : هل كان مطنوبا منها خلق المشاكل مع الملك وافتعال الأزمات معه حتى يقال أنها لم تغير سياستها نحو العرش ؟

لقد وضعت الحكومة نصب عينها هدفا معينا وهو الوصول مع الانجليز الى حل نهائي في مسألتى الجلاء والوحدة مع السودان أو إلغاء المعاهدة من جانب مصر ولذلك رأيت أن تتجاوز عن بعض الهيئات والتصرفات للملك في سبيل تحقيق هذا الهدف الأهم .

نخلص من كل هذا الى أن الوفد يرفض اتهام المهادنة والمساومة مع الملك ويعتقد أنه لا أساس لهذا الاتهام ، الا أنه لا شك محاولة منه للتبرير والدفاع يهدمها بعض الأحداث والوقائع التي تنهض دليلا على وجود تلك السياسة . فلا شك أن الوزارة ترددت في بعض الأمور التي اعتبرها البعض مهادنة أو مساومة مع السراي ، كما حدث - مثلا - في تشريعات الصحافة . . . وذلك حينما تار الملك على الوزارة وأندرها بضرورة اغلاق الصحف التي تهاجمه في أواخر عام ١٩٥١ . فقد طلب الملك من النحاس وسراج الدين اغلاق تلك الصحف ، ثم اجتمعت الوزارة وأوعزت الى النائب الوفدى اسطفان باسيلي بتقديم هذه التشريعات ، وتظاهرت بأنها مهمة باقرارها بينما أوعزت في الوقت نفسه الى الصحافة الوفدية والنواب الوفدين بمهاجمتها ورفض الموافقة عليها .

على أى حال سحبت هذه التشريعات تحت ضغط الراى العام بالاضافة الى أن الحكومة لم تكن راضية عنها في قرارة نفسها ولا سيما بعض الوزراء كالدكتور محمد صلاح الدين . وكانت المسألة الثانية التي وضعت في قائمة الاتهام للحكومة بمسألة القصر : اعتدائها على استقلال القضاء . إذ طلبت في أواخر يناير

١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه بحجة أنه كان قبل ذلك وزيرا حزبيا . وكادت أزمة حتى فى داخل الوزارة نفسها ، وذهب بعض الوسطاء لاقتناع السنهورى بقبول أى منصب آخر فى الدولة غير منصب رئيس مجلس الدولة فرفض . وقد اختلفت الآراء حول أسباب تلك الأزمة فبعضها يرى أن السبب الحقيقى لمحاولة اقضاء السنهورى هو رغبة الوزارة فى تعيين أحد أنصارها مكانه . ويرى بعضها الآخر أن السبب يكمن فى ضغط الملك على الحكومة لتقييد سلطات المجلس . ويرجع البعض الآخر الأزمة الى خصومة قائمة بين طه حسين وجامد زكى من جهة والسنهورى من جهة أخرى .

على أى حال ومهما كان الدافع فانه يبدو أن الحكومة كانت ترغب فى أن تستريح من إحدى العقبات التى كانت تحس بها فى طريقها ، فعزمت على اخراج السنهورى ، الا انها لم تنجح ، فعدلت مؤقتا عن العبث باستقلال مجلس الدولة . ونقول مؤقتا لأن محاولة أخرى حدثت فى سبتمبر عام ١٩٥١ كان هدفها اصدار مرسوم بالغاء مجلس الدولة عقابا له على أحكامه . وكانت رغبة الملك . الا أن مجلس الوزراء انقسم على نفسه وتازمت الخلافات بين الوزراء ، الأمر الذى أدى الى قبح هذه المحاولة التى أريد بها ارضاء الملك . . وهكذا نجد أن الحكومة كانت تحاول أن تظهر للملك أنها تحقق رغباته وفى نفس الوقت تحاول أن تثير الراى العام وبعض التيارات فى الوفد نفسه ضد تلك الرغبات ، ولعل من المناسب هنا أن نشير الى أن السخط على الحكومة الوفدية جرا، محاولاتها تحقيق رغبات السراى لم يكن صادرا - كالعادة - من صفوف أحزاب المعارضة وصحافتها فقط ، بل انه شمل بعض القطاعات فى صفوف الوفد نفسه ، فازداد الجناح المناوى للقيادة وجمع حوله الأنصار ، ولأول مرة فى تاريخ الوفد نجد أن المساجلات

بين أعضائه تأخذ طريقها الى النشر فى مقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبها بما يشبه وخز الابر من وفدين لا شك فى أمانتهم وماضيهم : كالدكتور محمد منصور وعزيز فهمى . ولعل هذه المساجلات والتيارات التى أخذت تموج فى صفوف منظمات الوفد وهيئاته ولجانه والتى برزت كأوضح ما تكون فى خلال تلك الفترة هى التى أدت الى أن نعتبره انفصالا أو تصدعا فى صفوف الوفد وانقسامها الى علة أجنحة : يمينية ويسارية ومعتدلة وذلك على النحو الذى فصلناه فى تناولنا للتنظيم الحزبى .

على أى حال كانت الوزارة الوفدية فسيحة الصدر لتلك الاتجاهات الحرة القوية وترد على بعضها بحق وتراعى ظروف الملك فى البعض الآخر . وهكذا كانت سياسة الوزارة تجاه السراى ودعوى المهادنة فكيف كانت سياستها فى الداخل والخارج ؟

نستطيع أن نتبين الخطوط العامة لهذه السياسة من خطاب العرش الذى ألقاه النحاس فى ١٦ يناير ١٩٥٠ ، فقد أعلن أن وزارته ستبذل أصدق الجهود لاتمام الجلاء عن وادى النيل بشرطيه وصون وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء . وكذلك توطيد علاقات الود والتفاهم مع جميع الدول على قدم المساواة وصون السلام العالمى . وتدعيم الجامعة العربية بما يحقق رغبات شعوبها ، وتأييد الجهود التى تبذلها الأمم المهضومة للظفر بحريتها . كان هذا برنامج الوزارة ازاء الخارج ، فماذا عن برنامجها فى الداخل ؟ أعلنت الوزارة فى خطاب العرش عن إلغاء الأحكام العرفية فوراً والافراج عن المعتقلين وإلغاء الرقابة على الصحف ، وإنشاء وزارة للاقتصاد الوطنى للإشراف على انماء الثورة القومية . كما أعلنت عن تصنيع البلاد وكهربة خزان أسوان والعناية بالاقتصاد الزراعى . ووضع سياسة تعليمية شعبية وتحقيق مجانية التعليم الكاملة فوراً

في المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، ورعاية التعليم الجامعي والعالي والعناية بالأزهر ، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج لجميع المواطنين ، وإنشاء وزارة للشئون البلدية والقروية . . . الخ .

هذه هي الخطوط العامة التي رسمتها حكومة الوفد لنفسها في خطاب العرش الأول ، فكيف مضت في تنفيذ تلك الخطوط وهذه السياسة ؟ وهل استطاعت تحقيقها كلها ؟ وما هي العقبات التي صادفتها في طريقها .

ولنبدا أولا باستعراض ما تم على الصعيد الداخلي . .

السياسة الداخلية :

بادئ ذي بدء لابد من تقرير حقيقة وهي أن الاتجاه الشعبي بدأ واضحا الى حد ما في حكم الوفد في وزارته الأخيرة ، وقد تمثل ذلك في اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية والاقتصادية التي سنشير اليها بالتفصيل بعد قليل ، الا أننا يجب أن نقرر أن تلك الاصلاحات والتشريعات لم تكن منبعثة عن نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية بقدر ما كان صدورها متأثرا باتجاه أنصار الوفد وكثرة عددهم ، وتمثيلهم لطبقات متعددة . وتطبيقا لهذا ومن خلال مراجعة القوانين والتشريعات والاتجاهات التي بدت في حكومة الوفد الأخيرة ، نجد أن بعضها كان ينحو نحو اشتراكيا محضا ، بينما نجد أن بعضها الآخر كان يصطبغ بالصبغة الرأسمالية الخالصة . والواقع أنه لا غرابة في هذا التناقض بالنسبة لحزب الوفد الذي جمع عدة مصالح متناقضة . والذي كان يحاول ارضا كل الطبقات لتظل له شعبيته . وإذا قلنا أن الحكومة اتخذت بعض الاتجاهات الاشتراكية استطعنا أن ندرك صعوبة ذلك الاتجاه في الوقت الذي كان الأنجليز بصرون على ألا تحدث في مصر أي دغاية

اشتراكية لانهم يعرفون ان الاشتراكية هي الحمض الذي يكشف عن زيف الاستعمار ويوضح جرائمه ٠٠٠ » ومن مظاهر هذه الاتجاهات الاشتراكية تقرير مجانية التعليم الثانوى ، والتوسع فى مجانية التعليم العالى والجامعى نهيدا لبعده كله بالمجان ، الا انه تردد يومئذ فى عام ١٩٥٠ أن مجانية التعليم الثانوى والفنى لم تكن جزءا من سياسة الحكومة الوفدية التى كان بعض وزرائها من كبار الاقطاعيين مثل غزاد سراج الدين قائد الجناح اليمىنى فى الحزب - كما قيل أن طه حسين ورط الحكومة الوفدية فى برنامج مجانية التعليم بأن انتهب فرصة اجتماع من الاجتماعات (كان فى المنصورة) وخطب فيه مناديا بأن العلم كالماء والهواء وينبغى أن يوزع بالمجان على جماهير الشعب ثم اضاف « ولقد وعدنى صديقى فؤاد سراج الدين وزير المالية بندير المال اللازم لتحقيق مجانية التعليم » وأنه - أى طه حسين - وضع بذلك وزير المالية والوزارة كلها أمام الامر الواقع ٠٠٠ الخ » . ورغم ما يذكره فؤاد سراج الدين من حيث أنه وضع اقتراح مجانية التعليم فقد ارتبطت هذه المجانية بطه حسين الذى انشأ جامعة عين شمس . ووضع نواة جامعة أسيوط كما شرع عن طريق جمع التبرعات فى انشاء جامعة المنصورة ، كما أنه تبنى برنامجا قوميا لتوحيد نظام التعليم فى المرحلة الاولى ، كما فتح آلاف الفصول الابتدائية فانتشر التعليم بفضلها الى حد كبير .

وانتهجت وزارة الوفد سياسة اقتصادية فانشأت وزارة الاقتصاد ، كما عملت على مضاعفة الضريبة العقارية على الأطنان الزراعية ١٠٠٪ فازدادت حصيلتها السنوية من ٧ ملايين جنيه الى نحو ١٥ مليون جنيه . وكذلك عدلت جميع فئات الضرائب الأخرى فرفعت بها بالنسبة للشرائع العليا أى أصحاب الدخل المرتفع . وامتدادا لسياسة حكومة الوفد ازاء المحصول الرئيسى وهو القطن فقد قاومت

حملة نزولية مصطنعة لحماية لحقوق المزارعين والفلاحين والمنتجين وبالتالي حماية للاقتصاد القومى ، فارتفعت أسعار القطن الى رقم قياسي الأمر الذى أدى الى تقوية سعر العملة المصرية فى أسواق العالم . وقد أدت هذه السياسة القطنية الى ادخال ١٦٥ مليون جنيه عملة صعبة للبلاد ثمنا لما صدرته مصر من القطن فى الفترة من سبتمبر ١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، وهو رقم قياسي لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر كما أمكن بهذه الأسعار العالية للقطن تصدير نحو ٨٠٪ من محصول ذلك الموسم .

ولم تهمل الحكومة فى تنفيذ سياستها الداخلية الاهتمام بطوائف الموظفين ، فوضعت كادرا جديدا للموظفين يحقق لهم الانصاف ويرفع من مستواهم ، كما أنشأت ديوان الموظفين .

ومن صور الاتجاه الشعبى فى سياسة الحكومة انشائها وزارة جديدة للشئون البلدية والقروية واختير أول وزير لها الأستاذ ابراهيم فرج ، كما أنشأت مشروع تعميم المياه النقية للشرب فى القرى فى فترة معينة من الوقت . كما اهتمت الحكومة باشاعة الأمن والاستقرار فى أنحاء البلاد فانخفض عدد الحوادث الجنائية الى ارقام قياسية . . كذلك والت الحكومة اهتمامها بطبقات العمال جريا على سياستها فى الوزارتين الماضيتين بل لعبها فى هذه الوزارة الأخيرة قد تفوقت على نفسها فى موقفها ازاء العمال فى القنال الذين تركوا القاعدة بدافع وطنيتهم على أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكما حاولت الحكومة أن تحل اشكالة الزراعية وتعالج مشكلة الأرض ، فأعلن وزير الشئون الاجتماعية فى سبتمبر ١٩٥٠ أن فى نيته أن يقدم للبرلمان مشروع قانون لزيادة عدد صفار الملك ، وذلك ببيع الأراضى التى تم استصلاحها وبناء قرى جديدة ، وبيع الأراضى الموقوفة لأغراض البر، وفرض ضريبة تصاعدية على الأراضى الزراعية

ووضع حد أدنى للأجور ٠٠ وإذا كان قد حيل دون تنفيذ بعض هذه المشروعات ، الا أن الحكومة قامت فى مايو ١٩٥١ بتوزيع نحو ألف فدان على الفلاحين ، كما وعدت بتوزيع مساحات أخرى خلال عام ١٩٥٢ . كما فرضت الحكومة فى سبتمبر ١٩٥٠ ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، كما فرضت فى ١١ سبتمبر ١٩٥٠ ضريبة اضافية على الأرباح التجارية والصناعية الأمر الذى يقطع بأن الحكومة الوفدية لم تكن تمثل الرأسمالية القومية ، وانما كانت تمثل كبار الملاك الزراعيين الذين يحرمون الفلاحين من الأرض وفى نفس الوقت لا يرفضون الاستجابة لبعض مطالب العمال الاقتصادية مادامت لا تؤثر على مصالحهم سواء أكانت زراعية رأسمالية أم صناعية . ويبدو أن حكومة الوفد قد أغفلت - رغم اتخاذها تلك التدابير وتنفيذها لبعض المشروعات الإصلاحية - أن مشكلة الأرض أعمق من ذلك لأن تلك المشروعات كانت قاصرة على إرضاء الفلاحين بل والرأسماليين القوميين ٠٠ فمنذ ثورة ١٩١٩ يطالب أولئك الرأسماليون القوميون ومن يدافع عنهم بنوع من أنواع إصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية عن طريق التشريعات واشتلت هذه المطالب منذ عام ١٩٤٤ حين حاول بعض النواب عرض مشروع قانون لتنظيم الإيجارات ، وفى ٢٨ فبراير ١٩٤٤ اعترف مصطفى النحاس نفسه بعبوب نظام ملكية الأرضى ٠٠ كما دأب محمد خطاب على المطالبة بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا .

رغم كل هذه النداءات فلم تحاول حكومة الوفد حل هذه المشكلة حلا جذريا بل تجهلتها ، وكان هذا لا شك ضعفا أفقدها تأييد الرأسمالية القومية الى جانب فقدانها تأييد الفلاحين المعدمين ٠٠ لكن فى نفس الوقت - ورغم اغفالها لضرورة تحديد الملكية الزراعية -

وفد زادت الأعباء الضرائبية على عائق الرأسمالية ، ففرضت في
سبتمبر ١٩٥٠ عدة ضرائب كما أشرنا .

أما فيما يتعلق بموقف الحكومة من العمال فبالإضافة الى
ما أشرنا اليه آنفا وما سنفصله في موضعه أعنى موقفها من عمال
القنال ، فقد حاولت اصلاح حالة العمال ، فأصدرت (في ١٠ يوليو
١٩٥٠) قانون اصابات العمل ، كما أصدرت (في ٣١ يوليو ١٩٥٠)
قانون عقد العمل المشترك . وفي ٧/٨/١٩٥٠ أصدرت قانون
التعويض عن أمراض المهنة . ولكنها في الوقت نفسه سلبت الطبقة
العاملة جزءا كبيرا من حقوقها النيابية ولا سيما حق الاضراب عندما
أصدرت قانونا (في ٨ فبراير ١٩٥١) بتعديل عدد من مواد قانون
العقوبات الخاصة بالامتناع عن العمل والامتنار . بينما أصدرت
في ٢١ فبراير ١٩٥٠ قانونا بزيادة اعانة غلاء المعيشة لموظفي
ومستخدمي وعمال المحال الصناعية والتجارية .

لكن العمل الأكثر قيمة - في تصورنا - هو أن الحكومة -
وعلى امتداد أكثر من عامين - أطلقت العنان للحريات العامة على
اختلاف أنواعها الى حد لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر ، وهذه
شهادة من خصوم الوفد أنفسهم ، وباعتراف جميع الكتاب والباحثين
المحايدبن منهم والمعارضين للوفد ، فانه فيما عدا المحاولة الفاشلة
لتقييد حرية الصحافة كما أشرنا فانها تركتها تتمتع في هذه الفترة
بحرية واسعة في القول والكتابة ، ولا شك أن هذا كان كسبا
شعبيا ، فان الآراء انطلقت انطلاقا تاما ، وأخذت أنات الشعب
تنصاعد من الظلم الاجتماعي والظلم السياسي . يجب أن نعترف
- كما يذكر أحمد بهاء الدين - بأن الوفد أطلق الحريات ،
وبأن الصحف كتبت في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ما لم تكتبه قط ،
وقد كانت هاتان السنتان هما اللتان أتاحتا للأحرار أن يتحركوا ،

وأن يعبروا الرأى العام بغضا لسارقيه وسخطا على غاصبيه ، وفى هاتين السنتين اتجه الهجوم الرئيس - لأول مرة - الى الملك رأسا بوصفه المجرم الأول ٠٠٠ بل ان ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن الا نتيجة منطقية لكفاح الأحرار فى هاتين السنتين الحافلتين .

والواقع أن الباحث فى هذه الفترة - أعنى السنوات الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو - ومن خلال استقراؤه للصحف العديدة التى ظهرت آنذاك وكيفية تناولها للأحداث لا يملك الا أن يقرر هذه الحقيقة التاريخية : وهى أنه على الرغم مما تردت فيه حكومة الوفد الأخيرة من الأخطاء التى تناولنا بعضها وسنتعرض لبعضها الآخر بعد قليل ، على الرغم من هذا فانها تركت حرية النقد وحرية الكتابة والتعبير كلها مكفولة ومتوفرة لأبعد حد ٠٠ وقد استفاد الشعب لا شك من تلك الحرية فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، فظهر الاتجاه الحر فى بعض الصحف الجديدة « كاللواء الجديد » و « الاشتراكية » التى كانت تنادى بتحديد الملكية الزراعية وفرض الضرائب التصاعدية وغير ذلك ، وغيرها من الصحف القديمة كروزاليوسف ٠٠ ولم تقتصر هذه الصحف فى حملاتها على شخص الملك وحاشيته ، بل امتد هجومها الى النظام الاجتماعى الفاسد ، والحالة الاقتصادية المتعاسة ، والموقف الوطنى المائع ٠ وكذلك امتلأت تلك الصحف بعبارات النقد اللاذع والجارح لأشخاص اوزراء ورؤيسهم ٠ الا أننا ومع التسليم بأن الصحافة وجدت حريتها فى عامى ١٩٥١ ، ٥٠ فأننا نجد أن الحكومة مارست هى الأخرى سلطانها فى مصادرة كثير من أعداد هذه الصحف وتفريمها ٠

ولقد استفادت القوى الشعبية من تلك الحركة فنمت تنظيماتها وزادت من فعاليتها ، فحدث فى خلال عام ١٩٥٠ نحو ٤٩ اضرابا عماليا كما قامت عدة ثورات متفرقة للفلاحين فى أراضى كبار الملاك (بهوت - كفور نجم) كما نمت قوة الرأسمالية القومية وشنت

على الاقطاعيين والقصر حملة تشهير واسعة النطاق ٠٠ ولعل أبلغ دليل على ما وصلت اليه هذه الحريات هو مظاهرات الطلبة المشهورة فى عام ١٩٥١ ضد الملك وضد فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية والتي حاولت جريئة اخبار اليوم أن تحمل مسئوليتها على وزير الداخلية لعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنعها وقد حاول الملك التدخل بفرض الأحكام العرفية لقمع هذه المظاهرات فرفضت الحكومة .

السياسة الخارجية :

الواقع أن حكومة الوفد لم تتفرغ لمعالجة المسائل الداخلية كما يجب ، ولعل ذلك كان انعكاسا لانشغالها فترة طويلة فى السياسة الخارجية ٠٠ فلا شك أن المسألة الخارجية قد استحوذت على معظم الفترة التي قضتها فى الحكم بل يرى بعض المؤرخين والباحثين أنه كان لفشل الوفد فى معالجة المسائل الداخلية أثره فى تطور السياسة الخارجية والفاء معاهدة ١٩٣٦ .

كان من برنامج الحكومة والتي أعلنته فى خطاب العرش الذى ألقاه النحاس فى ١٦ يناير ١٩٥٠ « أنها ترغب فى مباشرة المفاوضات بأسرع ما يمكن مع بريطانيا ، ليتم الجلاء عن أرض الوادى بشطرته ولصيانة وحدته تحت التاج المصرى ٠٠٠ الخ » ، وقد رأى البعض دليل ضعف فى تهافت الوفد على المفاوضات ، الا أننا اذا اعتبرنا أن الوفد منذ انشائه قد ارتضى لنفسه هذا الطريق ورأى فيه « وسيلته المشروعة » على النحو الذى أشرنا اليه مرارا ، وبالتالى لم يكن أمامها سوى هذه الوسيلة - حقيقة أن الحكومة أطالت أمد المفاوضات كما سنرى الا أنها اضطرت الى إصدار قانون بالفاء المعاهدة ، فكانت معركة القنال ، ثم حريق القاهرة ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل كلا فى موضعه .

تولت الوزارة الحكم فى يناير ١٩٥٠ ثم بدأت محادثاتهما الرسمية مع الجانب البريطانى فى يونيو ١٩٥٠ ، الا أنه تمهد لهذه المحادثات أولا باجتماع وثانيا بثلاثة رسائل أو مذكرات متبادلة بين وزيرى الخارجية المصرى والبريطانى .

وقد اشار وزير الخارجية المصرى فى رسالته الأولى الى بيفن الى ما جاء فى خطاب العرش من حيث اجماع الأمة على تحرير مصر والسودان وبالتالى رغبة الحكومة فى اتمام الجلاء وصيانة الوحدة تحت التاج المصرى » . كذلك اشارت الرسالة الى أنه يجب « أن يؤخذ فى الاعتبار حالة الراى العام المصرى الذى أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية انه لا فائدة من المفاوضات الا على أساس جلاء القوات البريطانية ٠٠٠ الخ » ، « وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خيمة السلام العام قبل صياغة كاملة » .

وقد تجاهلت لندن هذه المذكرة فترة من الوقت رغم ترديد صحف القاهرة لفحواها ، الا أنها أرسلت مذكرة أعرب فيها بيفن عن عنايته بمسألة العلاقات المصرية الانجليزية وأنه يشارك الحكومة المصرية رغبتها فى توطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة النامة وفى حدود ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ويشعر بأنه من المرغوب فيه لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة الى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة » ثم اقترح بيفن فى رسالته بأنه يجب أولا « بحث صريح غير رسمى للنواحي العسكرية للمسألة التى تواجه انجلترا فى الشرق الأوسط » وذلك بين رئيس أركان حرب الامبراطورية فيلد مارشال سير وليم سليم وبين الحكومة المصرية ، وأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الأمور ، وبيان السبل التى يستطيع بها الوصول الى حل » . وفى ختام رسالته أوضح بيفن رغبة الحكومة فى اجراء هذه المباحثات ،

بأقل ما يمكن من العلانية . « وأن المباحثات الأخرى سيقوم بها سير رالف ستيفنسون فوافقت الحكومة المصرية على أن تكون أساس الماوضات « الموافقة على مبدأى الجلاء والوحدة .

وجاء المارشال وليم سليم الى مصر واجتمع بالمسئولين المصريين عدة اجتماعات ، أشار فى أولها الى وجود الخطر الروسى الداهم وأنه لا أمل فى صده الا بالاتحاد بين الدول ، « وأن الوسيلة الوحيدة لذلك هى أن تتنازل هذه الدول عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية كما فعلت انجلترا ذاتها حينما قبلت قوات أجنبية فى بلادها ، . وأضاف سليم بأن مصر ستكون موضع اهتمام السوفيت ، وأنه ليس باستطاعتها النجاة باتخاذها موقف الحياد ، اذ لا يستطيع الحياد الا احدى دولتين : اما قوية (ومصر حينئذ ليست قوية) أو صغيرة لا يطمع فيها أحد . . وبالتالى فإن مصر يجب أن تستعد للدفاع عن نفسها وهذا يتطلب وجود حليف وهذا الحليف هو بريطانيا . . وحول هذا المحور دار وليم سليم فى اجتماعه الثانى بالنحاس باشا منوها بمركزه فى الحكومة وعند الشعب . وأنه - أى النحاس - يستطيع أن يبين للناس أن هذا مبدأ جديد لا ينطوى على الاحتلال . . الا أن مصطفى النحاس برد على هذه الحجج بقوله « أن الشعب المصرى حائق وناقم ولا يمكنه أبدا أن يركن الى وعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة » . ويستطرد النحاس فيذكر أن ثقة الشعب قد ضعفت فى وعود انجلترا وغيرها من الدول الكبرى ثم يتسائل : « لماذا نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأرضينا للخراب ونفقد مواردنا ومراقنا اذا لم نكن نعرف يقينا أن مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة ؟ » ثم ينتقل النحاس الى وجوب البحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . اذ أنه لا توجد قوة فى العالم تستطيع اقناع الشعب

المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم ، بل ان وجود جيش أجنبي على أراضيها هو الذى سيكون هدفا للعدوان الروسى . ثم يتناول النحاس مسألة تسليح الجيش المصرى وأنه بهذا التسليح الجدى الفعال يستطيع رد العدوان عن بلاده . ويختم النحاس وجهة نظره متسائلا : « لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس فى فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب ؟ » .

وهكذا مضت المحادثات الأولى بين الجانبين يحاول كل منهما تدعيم وجهة نظره ، فبينما يحاول النحاس توضيح موقف الشعب واصراره على الجلاء والوحدة وأنه لا يقبل الأسلوب الذى اتبع فى المفاوضات السابقة مشيرا إلى معاهدة ١٩٣٦ « التى وضعتنا فى مركب واحد ، فنجوتم أنتم وغرقنا نحن » ، وأن كان لا يغفل مفاوضات صدقى بيغن وكيف أنه تم الاتفاق فيها على الجلاء التام فى سبتمبر ١٩٤٩ فيتساءل : « كيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك وقد كنا ضد صدقى باشا فى أرجاء الجلاء إلى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء التام ؟ » . هذا بينما يمضى وليم سليم فيوضح أنه لا يستطيع أن يوصى حكومته بالجلاء التام ، وأن انجلترا تتقدم فى أفكارها بشأن الدفاع المشترك ... الخ .

هذه هى الخطوط العريضة التى طرحها كل من الجانبين فى اجتماعاته الأولى وهى توضح بما لا يدع مجالا للشك الروح العامة واصرار الجانب البريطانى على المراوغة وعدم التسليم بمبدأي الجلاء والوحدة . ومن الغريب أن تاك الروح ظلت طوال فترة المفاوضات التى استغرقت ما يزيد عن عام ونصف ظلت تسود وتسيطر ، لذلك فإن الباحث لا يملك إلا أن يتساءل : فبم كانت محاولات حكمة الوفد ؟ وهل كانت تأمل الخير من وراء محاولاتها تلك ؟

لم أن الأمر كان لا يعدو مجرد اضاءة وقت ؟ لقد ظل الجانب البريطاني على امتداد فترات المباحثات الطويلة يصارح الجانب المصرى المرة تلو المرة بعدم الجلاء وعدم قبوله الوحدة بين مصر والسودان ، ومع ذلك ظل الجانب المصرى يفتح باب التفاهم كلما لاح أنه أغلق ، ولا شك أن هذا الموقف كان مثار نقد من بعض المؤرخين والباحثين ، ولا يستطيع الوفد أن يبرر هذا المسلك بأن حكومته كانت يحدوها الأمل فى تحسن موقف الجانب البريطانى فان أحد فادته ومن اشتركوا فى بعض أدوار هذه المحادثات يقرر « أننا لاحظنا أن الانجليز على خلاف عاداتهم فى كل مفاوضات سابقة جامدين فى موقفهم لا يتزحزون عما يعرضونه من مقترحات أو يبدونه من آراء » . وموقف كهذا كان يجدر بحكومة الوفد أن تتحاشاه ، لكن هناك سؤال يفرض نفسه : لماذا وقفت انجلترا هذا الموقف المتشدد ومنذ البداية وطوال الفترة التى استغرقتها المحادثات ؟ ولا سيما أنه من المعروف أنها كانت تفضل المفاوضات مع حكومات الوفد عن غيرها من حكومات الاقلية ؟ لقد كان الملك السابق وراء هذا الموقف فكان هو الأرض التى وقف الانجليز عليها ، هذا بالإضافة الى الرغبة التقليدية فى التسلط والاستعمار .

فقد حدث عندما استقبل فاروق الفيلد مارشال سليم رئيس أركان حرب القوات البريطانية أبان زيارته لمصر - وكانت المحادثات على وشك الانتهاء بينه وبين الجانب المصرى - حدث فى هذا اللقاء أن قال الملك السابق لوليم سليم ما نصه تقريبا « انكم ستدخلون فى محادثات مع حكومتى بقصد إلغاء المعاهدة والجلاء عن القنال ، وأنا أحب أن تبلغ حكومة جلالة الملكة فى لندن بأنه أيا كانت نتيجة هذه المحادثات وأيا كان موقف حكومتى فيها ، تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تطمئن الى وتعتمد على ، ومهما كان تشدد حكومتى

خلا تهتموا بذلك » • ثم أضاف فاروق قائلا ؟ « وأنتم إذا أردتم الخروج من هنا ، فانا سأطاب منكم البقاء » •

ولا شك أن هذا الحديث الخطير كان له أثره في تشديد الانجليز في المحادثات وإصرارهم على موقفهم الذي أبدوه في الأيام الأولى للمحادثات بل وعدولهم في نهايتها عن كثير مما أبدوا في أولها من وجهات النظر • ولا شك أيضا أن الانجليز كانوا يسخرون من حكومة الوفد في قرارة أنفسهم عندما كانت تهددهم أثناء المحادثات بأن العلاقات تستسوء بين البلدين ، وأنه إذا فشلت المحادثات فسيفقدون مصر كحليفة وفيه في أداء التزاماتها كما كانت في الحرب العالمية الأخيرة • لكنه من الناحية الأخرى كان يجب على حكومة الوفد وقد أدركنا تشديد الانجليز في موقفهم وباعتراف فؤاد سراج الدين نفسه الذي شارك في بعض جلسات هذه المحادثات ، كان يجب عليها قير هذه المحادثات في مراحلها الأولى •

على أى حال استمر الجانبان في تقاذف كرة المفاوضات حتى نهاية يوليو عام ١٩٥١ ودون أن يحرز أى من الفريقين نصرا على الآخر ، ورغم ذلك فقد ظلت وزارة الوفد تنشر روح التفاؤل والرغبة في التفاهم مع بريطانيا التي كانت تصارع برغبتها في عدم الجلاء عن منطقة القناة وعدم قبولها الوحدة بين مصر والسودان ، ولا بد هنا أن نتساءل : هل كان البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة هو النزعة التي سيطرت على حكومة الوفد وبالتالي فقد أرادت اجتناب الأزمات السياسية مع بريطانيا والبعد عن الاحتكاك بها فاستمرت لعبة المفاوضات وأهملت القضية الوطنية باضاعة الوقت في مباحثات وتبادل رسائل ومذكرات لا جدوى من ورائها كما يرى الرافعي وغيره من الباحثين ؟ لا شك أن الوفد رأى أن يستفيد من تجارب الماضي ووضع نصب عينيه أن يبقى أطول مدة ممكنة في الحكم

وبالتالى لم يرد التسرع فى الاصطدام بالانجليز فأراد مجاراتهم فى أسلوب المفاوضات وهو ذلك الأسلوب الذى ارتضاه الوفد منذ انشائه لحل القضية الوطنية ومارسه طوال تاريخه كما مارسه الأحزاب الأخرى . واذن لا جديد فى سياسة الوفد فقد ظل مخلصا لتلك السياسة التى نادى بها منذ نشأته ، لكنه عندما سيجد أن الصدام لا محيد عنه فإنه لا يتراجع بل ينبذ سياسة المفاوضات ويتخذ أسلوبا جديدا بالنائه معاهدة ١٩٣٦ ، بل أن حكومة الوفد لم تنتظر الى نهاية يوليو ١٩٥١ ، بل أعلنت فى خطاب العرش فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ أنه لا مناص من الناء معاهدة ١٩٣٦ . حقيقة أن المفاوضات طالت باعتراف النحاس الذى يؤكد أنه « جرت سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات وقد تعددت وطالت » الا أن الوزارة تبرر ذلك بلسان النحاس أيضا الذى يذكر « أنها تذرعت بالحكمة والصبر ، فلم تتعنت ولم تنعجل ، بل واجهت المشكلات بمواجهة واقعية فعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن الزحول عنها وبين الملابس الدولية التى يتعلل بها الانجليز » . ثم انه من ناحية أخرى نجد أن المفاوضات كانت تتعثر بين الحين والآخر فتتوقف أو تتعرض لمراوغات دبلوماسية من جانب بريطانيا فمثلا عندما قصد محمد صلاح الدين الى لندن لمباحثة وزير الخارجية البريطانية (١٥ ديسمبر ١٩٥٠) قرر الأخير عرض مقترحاته على مجلس الوزراء لعلاج مشكلة الدفاع ، وأن المجلس كلف مستشاريه للقيام ببحثها ، ورغم أن الوزير البريطانى وعد صلاح الدين بأنه سيفضى الى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لهذه المقترحات فى يناير ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع ، رغم هذا الوعد نجد أن هذه المقترحات لم تصل الى الحكومة المصرية الا فى ١١ أبريل ١٩٥١ ، ومع ذلك جاءت أبعد ما تكمن عن تحقيق المطالب الوطنية . وقد جاء فيها « أن حكومة بريطانيا لا تستطيع - نظرا لالتزاماتها نحو حلفائها الآخرين -

شمال الأطلنطي وفي الشرق الأوسط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدابير تضر بمقدرتها على المساهمة في الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد ، فمثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا الا اذا استمرت القاعدة المصرية في المستقبل في أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب ، والا اذا كان الدفاع الجوى عن مصر مكفولا » . ثم اقترحت الحكومة البريطانية أن تعدل معاهدة ١٩٣٦ بحيث تنص على : أولا : انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى في عام ١٩٥٦ . ثانيا : تحويل القاعدة الى المدنيين تدريجيا ، ثم يعهد بالقاعدة بعد ذلك الى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها . على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الادارى العام لمجلس اشراف انجليزى - مصرى . ثالثا : انشاء نظام مصرى - انجليزى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق - يشمل وحدات مصرية وبريطانية . رابعا : تزويد القوات المصرية في تاريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قدر حاجة التدريب ، ثم تزويدها بعد ذلك بما قد تدعو اليه الضرورة من الأسلحة والمعدات على قدم المساواة في الأولوية مع البلاد الأخرى التى ارتبطت معها بريطانيا باتفاقات دفاعية . خامسا : فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر على أن تمنحها هى والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استعمال الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات المصرية .

فردت الحكومة المصرية (فى ٢٤ ابريل ١٩٥١) برفض هذه المقترحات « فى جملتها وتفصيلها » مقدمة من جانبها مقترحات مضادة لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات ، وقد تضمنت : أولا : الشروع فى اجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق

مباشرة وفى مدة لا تتجاوز سنة . ثانيا : تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء . ثالثا : اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية حساسة . رابعا : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانيون فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى . خامسا : انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم حينئذ فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين . سادسا : عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها ، أو فى حالة اشتباك انجلترا فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر . سابعا : اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا للبنود السابق فيتعين الشروع فى إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى مدة ثلاثة أشهر . ثامنا : إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها ، وكذلك اتفاقى عام ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد . .

وبعد تقديم هذه المقترحات المضادة وعد الجانب البريطانى بدراستها والرد عليها ولم يصل هذا الرد الا فى ٨ يونيو ١٩٥١ . هذه أمثلة أردنا بها تصوير الجو الذى ساد المفاوضات والتي كانت سائرة تتعثر وبينما هى كذلك اذ القى وزير الخارجية البريطانية الجديد « مستر هربرت موريسون » بيانا فى مجلس العموم البريطانى فى ٣٠ يوليو ١٩٥١ أعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيون . . وقد جاء هذا البيان

— كما يذكر النحاس — ناضقا بعمق الهوة التي تفصل بين الطرفين لاصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة سياسة ادعاء المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الجحج والتعلات » .

ويحسن بنا أن نشير بسرعة الى المراحل التي تلت اللقاء هذا البيان وحتى وجدت حكومة الوفد نفسها الا مندوحة من الفاء المعاهدة وقفل باب المفاوضات واتخاذ طريق جديد .

ففى ٦ أغسطس ١٩٥١ ألقى محمد صلاح الدين بيانا فى مجلس البرلمان المصرى — كرد على بيان موريسون السالف الذكر — صرح فيه بأن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات ، ثم أوضح فيه أن الخطوات التالية ستنتهى اللجنة السياسية الوزارية من تقريرها فى الأيام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاقرارها » ثم نعود اليكم فى البرلمان — كما يذكر صلاح الدين موجها بيانه الى الشيوخ والنواب — قبل فض هذه النورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ونحدثكم فى جميع ما تنتويه لتحقيق الاهداف الوطنية التى أجمع عليها شعب مصر والسودان وللوفاء بالعهد الحاسم الذى قطعته حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الأخير » . وكان لهذا البيان أثره فى دوائر الحكومة البريطانية فبعث وزير خارجيتها فى ١٧ أغسطس ١٩٥١ برسالتين شخصيتين الى مصطفى النحاس ومحمد صلاح الدين ينفى فيهما أنه أغلق باب المحادثات ويقول أنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا لعلاج مسائل الدفاع . كان واضحا تماما أن طريق المفاوضات أصبح مسدودا ، ولم تغير من هذا الموقف المحاولات البريطانية لاستئناف فتح الطريق مرة ثانية اذ « أصبح من المستحيل على مصر — كما يذكر النحاس —

أن تصبر أكثر مما صبرت وتطول أكثر مما طاولت وتواصل هذه المخادعات التي امتدت الى ما يقرب من عام ونصف والتي لم تكن الا حلقة أخيرة في سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر دون طائل لنيل حقوقها الوطنية . وأخيرا ٠ وفي ٨ أكتوبر ١٩٥١ آن الأوان لأن تفي حكومة الوفد بالوعد الذي قطعه على نفسها وكانت الجماهير يطالبها بتنفيذه في كل مناسبة ، وهو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ففي التاريخ السالف الذكر اجتمع البرلمان بمجلسيه وألقى النحاس بيانا مستفيضاً عن سياسة الحكومة نحو المعاهدة أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية . بعده أن تبين عدم جدواها ، كما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وقدم الى البرلمان المراسيم الخاصة بالمشروعات المتضمنة هذا الإلغاء . ولا شك أن قطع المفاوضات التي طال أمدها وإعلان إلغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ كان كسبا كبيرا للقضية الوطنية وإعلانا باستئناف الجهاد والكفاح في سبيل الاستقلال وقد قابل البرلمان هذه المراسيم بالأييد والموافقة والحماسة البالغة ، بل ووقف ممثلوا المعارضة في كلا المجلسين وأعلنوا تأييدهم للحكومة في موقفها ، كذلك استقبلت الجماهير إلغاء المعاهدة بالقبضة والحماسة وأبدت استعدادها للبذل والتضحية كشأنها دائما في الأزمات ، وهذه الجماهير ستتجاوب مع الحكومة - كما سنرى - في انتهاجها أسلوب النضال الثوري ضد الانجليز في معركة القنال ٠٠ وقبل أن ننال هذه المعركة النرى كانت النتيجة المنطقية لإلغاء المعاهدة ، يجدر بالباحث أن يستعرض البواعث الحقيقية لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ثم ملاحظات هذا الإلغاء ، ثم تقييم هذا الإلغاء وهل كان إلغاء جديا بمعنى الكلمة أم كان مجرد حركة سياسية أراد بها الوفد أن ينفثي فساد حكمه وأن يسترد بعض تراثه ونفوذه ؟ ثم ما هي النتائج المترتبة على هذا الإلغاء ؟ .

أما فيما يتعلق ببواعث الالغاء فقد ذهب بعض المؤرخين والباحثين المعاصرين مذاهب مختلفة ازاء تلك البواعث أو المواقف التي دفعت حكومة الوفد الى الغاء المعاهدة . وقبل أن نتناول هذه المذاهب يلزم لنا أن نؤكد حقيقة تاريخية عامة وهي أن الغاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥٦ من القوامن الهامة التي ساعدت على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما أنها كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ النضال المصري من أجل تحرير البلاد تحريرا كاملا ، وإطلاق العنان للقوى الثورية الكامنة لدى الشعب . ورغم ذلك اختلفت الآراء في البواعث الحقيقية وراءه ، فبينما يرى استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أن هذا الالغاء كان محاولة أرادت بها حكومة الوفد أن تغطي على النقد الذي وجه اليها على أثر الفضائح التحتية والغامة التي مست بعض زعماء الوفد وأسراتهم ، وأنه كان للحركة التي قام بها الشعب الإيراني بزعامة الدكتور محمد مصدق بالغاء امتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية ولجلاء موظفيها عن أراضي إيران ، كان لتلك الحركة أثرها في زعزعة النفوذ الانجليزي في الشرق الأوسط ومن ثم تشجعت حكومة الوفد وأقنعت على الغاء المعاهدة ، هذا بينما يذهب بعض الباحثين الى أن هذا الالغاء كان استجابة للضغط الشعبي المتفاقم الذي أتاحه إطلاق الحريات وأنه كان مستحيلا في ظل التقدم للقوى الشعبية أن تنتهي المفاوضات الى ما انتهت اليه عام ١٩٣٦ ، وكذلك هناك رأي بأنه تم بضغط الجناح اليساري في حكومة الوفد والشباب الوفديين منهم بصفة خاصة ، وهناك رأي آخر يرجع هذا العمل الى عدة أسباب أخرى منها أن حكومة الوفد شعرت بأن القضية الوطنية قد انتكست في عهدها وتراجعت عما كانت عليه في العهود السابقة عليها وخاصة في مفاوضات صدقي - بيغن سنة ١٩٤٦ فارادت أن تسترد الأرض التي فقدتها فأقدم على الغاء المعاهدة كمنخرج من هذا المازق ، أي أن الوفد أراد أن يوارى سوءة اخفاقه في

المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقة للحصول على تأييد المواطنين وصرف انظارهم عن محاسبة الوفد ازاء تساهله في المفاوضات ، وسبب آخر يتلخص في أن الوزارة كانت تهدف الى تقوية مركزها أمام السراى ومنع الملك من اقالتها ، فأرادت بالفاء للمعاهدة أن تحول دون ذلك باكتساب تأييد الشعب في الكفاح ضد الاحتلال فيضطر الملك الى العدول عن فكرة الإقالة ..

هذه هي التفسيرات والاجتهادات التي ذهب اليها بعض المؤرخين والباحثين والتي ينضح فيها التجنى والتي يقف الباحث ازاءها متسائلا : هل كان لابد لحكومة الوفد من كل هذه التفسيرات أو التبريرات لكي تلقى المعاهدة ، أم أن الأمر كان لا يحتاج لمثلها ؟ ولماذا لا نقول - بالمنطق - أن الحكومة أدركت أن المعاهدة أصبحت غير ذات موضوع بعد أن نقضها الانجليز مرارا وخالفوا الكثير من بنودها ، وأن الفاء كان حقا واضحا من حقوقنا ولم يكن فيه تعجبا على الانجليز أو اخلالا بالمبادئ المولية لا سيما وأنه لم يكن هناك طريق آخر لحل المسألة سوى هذا الطريق ؟ وليس معنى هذا التساؤل أننا ننكر اثر النيار الشعبى ونداءات الجماهير في دفع الحكومة الى هذا العمل ، بل أن بعض قادة الوفد أنفسهم يعترفون بهذا الأثر « وأنه لا عيب فيه ولا ضير ، ويشرف الوفد كل التشريف أنه تجاوب مع الشعب الذى يمثله » . الا أن البعض الآخر يرى أن إلغاء المعاهدة « كان نابعا من ارادة الوفد ولم يتساق حكومته وراء الشعب فى هذا » . ثم ان القول باحساس حكومة الوفد بضعفها بين جماهير الشعب فأرادت تقوية مركزها بالفاء المعاهدة لم تقم عليه الدلائل من حيث نتائج انتخابات فرعية سقط فيها الوفد مثلا ، كما أن المعارضة القوية التى كانت بمجلس البرلمان لم تستطع مع استجواباتها التوالية وأسئلتها الكاشفة لبواطن الأمور أن تثبت أن الوفد كان ضعيفا وأراد تقوية مركزه بالفاء المعاهدة . على أى

حال كان لابد من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فما هي الملابس التي أدت
 إليه وصاحبته ؟ - يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أنه عقب عودته
 من أجازة قصيرة بالخارج في أواخر أغسطس ١٩٥١ اجتمع بالنحاس
 وصلاح الدين وإبراهيم فرج ، وذلك لاحاطة فؤاد علما بما انتهت
 إليه المحادثات من توقف تام بين الجانبين ، وكان صلاح الدين
 مرتبطا بوعده أمام مجلس النواب ألا تقض الدورة البرلمانية قبل
 احاطته علما بنتيجة المحادثات وبمخطة الحكومة السياسية ، وطالت
 الدورة لهذا السبب أكثر من المعتاد ، وعندما وقف فؤاد على تفاصيل
 الموقف وما انتهى إليه أبدى لهم رأيه « في وجوب قيامنا فوراً بإصدار
 قانون بإلغاء المعاهدة من جانبنا » - ورغم أن الأستاذ إبراهيم فرج
 أيد زواية فؤاد سراج الدين ، إلا أن صلاح الدين أنكر هذا بشدة
 قائلاً « أن الشخص الذي عقدها هو الذي اقترح إلغائها وهو النحاس
 باشا ، وكنت متفقاً معه تماماً في هذه الخطة » - ويدعم فؤاد رأيه
 باعتباره صاحب اقتراح إلغاء المعاهدة بأنه قبل الاجتماع السالف
 الذكر كان قد اجتمع بالسفير البريطاني « رالفستيفنسون » فلما
 استفسرنا الموقف صارحه بأنه من المتعذر على الحكومة البريطانية
 حينئذ إبداء أي تساهل في الموقف من جانبها لأن انتخابات جديدة
 كانت على وشك الوقوع وأن هذا التساهل ستستغله المعارضة ضد
 الحكومة هناك وأنه أي السفير - يقترح أن يستمر الجانبان في
 تقاذف الكرة حتى تتم الانتخابات فأوضح له فؤاد أن هذا الحل
 لا يمكن قبوله لمدة اعتبارات شرحها له بالإضافة إلى أن الحكومة
 المجرية مرتبطة أمام مجلس النواب ببيان الموقف كله قبل فض
 الدورة الحالية .. ولم يصل فؤاد إلى الاتفاق معه ولمس من حديثه
 أنه حتى النقط التي سبق أن عرضها الجانب البريطاني أثناء
 المحادثات أصبحت محل تراجيع منه .. وبالتالي فقد كون فؤاد رأيه
 السابق وهو قيام حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة من جانبها فاقترح
 في اجتماعه بالنحاس وزمليه إلغاء المعاهدة .

وسواء أكان فيود هو صاحب الاقتراح أو النحاس فليس
معتنى هذه أن نفعل أن الجماهير هي صاحبة الفضل الأول في نداداتها
المتكررة يقطع المفاوضات وبإلغاء المعاهدة .

وعلى أي حال تم الاتفاق في الاجتماع السالف المذكور على
الآلاف وعرض الأمر كله على الوفد مجتمعاً باعتبار أنها قضية مصر ،
واستصدر النحاس قراراً من الوفد جميعه . . ثم استعفى المذكور
وحيداً رافضاً وكلفه بوضع التشريعات اللازمة ، واتفق على
كتمان الأمر خشية تنزبه ، فيضبط الإنجليز على الملك فيقبل
الوزارة قبل أن يتم اتخاذ هذه الخطوة الوطنية . وفي الوقت الذي
كان فيه وحيداً رافضاً يضع التشريعات بأقصى ما يمكن من السرعة
تم وضع البيان الذي القاه النحاس أمام البرلمان في ٨ أكتوبر
١٩٥٦ . كما أشرنا . وعقب ذلك استعفى النحاس حسن يوسف
رئيس الديوان الملكي بالنيابة حينئذ وسلمه مشروعات قوانين إلغاء
المعاهدة وتعديل الدستور تبعاً لذلك وطلب منه توقيع الملك عليها ،
على أن تصله المراسيم موقعا عليها في اليوم التالي لعرضها على البرلمان
في جلسته التي كانت ستعقد مساء ذلك اليوم ، أي في ٨ أكتوبر
١٩٥٦ ، كما طلب منه أن يبقى سرها مكتوما لا يعرفه أحد سوى
الملك وحسن يوسف ، كما حذره من أن يعرفه الياس اندراوس
بالذات لأنه كان وثيق الصلة بالملك ، كما كان في نفس الوقت وثيق
الصلة بالسفير البريطاني . وقال النحاس لحسن يوسف أنه يحمله
هو والملك مسئولية تسرب نبا هذه المراسيم الى أي انسان آخر ،
كما أخبره أنه إذا لم تصله هذه المراسيم موقعا عليها من الملك في
اليوم التالي - الذي سيفتح فيه الاسكتيرية الى القاهرة لحضور
جلسة مجلس النواب - فانه - أي النحاس - سيعلن في الجلسة
المذكورة أنه قدم للملك هذه المراسيم وأنها لا تزال عنده لم ترد
إليه : وليس معنى الصرية والكتمان اللذين أحاطا بنبا إلغاء

المعلمة - وقد آكلت جميع المصادر الحية هذه السرية بل والمبالغة فيها أن الاتجاه لآلتائها لم يكن معروفا بل كانت الصحف والجامعيات تتناول ذلك ، ولكن متى يكون الالفاء وبأى طريقة سيكون فهذا ما فوجئت به البلاد من بيان النحاس أمام البرلمان . على أى حال وعده حسن يوسف النحاس بكتمان نأى المراسيم وتحذير الملك من أخبار الياس اندراوس وكذلك سرعة توقيعها . وكان صادقا فى وعده . لكن ماذا حدث فى السراى حينئذ ؟ ان ما حدث ينهض دليلا على أن فاروق كان مترددا فى توقيع تلك المراسيم ، وهو تردد يتفق مع الحديث الذى جرى بينه وبين السير وليم سليم والذى اشرنا اليه . بل ويتفق مع مصالح العرش فى ارتباطه بجملة الاستثمار دائما ، فكيف اذن أقتنع فاروق بتوقيع تلك المراسيم ؟ هناك عدة عوامل لابد من الاشارة اليها . اولها أن الملك أرسل الى نجيب الهلال يطلب استشارته فى الموقف ، فكان رد الهلال على رسول الملك : أن الملك لا يستطيع فى هذه الظروف التى تبلغ فيها المراسيم على الوطنى خدمته أن يستطع على توقيع هذه المراسيم ، والا كان ذلك خطرا كبيرا عليه ، فإن الشعب سينور حتما ضده ، ولذلك فلا مندوحة من أن يوقع الملك هذه المراسيم ، . والى جانب هذه المشورة الذكية من الهلال يجب ألا ننفل عاملا آخر يتفق مع تفكير الملك السابق ، ففى تصورنا أنه أراد أن يضع الوفد والانجليز فى موقف المجابهة الصعبة لى يتسنى هو بمشاهدة ذلك الصراع والدماء التى ستسيل حتما فى أثره راجعا بذاكرته الى أزمة فبراير ١٩٤٢ واضعا نصب عينيه أن الغلبة للأقوى ، وبريطانيا حينئذ هى الأقوى بقواتها الجاثمة على صدر الوطن . . على أى حال وقع فاروق المراسيم وأعلنها النحاس فى البرلمان فماذا كان رد الفعل ازامها ؟ .

يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أن توقيع فاروق لتلك التشريعات كان صدمة كبرى للإنجليز أذهلتهم وأخرجتهم عن وعيهم وبذلت نظرتهم إليه وأظهرته أمامهم في صورة الشخص الذي لا يوثق به ولا يعتمد عليه ومن ثم كان هذا هو السبب - في اعتقاد فؤاد - في أنهم تخلوا عنه عندما قامت ثورة يولية ١٩٥٢ ، وحينما استنجد بهم لينقذوه فصموا آذانهم عنه وتركوه وجيدا يواجه مصيره ، والا لكانوا قد انتهزوا هذه الفرصة وكرروا مأساة استنجد الخديوي توفيق بهم منذ سبعين عاما . ورغم أننا نسوق هذا الاعتقاد يتحفظ وحذر الا أنه يبدو أن بريطانيا قد فوجئت فعلا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، والأمر الذي يؤيد هذا الاعتقاد الى حد ما وهو في نفس الوقت يفسر تحذير النحاس لحسن يوسف من الياس أندراوس كما أشرنا .

لكن ماذا كانت ردود الفعل من جانب إنجلترا وقد فوجئت بإلغاء المعاهدة أو بالهبة فوجئت بتوقيته ؟ وقبل أن نتناول تلك الردود يلزم لنا أن نجيب على التساؤل المطروح حول مدى جدية هذا الإلغاء باعتبار أن الجدية أو عدمها كانت أساسا في حجم تلك الردود . . .

فالواقع أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ قد تعرض لكثير من الشكوك بعضها كان من جانب رجال أحزاب المعارضة وهذا أمر طبيعي إذا عمل من أعمال حكومة الوفد ، والبعض الآخر صدر عن بعض المؤرخين والباحثين ، وقد دارت محاولات التشكيك هذه حول الاعتقاد حينئذ بأن أمر الإلغاء لا يعدو أن يكون مجرد تشريفات على الورق لا أكثر ولا أقل ، وأن الحكومة لم تستعد الاستعداد الكافي لهذا الإلغاء .

وقبل أن نغند هذا الزعم يجدر بنا أن نشير الى حقيقة بديهية في تاريخ الشعب وهي أن اتخاذ الاجراءات الحاسمة والتي تتصف بالخطورة والعظمة معا من الممكن - بل من الواجب - ان نتخذ دون حساب للنتائج والا أصبحت اجراءات عادية لا ينطبق عليها لفظ « الثورية » . وليس معنى ذلك أن تصدر هذه الاجراءات أو القرارات الثورية دون تمحيص وتقدير للعواقب ودراسة للنتائج ، نعم لابد من ذلك ولكن دون الاعراق في التفاصيل والجزئيات ، وينطبق هذا - كما يذكر استاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - على اجراء الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كما ينطبق على تأميم قناة السويس مثلا في عام ١٩٥٦ ، وكلا الاجراءين من الأعمال الخالصة في تاريخ شعب مصر بصرف النظر عن الاستعدادات والعواقب الناتجة عنها . فانه لا أحد يستطيع أن يمازى في أن الوفد كان متجاوبا مع رغبة الشعب في الغاء المعاهدة ، ولم تريت الوفد في هذا الالفاء وعلان الكفاح المسلح حتى يكمل الاستعداد - وقد يطول شهورا أو سنين - لما وجد تلك التلبية الحاضرة والثورة المتوقعة . فان الاستعداد الحقيقي هو استعداد الشعب من الناحية المعنوية أما من الناحية المادية فلا قيمة له .

ومع التسليم بهذه البديهية أو انكارها فان حكومة الوفد قد أقدمت من جانبها - بعد صدور تشريعات الالفاء - على بعض الاجراءات التي تؤكد أن هذا الالفاء كان حقيقيا وفعليا ، وكما أقدم الشعب من جانبه أيضا على المساهمة بدوره في جدية الالفاء وفعاليتها في معركة القتال كما سنرى .

أما الاجراءات التي اتخذتها الحكومة - والتي ترتبت على الغاء المعاهدة - فتتمثل في أولا : الغاء جميع الاعفاءات المالية والامتيازات الجبركية وغير الجبركية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية

في قاعدة القتال . ثانيا : حظر استعمال القوات البريطانية للسكك الحديدية المصرية في نقل مهماتها وعتادها ، وقد سبب ذلك للقوات ارتباكا شديدا . ثالثا : امتنعت الحكومة عن أداء التسهيلات والخدمات التي كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ومنها مواد التموين ، كما منعت وصول الضباط وأفراد القوات الى داخل البلاد ، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين والمدنيين ، كما أنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت اقامتهم في البلاد مرتبطة بوجود القوات البريطانية . وكذلك ألغت العمل بالتصاريح التي كانت منوحة من قبل بموجب المساعدة للسلطات البريطانية أو لأفرادها ، رابعا : منعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية لتزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى نوع من التسهيلات . خامسا : استصدرت الحكومة تشريعا يعاقب بالسجن كل من يتعاون مع القوات البريطانية في مصر وتحريم ذلك تحريما تاما . سادسا : سحب جميع العمال المصريين الذين كانوا يعملون في قاعدة القتال كإجراء وترحيلهم جميعا على نفقة الحكومة الى القاهرة والحاقهم بأعمال مناسبة لهم ودفع أجورهم بالكامل لهم سواء من التحق منهم بالعمل أو لم يلتحق ، فتوقفت حركة العمل تماما في القاعدة مما اضطر الانجليز الى استحضار عمال من قبرص وغيرها ، وكان ذلك يكلفهم نفقات طائلة فضلا عن صعوبة نقلهم وعدم كفايتهم ومقدرتهم على القيام بكثير من الأعمال الشاقة التي كان يقوم بها العمال المصريون ، وسوف نتناول بالتفصيل هذا الاجراء ودور العمال فيه واستجابتهم له . سابعا : اطلاق يد الفدائيين الوطنيين والكتائب المسلحة في مهاجمة المعسكرات البريطانية والاعتداء على رجال قواتهم وتزويدهم بالسلاح والعتاد والمال ، مما أثار معركة عنيفة بينا وبين القوات البريطانية على طول منطقة القتال وهي ما عرفت في تاريخ الشعب المصري « بمعركة القتال » ، وسيتناولها أيضا بشيء من التفصيل في موضعها باعتبارها حركة العمال

مساهمة من الشعب في الدور الذي قام به ازاء إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .
ومما يدل على مدى جدية الحكومة في إلغاء المعاهدة أنها بحثت
في مبرقف شركة قناة السويس ازاء تعاونها مع السفن البريطانية ،
« اذ صرح أحد الوزراء في الحكومة أن أبحاثا معينة تدور لتحديد
مركز شركة القناة بعد موافقها الأخيرة وتجاهلها للقوانين ٠٠ » .

وقبل أن نتناول بشيء من التفصيل دور الشعب الذي برز
بشكل ظاهر وملحوس في حركة العمال ومقاطعتهم للقاعة ، ثم في
معركة القتال التي كان لها دور فعال في لفت أنظار العالم الى الشعب
المصري وحقه في الاستقلال ، ثم وموقف حكومة الوفد من الحركة
والحركة ، يلزم لنا أن نشير الى ردود الفعل الانجليزية التي حدثت
عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، والتي كان لها اثر جدير ذلك في تخصيصها
الخلاف والهاب الحركة بين إنجلترا والشعب المصري في القتال .

ففي مساء نفس اليوم الذي ألقى فيه المتحاضرين بيانه أمام
البرلمان - ٨ أكتوبر ١٩٥١ - أذاعت السفارة البريطانية بلاغين
تؤكد في أولهما أن المعاهدة نافذة المفعول وأن قيام الحكومة المصرية
بإلغائها من جانبها لا يستند على أساس قانوني مادامت تلك المعاهدة
لا تجيز لأي طرف نقضها في أي وقت . وأشارت في البلاغ الثاني
الى المقترحات البريطانية المزعومة التي وعد السفير البريطاني بها
محمد صلاح الدين « والتي تأمل حكومة صاحب الجلالة من إرسالها
الى الحكومة المصرية في موعد أقصاه ١٠ أكتوبر » .

كان واضحا ان إنجلترا خشيت هذا الاجراء الذي كان له رد
فعل قوي في العالم العربي كله لأنه سيفرض دولا عربية أخرى
بالغاء الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بينها وبين إنجلترا ، فلا حواجة
أن أخذت الدوائر الانجليزية في التنديد بهذا الاجراء من جانب
حكومة مصر ، فصرح ونستون تشرشل « بأن الاجراء الذي اتخذته
مصر لاجراج بريطانيا من منطقة قناة السويس والسودان أخطر

وأكثر إيلاها وضرا من اضطراب البريطانيين الى الانسحاب من الميدان ، ، ثم قال « أن إلغاء المعاهدة سيكون أمرا خطيرا مؤسفا للعالم الغربي كله ، ، كما أعلن أنتوني ايدن تمسك بريطانيا من جانبها بالمعاهدة التي لم تستنفذ أجلها بعد ٠٠٠ وكتب مراسل الوكالة الفرنسية من لندن يقول أن الشعور السائد في الدوائر الانجليزية السياسية « أن مصر لا تلعب لعبة صريحة » ، وأن الدوائر المحافظة ترى أن الموقف الذي اتخذته حكومة القاهرة كان نتيجة « لسياسة الضعف » التي انتهجتها حكومة العمال ازاء ايران ، وأن المراقبين الدبلوماسيين في لندن يعتقدون أن الحكومة البريطانية ستعمل ازاء « انذار » القاهرة على اقناع الدول المتسوعة الى الاشتراك في الدفاع عن شرق البحر المتوسط بأن تستخضع نفوذها « لتعيد حكومة القاهرة الى جادة الصواب » . هذا هو رد الفعل الأول في الأيام الأولى عقب إلقاء بيان النحاس ، وكان دليلا قويا على أن حكومة المحافظين الجديدة ستتتبع سياسة التحدى والقوة ازاء تلك المسألة التي تمس سعة بريطانيا في الشرق الأوسط كله لا سيما وأن حوادث ايران التي أشرنا اليها لم تكن بعيدة عن الأذهان ، وكان رد الفعل كالتالي :

أخذت بريطانيا أولا في تعزيز قواتها المرابطة في منطقة قناة السويس استعدادا لأي طارئ يحدث ، ثم أسرع من ناحية أخرى الى حلفائها - أمريكا وفرنسا وتركيا - تطلب منهم تأييد سياستها والتوسط لحل المشكلة ، فتقدموا بمقترحات حول ما أسموه « مشروع الدفاع المشترك » الى الحكومة المصرية في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ ، وكان الغرض من هذه المقترحات في جوهرها ابدال المعاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة أخرى لا تختلف عنها ، وابدال الاحتلال البريطاني باحتلال دولي تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترفضه ٠٠ اذ كان أساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه

الدول الأربع ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية
تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وإسترااليا
ونيو زيلاندا وجنوب أفريقيا ويكون لجزء من هذا القوات حق البقاء
في مصر حتى في حالة السلم ، وأن تقدم مصر في أراضيها
التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية على أن يتضمن هذا في حالة
الحرب استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات المصرية وأن تكون
مقرا للقيادة العليا للمحالفه وتسلم القاعدة البريطانية في
قناة السويس بصفة رسمية الى مصر على أن تصبح قاعدة مشتركة
للدول الداخلة في التحالف ، ويكون لمصر نصيب في ادارتها في
وقتي السلم والحرب . . . وفيما يتعلق بالسودان نصت على
استمرار الحكم البريطاني فيه مع انشاء رقابة دولية صورية لا تحد
من سيطرة الانجليز فيه . . . وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه
فحسب .

اجتمع مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ أي في اليوم
التالي لتقديم هذه المقترحات ونظر فيها وفي دعوة مصر للاشتراك في
منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي كان يراد انشاؤها ، وقرر
المجلس رفض الدعوة والمقترحات من أساسها لأنها غير صالحة
لأن تكون تمهيدا لاجراء مباحثات جديدة للوصول الى اتفاق جديد ،
وقرر الاستمرار على الخطة التي أعلنها النحاس في ٨ أكتوبر وهي
الفاء المعاملة ، وقد أعلن فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية والمالية
وقتئذ - هذا القرار في مجلس النواب بجلسته ١٥ أكتوبر ١٩٥١ .
ولا شك أن حكومة الوفد قد أحسنت صنعا برفضها لهذه المقترحات
التي لم يكن ثمة ما يقنعها بالاستجابة لها ، وذلك لأن هذه الفكرة
- فكرة الدفاع المشترك - فكرة استعمارية بحته اتفقت عليها الدول
القريبة لتربط الشعوب العربية بعجلة الاستعمار وتعصف بسيادتها
الداخلية والخارجية . . . وكان غرض الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا

والولايات المتحدة - هو السيطرة على دول الشرق الأوسط والتمكين للاستعمار الغربي من استعادة هيئته بعد الصدع الذي أصابه عام ١٩٥١ في إيران بتأميم البترول وجلاء الانجليز عن عبادان . . . كما كانت تهدف من وراء المقترحات الى معارضة مبدأ الحياد الذي كان أخذًا في الانتشار بين الشعوب العربية والشرقية ويتسع في محيطها السياسي ، الى جانب أنها تجعل الجيش وقيادته وتسليحه كما تجعل السياسة الخارجية في مصر والدول العربية خاضعة للقيادة العامة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وهي قيادة أجنبية .

لذلك كله رفضت الحكومة المقترحات وأعلنت في ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ - في رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطاني في القاهرة - انتهاء تحالفها مع إنجلترا وبالتالي لم يعد ثمة سند قانوني لوضع القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس ، وأعلنت أنه « لن يكون وجود هذه القوات في مصر من الآن فصاعدا الاخذ ارادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية » . وردت إنجلترا في ٦ نوفمبر بأن المجنسة لفة لا تسزال قائمة . هي والاتفاقيات الأخرى . وأصبح الصدام لا زيب فيه وقد تطور حتى أصبحت مصر وإنجلترا في حالة حرب فعلية كما ستري ودون اعلان الحرب رسميا بينهما . . .

ويحسن بنا قبل أن نتعرض لمركة القتال وتطوراتها وحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ كاحدى نتائجها ثم اقالة حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، يحسن أن نحاول استكمال معالم السياسة الخارجية لتلك الحكومة الأخيرة في تاريخ الوفد .

لا شك أن مسألة العلاقات مع إنجلترا كانت هي العامل الأول في رسم السياسة الخارجية ، وقد استحوذت تلك المسألة على تفكير

حكومة الوفد كما رأينا ، الا أنها رسمت لنفسها بعض المعالم في تلك السياسة ، وستبرز هذه المعالم وتصبح أكثر وضوحاً بعد تحديد موقفها من إنجلترا وقواتها في قناة السويس . فيبدو أن حكومة الوفد وقد خاب أملها في المعسكر الغربي إردت الاتجاه صوب معسكر الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ولكن بحذر - فمثلاً عندما إردت الحكومة شراء صفقة من الأسلحة اتجهت الى الكتلة الشرقية ، وتماقت فعلاً مع تشيكوسلوفاكيا لشراؤها منها . كذلك تمت اتصالات بين حكومة الوفد والاتحاد السوفيتي لتوثيق العلاقات بينهما ، وقد وضع من هذه الاتصالات « أنه ليس لدى السوفييت ما نع يحول دون وصول البعثتين الى عقد معاهدة صداقة وعدم اعتداء تحقيقاً للرغبات الكثيرة التي أعربها البرلمان وأعربت عنها الهيئات والطوائف المصرية . ولقد أثرت هذه الاتصالات لتوثيق العلاقات بين البلدين تأييد روسيا لكفاح مصر ضد الاستعمار ، فقد اتصلت المفوضية السوفيتية بوزارة الخارجية تطلب اجتماع الوزير المفوض - مسيو كوزنيتسيف - بصلاح الدين ، وقد أوضح فيه كوزنيتسيف عدالة قضية مصر . . كما إتخذت حكومة الوفد موقف الحياد في قضية النزاع الكوري بين كوريا الشمالية والجنوبية) ، فحينما طلبت حكومة الولايات المتحدة من حكومة الوفد تأييد موقفها في هذا النزاع المطروح حينئذ أمام الأمم المتحدة وعلقت أهمية عليه ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عدم تأييد موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ازاء الصراع الدائر في كوريا ، مؤسسا قراره على اعتبارين : الأول أن هذا الصراع لا يطلو أن يكون صراعاً بين الكتلتين الشرقية والغربية من أجل التسلط والنفوذ للبول وهو صراع « لا ناقة لنا فيه ولا جمل » - على حد تعبير صلاح الدين - . الثاني : أن هناك من القضايا الوطنية العادلة التي لا تقل عدالة عن المسألة الكورية والتي تتجاهلها الأمم المتحدة في حين تحتضن المسألة الكورية . . وأصدرت

تعليماتها الى مسئل مصر في الأمم المتحدة بالامتناع عن التصويت ، وهو الأمر الذي يعتبره محمد صلاح الدين « حيادا ايجابيا » وموقفا يجب التنويه به في سياسة الوفد الخارجية . . ويتصل بهذا المسألة موقفا آخر اتخذته الحكومة الوفدية وذلك حينما طلب الصليب الأحمر منها تقديم « مساعدات عينية » لجرحى الحرب الكورية ، فقرر مجلس الوزراء تقديم كميات من الأرز ، واشترط على هيئة الصليب الأحمر أن يكون صرفها لجرحى ومنكوبى الحرب في شطرى كوريا شمالها وجنوبها .

لكن يبدو أن حكومة الوفد في سبيل انتهاجها سياسة الحياد قامت بمقد اتفاقية النقطة الرابعة (مايو ١٩٥٠) مع الولايات المتحدة الأمريكية كما دخلت معها في مباحثات لابرام معاهدة للصدقة والتجارة والملاحة . الا أنه - للامانة التاريخية - لم يوافق جميع الوزراء على اتفاقية النقطة الرابعة اذ عارض فيها محمود بن سليمان غنام على أساس أنها تعنى السماح بالتغلغل ، في شئون مضر الداخلية وأن ذلك قد يمكن بعض خبائثها اليهود من معرفة احصائيات البلاد مما يكون له أثره الضار .

هذه أمثلة للخطوط العامة التي اتبعتها حكومة الوفد الأخيرة في سياستها الخارجية ازاء بعض الكتل الأجنبية ويشبهني أن نشير الى موقفها ازاء القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين .

مر بنا كيف دخلت الدول العربية في حرب عام ١٩٤٨ ضد اليهود وما كان من نكبة فلسطين في تلك الحرب ثم عقد الهدنة الدائمة بين العرب واهرائيل . . وعندما جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠ كانت الهدنة ما زالت قائمة لكن حكومة الوفد كانت تشعر أن سياسة الدول الغربية تتجه الى ايجاد التوصل الى صلح

بين العرب واسرائيل ، فيذكر محمد صلاح الدين أنه باعتباره وزيرا للخارجية حينئذ قد استشعر هذه السياسة فتعقد مؤتمرا جمع فيه السفراء ووزراء الخارجية في البلاد العربية ، وكان رأيهم الصلح مع اسرائيل ، الا أن صلاح الدين أفهمهم أن سياسة الوزارة هي عدم الصلح وعدم الاعتراف باسرائيل : وفي هذا الصدد ينبغي أن نشير الى أن حكومة الوفد قد أصدرت قرارا بعدم الموافقة على قرار مجلس الأمن بمرور السفن الاسرائيلية من القناة ومسألة خليج العقبة .

خلاصة القول أن الوزارة الوضعية اتجهت نحو مناصرة القضايا العربية الأخرى فأيدت مسألة مراکش ونادت بعدم الاعتراف بشرعية نفى السلطان محمد الخامس ، ولكن من المناسب هنا أن نشير الى حقيقة تتصل بالسياسة الخارجية للحكومة وهي أن معظم الخطوط العامة والقرارات التي كان يتخذها صلاح الدين في تلك السياسة كان يتخذها على مسئوليته الخاصة ودون الالتجاء الى مجلس الوزراء . . . ولا شك أن هذه حقيقة - وقد أيدها ابراهيم فرج - تمنع حكم الوفد وتعرضه لنقد شديد ، فإن السياسة الخارجية لأي دولة لا يجب أن تخضع لرأي فرد واحد ولو كان وزير خارجيتها ولا سيما إذا كانت الدولة في ظروف كذلك الظروف التي كانت تمر بها مصر وقتئذ . . .

ثم نعود الى الصدام الذي أصبح وقوعه آتيا لا ريب فيه بين قوات انجلترا المراقبة في قاعدة قناة السويس وبين قوات الفدائيين والكتائب المصرية وقوات البوليس بالمنطقة ، ولما كان مجال البحث هو دور حكومة الوفد في ذلك الصدام ومدى استعدادها له وتشجيعها اياه بمختلف الوسائل أو ببعضها فاننا لن نتناول الممارك والأحداث العسكرية في القتال الا بالقدر الذي يلقي الضوء على دور الحكومة بالسلب أو بالإيجاب . . .

ونود أن نوضح جادى ذى بدء أن الهدف من اثاره معركة القتال - وكانت اثارها حتمية - لم يكن محاربة الجيش البريطانى حرباً بالمعنى المفهوم بهذه الكلمة ، لأن مثل هذه الحرب - لم يكن لنا قبلها ، وانما كان الهدف من هذه المعركة هو اشعار الانجليز بطريقة مادية محسوسة وملحوسة أن وجودهم فى قاعدة قتال السريس بدون رضا مصر يفقد هذه القاعدة كل فائدة لها ويجعلها عبثاً ثقيلاً عليهم ويصبحون فى هذه الحالة مشغولين بالدفاع عن انفسهم قبل أى شىء آخر .

فهل تجتحت حكومة الوفد فى تحقيق هذا الهدف ؟ فى الواقع أن الشعب كان له الفضل الاول - كما سنرى - فى تحقيق الهدف ، وهذا أمر طبعى لأنه هو المستفيد ، ثم انه هو الذى طالما نادى وظالب الحكومة بمحاربة الانجليز وجلالهم عن أرض الوطن . ولذلك كان اعتبار مركز الجنود البريطانيين - بعد إلغاء المعاهدة - مركز الفلمب المحتل لمنطقة القتال ويجب محاربته ، ثم أحس بالروح الوطنية تدب فيه من جديد ، فتنادى أفراد وجماعات وهيئات وأحزاب بالكفاح ، وارتفعت الصيحة بالذهاب الى القتال واشتعال المعركة بين الشعب والمحتل ، وكان أول ما لبي دعوة عدم التعاون مع قوات الاحتلال - وهى الدعوة التى اتخذتها الحكومة ضمن اجراءاتها السالفة الذكر - ومقاومته . ثم سارع الى تأليف كتائب من القدامى قوامها الشباب وطلاب الجامعات وبعض الفئات الأخرى ، ولم تجد الحكومة بداً من أن توسع لهذه الحاسة الشعبية وعلى تنظيمها . . . وتتناول الآن شىء من التفصيل هاتين الاستجابتين من جانب الشعب ثم دور الحكومة أزاء كل منهما .

أولاً : حركة العمال :

لقد تمثلت الاستجابة الأولى من جانب الشعب فى مسارعة العمال الذين كانوا يصلون فى خدمة القوات البريطانية فى تركيا

العمل بها ، والحكومة من جانيها سارعت هي بدورها في تولية هذه الحرية بالتشجيع والرعاية فعدت وزارة الشؤون الاجتماعية الى إنشاء المتأهب لكي يسجل فيها العمال اسماءهم ، وقد اقبل عليها العمال متنافسين فخورين بمرك العمل لدى السلطات البريطانية . وقد بلغ عددهم حتى يوم ١١/٧/ ١٩٥١ ٥٣٧٦٩ شخصا . وقد وصل العدد النهائي لعمال القنال ٨١٠٧٣ شخصا موزعين مهنيا ، وقد قامت مصلحة العمل باستيفاء البيانات من مكاتب العمل المختلفة كما قامت بارسال كشوف باسماء الملحقين بالعمل لديها وتقرر صرف الاجور فعلا . هذا وقد يسرت الحكومة للعمال وسائل الانتقال فصرفت لهم ولعائلاتهم استمارات سفر مجانية بالقطارات وكلنا استمارات مجانية لنقل امتعتهم . ولم يفيب على الحكومة من العمال الذين تقع اقامتهم الأصلية ببورسعيد والاسماعيلية والسويس فتقرر الحاقهم بالعمل في ذات المناطق التي يقيمون بها ضمانا لاستقرارهم . كما لم تغفل الحكومة أمر عمال ميناء قنال السويس الذين كانوا يشتغلون في الشحن والتفريغ والرباط والتخليص وغير ذلك فقررت الحاقهم بأعمال جديدة محليه ومدتهم بأربعة آلاف جنيه كدفعة أولى ، هذا وقد أعدت الوزارة أماكن لاقامة مؤقتة لعمال القنال الى أن يتم الحاقهم فعلا بعملهم الجديد واعتبرتهم ضيوفا عليها ، كما دبرت ألفى محل لاقامة العمال الذين التحقوا بالعمل في القاهرة الى أن يتيسر لهم العثور على مسكن بآجرة لا ترهق كاهلهم . والواقع أنه اذا كانت الحكومة قد أولت أمر العمال وافر عنايتها فانما كانت تؤدي واجبا نحو هؤلاء العمال الذين ضربوا أروع الأمثلة للوطنية العاملة الواعية ، وتصبروا بموقفهم المجيد الصوف الأولي في المعركة ، فقد ظهر العمال الذين كانوا يشتغلون في السكك الحديدية وفي الموانئ وفي المسكرات البريطانية بمظهر وطني رائع فأضربوا عن العمل فيها كما ذكرنا انسحبوا جميعا منها ، وضخوا بمرتباتهم وأجورهم التي هي مورد رزقهم وعائلاتهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين . هذا وقد

حس البريطانيون في أسبوع واحد - أكثر من مليون جنيه نسيئة لهذا الاضراب العام لعمال القتال . ولقد كان لهذا الاضراب الاجماعى صدى بعيد الاثر فى الداخل والخارج ، فقد كان دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين ، وفى الخارج كان دليلا على أن قاعدة القتال لم تعد نافعة لهم وأصبحت عديمه الجدوى .

ونعود مرة أخرى لنسأل كيف استعملت حكومه الوند لهذا السيل المتدفق من عمال القتال وكيف استطاعت أن تدبر لهم الاماكن اللازمة ؟ تعترف مصلحة العمل بأنه لم يكن لديها - قبل التفكير فى إلغاء المعاهدة - أية بيانات عن عدد العمال المصريين فى المعسكرات البريطانية أو أية فكرة عن كيفية توزيعهم فى المناطق المختلفة أو عن الصناعات التى يقومون بها ، فلما ألغيت المعاهدة بدأت مصلحة العمل فى الاستعداد لاستقبال العمال « الذين يحتمل أن يتركوا أعمالهم لدى السلطات البريطانية راغبين فى عدم التعاون معها فيحتاجون الى معاونتهم فى ايجاد أعمال جديدة لهم » ، هذا وقد وجه بعض النقد الى حركة تسجيل العمال من حيث أن عدد من سجلوا ثم الحقوا بأعمال بمصالح الحكومة قد زاد على عدد عمال معسكرات القتال ، لكنه يبدو أن بعض العمال ممن كانت السلطات الحربية البريطانية قد استولت على مستنداتهم حين مغادرتهم المعسكرات دون اعطائهم ما يدل على سابقة خدمتهم لها وذلك رغبة منها فى تعطيلهم عن العمل كان السبب فى تلك الزيادة ، ومع ذلك فلاشك أن بعض العمال المتعطلين قد انتهزوا الفرصة وقدموا الى لجأ التحريات فقيدهم ضمن عمال القتال وتم تعيينهم فعلا ، وقد اعترفت بذلك وزارة الشؤون فذكرت أنها لم ترغضاضة فى ذلك العمل « اذ فضلا عما فيه من تحقيق لرسالتها من حيث مكافحة البطالة بصفة عامة فانه قد أحبط الخطة البريطانية التى كانت

ترمي إلى إعاقة تشغيل عمال المصنوعات وتآليهم بالتالي ضد الحكومة .

أما فيما يتعلق بحركة التعيينات فقد وزعت الحكومة هؤلاء العمال على جميع الوزارات والمصالح والجامعات وغيرها ، أما الأجور فقد وضعت قواعد لها بحيث تمتص مع الأجور التي يتقاضاها عمال الحكومة الآخرون ، هذا وقد تقرر أن تصرف الأجور اعتبارا من تواريخ ترك العمل لدى السلطات البريطانية ، وقد ارتضى العمال أن تصرف لهم أجور أقل قيمة مما كانوا يحصلون عليه في عملهم بالمصنوعات البريطانية ، فلا شك أن هذا كان مساهمة أخرى منهم في الكفاح والتضحية .

وبقي تساؤل آخر يدور حول « اعداد العنة » لهؤلاء العمال ، وهل حقيقة أن الحكومة لم تدبر الأعمال الانتاجية ولا المشروعات المبرانية لتشغيلهم وأنها اكتفت بحشرهم في المصالح والدواوين دون تادية عمل مفيد ، فكان هذا دليلا على أن الحكومة الوفدية لم تكن جادة في المهادنة كما يذكر الرافعي ؟ ونجيب على هذا التساؤل الذي يتضح فيه التجنى بتساؤل آخر من جانبنا : هل كانت الحكومة تنتظر حتى تقيم تلك الأعمال والمشروعات ثم تلغى المهادنة بعد ذلك ؟ أم كان مطلوبا منها - وقد ألغيت المهادنة وانسحب عمال القنال - أن تطلب من هؤلاء العمال الانتظار حتى تقيم لهم تلك المشروعات ؟ لا شك أن الجواب الصحيح يجعلنا نعتقد أن ما أقدمت عليه الحكومة كان صوابا وبعد من الأعمال التي تسجل بالفخر أولا لعمال مصر ، وثانيا لحكومة الوفد . وينبغي علينا ألا نحاول ما حاولته السلطات البريطانية وهو التقليل من قدر هذا العمل وتشويهه اذ كانت تذيب بين الحين والآخر أنباء تشكك في مقدرة الحكومة وفي وطنية العمال ، فتذكر مثلا « أن

الحكومة المصرية لم يمكنها الوفاء بتعهداتها بخصوص تشغيل جميع العمال المصريين الذين تركوا الخدمة بالمعسكرات ، وأنهم في أي العمال - كانوا في منتهى السعادة في عملهم مع القوات البريطانية ، وأنهم لم يتركوا عملهم الا خوفا من بطش الحكومة وتهديداتها وايذاء أهاليهم الموجودين خارج المعسكرات ، . هذا ولا نستطيع أن نترك حركة اضراب العمال وانسحابهم من القاعدة دون أن نسير - ويقوة - الى أنها أتت نمارها من حيث توقف حركة العمل في القاعدة رغم استحضار عمال من قبرص وغيرها كما اشرنا ، فقد ذكرت إحدى المجندات البريطانيات في خطاب لها « أن العمال المدللين والقبرصيين في شجار دائم بين الطرفين الأمر الذي يجعل العمل معهم غير محتمل ... الخ » وكثير من الرسائل التي كان يرسلها البريطانيون الى عائلاتهم وتؤكد هذه الحقيقة ، وأنه أصبح « جميع أفراد القوات البريطانية يقومون بخدمة أنفسهم » فيرسل ضابط في سلاح الطيران البريطاني يقول « انه مضطر - الآن - لأن يغسل جميع ملابسه ، وأنه اشترى مكنة بالكهرباء ليقوم بكى ملابسه ، وأن جميع الضباط من جميع الرتب يقومون بذلك - الآن - مضطرين نظرا لعدم وجود عمال » .

هذه هي حركة العمال الحقيقية في معركة ١٩٥١ وقد تناولناها بشيء من الإيجاز ، فلم نقدم كل ما لدينا من تفصيلات هذه الحركة ودور حكومة الوفد أزاءها ، الا أننا قصدنا بما أوردناه من خطوط عامة الى الإشارة الى اعتبارين : الأول : تفنيد الزعم القائل بأن حكومة الوفد لم تكن جادة في إلغاء المعاهدة والاستعداد له . والثاني : أننا لاحظنا قصور بعض الأبحاث والرسائل التي تناولت هذه الفترة وتجاهلها لتوضيح الحركة ودور الحكومة منها .

على أي حال كانت هذه هي الاستجابة الأولى لإلغاء المعاهدة من جانب الشعب وموقف الحكومة منها ، وكانت الاستجابة الثانية

مسابرة الجماهير الى نلبية النداء والزحف الى قناة السويس فكانت معركة القنال الخالدة فى تاريخ الشعب ، فكيف مضت المعركة وما هو دور الضباط الأحرار فيها وما هو موقف الحكومة ازاءها ، ثم ما هى نتائجها ؟ هذا موضوع بحثنا الآن . . .

ثانيا : معركة القنال :

رأينا كيف أن انجلترا ردت على الغاء معاهدة ١٩٣٦ بتأكيدهما أن هذا الاتفاق مازال قائما ، ولا يمكن الغاؤه بقرار من طرف واحد . ثم الحق ذلك باتخاذ تدابير عسكرية ردا على الحملة المصادية للبريطانيين التى كان قد اتسع نطاقها فى البرلمان وفى الصحف وفى الاذاعة وبين جماهير الشعب المصرى . . . لقد أصبح واضحا أن الصدام هو الحل الوحيد ، ورأت انجلترا أن القوة هى لغتها ، فماذا يكون موقف حكومة الوفد ؟ وهل تعلن الحرب النظامية رسميا ؟

لقد حرصت الحكومة حرصا بالغا على أن تأخذ المعركة - التى أصبح الصدام بالقوة سبيلها الوحيد - صورة كفاح وطنى شعبى يقوم به أفراد من الشعب من تلقاء أنفسهم وبدافع وطنيتهم ضد الانجليز ، أى أن الهدف كان « حرب العصابات Guerilla's Warfare » ، وهى الحرب التى يلجأ اليها شعب مغلوب على أمره لا يملك قوة عسكرية نظامية يقاوم بها العدو ، ولكنه يملك جأشه وقوته المعنوية وعزيمة الكفاح فيقاوم المحتل بطريقة جديدة يصبح معها مقامه جحيما لا يطاق ، فاذا مادام الشعب المكافح على ذلك الأسلوب وأصر عليه أصبح لزاما على المحتل أن يجلو . . . فحرب العصابات اذا هى حرب الشعوب للجيوش . فلابد للباحث - على ضوء هذه الحقيقة - أن ينظر لمعركة القنال من الوجهة الشعبية حتى لا يحصل لبس بينها وبين حرب الجيوش أى الحرب النظامية . والاخيرة يمكن اعلانها ضد ارادة الشعب ، أما حرب

المصائبات فهي حرب الشعب يعلنها وهو مؤمن بها مضحيا من أجلها مستحدا لبطل روحه ودمه في سبيلها . وأول عنصر من عناصر هذه الحرب هو إثارة نخوة الشعب ووطنيته ، وأن يكون توقيت هذه الحرب مرتتها بهذه التورة وليس مرتتها بمدى الفراغ من الاستعداد ، فواجب القادة أن يستغلوا نورة الشعب ويسلخوا المعركة في ذلك الوقت وحده دون غيره لأن الشعب - عادة - لا تنور كل يوم ، فاذا ضاعت الفرصة فقد تضيع الى الأبد .

على أساس هذه الحقيقة نستطيع أن نقيم معركة القنال التي تناولها كثير من الباحثين والسياسة بوجهات نظر مختلفة متجاهلين أنها معركة الشعب أولا بينما كان دور الحكومة أن تهئ للشعب ذلك . والسؤال الآن هو : هل كانت حكومة الوفد متجاوبة مع رغبة الشعب في إلغاء المعاهدة ، ثم مع رغبته في الكفاح المسلح أم لا ؟ هناك إجماع عام على أن إلغاء المعاهدة والرغبة في الكفاح المسلح كانا هوى الجماهير وأنشودتهم أثناء الحرب العالمية الثانية - بل حتى قبل ذلك - الى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم ما هي حكومة الوفد - بعد الانتظار الطويل - قد ألغت المعاهدة وبقي الكفاح المسلح . ولم يكن هدف الحكومة - كما ذكرنا - أن يتخذ هذا الكفاح صورة الحرب الرسمية ضد القوات البريطانية في القاعة ، لأننا لم تكن لنا قدرة على مثل هذه الحرب ، وكان إلغاء الجيش المصرى فيها « بمثابة القاء أناء من الفخار على أناء من الحديد ، فلم ترتكب وزارة النحاس هذا العمل الجنوبى » . ولكن رغم التسليم بأن هدف الحكومة من المعركة أن تأخذ طابع الكفاح الشعبى ، وأن تكون هذه هي الصورة الرسمية لها ، إلا أن الصورة الفعلية والحقيقية كانت مخالفة لذلك تماما ، فقد اشتركت الحكومة في المعركة على النحو الذى سنفصله بعد قليل ، ولعل اشتراك الحكومة هذا هو ما أوجب مسئوليتها ثم مساءلتها ثم مؤاخذتها وتوجيه اللوم لها من خلال بعض الثغرات التى بلغت فى هذا الاشتراك .

ويجب أولاً أن تتناول دور الشعب ثم موقف الحكومة منه .
 فعلى أثر بداية المعركة الأولى بين جماهير الشعب والقوات
 البريطانية ، أخذ كثير من الشباب يتطوع لتأليف كتائب من
 الفدائيين أخذت تتكون في القاهرة وفي المدن والقرى الواقعة في
 «منطقة القنال أو القريية منها ، ومن هذه الكتائب كتيبة « أحمد
 عبد العزيز » ، « خالد بن الوليد » وكتيبة « محمد فريد » . ومن
 ناحية أخرى قامت المنظمات الشعبية بتنظيم المقاومة السلبية وعدم
 التعاون مع قوات الاحتلال فأخذت تحتج ضد أعمال العنف التي
 يقوم بها الجيش البريطاني ، كما أخذت تنظم مظاهرات ضخمة
 يقودها أعضاء الكتائب . كما طلبت الأحزاب المعارضة من الحكومة
 الاشتراك في هذه الكتائب وتسليحها . هذا وقد تطوع بعض
 القادة والضباط القضاة والعاملين لتدريب هذه الكتائب . فماذا
 كان موقف حكومة الوفد وسياستها إزاء هذه البداية ؟ تشير بعض
 المراجع والمصادر إلى أن الحكومة أنكرت هذا النشاط ، وأنها لم
 تقدم للفدائيين معونة جدية ، فلا هي زودتهم بالأسلحة والذخائر
 «الا لنذر اليسير منها » ولا هي نظمت قيادتهم ولا رسمت لهم
 خططا منسقة ، وأنها تركتهم وشأنهم فترتب على ذلك الارتجال .

وقبل أن نفند هذه المزاعم يجدر بنا أن نلم المامة سريعه بالجو
 السياسي الذي كان يحيط بالحكومة حينئذ . لاشك أن الملك السابق
 كان غير راض عن محاولة اخراج الانجليز مهما قيل عن دوافعه
 في الموافقة على مراسيم إلغاء المعاهدة ، وكان النحاس يعلم ذلك
 من خلال مقابلات الملك لبعض الزعماء والشخصيات ، ثم ان الحكومة
 كانت تعاني من الجو القلق المشحون بالاحتمالات بين معارضة متقدمة
 عنيفة تتعجل الخطوات وتطلب المزيد وتتهم الوزارة بالتردد
 والتقاعد ، ثم معارضة أخرى مختلفة تتكون من حزبي الأحرار

المستورين والسعديين وبعض المستقلين تأخذ على الحكومة تهورها وتترىص بها الدوائر . ثم هناك السفارة الانجليزية تحيك الدسائس والمؤامرات . والملك يبحث عن مخرج من هذه الورطة . والواقع أن من يطالع صحف هذه الفترة يدرك هذه الحقيقة فهناك صحف كانت نهجم الحكومة لأنها لا تمنح الفدائيين المساعدات الكافية كما ذكرنا ، ولأنها لا تقابل الانجليز بالشدة اللازمة (الاشتراكية ، الشعب الجديد ، الاخوان والجمهور المصري) ، بينما نجد صحفا أخرى تأخذ على الحكومة أنها تقود البلاد الى الخراب وتنشر تهديدات الانجليز ومظاهر قوتهم واحتمالات الفشل (الزمان ، الأساس) . ورغم ذلك فإن الحقيقة التي يجب أن يقال - كما يذكر أحمد بهاء الدين - هي أن الوزارة حاولت أن تؤدي واجبها اذا راعينا هذه الظروف الحرجة ومخاطر الطريق ، والضرورة التي كانت تدعوها الى الحذر من الخيانة التي كانت تترىص بها في القصر ، بل وفي بعض أعضاء الوزارة أنفسهم ضد هذه السياسة . هذا هو الجو السياسي فماذا قلتمته الحكومة في وسط هذا الجو ؟

كتمهيد للمعركة تركت الوزارة كل أدوات العناية تهاجم الانجليز وتنمي طاقة الكراهية للاستعمار . الى حد لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ ، على حد تعبير أحمد بهاء الدين . ونقلت الاحساس المباشر بقضية الانجليز من مدن القناة الى جميع أنحاء القطر ، وشجعت كتائب التحرير بأقصى وسائل التشجيع المادي والأدبي ، فملت الفدائيين بالسلاح وشجعت ضباط البوليس والجيش على التطوع وغير ذلك مما سنتناوله بالتفصيل الآن .

فالواقع أنه ازاء ما أورده أحمد بهاء الدين وقلة من الباحثين المتصفين عن دور حكومة الوفد يجد الباحث أنه لا مناص من أن يتناول بالتفصيل هنا الدور . فانه يبدو أن المبع الأكبر من

معركة القنال كانت تقوم به الحكومة عامة ووزارة الداخلية على وجه الخصوص . فقد تطوع عدد من ضباطها وجنودها وفي غير زعيم الرسمي للانضمام الى الفدائيين ، كما كانت الأسلحة كلها والمواد المتفجرة والتاسفة التي استعملت ضد الانجليز تقدم من جانب وزارة الداخلية أو من أموالها أو تشتري بمعرفة ضباطها من أنحاء البلاد بأموال التبرعات أو من اعتماد المصروفات السرية الخاص بالوزارة ، ثم تقلع الى « ثروت عكاشة » و « اليوزباشى جمال منصور » لتسليمها الى أفراد الكتائب ، ولقد شارك فى معركة القنال فريق من ضباط الجيش ومن بينهم بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد أبدوا رغبتهم فى التطوع فى هذا الكفاح الوطنى وكانوا على صلة دائمة - كما يذكر فؤاد سراج الدين - بوزارة الداخلية . وكان أفراد الكتبتين المذكورتين والمتطوعون الجدد يتقدمون للتدريب فى ثكنات الجيش وتحت اشراف ضباطه المذكورين وغيرهم قبل الذهاب الى القنال ، وقد كان هؤلاء المتطوعون من الشبان الوطنيين ينالون ثقة واعجاب ضباط الجيش المدربين لهم ، كما أن الخطط كانت توضع بعد دراسة واقية من نفس الضباط ، وقد اشترك « البكباشى » أركان الحرب جمال عبد الناصر (الرئيس) فى الاشراف على وضع بعض الخطط ، اذ كان على اتصال دائم بجميع العاملين فى معركة القنال على اختلاف هئاتهم .

وقد حاول الرافعى تشويه موقف الحكومة ازاء الكتائب وقوادها فذكر أنها أنكرت على عزيز المصرى والقواد والضباط عامة الحق فى تدريب الكتائب قائلة أن هذا من اختصاصها وحدها ، وأنها أصدرت فى أواخر نوفمبر ١٩٥١ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء تقول فيه أن الحكومة قررت تدريب الكتائب وفقا للنظام الذى ترضه هى ، مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات

لهذا الغرض ، ومن رغب في التبرع فليرسل به الى رئاسة مجلس الوزراء . ويسلو ان بعض الخطرين على الأمن العام وذوى السوابق الهاربين من المراقبة كانوا قد انتهزوا فرصة تأليف كتائب الفدائيين فاندسوا في صفوفهم وارتكبوا كثيرا من حوادث الاجرام مستغلين اسم الكتائب ومعملين حملهم للأسلحة النارية بدون ترخيص بأنهم من أفرادها ، ومن ثم رأت الحكومة - كما يذكر الرافعي ويؤكد سراج الدين - حرصا على سمعة البلاد ومنعاً لروح الفوضى من الانتشار باسم الكتائب أن تضع حدا لهذا وتتولى الاشراف على تنظيم الكتائب وتدريبها ، فكان قرارها السالف الذكر . ولا يذكر الرافعي حدوث هذا الاستغلال الذي أشارت اليه الحكومة في بيانها فيذكر « أن حوادث وقعت فعلا وترامت اليها أنبأؤها في حينها ، وتحققنا منها مع بالغ الأسف » . لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل كانت الحكومة جادة في بيانها من حيث أنها ستتولى تدريب الكتائب ؟ ينكر الرافعي وغيره من الباحثين هذه الجدية فيذكر الرافعي « أن الحكومة لم تعمل عملا جديا في هذا السبيل واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب ، وكل ما عملته هذه اللجنة أن أخلت تطوف بعدة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب ... الخ » . وقد رجعنا الى أحد التقارير التي كانت نعهدها الحكومة عن تدريب الكتائب ، فلاحظنا أن يشير الى اجتماع ضم بعض الوزراء ومندوبي الهيئات المختلفة ، وتناقشوا في موضوع الكتائب ووصلوا الى القرار السالف الذكر بوضع الكتائب تحت اشراف الحكومة . أي أن القرار لم يكن وليد رغبة الحكومة بمفردها بل شاركتها الهيئات المختلفة في اصداره . ثم أصدر مجلس الوزراء قرارا بفتح اعتماد بمبلغ مائة ألف جنيه للتدريب العسكري ، ثم صدر قرار في ١٢/٨/١٩٥١ بإنشاء مجلس التدريب العسكري وكان مؤلفا من اللواء صالح حرب وأسند اليه منطقة الزقازيق ، واللواء المواوي حيث اختص بمنطقة الاسكندرية واللواء حسين

محمود اختص بمنطقة القاهرة ، وقد شمل المجلس اللواء محمد فنوح وقد لاحظنا خلو هذا المجلس من الفريق عزيز المصرى رغم ان رأى كان قد استقر على اختياره قائدا عاما لكثائب التحرير على اختلافها على أن يترك له وضع الخطط التى يراها لازمة للانتقال بهذه الكثائب الى مرحلة المقاومة العملية للمستعمر ٠٠ وقده فسر التقرير هذا بأن ذكر أن عزيز المصرى كانت له آراء فتعارض مع تفكير الأعضاء الذين شكل منهم المجلس ، عاقدوا عن التعاون معه ، وبناء عليه لم يخلص عزيز فى المجلس ٠٠ ويمضى التقرير فيوضح أنه الى جانب المائة ألف جنيه السالفة الذكر والتى خصصت للتدريب العسكرى قد أضيف اليها جميع التبرعات التى كانت تصل بشيكات باسم وزير الدولة أو رئيس الوزارة أو وزير الحربية ، هذا علما بالتبرعات التى كانت ترد لوزير الداخلية لأسر الشهداء ٠ وقد اتخذ مجلس التدريب مقرا له ونسق العمل فيه بمعرفة هيئة ادارية ٠ ويستطرد التقرير فيشير الى المرحلة العملية ويذكر أن المجلس قام بفتح معسكرات للتدريب العسكرى فى حلوان والعباسية والجيزة وشبرا وغيرها ٠ كما قام بفتح معسكرات فى الشرقية ومعسكر فى البحيرة ٠ وفيما يتعلق بالسلاح فبالاضافة الى ما ذكرناه آنفا من حيث مصادره وكيفية شرائه وتجميعه ثم توزيعه ، يشير التقرير الى التجاء أحد الوزراء الى الفريق محمد حيدر كى يتسلم منه كميات من الأسلحة ، وقد رفض حيدر قائلا له (ابعثوا الجيش ولا تتكلموا فيه ، والملك يريد هذا ٠٠) ، فلجأ الى مصطفى نصرت الذى رفض هو الآخر بحجة « أنه لا يضمن اذا سلمه هذه الأسلحة أن يعرف سرها عند الانجليز » ، فلجأ هذا الوزير الى فؤاد سراج الدين مهددا بالاستقالة « مادام لا يستطيع الحصول على سلاح » ، فيسارع فؤاد الى مصطفى نصرت طالبا منه السلاح « لأن حالة الأمن تستدعى ذلك » ، وأن يكون المقدار باسم وزارة الداخلية ٠ هذا ولم يغفل التقرير دور ضباط الجيش فأشار

الى أن بعض الوزراء وأعضاء المجلس العسكرى كانوا يستشيرون هؤلاء الضباط فى أحسن الطرق لمقاومة الانجليز وما هى الأساليب التى أتبع فى البلاد الأخرى ، وأشار التقرير مرة أخرى الى كيفية توزيع التبرعات فذكر أن مجلس الوزراء أصدر قرارا فى ٩ ديسمبر ١٩٥١ بتفويض وزير الداخلية لتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من رجال البوليس ، وبتفويض وزير الشؤون الاجتماعية بتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من الأهالى ، وفى ٣ يناير ١٩٥٢ فتح حساب جارى باسم وزير الدولة والمتصرف على التدريب العسكرى . . الخ .

هذا فيما يتعلق بمدى الجدية من جانب الحكومة ازاء تدريب الكتائب وتسليحها والاشراف عليها ، فماذا عن الجوانب الأخرى التى تبرز دور الحكومة ازاء تطورات المعركة ؟ لقد تطورت الأحداث يوما بعد يوم وازدادت عنف المصارك واشتدت هجمات الفدائيين ، ورغم أن الحكومة منعت تنظيم الجماعات غير النظامية التى كانت تهاجم القوات فى قناة السويس الا أنها كانت تتقاضى - كما يذكر جورج فوشيه - عن نشاط الفدائيين الذين يهاجمون الجنود البريطانيين ويوقفون ناقلات التموين ويقومون بأعمال الانتقام ضد المتعاونين مع العدو . فقد رسمت الحكومة سياستها فى توجيه المعركة على أساس ابطال أى ميزة تتمتع بها القوات البريطانية فى القاعدة كما ذكرنا ، فاصدرت قرارا بمنع نقل مواد وعتاد وأفراد القوات فى السبك الحديدية أو غيرها من طرق المواصلات وبذلك انهارت ميزة المواصلات ، كما انسحب العمال الذين كانوا يعملون بالقاعدة على النحو السالف الذكر ، وبذلك انهارت ميزة توافر اليد العاملة ، ثم اصدرت قانونا يحند أى تعامل مع القوات ، فامتنع التموين عنهم تماما ، وكف المقاولون والتجار المصريون عن العمل معهم كلية فكانوا يستجلبون يوميا بالطائرات مواد التموين

الخاصة بقواتهم ، وبذلك انهارت ميزة توفر مواد التموين . وقد صاحب انهيار تلك الميزات نشاط الفدائيين والمعارك التي جعلت مدن القنال جحيما بالنسبة لقواتهم ، فكان أى ضابط أو جندي منهم يسقط أى مدينة من مدن القنال يعرض لرصاص الفدائيين ، فمات عدد كبير منهم بهذه الطريقة حتى اضطروا أخيرا الى جعل هذه المدن كلها محظورة Out of Boundes بالنسبة لقواتهم وحشدوا على أفرادها دخول هذه المدن وحسبوا أنفسهم داخل القاعدة لا يغادرونها ، وبذلك انهارت ميزة توفر الحياة الاجتماعية فى مدن القنال . .

والواقع أن هذه الخطة التى انتهجتها الحكومة وعاونها الشعب فى تنفيذها قد نجحت فأصبح الانجليز فى وضع سيء فقتلوا أعصابهم وصاروا يتخبطون على غير هدى ، ونستطيع أن نلمس ذلك بسهولة من خلال الصحف المصرية التى كانت تصدر فى هذه الفترة، بالإضافة الى مصدر هام آخر يتمثل فى الاتصالات اللاسلكية التى كانت تتم بين محطة لاسلكية موجودة فى القاعدة وبين قيادة القوات البريطانية فى قاعدة قبرص ، ومصدر آخر يتمثل فى تلك التقارير التى أشرنا اليها حين تناولنا حركة اضراب عمال القنال وهى تلخيص للمعلومات المستقاة من مراسلات القوات البريطانية فى منطقة القنال ، وإذا أخذنا على سبيل المثال التقارير الأخيرة سنجد أنها تتناول عدة دلائل تشير الى حالة الذعر والاضطراب التى انتشرت بين أفراد هذه القوات وأسرمهم . فتطلب مثلا زوجة

643827 cpi smith من شركة Stapledom للملاحسة ايجاد محل لها فى أول باخرة لتعود الى انجلترا . . وذلك « لأن الحالة فى المسكرات البريطانية أصبحت لا تحتمل ولا يمكن أن تعود الى ما كانت عليه ، وأن أعصاب الجميع فى حالة توتر ، وأنها لم تر زوجها خلال الأسبوعين الماضيين سوى ثلاث مرات لفترات قصيرة

جدا ٠٠ الخ ، ، ولقد أصبح هناك احساس عام بين أفراد القوات بأنهم فقدوا عطف المصريين وصدقتهم الى الابد ، وانهم يعتبرون أنفسهم قوات اجنلال فى اراضى معادية وان كل تصرفاتهم مبنية على هذا الأساس ٠٠ الخ ، ومن ثم ابتدأوا يرون أن سياسة انجلترا فى مصر سياسة خاطئة ، فاما أن تتفق بريطانيا مع مصر على حل يرضى المصريين ويحقق استقلالهم بعقد معاهدة تحالف جديدة على أسس جديدة تقبلها مصر ، وأما أن تعلن انجلترا عداؤها بصراحة وتحتل القطر المصرى بأكمله كما حدث فى الحرب الماضية نظرا لتخرج الحالة الدولية ٠٠٠ الخ ، ، وهناك دليل على التخبط الذى انتاب أفراد هذه القوات ، اذ يذكر بعضهم أنهم أصبحوا يعتقدون أن الحركة القائمة « الآن » حدثت بإيعاز من روسيا ، وأنه اذا لم ندأوك انجلترا نفسها وتحسن سياستها فى الشرق الأوسط ، فإن هذه المنطقة ستصبح تحت النفوذ السوفيتى .

وتمضى بنا تلك التقارير لتؤكد شكوى الجنود من سوء حالة المعيشة عموما فى المسكرات ، ثم يعترف معظمهم بخطورة « الارهابيين المصريين » وأن هجماتهم على الأفراد والمسكرات لها تأثيرها المعنوى الكبير ، خصوصا بعد أن صار تنظيم وتنسيق أعمال التخريب ، فقد قتل خلال الشهرين الماضيين حوالى ٣٠٠ ضابط وعسكرى بريطانى ٠٠ ، ، كما توضح التقارير النقص الكبير فى المواد الغذائية خصوصا فى الخضروات والفواكه لاسيما فى الفترة الأخيرة (ديسمبر ١٩٥١ ، يناير ١٩٥٢) . فيذكر أحد الجنود أنه « بالرغم من الأعياد المقدسة تعطى فى الوجبة الواحدة مقدار ما كنت أترك فى الطبق ٠٠ ، ، ويقول أومباشى فى سلاح الطيران البريطانى « أن العينات والامدادات التى يحصلون عليها حقيرة جدا وأنه كان يتمنى أن يكون فى كوريا « حاليا » اذ أنها أفضل من مصر نظرا للعداء والكراهية التى يبديها المصريون للانجليز ، » ثم يشير فى

رسالته الى « أن جنود البوليس المصرى الذى أطلقوا نيرانهم على الانجليز وقتلوا بعضهم فى الاسماعلية استقبلهم الشعب المصرى فى القاهرة استقبالا الأبطال » .

وتؤكد بعض رسائل أفراد القوات ما أشرنا اليه من حيب انهم حبسوا أنفسهم نى المعادة فتشير الى أنه « لا يسمح للجنود بالخروج من معسكراتهم الا لأعمال رسمية ، وأن رجال سلاح الطيران غير مصرح لهم بمغادرة معسكراتهم على الاطلاق » . وفى رسالة لضابط بريطانى يهودى يصف فيها الحالة فيقول « أنه يستحيل عليه الخروج من المعسكر لشراء أى شئ يحتاج اليه ، ولكن هناك بعض القرى بجوار البحيرات المرة لا تزال تتاجر مع القوات البريطانية فتعرض عليهم بعض السلع من سجاجيد وخلافه » ، وفى رسالة أخرى يشكو أحد الضباط « أنه أمضى ليلة عيد الميلاد فى حملة تفتيشية لبعض الأكواخ بحثا عن الفدائيين الذين أرسلتهم الحكومة لشن هجومهم على المعسكرات ، ولكن عند تفتيشها وجدت خالية ، وأن الشعور العام بين الضباط والجنود » أنه لم تمر على أحدهم فترة أعياد رأس السنة والميلاد كهذه السنة نظرا لتوتر أعصابهم جميعا لما يقوم به المصريون من أعمال عداوية ضد البريطانيين » . وفى رسالة أخرى من أحد الجنود الموجودين يتمنى لزميله فى القنال « أن ينقل من مصر نظرا لتخرج الحالة فيها وتطورها » الآن ، بشكل كبير ، وأنه يعلم أن أمر نقل الجنود البريطانيين من مصر الى أى جهة أخرى يقابل بمنتهى السرور من الجنود بعكس ما كان يحدث من قبل » . وفى رسالة أخرى من ألمانيا يذكر راسلها « أن الجنرال فستنجن الموجود « حاليًا » فى ألمانيا ستضم الى القوات البريطانية فى القنال فى المستقبل القريب » ثم يقول « أنه لا يحسد القوات الموجودة فى القنال على موقفها الحالى وما تلاقيه من الفدائيين المصريين ، You are certainly in a

عليهم من المفدائين المصريين الذين يفتحون عليهم النيران من أماكن لا ينتظر وجود أى أحد فيها فيكون تأثير المفاجأة أشد من تأثير النيران **We can't see the guns- they shoot from houses and all sorts of places.** كما جاء فى إحدى الرسائل - أن يقوم المصريون بهجوم أو احتكاك مسلح بواسطة القوات المسلحة المصرية (الجيش المصرى) وفى هذه الحالة يمكنهم القضاء على مقاومة المصريين للأبد ويحتلون البلاد كلها احتلالا تاما ويحكمونها حكما عسكريا .

هذه ملامح سريعة تصور لنا حالة السوء التى وصلت إليها القوات الانجليزية فى منطقة القتال بشهادتهم أنفسهم وهى تعطينا دليلا على نجاح الخطة التى لجأ إليها الشعب والحكومة معا ، ثم كان الدليل الثانى اعتداءات الانجليز المتكررة ومذابحهم واستفزازاتهم ، وقد بلغ بهم الضيق والتخبط أنهم هددوا بمنع تدفق المواد البترولية فى الأنابيب الواردة من السويس الى القاهرة وبقية المدن والأقاليم ، وكادت السلطات البريطانية تنفذ وعيدها لولا تدخل السفير الأمريكى حينئذ « المستر جيفرسون كافرى » لدى هذه السلطات حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة الوحشية .

والواقع أن الباحث فى معركة القنال وتطوراتها لا يستطيع بحال أن يتجاهل الدور الكبير الذى قام به رجال البوليس فى منطقة القتال فى هذه المعركة والعبء الذى تحملوه فى سبيلها وهو الأمر الذى أثار كثيرا من النقد لموقف الحكومة ازاء المعركة فى اعتمادها على هذه الفئة بأسلحتها المختلفة والمحدودة ، ثم علم مكافأتها بما كانت تستوجبه . . . وقد بلغ عدد هذه القوات من رجال البوليس ببلوكات النظام الذين أوفسهم وزير الداخلية الى مدن القنال حوالى أربعة آلاف جندي مزودين جميعهم بالأسلحة وبعدد هائل من

الطلقات ، في حين أن القوة العادية لهذه المدن في الظروف العادية لم تكن تصل الى مائتى جندي ٠٠ ولا ينكر فؤاد أنه عندما توالت اعتداءات البريطانيين على المرافق وأفراد الشعب في مدن القنال انتقاما مما كان يلحقه بهم الفدائيون (وليس مجال البحث أن يتناول بالتفصيل هذه الاعتداءات والممارك كما أشرنا) كان يصدر أوامره لرجال البوليس بالمقاومة على النحو الذى سنشير اليه في حينه ، بل أنه أرسل الى السفير البريطانى « رالف ستيفنسون » خطابا بهذا المضمون شديد اللهجة يقول له فيه « اننى أصدرت اليوم تعليمات صريحة وحاسمة الى رجال البوليس المصرى في منطقة القنال كلها بالرد على أى اعتداء من جانب القوات البريطانية على الوطنيين أو على أملاكهم بالقوة ، ولو اقتضى الأمر إطلاق الرصاص « فى المليون » . وقد أرسل اليه فؤاد بصورة من هذه التعليمات حتى يتخذ اللازم بوصفه سفيرا لبريطانيا لوقف هذه الاعتداءات من جانب القوات البريطانية .

هذا ولم تغفل الحكومة هذا الدور من رجال البوليس فإنه على أثر المارك التى اشتركوا فيها فى مدينة الاسماعيلية مثلا فى ١٧ ، ١٨ نوفمبر ١٩٥١ ، قرر مجلس الوزراء بجلسته ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء البوليس الذين قتلوا فى تلك المارك ، وعلى الجرحى منهم ، وتعليم أبناء هؤلاء وأولئك بالمجان فى جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعى ، كما صرفت مبالغ أخرى للشهداء والجرحى المدنيين .

لكن ماذا كان موقف الحكومة ازاء الانجليز حينما تطورت المارك فى القنال واتخذت صورةا دائمية وأصبح لا مناص من اتخاذ قرارات أكثر حسما وصراحة ؟

يجب أولا أن تشير بسرعة الى تطور هذه المارك فقد ابتدأت مع الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ تتخذ شكلا خطيرا وسافرا ، ففي ٣ ديسمبر حدثت معركة السويس الأولى ، ثم تجدد القتال في اليوم التالي ، وقد بلغ عدد القتلى من الانجليز ٢٤ قتيلًا ، ٦٧ جريحًا ، وكان رد الفعل عنيفا من جانب الانجليز اذ قاموا في ٨ ديسمبر بهزم «كفر أحمد عبده» وتدميرها تماما ، وذلك بعد انذار موجه من الجنرال أرسكين الى محافظ السويس الذي أبلغه بدوره الى وزارة الداخلية فرفضته ٠٠ والواقع أن موقف الحكومة ولا سيما وزير الداخلية ازاء هذا الانذار وملازماته وما نتج عنه من اباداة حي كامل من الوجود يستحق منا نظرة أكثر تأملا وتساؤلا : هل كانت الحكومة صائبة في رفض هذا الانذار أم جانباها الصواب ؟ لقد أبلغ المحافظ الانذار نظرا لخطورته - الى وزارة الداخلية ليتلقى تعليماتها ، فاجتمع مجلس الوزراء وتقرر رفض طلب القيادة البريطانية باخلاء الحي ، وعهد الى المحافظ باتخاذ الاجراءات اللازمة لمقاومة كل اعتداء يقع على الأهالي ، ومقاومة تنفيذ الانذار بالقوة اذا لزم الأمر . وحينما تطورت الأمور وتمت حشود القوات البريطانية وحاصرت مدينة السويس لاكتساح كفر أحمد عبده في صباح السبت ٨ ديسمبر ، أدرك محافظ السويس وذوو الرأي فيها ما يسببه تنفيذ أوامر وزارة الداخلية بالمقاومة من الخراب وسفك للدماء دون جدوى ، فاجتمعوا مساء ٧ ديسمبر أكثر من مرة وراوا اجتناب المقاومة ليتفادوا تدمير المدينة تدميرًا كاملا اذا اشتبك رجال البوليس بالقوات البريطانية ويبدو أنهم استعانوا بنائب المدينة الوفدى الذي تحدث الى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حينئذ تليفونيا موضحا له خطورة الحال ، ورغم ذلك أصر الوزير على قرار الوزارة بالهجوم والضرب رغم علمه بأن القوات البريطانية احتلت سطوح بعض المنازل والعمارات في المدينة لتتقوى على أى حركة للمقاومة ومرة أخرى يجتمع ذوو الرأي في المدينة وقرروا عدم تنفيذ

أوامر وزير الداخلية - وعدم التعرض للقوات البريطانية . . . وحينما
نزحفت هذه القوات في صباح ٨ ديسمبر الى هدفها المحدد ويرسل
المحافظ نأ هذا الزحف عن طريق اللاسلكي الى الداخلية مشيراً
الى خطورة تقدم رجال البوليس من مواقعهم لصعد الانجليز ، فيصر
وزير الداخلية على تنفيذ قرار مجلس الوزراء ومقابلة القوة بالقوة . .
ويطول الاخذ والرد فيرسل المحافظ برقية اخرى يوضح فيها أن
نائب المدينة وأعضاء البلدية وأعضاء اللجنة القومية بها يطلبون
منه بالحاح منع التصادم بين رجال البوليس والجيش البريطاني
حفظاً لأرواح الأهالي . . . ويصر وزير الداخلية على تنفيذ التعليمات
بالمقاومة مع أخذ الاحتياطات اللازمة لعدم اصابة الأهالي بأى أضرار . .
ويتصل رئيس قوات البوليس بالمدينة والنائب بالوزير فيصر على
رأيه . .

موقف لا شك تأخذه على الحكومة ووزير الداخلية على وجه
الخصوص ، فانهم وهم في القاهرة لم يستجيبوا لنداءات وتوسلات
الرجال الذين كانوا على الموقع وهم أصحاب الشأن والذين كانوا
يرون ويلمسون ما لا يراه غيرهم ، فكان من الأجدر بالمسؤولين في
القاهرة أن يستجيبوا للواقع أو على الأقل يذهب وزير الداخلية
ليرى بنفسه هذا الواقع .

وعلى أى حال فقد لجأ المحافظ وقائد البوليس ورجال المدينة
الى سلوك الخطئة التي لا مفر من اتباعها ، وهي الحيلولة دون
اشتباك رجال البوليس والأهالي بالقوة الزاحفة وعدم التعرض
لها . فزحفت قوات الهدم والتدمير على منازل الحي ونسفها بالقنابل
والآلغام ، وزال هنا الحي من الوجود فماذا كان موقف الحكومة
ازاء هذا العمل الاجرامي الذي اعتبر بحق وصمة عار في جبين
الاستعمار البريطاني ؟ أولا : قامت وزارة الخارجية بإبلاغ ممثلي

دول العالم المجتمعين في الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكورة أوضحت فيها فظاعة العدوان ٠٠ ثانيا : اتخذ مجلس الوزراء - في جلسة ١١ ديسمبر - عدة قرارات هامة تدل على استئداد الأزمة وتطورها في هذه المرحلة بين مصر وبريطانيا ، وهذه القرارات هي : أولا : استثناء سفير مصر في بريطانيا احتجاجا على اعتداءات القوات البريطانية في منطقة القنال . وكان هذا تمهيدا لقطع العلاقات السياسية بين البلدين ٠٠ ثانيا : بناء مساكن جديدة على نفقة الحكومة وعلى أرض مملوكة لها . تمنح بدون مقابل لأصحاب المساكن التي حلت في كفر أحمد عيه بالسويس ، مع صرف اعانة من وزارة الشؤون الاجتماعية لصاحب كل مسكن هدم وذلك لتدبير مسكنه المؤقت في فترة تشييد المساكن الجديدة . ثالثا : استصدار تشريع بمحاكمة كل من يتعاون أو يتعامل مع السلطات العسكرية البريطانية ٠٠ رابعا : الموافقة على تعديل قانون احرار السلاح ، بحيث يكون الأصل هو اباحة احرار السلاح لكل فرد ٠٠ خامسا : نقل المكتب الهندسي المصري من لندن الى سويسرا ٠٠ سادسا : قررت الاستيلاء على نادى الجزيرة واخراج أعضائه الانجليز ٠٠ سابعا : كما قررت الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز في المصالح الحكومية ٠٠

وسواء اكانت هذه القرارات صادرة عن اقتناع الحكومة بأنه ليس أمامها سوى اتخاذها كحكومة مسئولة أمام الكفاح ضد الانجليز وأمام الشعب المصري كما نعتقد ، أو كان صدورها نتيجة « لتعاطف القوى الشعبية والتأييد القوى من معسكر السلام والحرية الأمر الذى اضطر حكومة الوفد الى اتخاذها » كما يذكر بعض الباحثين ، فانها كانت قرارات وطنية لا شك ، وقد بلغت على أثرها الخطوط الوطنية لسياسة مصر الخارجية تبرز معالمها في شكل دعاية قوية ، فأصبح التفكير جديا في عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية

كما أشرنا ، والاستغناء عن الأسواق الانجليزية والدول المتحالفة معها ، بل بدأ التفكير في حلف عربي خالص لبلاد الشرق الأوسط . .

ويلزم لنا أن نقف لننفي بعض الضوء على الجبهة الداخلية ولا سيما في القاهرة ، فلا شك أن أحداث جبهة القنال وتطوراتها كانت تدفع بتطور مماثل في الداخل ، فحينما اشتدت الممارك في ديسمبر ١٩٥١ وكما ستشتد في يناير ١٩٥٢ كما سنرى ، كان الشعب يزداد نشاطا سياسيا ويقوم بتنظيم صفوفه متمما بأكبر قدر من الحرية آنذاك كما أجمعت المصادر والمراجع على اختلافها . ومن ثم أخذت المظاهرات تطوف في شوارع القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى - منذ ٥ ديسمبر وما بعده - منادية بسقوط الاستعمار الفاشم ، وقد تخللتها - كما يذكر الراحل - نداءات عنائية ضد وزارة الوفد فتهاونها في حماية الأهالي من عنوان الانجليز . وكان معظم المتظاهرين من الطلبة والعمال . . ويبدو أن هذه النداءات قد أثارت أعصاب الوزارة - وكان لابد أن تثيرها في تلك الظروف الحرجة - فقررت منع المظاهرات في جميع أنحاء البلاد كافة ابتداء من ٦ ديسمبر ، وتعطيل الدراسة في جميع معاهد التعليم في القاهرة والاسكندرية والجيزة . وقد أحسنت الوزارة صنعا بتعطيل الدراسة مؤقتا ومنع المظاهرات لأن استمرارها كان كفيلا بتصدع الجبهة الداخلية فضلا عن اضعاف موقف مصر في نضالها .

ويحسن أن نضي قليلا مع الجبهة الداخلية وتطوراتها واضعين في اعتبارنا ردود فعل أحداث القنال وانعكاساتها عليها . . . فقد أصبح واضحا أن المد الثوري للشعب قد أصبح قاب قوسين أو أدنى عن تحقيق آماله ، وأصبح تكوين جبهة شعبية واسعة تضم الشعب والجيش معا أمرا محتملا بل مائلا ولا سيما عندما تأكد دور الضباط الأحرار في المعركة واتصال بعضهم بكتائب الفدائيين من ناحية

وبأعضاء الحكومة من ناحية أخرى كما منفصل في حينه . لقد
استند ساعد الشعب فاكشف نفسه وأصبح عملاقا . فهل تقضى
السراى - عدو الشعب العتيد - البصر عن تلك الظاهرة المتفتحة
الجديدة ؟ لقد أدرك الملك أن الخطر مقبل عليه ، فلم تخف عليه
الآثار المترتبة على ترك الشعب - يعضده بعض عناصر من الجيش
والحكومة معا - يحصل على حريته بقوة السلاح ، فكان لابد له أن
يتحرك لضرب هذا الشعب على يديه قبل أن يفلت زمامه لا سيما
وأنة كان يرى أن ضربات الانجليز المتلاحقة في القنال لا تزيد
الا اصرارا والتهابا فكان يدفع في كل يوم بجموع جديدة لوقود
المركبة في استبسال وإيمان بئران الاعجاب الأمر الذى أدى الى
أن يفكر في مؤامرة رسم خيوطها مع الانجليز . . وكانت أول خطوات
تلك المؤامرة تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى ، وتنب
عبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا له ، والياى انراوس مستشارا
للشئون الاقتصادية ، وقد فوجئ الشعب بتلك التعيينات وصد
بها لعدة أسباب : من بينها أن منصب رئيس الديوان كان شاغرا
لأكثر من عام ونصف ، ولم يكن هناك ما يسعى لشغله في تلك الظروف
العصيبة التى كانت تمر بها البلاد ، ثم ان المنصبين الآخرين لم
يكونا موجودين أصلا ، هذا بالإضافة الى سيرة كل من الثلاثة التى
لا تتفق مع خطة الكفاح التى كانت تسير عليها البلاد حينئذ ، فهم
من أشد أنصار التحالف مع انجلترا فى الوقت الذى كانت البلاد
تقاتل فيه لأنها لا تريد هذا التحالف ولأنها قد ألغته رسميا . .
هذا علاوة على أن حافظ عفيفى كان قد أدلى بعدة تصريحات قبل
تعيينه امتدح فيها مصالحة ١٩٣٦ وطالب بالارتباط بالمعسكر
الغربى . . وقبل أن نتناول موقف حكومة الوفد من هذا التعيين
وهو الذى يهمننا بالدرجة الأولى ، لابد من أن نلقى بعض الضوء على
أثر هذا التعيين فى بريطانيا والخارج أولا ثم بين طوائف الشعب
المصرى والعربى ثانيا . .

لقد ابتهجت بعض الصحف الأجنبية ولا سيما جريدة «نيويورك تيمس» الأمريكية بتعيين حافظ عفيفي ووصفته بأنه «الشماع الأول» من النور الذي يمزق اكفهار جو مصر منذ أن توترت العلاقات مع بريطانيا . كما تنبأت الدوائر الاستعمارية الرسمية وهي ترهب بهذا التعيين «بحدوث تطورات داخلية في مصر ، لأن ذلك من شأنه أن يقسم الجبهة المصرية ويحول اهتمام الرأي العام من نضاله ضد الانجليز الى تطورات الجبهة الداخلية» . بل أخطر من هذا جاء بالحرف الواحد «ولكن تخشى بعض الدوائر هنا (في بريطانيا) أن تجرى الحوادث في الطريق الخاطيء ، فينتهى الحال في مصر الى الفوضى ووقوع حوادث لا تحمد عقباها » .

ويبدو أن أفراد القوات البريطانية في منطقة القنال قد انتابهم نفس الشعور بالترحيب ، ففي اذاعتهم الموجهة نجد أنهم قد اذاعوا خبر تعيين حافظ عفيفي وعمرو بلهجة الفرح ، وقد أوردوا نبذة عن حياة الأول واخلاصه لبلادهم . هذا بينما انتاب جماهير الشعب المصري والسوداني شعور مناقض تماما لهذا الشعور . فحينما أفاقوا من المفاجأة والصدمة انطلقوا في مظاهرات هادرة هاتفة ضد الملك بأقسى الأعطاط مطالبة برأس حافظ عفيفي ، منادية بسقوط «عفيفي» و«حافظ» عفيفي وكانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل في الحياة السياسية . . وكذلك تظاهر طلبة المدارس في الخرطوم ضد رئيس الديوان ، وفي بغداد كتبت الجريدة الحرة «صدى الأهالي» تهاجم هذا التعيين وتشرح معناه .

قصارى القول أن الشعب رأى في هذا التعيين تحديا لارادته فانطلقت ثورته من عقالها تهنف ضد الملك فماذا كان موقف حكومة الوفد تجاه هذا التعيين ؟ وهل فوجئت به — كما فوجيء الرأي

العام - ثم لزمّت الصمت ازاءه رغم ما فيه من اعتداء على حقوقها الدستورية - كما يذكر الراقعي - أم أنه قد تم بإرادة الحكومة ودون معارضتها له وأنها لم تفاجأ به ؟

لقد رأى بعض المؤرخين والباحثين فى مسألة هذا التعيين وعدم معارضة الحكومة له دليلا من أدلة الاتهام لها بالمهادنة مع السراى ٠٠ والسؤال الآن : هل كانت حكومة الوفد تعارض فى هذا التعيين ثم رضخت لقرار الملك كى نوجه لها الاتهام السالف الذكر ؟ هناك اجابتان مختلفتان رغم صدورهما عن المصادر الحية ، الاجابة الأولى لا تنكر هذا الاتهام الا أنها تبرره بأن هذا التعيين بم والحكومة فى حالة حرب حقيقية ، مع الانجليز ، « فكيف يمكن أن نمترض على حافظ عفيفى وعمرو ونحارب فى جبهتين : جبهة الانجليز وجبهة الملك وحافظ عفيفى ؟ ان الشاغل الأول كان الانجليز ، وكان النحاس باشا يخاف من الفتك بالفدائيين وانتهاء الكفاح فى القتال اذا ناصبنا الملك العداء بالنسبة لهذه التعيينات ، ٠ وواضح أن هذا التبرير ينم عن ضعف وتخاذل فانه اذا كان مقبولا قبل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن الحكومة كانت تسعى وراء هدف الالغاء واضعة فى اعتبارها علم الاصطدام بالسراى حتى تنتهى من تحقيق هذا الهدف ، فما عذرهما وقد أصبح الالغاء حقيقة واقعة والشعب قد تفتحت عيناه وأمسك بسلاحه ونادى فى الشوارع بسقوط الملك وقد عرف صديقه من علوه ؟ ثم أننا اذا نظرنا الى الواقع أدركنا أنها كانت جبهة واحدة : الانجليز والسراى وحافظ عفيفى وعمرو واندرأوس ٠ الخ

على أى حال انه تبرير للاتهام فى الاجابة الأولى ، أما الاجابة الثانية فتقرر أنه لم يكن لدى الحكومة أى اعتراض على تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان وعبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا للملك

وبالتالى فليس هناك أى رضوخ من جانبها للسراى . . والواقع أن الباحث يشعر بالحيرة ازاء هاتين الإجابتين المتناقضتين الصادرتين عن قادة الوفد ، الا أن أخبار اليوم تفسر هذا التناقض ، فقد نشرت فى عددها الأسبوعى الصادر فى ٢٩/١٢/١٩٥١ وفى صفحتها الأولى وتحت عنوان : « النحاس لم يوافقاً بتعيين حافظ عفيفى » ، ويستقبل لو أن النسي عين هو على ماهر أو نجيب الهلالى « نشرت تقول » أن الدوائر السياسية دهشت لما تردد فى الدوائر الوزارية من أن الحكومة فوجئت بتعيين الدكتور حافظ عفيفى باشيا رئيساً للديوان . . وتضى الجريدة فتذكر أنه « قد اعترف بعض الوزراء بأنه حدث « جس نبض » للوزارة بشأن ملء هذا المنصب الشاغر ، وعرف النحاس باشا أن المرشحين له هم : على ماهر وأحمد نجيب الهلالى والدكتور حافظ عفيفى ، وعرف المطلعون أن النحاس يستقبل اذا عين على ماهر أو الهلالى وقال « أن الوزارة وان كانت على خلاف مع الدكتور حافظ عفيفى باشا فى بعض آرائه السياسية الا أنه ليس لديها شئ ضد شخصه . . » وينتهى المقال الى أن النحاس لم يحتج على هذا التعيين « ولهذا السبب دهشت الدوائر السياسية من الصورة التى أعطاها بعض الوزراء لهذا التعيين فى أحاديثهم وتصريحاتهم » .

هذا هو التفسير الصحيح فى رأينا لتناقض الاجابتين السالفتى الذكر : فالاجابة انانية وهى التى تقول « بعدم الاعتراض » تمثل « البعض الأول من الوزراء » ، بينما تمثل الاجابة الأولى وهى التى تقول « بوجود معارضة ولكن . . » تمثل « البعض الثانى من الوزراء » . جناحان كان كل منهما يحلق فى دائرته . . وأين كان النحاس ؟ واضح مما نشرته أخبار اليوم أنه كان من « البعض الأول » .

الا أنه ورغم كل هذا - فيبدو أن هذا التعيين كان مثيرا لفكرة طافت على هيئة اشاعات بأن الوزارة ستستقيل ، ففي رسالة من الاذاعة الموجهة تذكر ان تعيين حافظ وعمرى أدى الى بعض القلق والاشاعات باستقالة الوزارة ، « ولكن تلك الاشاعات كذبت بعد ذلك بتقرير من مكتب رئيس الوزراء » ثم تشير رسالة أخرى الى « أن أعضاء الحكومة المصرية قاموا بزيارة حافظ عفيفي مهنئين بتعيينه في منصبه » . »

على أي حال كانت هذه التعيينات خطوة أولى في مؤامرة نسج خيوطها الملك والانجليز ضد الشعب والحكومة ، وسنرى كيف يتم تنفيذ الخطوات الأخرى من تلك المؤامرة فتحرق القاهرة وتقال الحكومة ليتوقف كفاح الشعب في القنال . فقد أصبح واضحا أن القصر بدأ وكأنه يؤلف له حكومة أخرى ، فكان من الطبيعي أن تنزل حكومة الوفد عنه ، ليصبح كل منهما في طريق فتشتعل العداوة الطبيعية بينهما مرة أخرى بعد تلك الفترة التي كانت أشبه « بشهر العسل » في رأى بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين .

ولأن معارك القنال وسياسة الحكومة أزمها كانت هي العامل الأول في تطوير هذا الصراع وتصعيد آفاق المؤامرة ، فلا بد لنا أن نعود اليها لنرى مؤثراتها وردود الفعل لها وموقف الحكومة منها .

رائنا كيف أدت معارك الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ الى إثارة الخواطر وسخط الشعب على الاستعمار ، ثم كيف كانت التعيينات التي جرت في السراى في الأسبوع الأخير من ديسمبر عاملا هاما في ازدياد سخط الشعب وثورته ، وبينما الحال كذلك اذا بتصريح خطير يدلى به الجنرال بريان روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في ٣١ ديسمبر ، وكان

تعبيراً صريحاً عن اصرار الحكومة البريطانية والقيادة العسكرية لقواتها على موقف العدوان والتحدى لمصر وايداناً باستخدام القوة لبقاء الاحتلال ٠٠ وقد ردت الحكومة المصرية ببيان قالت فيه « ان مصر ماضية في طريقها للوصول الى أهدافها ٠٠ » والشعب من جانبه استمر في كفاحه غير مبال بتلك التهديدات فتزداد كتابته نشاطاً ويحاول بعض الفدائيين اغتيال الجنرال اكسهايم في نفس اليوم الذي أصدر فيه روبرتسون تصريحه السالف الذكر . وفي يومى ٣ ، ٤ يناير ١٩٥٢ تقع معركة أخرى في السويس بين القوات البريطانية ورجال البوليس والمدنيين المصريين ، وفي تلك المعركة تأخذ الحماسة الوطنية الدكتور عزيز فهمى النائب الوفدى فيسارع الى السويس قادماً من القاهرة وينهب الى ميدان القتال ويواسى الجرحى والمصابين فى المستشفى ويشجع الفدائيين ، فكان هذا مثلاً عالياً فى الشجاعة والكفاح ضد الانجليز . وتتوالى المعارك ففي ١ يناير تقع معركة أبى صوير ، وفي ٩ يناير معركة المحسنة ، وفي يومى ١٢ ، ١٣ يناير معركة التل الكبير والقرين ، وفي كلا المعركتين استتبسل الفدائيون وجنود البوليس الذين قاموا بسور بطولى اعترفت به صحافة لندن فى تعليقاتها على المعركة فقالت أن حركة المقاومة الشعبية أخطر مما كان الانجليز يتصورون ٠٠ الا أن القوات البريطانية احتلت التل الكبير وأبو حماد فى ١٦ يناير ، كما احتلت القري المجاورة ، فكان هذا الاحتلال نذيراً بالزحف الى القاهرة ٠٠ فتجددت مرة أخرى المظاهرات فى أنحاء القاهرة وكانت عدائية ضد الملك ، واتخذت طابع العنف باصطدامها برجال البوليس ونحدى أوامرهم ، وكان قوامها طلبة المدارس الثانوية ، وكان الهدف من تلك المظاهرات وما وقع فيها من التخريب والتدمير والحريق غير معروف ولا سيما اشتباكاتهما مع رجال البوليس فى الوقت الذى كانوا - فيه - يؤدون واجبهم فى الكفاح فى القتال ٠٠

فلا شك أن مثل تلك المظاهرات كانت نقطة ضعف ونحويل للكفاح ضد المحتل الى صراع داخلي يؤثر في الجبهة الداخلية ..

على أى حال ترتب على تلك المظاهرات أن أصدرت وزارة المعارف قرارا بتعطيل الدراسة في مدارس القاهرة والجيزة على اختلافها .

كان هذا نصورا سريعا لمعارك القتال في يناير ١٩٥٢ وهي النى بلغت ذروتها بمعركة الاسماعيليه في ٢٥ يناير والتي سنتناولها بالتفصيل بعد قليل باعتبارها حلقة في مؤامرة الانجليز والسراى . . . ويحسن بنا قبل أن نتناول هذه المعركة ونتائجها وموقف الحكومة منها ، أن نعود مرة ثانية لنلقى بعض الضوء على دور الحكومة والضباط الأحرار في تلك الفترة . . .

فالواقع أن معركة القتال بأحداثها فضلا عن أنها - كما يذكر أنور السادات - كانت معركة مجيدة تبلى فيها شعور الشعب واستعداده الكبير للتضحية بكل شيء ، كانت من ناحية أخرى فرصة وطنية انتهزها الضباط الأحرار . فرغم عدم اشراك الجيش في المعركة كما أشرنا ، فقد سارعت تلك العناصر الوطنية الحرة من الجيش والمثلة في هؤلاء الضباط الأحرار ، بالاشتراك سرا في المعركة ، فكانوا يقودون مجموعات من الفدائيين ، كما كانوا يتولون تدريب بعض الفدائيين وامتدادهم بالسلاح والنخيرة والمفرقات ، ثم الاشتراك معهم في عدة معارك ضد القوات البريطانية . وقد تبنت حركة الضباط الأحرار عدة مجموعات من كتائب التحرير ، وكانوا يخوضون المصارك معها ومنهم : اليوزباشى كمال الدين رفعت ، والصاغ لطفى وأكده ، واليوزباشى حسن التهامى ، « وكان كل هؤلاء يرجعون في كل الأمور الى قائدهم يرفضون البؤح باسمه حتى عرفنا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أنه جمال عبد الناصر » . .

هذا بالإضافة الى أن بعض هؤلاء الضباط الأحرار فكروا في
سد وتعطيل قنال السويس عن طريق نسف إحدى البواخر
الانجليزية المارة بها وذلك بوضع لغم بحرى فيها ، وكان الهدف
من وراء ذلك تقديم الليليل الكافى للعالم على أن الانجليز
لا يستطيعون حماية القنال بدون رضا المصريين ، فضلا عن أن
تعطيل الملاحة فى القنال كان يلحق بالانجليز أبلغ الأضرار . .

فيذكر فؤاد سراج اندين أن الأستاذ فكرى أباطة طلب منه فى
يوم ما مقابلة بعض هؤلاء الضباط الأحرار فى الجيش المتحمسين
للاشتراك فى معركة القنال والقيام بالأعمال القذائية الخطيرة ضد
الانجليز . . . والتقى بهم فؤاد فى منزله - وكان بينهم وجه
أباطة - وعرضوا عليه اقتراحهم ، فأبهم وشكرهم على روحهم
وحينما وافقهم عليه سألهم وجهه عن التسهيلات التى يطلبونها وكان
من بينها « نفل لغم بحرى كبير يوضع فى صندوق من الخشب فى
طريق السكة الحديد من القاهرة الى القنطرة على ألا يفتح هذا
الصندوق أو يفتش بمعرفة جمرق القنطرة » ، فقام فؤاد بتنفيذ
هذه التسهيلات . . الا أن أنور السادات يذكر أن هذا اللغم نقل
بمعرفة الضباط الأحرار : جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ،
صلاح سالم وأنور السادات ، ويؤيد رواية أنور ما ذكره عبد الاطيف
البغدادى رئيس محكمة الثورة ، الا أن وجهه أباطة يفسر هذا
التناقض بأن النى نقل فى الصندوق بأمر ومعرفة فؤاد سراج الدين
كان هو اللغم فعلا ، أما جهاز التفجير الذى يوضع داخل اللغم فهو
الذى نقل بالطائرة الى القنطرة بمعرفة الضباط الأحرار .

على أى حال - وسواء أكان اللغم نقل بمعرفة فؤاد أو الضباط
الأحرار - فإن الذى يهمنا إبرازه كيف أن معركة القنال كانت معركة
جدية أبرزت نضال الشعب والضباط الأحرار فى الجيش ثم مساندة
حكومة الوليد لذلك النضال :

تقييم معركة القنال وسياسة الحكومة إزاءها :

لكي نقيم معركة القنال وسياسة حكومة الوفد إزاءها لابد أولاً أن نعرف ماذا كان الهدف الأساسي منها ، وقد تمثل هذا الهدف في امرين : الأول لغت نظر الصالح الخارجي الى مصر وقطبيتها الوطنية وإثارة الرأي العام العالمي ضد الانجليز . أما الأمر الثاني فهو اقناع الانجليز بطريقة مادية وقاطعة بأن قاعدتهم العسكرية في منطقة القنال لا قيمة لها اذا لم تكن مصر راضية عن بقائها ، وأنها بعدم هذا الرضاء تصبح عبئاً ثقيلاً على كواهلهم ، وبدلاً من أن تكون سبباً للدفاع عنهم تصبح هي في ذاتها في حاجة الى من يدافع عنها .

كان هذا هو الهدف الذي حددته حكومة الوفد للمعركة فهل نجحت في تحقيقه ؟

فيما يتعلق بالأمر الأول لاشك أن قضية مصر ومعركة القنال شغلتا الرأي العام العالمي واحتلتا الأماكن البارزة في مختلف صحف العالم . فانه لم تكد حوادث القنال تتوالى حتى كانت تلك الصحف العالمية ومحطات الاذاعة في الشرق والغرب تتحدث عن كفاح المصريين ونظوراته ، وصارت القضية المصرية - كما يذكر الرافعي - موضع حديث العالم موضع تقدير أنصارها وخصومها على السواء ، فكان هذا أكبر دعاية لجهاد مصر في سبيل تحريرها من الاستعمار . وكان قد وفد الى مصر عدد كبير من ممثل الصحافة العالمية ليكونوا على مقربة من هذه المعركة ويعطوا أخبارها أولاً بأول لصحفهم .

أما الأمر الثاني فلاشك أن الكفاح وما تخلله من البطولة والفداء والاستشهاد ، وما أدى اليه من تحطيم وتدمير كل الأهداف والميزات التي كانت لقاعدة القنال والتي من أجلها كان الانجليز

ينمسون بها ، فقد رأينا كيف انهارت تلك الميزات واحدة اثر الأخرى ، فمن مقاطعة عامة الى عدم تعاون مع قوات الاحتلال ومنع التموين عنها وغير ذلك على النحو الذى تناولناه بالتفصيل ، كل ذلك كان له اثره فى تغيير وجهة النظر البريطانية فى فائدة القاعدة فى قناة السويس ، فقد أدركوا أن هذه القاعدة لا تكون صالحة للقتال أو ايواء جيش كبير الا اذا كانت مسنودة من شعب صديق وحكومة صديقة . وأن تكون مواصلاتها ووسائل تموينها سهلة ميسرة مكفولة فى وقت السلم والحرب .

ولقد أخذت القيادة العليا للجيش البريطانى تبين فى كل يوم ضالة شأن قاعدة القتال من الناحية الاستراتيجية ، كما تبين أن صيانة القاعدة أصبحت لا تناسب فائدتها الحقيقية . . لقد أدركوا من كفاح المصريين أن القاعدة مهددة بالخطر وعديمة الجدوى لهم فى حالتى السلم والحرب معا ، وسنرى كيف كان ذلك سببا فى اقتناعهم بقبول الجلاء ، فقد أخذ الراى العام فى انجلترا يتطور ويبدأ رويدا ويدرك هذه الحقائق ، فقد صرح اللورد ستانيسجيت فى مجلس اللوردات بقوله : « ان القاعدة البريطانية فى منطقة القتال أصبحت لا تصلح عسكريا ، وأن الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة ، فلا معنى لبقائها » . كما كتب مراسل صحيفة التيمس فى منطقة القتال مقالا وصف فيه حالة المعسكرات البريطانية واعترف بفتاحة الخسائر التى أصابت القاعدة حين أجمع الصال المصريون على الانسحاب منها وما أعقبها من اشاعة الفوضى والاضطراب ، كما أشار الى أن أعمال الفدائيين المصريين قد أقلقت مضاجع الجنود البريطانيين وأن الحياة العادية قد اختفت فى المعسكرات على طول القتال وأن الأمور قد انقلبت بالنسبة للجيش البريطانى رأسا على عقب وبدلا من أن يركز فى الاحتفاظ بالقاعدة والنهوض بها من كافة الوجوه أصبح يركز جهوده فى حماية نفسه من هجمات الفدائيين

والاحتفاظ بمواقفه . كما أشار المراسل الى شدة التوتر أعصاب الجنود البريطانيين (ولعل ما أوردناه من الرسائل الصادرة من القاعدة ما يؤيد هذا التوتر) فذكر انهم « أصبحوا ينساءون عر جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكريه فعدت قيمتها نتيجة الشعور الوطني المعادى . وعما اذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديدة بالبدء فى انشاء قاعدة أخرى فى جهة تعرب حكومتها عن رغبتها فى الانضمام الى قيادة الشرق الأوسط أو على الأقل فى منطقة لا يكون وجود القوات الانجليزية عليها مدعاة للسخط والاستنكار » .

كما قت مجلة « نيوستينسمان » فى مقال لها عن مصر « ان من أهم الأخبار التى وردت إلينا من مصر نبأ اباحة حمل السلاح للمواطنين هناك ، فمن هذا النبأ ومن الطريقة التى يسلكها الجنرال ارسكين فى مصر يبدو واضحا أن خطر قيام حرب العصابات فى مصر أصبح على الأبواب ، ويتبين من سياسة الحكومة البريطانية أنها تود انقاد موقف بريطانيا بطريق القوة المسلحة ، وكثيرا ما حذرنا من مغبه هذه السياسة ، وهاهى ذى الالباء الاخيرة تؤكد أننا على حق فى ذلك التحذير ، فالشعور الوطنى فى مصر متأجج ، ولا سبيل الى التفاهم مع مصر الا بالطريق الودى . وان مستقبل المصالح البريطانية قد اصبح الآن هزىلا ، فاما جلاء مخجل عن مصر ، واما اشتباك عسكرى وفترة طويلة من الكفاح فى ظل الأحكام العسكرية » .

نخلص من هذا الى التأكيد بأن معركة القنال حققت أهدافها الى الحد الذى حمل الانجيز فعلا على التفكير جديا فى الجلاء عن القاعدة . وقد بذلت مساع من جانبهم للتفاهم مع مصر حول هذه المسألة . وكان ذلك عن طريق الوساطة المسلم بها فى القانون الدولى . وهناك - على سبيل امثال - محاولتان فى هذا الصدد .

وكانت المحاولة الأولى عن طريق الملك عبد العزيز آل سعود حيث أرسل الى رئيس الوزارة النحاس باشا رسالة تتضمن الشروط اللازمة لمهادنة الحالة الناشئة عن الغاء المعاهدة ومعركة

القتال ، ، وتتلخص هذه الشروط في اسام جلاء الجيش البريطاني
بأكمله عن مصر بعد سنة من تاريخ الغاء المعاهدة ، أى فى أكتوبر
(١٩٥٢) وأن يكون التنفيذ بشروط تفصيلية (موضحة بالرسالة)
.. ولم يكده النحاس يتلقى هذه الرسالة حتى عرضها على مجلس
الوزراء الذى ألف لجنة قامت ببحث الشروط المعروضة ، فرأت
اللجنة الاكتفاء بستة أشهر بدلاً من سنة . ولم يبت فى هذه
الوساطة .

أما المحاولة الثانية فكان الوسيط فيها نوري السعيد رئيس
الوزارة العراقية حينئذ .

فى ٢٠ يناير ١٩٥٢ اتصل نجيب الراوى - سفير العراق
فى القاهرة حينئذ - بفؤاد سراج الدين وطلب مقابلته ، تم أوضح له
انه مكلف برسالة من نوري باشا ليبلغها له ، الا أنه يريد أن يكون
صريحاً معه ولن يلتزم الخط الذى رسمه له نوري باشا ، ثم قال له
ان معركة القتال نجحت نجاحاً باهراً ، وأقنعت الانجليز فعلاً بعدم
جدوى قاعدة القتال بالنسبة لهم . ولذلك فهم اتصلوا بنوري السعيد
فى بغداد - بواسطة سفيرهم هناك - ليتوسط بين حكومة مصر
وبينهم لوقف هذه المعركة فوراً وأنهم بعد هذا سيجلون عن
القاعدة ، . فأوضح فؤاد سراج الدين للراوى ان هذا الاقتراح
مستحيل التنفيذ من جانب الحكومة لأنه لا يمكن وقف هذه المعركة
لمجرد صدور وعد جديد من الانجليز بالجلاء يضاف الى السبعين
وعد السابق صدوراً منها . « وأنه لا مصطفى النحاس ولا أنا
ولا أى مصرى مسئول يستطيع أن ينسأدى بهذا الراى ، وما على
الانجليز ان كانوا جادين الا ان يعلنوا قرارهم بالجلاء الفورى وأن
يبدأوا فعلاً فى تنفيذه ، وأنه بعد ذلك فقط يمكن أن تتوقف
معركة القتال » . وافر نجيب الراوى وجهة نظر فؤاد وأضاف أن
الأمر لا يصلح فيه الرسائل البرقية ، وأنه سيعطى فى اليوم التالى
الى بغداد لاقتناع نوري السعيد بوجهة النظر السالفة الذكر ..

وسافر الراوى وعاد والتمى بؤاد وقال له انه شرح لنورى وجهه نظره مبينا له استحالة قبول الاقتراح البريطانى ، واقتنع نورى فاتصل بالسفير البريطانى الذى اتصل بحكومته فى لندن ثم عاد يخبر نورى السعيد بقبول وجهة النظر المصرية . . . فقط يطلب الانجليز تأمين ظهر قواتهم أثناء عمليات الجلاء حتى لاتعرض هذه القوات لاعتداءات أثناء جلائها . .

وبعد أن شكر فؤاد للراوى مسامحا ومسعى نورى السعيد أخبره انه سيعرض الأمر على النحاس باشا ومجلس الوزراء . . كان هذا فى ٢٤ يناير ، وفى اليوم التالى - ٢٥ يناير - وقعت معركة الاسماعيليه . ثم حريق القاهرة - فى ٢٦ يناير - ثم اقيمت الوزارة الوفدية - فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، أى تطورت الأمور على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى مواضعه . والسؤال القائم الآن : هل كان فى نية الانجليز فعلا الجلاء من قاعدة القنال ، أم أن الأمر لايسمى مجرد المراوغة والرغبة فى التأمر ؟

لاشك - من خلال استعراض الاحداث السابقة - أن الانجليز راودتهم فكرة الجلاء - ان لم يكونوا قد قرروها فعلا - وأنهم اذا كانوا قد لعبوا « بالورقة الأخيرة » فى أيديهم وهى محاولة التخلص من حكومة الوفد التى أثارت عليهم الرأى العام العالمى كله والتى سببت لهم كل هذه المتاعب ، وقد نجحوا فى ذلك فعلا كما سنرى ، فان ذلك لايقبل من قدر الحقيقة وهى : « أن الكفاح فى مطلة القنال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان ولا ريب - كما يذكر الرافعى بحق - من العوامل الفعالة فيما انتهى اليه الانجليز (فى اتفاقية ١٩٥٤) من ايثار الجلاء عن هذه المنطقة ، لأنه اذا كانت مصر من غير استعداد قد زعزعت مركز الانجليز فى هذه القاعدة وجعلتهم يتشككون فى امكان الاعتماد عليها اذا شنت الحرب فكيف يكون الحال اذا اكملت مصر استعدادها الحربى والاقتصادى والمعنوى » . فقد بعثت ثورة

١٩٥٢ في جيش مصر روحا جديدة وزودته بالقوى المادية والمعنوية فكان لذلك أثره .

اذن ماذا حدث وقد فكر الانجليز في تقرير الجلاء في يناير ١٩٥٢ وبذلوا المصاعى والوساطات لتحقيق ذلك ؟ • يبدو أنهم - وفي اللحظات الأخيرة - فكروا في اللعب بورقة أخيرة في أيديهم بدلا من ان ينفذوا ما عرضوه على نوري السعيد وما أرسله مع سفيره في القاهرة • • وكانت هذه الورقة محاولة التخلص من الحكومة ، ولاسيما بعد أن نبين لهم بجلاء أنها تساند الحركة وتمونها بالسلاح والمال والرجال ، فكان لابد لهم في النهاية من خلق الظروف التي نهى للملك السابق تحقيق امنيته في التخلص من هذه الحكومة • فرسمت الخطة بينهم وبينه لطمع القضية الوطنية واخراج حكومة الوفد ، وكان أساس هذه الخطة - أو المؤامرة - أن يقوم الانجليز من جانبهم أولا باعتداءات عنيفة هدفها تعريض الوزارة لهزات عنيفة واثارة رد فعل على الراي العام المصري وخصوصا في القاهرة وبين الطلاب والشباب على نحو يؤدي الى الشغب فيمكن بذلك اتهام الوزارة بعدم القدرة على الاحتفاظ بالأمن مما يتيح للملك فرصة اقالة حكومة الوفد • • فكانت ممركة الاسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ •

ويجب الاشارة - قبل أن نتناول تلك المعركة ورد فعلها - الى محاولة أراد بها الانجليز استكمال دائرة ضغطهم على الملك وتمهيد ذهنه للاطاحة بحكومة الوفد • ففي يوم الجمعة ٢٠ يناير - طلب السفير البريطاني مقابلة حافظ عفيفي لأمر هام وعاجل • وأخبره أنه يحمل رسالة من حكومته الى الملك شخصيا ، ومضمونها • أنه نما الى علم حكومة بريطانيا أن حكومة الوفد علي وشك اتخاذ قرار تقطع العلاقات السياسية بين البلدين ان لم تكن قد اتخذته فعلا • وأن الحكومة البريطانية تعتبر هذا القرار بمثابة اعلان حرب بين الدولتين • • وكان الهدف من توجيه هذه الرسالة الى الملك عن

طريق رئيس الديوان ايهاهه بانهم - فى حالة تنفيذهم لهذا الانذار واعتبارهم ان الدولتين فى حالة حرب - سيلجأون الى اجراء آخر وهو اعتقال الملك كآسير حرب ٠٠ وكان هذا هو الفصل الاول فى المؤامرة ضد حكومة الوفد ٠ وكان انفصل الثانى خلق معركة الاسماعيليه تمهيدا لاضطرابات القاهرة فى اليوم التالى كما سنرى ٠

بدأت معركة الاسماعيليه فى منتصف ليلة الجمعة ٢٥ يناير بعمل استفزازى من جانب الانجليز نحو قوات البوليس المصرى اذ توجهوا بدباباتهم وسياراتهم المصفحة ومدافع الميدان وقواتهم وحاصروا مبنى محافظة الاسماعيليه وتكنات قوات بلوكات النظام المصرى ٠ وبعد أن صوبوا مدافعهم نحو تلك المباني طلبوا من قائد قوات البوليس المصرى تسليم أسلحة جميع أفراد قواته ومفادرتها الاسماعيليه ومنطقة القنال كلها الى القاهرة ٠ وكان الانذار مدته ساعة وأنه اذا لم يتم تنعيده فى خلالها فستطلق القوات البريطانية نارجا على مبنى المحافظة وتكنات البوليس المصرى ٠

ويذكر فؤاد سراج اندين انه لما كانت هذه الحركة الاستفزازية المفاجئة ليس لها ما يبررها فى هذا اليوم بالذات فقد وضعت قائد البوليس المصرى فى موقف حرج ولذلك أراد استطلاع رأيه فى الموقف - كوزير للداخلية - فاحتال حتى تم الاتصال به ، فأقره على موقفه طالبا اليه عدم التسليم والمقاومة حتى آخر طلقة ، وذلك أن التسليم كان معناه - كما يذكر جورج فوشيه - خذلان الحكومة وانهاء « حرب القناة » عمليا ٠

وفقد البريطانيون انذارهم (٧٠٠٠ جندي) وضربوا دار المحافظة والتكنات ، فرد جنود البوليس فى بسالة وشجاعة ، جعلتهم مضرب الأمثال وقاوموا حتى آخر طلقة معهم ، واقتحمت الدبابات البريطانية التكنات والمحافظة التى تهدم جانب كبير منها ، وكان أول عمل قام به القائد البريطانى - عندما اقتحمت قواته مبنى

انتكناات - بحية الضباط والجنود المصريين والاشادة ببطولتهم ٠٠
وكان من الطبيعى أن يكون لهذه المعركة - كما توقع الانجليز -
انارها وننائجها بين الشعب المصرى، فانفجرت براكين غضبه وسخطه
على النحو الذى سيتراى لنا بعد قليل ٠ كما كانت لها آثارها فى
الخارج وفى أنحاء بريطانيا نفسها - وهو مالم يتوقعه الانجليز -
فقد كان أثرها بعيد المدى فى جميع أنحاء العالم ، فقد استنكر
الرأى العام العالمى والرأى العام الانجليزى نفسه هذا التصرف
الوحشى ٠٠ وهذا يتفق مع ما سبقت الاشارة اليه من حيث استنكار
الرأى العام فى انجلترا وصحفها لتصرفات قواتها فى منطقة القنال ٠
على أى حال كانت معركة الاسماعيليه تمثل الفصل الثانى من
المؤامرة ٠٠ وكان الفصل الثالث حريق القاهرة ومالابسه من
تصرفات القصر وأعوان الانجليز وغيرهم ٠

حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ :

لاشك أن حريق القاهرة يعتبر من الأحداث الهامة والخطيرة فى
تاريخ مصر المعاصرة والتي تعرضت لآراء متضاربة ، فقد تناول هذا
الحادث ودوافعه كثير من المؤرخين والسياسة والكتاب والباحثين
المعاصرين بكثير من الآراء والاجتهادات المختلفة والمتناقضة حتى
الوفد نفسه - الذى يعتبر الحريق بالنسبة له كاسدال ستار أسود
على حكمه - ومن خلال آراء بعض قادته يختلف ازاء دوافع الحادث
كما سنرى ، الا أن هذه الآراء رغم تناقضها تجمع على أن هذا الحريق
كان اخمادا لكفاح الشعب فى معركة القنال ونذيرا بالانتكاس
وخيبة الأمل ، كما كان فى نفس الوقت سببا مباشرا فى اقالة
حكومة الوفد ٠

فما هى مقدمات الحريق وأسبابه وهى التى تعتبر فى نفس
الوقت نتائج لمعركة ٢٥ يناير ؟ ولماذا اختير يوم ٢٦ يناير بالذات
لهذا الحريق ؟ ثم ما هى أحداث الحريق ؟ وأين تقع مسئوليته ؟

وما هو دور الانجليز والعصر وامريكا وبعض فئات الشعب وحكومة الوفد فى تلك المسئولية ؟ ثم وأخيرا ما هى نتائج الحريق ؟ .

كان من الطبيعى ان تثير مذبحة الاسماعيليه جميع طوائف الشعب ورجال البوليس والحكومة ، ولاسيما أن أنباءها كانت قد قرعت الاسماع فى نفس اليوم الذى وقعت فيه . فازداد سخط المواطنين ، كما اشتعل حقد رجال البوليس لاستشهاد زملائهم ، أما الحكومة فقد اجتمع مجلس انورزاء ليلا وقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا ، والالتجاء الى مجلس الأمن والقبض على ثمانين شخصا من الجالية البريطانية فى القاهرة كرهائن . وفى مساء نفس اليوم طالب « الشهاب الوفديون » بتنظيم مظاهرة ضخمة معادية لبريطانيا فى اليوم التالى . كما قررت نقابات العمال مقاطعه انؤسسات الانجليزية . . . وطبقت المقاطعة فى نفس الليلة على ركاب خطوط الطيران البريطانية الذين وصلوا الى مطار القاهرة . كما طالب الاخوان المسلمون باعلان الجهاد واشتراك الجيش فى الكفاح الوطنى .

وأصبح الصباح فى ٢٦ يناير وهو يومى بان أحداثا خطيرة سيجعل منه يوما عصيبا وزمهيريا فى تاريخ مصر المعاصر . ففيه نهضت الوزارة بقطع العلاقات نهائيا مع انجلترا ، وقعت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى . فكيف سارت حوادث ذلك اليوم لتمهد للحريق ؟ .

بدأت الأحداث منذ الصباح الباكر بنذر خطيرة ، وكان أولها حادث عصيان فى المطار المدنى . . ثم تمرد جنود بلوكات النظام فى تكتائهم بالعباسية وامتناعهم عن القيام بحفظ الأمن فى العاصمة وخروجهم حاملين أسلحتهم فى مظاهرة شبه عسكرية ساخطين على معركة الأمس وما أصاب زملائهم فيها منادين بالسلاح للقتال ،

وساروا مخترقين أنحاء العاصمة حتى وصلوا الى الجيزة فاتجهوا الى جامعة فؤاد (القاهرة الآن) في التاسعة صباحا وهناك اختلطوا بالطلبة فتبادلوا وايامهم مشاعر الغضب والهياج ، ثم سار الجميع في مظاهرة صاخبة هاتفة ضد الانجليز طالبة الانتقام منهم منادية « تسقط انجلترا - أين السلاح يا نحاس » ، ثم قصد الجميع الى ساحة مجلس الوزراء حوالى الحادية عشر والنصف تقريبا في نفس الوقت الذى تواغت فيه عدة مظاهرات أخرى الى نفس المكان فتلاقت كلها واختلطت ، تردد الانتقام من انجلترا وتحى الاتحاد السوفيتى ونلج التعاون معه . وقد جمعت المظاهرات الطلبة والعمال والفلاحين والجنود فى صعيد واحد أمام رئاسة مجلس الوزراء وقد أعلنوا أنهم لن يغادروها الا بعد ان تعلن الحكومة عن الاجراءات الى ستتخذها ازاء بريطانيا ، فخطب فيهم عبد المتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية مؤكدا أن الحكومة سقطع العلاقات مع انجلترا نهائيا ومستعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى . . . وعقب انتهاء الخطب الحماسية انسابت المظاهرات متفرقة فى أنحاء العاصمة ، وبينما الحال كذلك ينطلق الدخان فى سماء القاهرة نعد اشتعلت أولى الحرائق فى كازينو الأوبرا ثم سينما ريفولى وكان ذلك فى حوالى الساعة الثانية عشر والنصف ، ثم تتوالى الحرائق وأعمال التدمير فيما بين الظهر وغروب الشمس ، وقد استعان المتظاهرون فى اضرار النيران للبترول والبنزين والكحول وغير ذلك من مواد الحريق ، وتخلل الحرائق نهب وسلب لمعظم المحلات المحترقة ، وقد اجتاحت الحرائق شوارع وميادين بأكملها . وقد بلغ عدد المحلات والمنشآت التى أصابها الحريق والعمار ما يزيد عن السبعمائة ، وكانت تقع فى أهم شوارع القاهرة كما بلغ عدد القتلى فى حوادث اليوم ٣٦ شخصا ، والمصابين ٥٥٢ شخصا ، وقدرت الخسائر ما بين ٤٠ الى ٧٠ مليون جنيه .

هذا مجمل سريع لأحداث الحريق وقبل أن نتناول مختلف الآراء ازاء تحديد المسئولية فيه وهل هناك يد دبرت له وما عى تلك اليد أم كان عملا محليا ، يلزم لنا أن نشير الى خط سير المظاهرات ، فنستطيع ان نقسمها الى مرحلتين : الاولى وهي تلك المظاهرات التى بدأت منذ الصباح وانتهت أمام رئاسة مجلس الوزراء والى طلب حتى الظهر تقريبا ، وهى تى ريب نأت ظاهره طبيعىة بل وصحية وليس وراءها دافع الا الدافع الوطنى ، من المحتمل أنها استقلت بعد ذلك - فى المرحلة الثانية - لكنه - فى رأينا - استغلال تم دون شعور وبدافع روح الجماعة التى تتأثر بأى بادرة تبدر من أحد أفرادها . أما المرحلة الثانية وهى التى بدأت قبل الساعة الواحدة وفى ركابها النيران فهى التى - لاسك - كانت مدفوعة بدوافع أخرى ربما متعددة وقد وجدت أن الفرصة سانحه والجمهير غاضبة فسارعت الى الطريق تحرق وتدمر ، وهذه المرحلة هى التى تستحق التحليل .

وقبل ان نتناول هذه المرحلة نتعرض للآراء الكيرة والمختلفة حول تحديد المسئولية عامة . فقد رأى البعض أن الاحتلال البريطانى هو المسئول الأول عن هذا الحريق ، وأن ضيق الشعب من هذا الاحتلال وانشاء دولة اسرائيل هو السبب الرئيسى فيه . وقد بنى هذا الرأى على أساس كره الاحتلال والسخط عليه عامة ثم القذائع التى ارتكبها فى معركة القنال ولاسيما مجزرة الاسماعيليه وما سببته من العدا لبريطانيا ، ومن ثم ينتهى هذا الرأى الى أن الحريق كان مظهرا للفضب اللاشعورى نتيجة فقدان الوعى والاتزان . ويؤكد الرافعى هذا الرأى بانتهاء مسئولية الانجليز عند هذا الحد ، أى أنها مسئولية غير مباشرة حيث قد تبين له - بعد البحث والاستقراء لسنوات طويلة - أنه ليس للانجليز تدبير فى الحريق بل كان « عملا محليا قامت به العناصر الرديئة من الشعب » . وهناك رأى آخر يعتقد أنه - بالإضافة الى المسئولية غير المباشرة للانجليز -

فانهم حركوا بعض أعوانهم وعملاتهم اندسوا بين المظاهرين ليزيدوا النار اشتعالا ، وهؤلاء كجماعة « اخوان الحرية » وبني هذا الرأي على عدة شواهد منها : ان زعيم المنظمة ويدعى « روبرت فاي » اختفى فجأة من القاهرة ابان الحريق ومشاهدة بعض عناصر تلك المنظمة وهم يشتركون في حوادث الحريق . هذه الشواهد أدت الى الاعتقاد بأن هدف البريطانيين كان تحويل غضب الشعب ضد الأقليات والخط من الحركة وإظهارها بأنها عنصرية معادية للأجانب وليست كما هي حركة سياسية معادية لبريطانيا وبالإضافة الى ذلك كله لا يجب أن ننقل أن بريطانيا كانت هي المستفيدة في النهاية اذ جنت عدة مزايا سياسية وعسكرية من حوادث ٢٦ يناير وقد أكدت جريدة « سوسوار » الفرنسية هذا الاعتقاد من حيث أن الانجليز دبوا الحريق واتعلوه لاحراج حكومة مصر ولكي يقضوا على اضطرابات القنال التي كانت نزعجهم كما يقال بأن المادة التي استعملت في الحرائق هي نفس المادة التي ألقتها الطائرات الانجليزية والفرنسية في بورسعيد في نوفمبر ١٩٥٦ .

ونؤكد بعض المصادر الحية مسئولية الانجليز المباشرة واستراكتهم في الحريق ويضيف بعضها الآخر مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية « اذ لا ريب أن أصحاب المصلحة الكبرى في أحداث الحريق هم أولا وقبل كل شيء الانجليز والأمريكان » وأنها مؤامرة بينهما دبرت باحكام لاحراج الوفد ومحاولة اجرامية للتخلص من حكومة الوفد » (*) .

(*) د . محمد صلاح الدين ، إبراهيم فرج لقائين في ٥/٦ ، ١٩٦٨/٥/٧ . وقد أكدنا أنها مؤامرة أمريكية ، ويذكر صلاح الدين - كدليل على صحة هذا الاعتقاد - أنه في حديث له مع ممثل كوبا في مصر ذكر هذا الأخير ان جيفرسون كالفرينسكي الولايات المتحدة حينئذ كان متجهنجه في تلك النوع من الأحداث وأنه نجح في انقلاب باتيسبا في كوبا .

هناك رأى آخر يعتقد أنه نالقت بعض العناصر من الشيوعيين وحزب « مصر الفتاة » وغيرهم من العناصر المخربة والهدامة لحرق القاهرة بهدف افساد خطة الغاء المعاهدة والكفاح فى القتال ونشاط الفدائيين والتطويح بالوزارة الوفدية التى تسببت فى كل هذا ، ويلقى الرافعى مسئولية توجيه تلك العناصر على فريق من المثقفين أو اشباههم « الذين كانوا يحرضون الغوغاء على الحريق » . . . وربما كان ميلهم الى المبادئ الهدامة قد بعث فيهم هذه الروح الخبيثة ، فان دعاة هذه المبادئ - كما يذكر الرافعى - لا يتورعون عن التخريب والتدمير فى سبيل تحقيق مآربهم كلما سنحت لهم الفرصة ، أو ربما يكون السبب فى هذا التحريض « سخطهم على حكومة الوفد » .

وفىما يتعلق بحزب مصر الفتاة تشير كثير من المصادر الى مسئوليته ورئيسه أحمد حسين فى انتهازهما فرصة علم وجود شرطة القاهرة « لتنفيذ خطته فى سلب الهيئات والمنشآت البريطانية فى القاهرة وكذلك الحال العامة التى تعتبر رأسمالية بصفة خاصة » . اذ يقال « ان جماعة الاشتراكيين أرادوا انتهاز الفرصة لقلب الحكومة والاستيلاء على الحكم » . وأساس هذا الاعتقاد أن صحيفة الحزب « الاشتراكية » كانت قد نشرت قوائم المؤسسات البريطانية والمتاجر التى تتعامل مع القوات البريطانية . وقد ورد فى قرار الاتهام للحزب الاشتراكى ورئيسه أحمد حسين سلسلة المقالات التى كانت تنشر فى جريدتى « مصر الفتاة » والشعب الجديد واعتبرت تحريضا منه على الحريق ، كما اتهمه القرار بأنه (أى أحمد حسين) أعلن فى مساء ٢٤ يناير ١٩٥٢ (أى قبيل الحريق بيوم واحد) فى مؤتمر صحفى عقده ثم فى اجتماع عام ضمنه خطاب اذاعه على الجماهير يقول فيه « أنه سيطلق الجماهير على الحكومة لاسقاطها » ثم يتبنا فيه « بأن عدة جرائم ستقع » . ولم تلبث الأحداث أن أسففته على النحو السالف الذكر فقد وقعت

معركة الاسماعيلية فى اليوم التالى ، ثم تمردت قوات البوليس .
ثم هناك بعض الدلائل الأخرى كمروره وطوافه إبان حوادث الحريق
فى مختلف الميادين والشوارع وكان يشرف على تطورها . . الفح .
ولعل من المناسب هنا أن نشير الى أن أحمد حسين كان قد دأب على
تهيئة الأذهان بعلم قدرة وزارة الوفد على مواجهة الموقف فى القتال
ونادى باقالتها دون أن يفكر لحظة واحدة فى الوزارة التى يمكن
أن تخلفهما وامكانية الاستمرار فى المعركة .

وكان من الطبيعى أن نتجه بعض الآراء الى تحميل الحكومة
الوفدية بعض المسئولية فى الحريق ، وهى ان لم تكن مسئولية
مباشرة فهى غير مباشرة لأنها لم تشترك فى تدبير الحريق وهذا
طبيعى بالنسبة لها . فما هى الدلائل على تلك المسئولية ؟ تنقسم
مسئولية الحكومة الى ناحيتين : الأولى قبل الحريق أى على امتداد
فترة نوليها الحكم وذلك أنها اتارت بعض السخط بين طوائف
الشعب لما تردت فيه من الأخطاء فى نظام حكمها على النحو الذى
سلف ، فقد كان لهذا السخط أثره فى اشعال الحرائق نفيسا
عن الغضب والمعاونة من هذا الفساد . أما الشق الثانى من المسئولية
فهو الذى وضع من تصرفات الحكومة وبعض أعضائها خلال الحريق
مما سيرد تفصيله الان . وكان الاحمال الاول أنها لم تصنع الى
تنبيهات رجال الأمن بخطورة الموقف قبل النهاية ، ثم فى أثناء قيام
المظاهرات . فرغم علمها بالتمرد الذى حدث فى مطار القاهرة ،
ثم تمرد جنود بلوكات النظام ، ثم انتشار المظاهرات فى أنحاء
العاصمة على النحو السالف الذكر فقد وقفت جامدة ولم تقم بتأي
عمل لوقف هذه الفوضى والتيارات المتعددة ، فلم ينزل أحد الوزراء
أو وكيل وزارة الى الشوارع ليرقب الحالة ويستحث رجال البوليس
على أداء الواجب ، بل بارمكت الوزارة هذه الفوضى حين وقف وزير
الشئون الاجتماعية وخطب فى المتظاهرين فى فناء رئاسة مجلس
الوزراء كما أسلفنا . ويبدو أن الحكومة اعتقدت أن إطلاق النيران

هذه المظاهرات الشعبية مما يوطد مركزها في الحكم امام انصار
والانجليز والمعارضة معا ومن ثم لم تقف في سبيلها .

والامر الآخر أنها لم تفكر في الاستعانة بالجيش لحفظ الامن
والنظام الا في ساعة متأخرة ، ويبدو ان الراجح قد اغتفد -
خطأ - أن الحكومة ترددت في الاستعانة بالجيش وأنه - لذلك
التردد - تفاقم الامر وتزايدت الحرائق ، الا أن الواقع - كما نذكر
معظم المصادر والمراجع - ان وزير الداخلية كان يلج في نزول
الجيش منذ الحادية عشر والنصف ، وأنه حدث تلكو تبير داخل
السراى - في تنفيذ هذا الطلب . والمتفق عليه أن نزول الجيش
ناخر حتى الخامسة لأن الملك لم يأذن له بالنزول فور طلبه احراجا
للحكومة ورغبة في التخلص منها ولأنه كان يشترك في المؤامرة مع
الانجليز . ويحسن قبل أن ننناول ما حدث في السراى ودور الملك
في هذا اليوم أن نستكمل نواحي الأخطاء التي أوجبت مسئولية
الحكومة ومؤاخذتها .

ويدخل في هذا السياق أن وزير الداخلية لم يغادر منزله الى
الوزارة الا في الساعة الحادية عشرة صباحا - بالرغم من تنابع
الحوادث وخطورتها - ثم أنه لم ينتقل الى أماكن الحريق ولم يبذل
الجهد في منع الحرائق .

ثم نأتى الى مسئولية السراى لنتساءل : هل كان للملك يد
في تدبير هذا الحريق ؟

يؤكد الراجح - أنه - وقد مضت عدة سنين (١٩٥٢ -
١٩٦٤) يعاود فيها البحث والاستقراء لعله يصل الى بينات أو مجرد
قرائن تثبت تدبير الملك (أو الانجليز) فانه لم يتبين قط من أية
وثيقة أو رواية أو شهادة عيان أن هناك تدبيرا من (الانجليز) أو من
القصر ، وينتهى الى أن هذه المزاعم نسج من الخيال والهدف منها
ستر اعمال حكومة الوفد في منع الحريق ، واخلاء مسئولية العناصر

« الرديئة » من الشعب . الخ ، اذن أين مسئولية الملك ؟ انها مسئولية غير مباشرة وذلك بإقامته مأدبة الغداء التى دعا اليها معظم ضباط الجيش والبوليس فى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وذلك ابتهاجا بميلاد « ولى العهد » . فكان هذا بمثابة احتجاز لهؤلاء الضباط ولاسيما البوليس فى السراى طوال الفترة التى كانت الاضطرابات والحرائق تسود أنحاء العاصمة ، وكان واجبا على الملك إلغاء هذه المأدبة ولاسيما حين أنذر الأفق منذ الصباح الباكر بخطورة الأحداث والنذر . . . ولنحاول أن نتعرف على ما حدث فى السراى فى ذلك اليوم .

لقد ظلت المأدبة مستمرة حتى الساعة الخامسة مساء ، ولا يستطيع أحد الوصول الى قائد الجيش « محمد حيدر » أو أحد ضباطه ، وكان الملك يخبر أولا بأول بتطورات الحالة فى العاصمة وهو مع الضباط ، ولكنه أخفاها عنهم . وحينما أدرك فؤاد سراج الدين خطورة الحالة وأن قوات البوليس العادية ليست كافية يطلب من حيدر نزول الجيش الى شوارع المدينة لقمع المظاهرات والاضطرابات (كان ذلك فى الساعة الحادية عشرة والنصف كما ذكرنا) ، فيخبره حيدر أنه لا بد من الحصول على موافقة الملك على نزول الجيش ثم يمر وقت طويل ولم تصدر هذه الموافقة كما ذكرنا . فيضطر سراج الدين الى الالتجاء الى القصر (كان ذلك فى حوالى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر) يستعجل صدور هذه الموافقة . ويطول الجدل وأخيرا صدرت الموافقة ، الا أن قوات الجيش لم تصل الى طرقات المدينة الا فى نحو الخامسة والرابع . ولا شك - من خلال هذه الملاحظات وتأخر نزول قوات الجيش - أن تصرفات الملك تدعو الى الريية ، فكيف يمكن للمرأ - فى مثل هذه الظروف - ألا يشك فى قيام تواطؤ بينه وبين الاستخبارات البريطانية ؟ - انه ان لم يكن قد دبر الحادث فانه قد ساعد على اتساع الاضطرابات منتهزا تلك الفرصة لاقالة حكومة الوفد ، ولاستكمال فصول

المؤامرة ، اذ كان من السهل على رئيس الديوان (حافظ عفيفي) وعلى العناصر الأخرى التي كان يهملها لأسباب مختلفة ، كان من السهل عليهم اقناع الملك بوجوب التخلص من الحكومة .

هذه هي خلاصة الآراء في توزيع مسئولية حريق القاهرة ، وهي تطرح عدة أسئلة واحتمالات مختلفة : هل تجمعت الجماهير - ولا سيما في الفترة الثانية - دون قيادة ودون تنظيم أو اتفاق ثم أخذت تحرق وتدمر تعبيراً عن شعورها بالظلم والسخط ضد الاحتلال والسراى ونظام الحكم كله ؟ هل كان الحريق تنفيساً عن متاعب تلك الجماهير ونقمتها على الخلل الاجتماعي الحادث حينئذ ؟ في الواقع أن الباحث لا يزال غير قادر على أن يقطع الشك باليقين وأن يحسم الأمر بحكم نهائي ، اذ لا شك أن هناك من الدلائل ما يرجح أن التنظيم لعب دوره وأن هناك يدا امتدت لمتآمر وتدفع الجماهير القاضية النائرة الى الحريق والتدمير هذا بالإضافة الى وجود عدة ظواهر تلفت النظر وربما بعد استقرائها نستطيع أن نوازن بين احتمالين ليس هناك ما يؤكد أحدهما الا أنه احتمال يقوم على أساس من المنطق ..

أما تلك الظواهر فهي : أولاً : ان الأدلة التي تدفع مدبرى الحريق مشتبته وغير واضحة ان لم تكن مجهولة بالمرة ، ولعل هذا التشتت وعدم الوضوح قد ألقى بظلاله على كل من تناول هذا الحريق - حتى اليوم - فتناقضت الاحتمالات والآراء كما رأينا . ثانياً : وقوع الحريق في القاهرة وحدها - دون الأقاليم - والقاهرة مليئة بالسفارات الأجنبية والاجانب وبالزعامات السياسية والمذهبية .. ثالثاً : الثابت - في جميع المصادر والمراجع - أن أجهزة الأمن في الدولة حينئذ (البوليس النظامي - البوليس السياسي .. الخ) لم تحاول أن تتدخل لاصحاح الحرائق أو منعها أو تفريق المتظاهرين أو ... ربما : ليس من الطبيعي أن

يقوم شعب - أو بعض عناصره - بمثل هذا العمل تلقائياً ، ثم كيف - حتى ولو انقضت العقول والخواطر - ينفق الناس على موعد بالساعة واليوم للخروج والنفيس عما يجول في نفوسهم من شعور بالمرارة القومية وضرورة التعبير عنها ؟ . ثم وبالإضافة الى تلك الظواهر يتفق علماء الاجتماع على أن قيمة الجماهير الحقيقية تكمن في وجود قيادة تنظيم ، أى أنه لا قيمة لجماهير تفتقد هذين العنصرين .

يبدو لنا من خلال هذه الظواهر والاستقراءات والاستنتاجات - أنها تشير الى أنه من المحتمل أن الذى قام بالتنظيم جهاز مخابرات على درجة كبيرة من الكفاءة والذكاء بحيث أخفى آثاره بعد جريمته .

والسؤال الحيوى الذى يطرح نفسه الآن هو ما هو نوع هذا الجهاز بريطانيا أم أمريكى ؟ .

وقبل أن نجيب على هذا التساؤل يلزم لنا أن نقرر حقيقة لا ينبغي تجاهلها هو أنه لا شك أن طوائف من الشعب مهما كانت اتجاهاتها والدوافع وراءها كانت هى الوسيلة التى قامت بتنفيذ ولو بعض أحداث ذلك السبت الأسود . ثم نعود الى تساؤلنا المطروح حول نوعية جهاز المخابرات . ليس تحت أيدينا ما يدمغ هذا الجهاز أو ذلك ، ف فيما يتعلق ببريطانيا فلا شك أنها استفادت من الحريق واتخاذ تكة للإطاحة بحكومة الوفد كما سنرى هذا بالإضافة الى الشواهد السابقة من حيث تأمر منظمة « اخوان الحرية » وغيرها . أما فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية فانه اعتماداً على ما ذكره لنا وزير خارجية مصر السابق (محمد صلاح الدين) وبناء على حديث السفير الكوبى في مصر له الذى كان فخواه أن كافرى ما حضر الى القاهرة الا لممارسة مؤامرة تطيح بحكومة الوفد وبالتالي ليس أمامنا الا أن نطرح هذه التساؤلات ،

هل هو رجل المخابرات الأمريكية الذي رأى بشاقب نظره أن الأمور تسير في البلاد بخطى سريعة نحو الثورة واليسارية وإلى درجة قد لا يمكن معها السيطرة فيما بعد فرأى أن يتعاون للوصول إلى هدفه وأنه بوسيلة أو بأخرى اتصل بالتنظيمات المتعددة المتناقضة وجمعها دون أن تعلم بأنها مجتمعة مع أضدادها فجمع الإخوان مع القوميين مع حزب أحمد حسين مع التنظيمات الطلابية والمثقفين وهل كانت وسيلته في ذلك عنصر المال والتضليل واللعب بالشعارات والايهام بأنها تحقق أغراضها وأهدافها ، وأنه عندما حدد لها ساعة الصفر انطلقت كل جماعة على حدة وهي تعتقد أنها تحقق هدفها الذي تسعى إليه وتدعم تنظيماتها .. ؟

إنها مجرد تساؤلات نطرحها وليست على سبيل القطع ومن الممكن القول بأنه مجرد احتمال يفسر لنا غموض هذا الحادث وتعدد الاجتهادات واختلاف الآراء كما يفسر أيضا اشتراك عناصر من الشيوعيين والإخوان وغيرهم في هذا الحريق .

حقيقة ليس لدينا دليل نستند عليه ولكن هناك عدة قرائن منها أولا : أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راضية عن إلغاء المعاهدة ومعركة القنال وما أدى إليه كل منهما من تصاعد المد الثوري والمناذاة بسقوط النظام الملكي وقيام نظام الجمهورية . ثانيا : لقد شاركت أمريكا في معركة القنال فأرسلت إحدى وحداتها . ثالثا : أذاعت واشنطنون أن العوائر الأمريكية تعتبر حكومة النحاس مسؤولة عن حوادث القاهرة وعن الاضطرابات في منطقة القنال كما أذاعت أيضا أن السفير الأمريكي يعمل بجد لإقصاء النحاس عن الحكم إذا كان بقائه سيؤدي إلى قطع العلاقات بين البلدين .. رابعا : التوقف التام لمعركة القنال ونشاط الفدائيين والقبض على كثير منهم فأصيب المد الثوري بالسكون المطبق مع اللحظات الأولى للحكومة على ماهر التي أعقبت حكومة الوفد ..

خامساً : هناك عدة اتصالات مربية تمت في الخفاء بين عمرو
مستشار الملك والسفير البريطاني وحافظ عفيفي رئيس الديوان
 واجتماعات أخرى أكثر روية تمت بين السفير الأمريكى وحافظ
عفيفي وادجار جلاد (صاحب جريدة الزمان) وعلى ماهر .

هذه الاجتماعات كلها حدثت في الأيام الأخيرة لحكومة الوفد
وقبل الحريق بأيام قليلة انها تفسير لدينا معنى واحد وهو أنه
كانت هناك مؤامرة تنسج خيوطها لكن من ينسجها بالذات لانستطيع
أن نجزم مرة أخرى .

وننتهى من هذا العرض الى أن حريق القاهرة - وسواء كان
بتدبير أو بدونه - دليل على أن الشعب وقع تحت تأثير عوامل
نفسية مختلفة ، كان بعضها مثاره القلق لما كان يحدث في ميدان
السياسة ، وبعضها الآخر نتيجة لتدخل عناصر - مهما كانت -
فانها غير صالحة انتهزت الفرصة لتهدم وتدمر ، وبعضها الآخر
كان نتيجة الرغبة في انتهاز نفس الفرصة للسلب والنهب ولذلك
فانه من الصعب القطع بأن أفرادا أو جماعة معينة قد قامت بهذا
العمل ، والاحتمال الأكثر صوابا أن غضب الجماهير من سوء الأحوال
عامة ثم تعدد التيارات الفكرية والمذهبية في البلاد حينئذ ، ثم
وجود الفرصة للتعبير عن هذا الغضب وما هو معروف من أن الجماهير
إذا احتشدت أصبحت لها نفسية صاخبة ودمرة غير نفسية
أفرادها منفصلين ، كل تلك العناصر ساعدت على وقوع هذا
الحريق .

ومما يؤكد هذا الرأي أن الحرائق وقعت على ممتلكات
البريطانيين وأشخاصهم تعبيرا عن سخط الشعب ازاء الاحتلال
واعتداءات قواتهم ولا سيما معركة الاسماعيلية ، كما وقعت حرائق
أخرى في البارات والكباريات ومحال اللهو وكان هذا اعلانا لسخط
الشعب على مظاهر الاستهتار واللهو حينئذ .

ويعصور الميثاق هذا الحادث فيذكر « أن الحريق مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن إطفائه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادته اشتعالا ، أن الفئة المتحكمة في العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ... أن شرارة الغضب أشعلت من الحرائق في القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التي بدأت عملية الحريق ، أن الجماهير في القرية والمدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن ارادتها الحقيقية مع مطلع عام ١٩٥٢ » .

على أي حال كان هذا الحريق دافعا للضباط الأحرار كي يسرعوا الخطوات في إعلان ثورتهم ، اذ يقول جمال عبد الناصر : « حرقت القاهرة وحرق معها كفاحنا في القتال ، ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر ، وبدأنا نفكر في العمل الايجابي ، وآثرنا أن نصارع الفساد قبل أن يصرعنا » . وقد تحقق هذا فعلا فإنه لم تمض ستة أشهر على الحريق حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ثم نعود الى الحكومة لنرى ماذا حدث من ردود الفعل ازاءها وكيف حاولت أن تعالج الموقف ثم كيف كان لابد - من وجهة النظر في القصر - من اقالمتها ..

أشرنا الى كيف هيا الانجليز ذهن الملك للتخلص من حكومة الوفد في نفس الوقت الذي كان الملك فيه في غير حاجة لهذا التهيؤ ولا سيما بوجود أمثال حافظ عفيفي والياس اندراوس وكريم ثابت ذوي الميول الانجليزية الذين أقنعوه بضرورة التخلص من هذه الحكومة التي قد تعرضه بسبب تصرفاتها الى الأسر في يد الانجليز . فيذكر فؤاد سراج الدين أنه حينما ترك القصر وبعد أن اطمأن الى نزول قوات الجيش ذهب الى منزل النحاس وأمر اليه بحديث حافظ

عفي السالف الذكر عن رسالة ستيفنسون ، ثم صارحه برأيه فيه
وعى تسلسل الحوادث منذ اليوم السابق وانتهى الى « أن الملك
لن يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة للتخلص من حكومتنا لأن
أعضائه لن تحتل الموقف أكثر من ذلك » . قوافقه النحاس قائلا
« على كل حال ينبغي نؤدى واجبنا لآخر لحظة بصرف النظر عن
بقائنا فى الحكم أو الخروج منه » . ثم اجتمع مجلس الوزراء واتخذ
عدة قرارات لمواجهة الموقف ومن بينها قرار اعلان الأحكام العرفية
فى البلاد . ووقفه الدراسة فى الجامعات وجميع المعاهد والمدارس
الى أجل غير مسمى .

وقد أثار قرار الحكومة باعلان الأحكام العرفية كثيرا من النقد ،
فقد اعتبره بعض المؤرخين والباحثين من أخطاء الحكومة باعتبار
« أن حريق القاهرة كان مفتعلا وله غاية محددة ، وليس من المعقول
أن يتكرر ، وأن نزول الجيش الى شوارع القاهرة وسيطرته
التمام على الحالة كان يضمن عدم تكراره » . ويؤيد هذا
النقد محمد صلاح الدين فيؤكد أن اعلان الأحكام العرفية كان خطأ
« وأنه لو كان موجودا فى المجلس حينئذ لما وافق على اعلانها لأن
الحريق كان واضحا أنه مؤامرة ضد الحكومة » ، إلا أن بعض قادة
الوفد وأعضاء حكومته يبررون هذا الاعلان بأنهم لم يكونوا يدرون
بماذا سيواجهون به فى القد من الحوادث فى مدن القطر مادام أن
هناك يد التدبير ، ولا سيما أن وزير الداخلية قرر فى المجلس أن
كثيرا من من قوات بوليس الأقاليم قد جاءت الى القاهرة وبذلك
يتهدد أمن البلاد خطر شديد ، وأنه كان لابد من اجراءات استثنائية
لا تسمح بها القوانين العادية كما كان لابد من وضع هذه السلطات
العرفية فى يد المديرين فى أنحاء البلاد . ويضيف فؤاد سراج
الدين : « كنا فى مجلس الوزراء - ونحن نقرر هذا القرار - غير
غافلين عن احتمال استعمال هذه الأحكام العرفية ضدنا فى القد

القريب ، ولكننا لم نأبه لمثل هذا الاعتبار إطلاقاً ، فقد كان من
إيخانة الكبرى فى نظرنا أن نضع أنفسنا وحزبنا فى كفة وصالح
إيلاد فى كفة أخرى ثم نفضل أنفسنا عن صالح البلاد .

ومهما يكن فقد أعلنت الحكومة الأحكام العرفية واتخذت عند
سلطات استثنائية عقب إعلانها . وفى اليوم التالى ٢٧ يناير ١٩٥٢
أقيلت حكومة الوفد بعد أن قضت فى الحكم عامين وبضعة أيام ...

فكيف عرضت فكرة الاقالة ثم كيف نفقت وما هى الملابس
التي أحاطت بها ؟ .

من المتفق عليه أن حريق القاهرة أصاب مركز مصر الدولى
بضعف شديد فى الوقت الذى كانت فيه فى حاجة ماسة الى تقدير
واحترام الدول كما أصاب الملك بذعر شديد باحثاً عن شخص
يؤلف وزارة جديدة . ويبدو أنه كان متلهفاً لذلك ، اجتمع
فلم يكده فؤاد سراج الدين يغادر القصر مساء السبت الأسود حتى
اجتمع فاروق بحافظ عفيفى رئيس الديوان وبالياس اندرواس
مستشاره الاقتصادى والفريق محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة
وأستطلع رأيهم فى حوادث اليوم وفيما يجب عمله ، فاقترح اندرواس
اقالة الوزارة وأيده فى ذلك حافظ عفيفى ، بينما عارض رأى
بشدة الفريق حيدر بحجة خوفه من العواقب لأن الشعب يؤيدها
فى حماسة ضد الانجليز ومن الخطأ اقلتها من الحكم سواء من
الناحية الوطنية أو من ناحية مصلحة الملك الشخصية . وهنا أراد
اندرواس احراج حيدر - حتى يكف عن معارضته لفكرة الاقالة -
فسأله : هل تضمن بصفتك القائد العام موقف الجيش ازاء الملك
إذا أقال الوزارة ؟ فثار حيدر وقال : ما دخل الجيش فى هذا ؟ أن

الاقالة عمل سياسى والجيش بعيد عن السياسة . ثم اشتبك
أندراوس وحيدر فى مهاترة طلب الملك على أثرها فضى هذا الاجتماع
والالتقاء فى اليوم التالى للتشاور . وغادر حيدر القصر فافتهم
أندراوس وحافظ عفيفى الفرصة - بعد فترة من الوقت - والتقىا
بالمك وأخبراه أنهما علما بأنه قد نما الى الحكومة خبر فكرة اقالتهما
من الحكم وأنهما لذلك يخشيان أن تفاجيء الحكومة المك بتصرف
يخرجه . ولذلك فهما يقترحان سرعة اقالة الوزارة ومفاجأتها بها .
ووافق المك على فكرة الاقالة ، ثم تشاوروا فيمن يشكل الوزارة
الجديدة ، واقترح اندراوس تكليف نجيب الهلالي بذلك ، ثم ذهب
فعلا الى الهلالي فى بيته ليلا (مساء ٢٦ يناير) وعرض عليه تشكيل
الوزارة ، الا أن الهلالي كان أذكى من أن يقبل القيام بهذه المهمة فى
هذا الوقت بالذات حتى لا يواجه الرأى العام بعد اقالة حكومة الوفد ،
فاعتذر ، واقترح تكليف على ماهر بهذا الأمر ، واقترح أندراوس ثم
استطاع أن يقنع المك بذلك فعرض الأمر على على ماهر فوافق
ثم أقبلت حكومة الوفد فى اليوم التالى ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

خاتمة

تعتبر الفترة منذ اقالة حكومة الوفد فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتى صدور قرار حل الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ بمثابة المشاهد الأخيرة أو الفصل الأخير فى تاريخ حزب الوفد . ونستطيع أن نقسمها الى مرحلتين : المرحلة الأولى وهى التى تبدأ عقب الاقالة وتنتهى باعلان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢- وهى مرحلة نستطيع أن نعتبرها امتدادا لدور الوفد فى المعارضة اذ تعاقبت فيها على الحكم أربع وزارات فرضت على البلاد قرضا ، وكان من الطبيعى أن يكون للوفد مواقف ازاءها وهى بالتالى كانت لها مراقفها تجاهه وسنحاول أن ننتبين مواقف كلا الجانبين بالبحث والدراسة . أما المرحلة الثانية والأخيرة فى تاريخ الحزب والحزبية هى التى اعقبت قيام الثورة واستمرت حتى صدور قرار حل الأحزاب (فى ١٧ يناير ١٩٥٣) وستقتصر دراستنا فى تلك المرحلة على خطوط عامة دون تفاصيل نكتفى فيها باسداد الستار على حزب الوفد ..

مرت بنا المشاهد الأخيرة لحكم الوفد : حريق القاهرة ثم اعلان الأحكام العرفية ثم اقالة حكومته والظروف التى لا يستها وكان هذا يعنى بداية انقلاب جديد فى سلسلة الانقلابات (١٩٢٤ . ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤٤) وأزمة من أزمات الحكم فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر .. ونستطيع أن نقول بصفة عامة أن الموقف منذ حريق القاهرة أصبح ذا اتجاهين : الأول عزلة تامة بين الشعب

من ناحية والقصر وما يدور في فلكه من ناحية أخرى ، ويتضمن هذا الاتجاه نظرة القوى الوطنية الى حريق القاهرة باعتباره كان مؤامرة مدبرة ضد الثورة ولتصفيتها ٠٠ والاتجاه الثانى يتضمن محاولة القصر - مرة أخرى - الاستئثار بالسلطة ووضع الحكم فى يده بشكل مباشر ٠٠ لذلك كان من الطبيعى أن تتألف للوزارات الأربعة وفق ارادته لكى تسقط واحدة اثر أخرى كالأوراق الخريف الذابلة ٠٠

الوفد ووزارة على ماهر :

كان تأليف وزارة على ماهر ومالابسها من التيارات داخل القصر وخارجه دليلا قاطعا على أن هناك مؤامرة دبرت بليل للاطاحة بحكومة الوفد ٠٠ ثم كانت سياسة تلك الوزارة دليلا آخر أكثر قطعا وبقينا بتصاعد الثورة المضادة ونجاح المؤامرة ، فقد كانت تلك الوزارة - فى تصورنا - أشبه ما تكون بفرقة من المطافىء « أمسكت بخراطيم المد الرجعى وراحت تطفئ نيران المد الشرى المتوهجة فى القتال ، أو أشبه ما يكون « بالمرتدين » فى حرب الردة ، كانت نكسة ٠٠ ! لقد كان على ماهر فى اعتقادنا زيور آخر ، فكما فعل أحمد زيور فى ١٩٢٤ ونادى بسياسة « انقذاه ما يمكن انقذاه » ، فعل على ماهر فى يناير ١٩٥٢ « اطفاء ما يمكن اطفائه » ، وإن كان هناك اختلاف بين كلا السياسيين فذلك يرجع الى اختلاف الشخصيتين ، فالأول كان صريحا فى كشف أوراقه ، أما على ماهر - كعادته - كان داهية وداعية معا ٠٠ وسنحاول الآن توضيح تلك الخطوط .

من الثابت لدينا أن كلا من على ماهر والوفد - أو بلفظ أدق بعض قادة الوفد - قد تبادلوا الغزل - ومنذ اللحظات الأولى

لتأليف الوزارة - فبادر كلا الجانبين الى الرفض ٠٠ ولعل هذا الرفض والتحالف اللذين استقبل بهما الوفد وزارة على ماهر كانا ظاهرة شاذة في تاريخ الوفد ، فقد مر بنسب كيف كانت نيران الوفد تشب في تلايب كل الحكومات ورؤسائها حتى تكاد أن تحرقها سواء بالحق أو بالباطل ، ثم أن على ماهر بالذات وخيوط علاقته بالوفد مهلهلة منذ سنواته الأولى ، وزادتها تهلهلا اعتقال النحاس له في عام ١٩٤٢ ٠٠٠ انن كيف حدث هذا وما هي أهداف كل منهما من وراءه ؟

انه ارتباط المصالح الخاصة والمجاملات ، دون اعتبار لمصالح البلاد والام الجماهير ٠٠ لقد استقبلت بعض نوازل الوفد - وتقول بعضها لا كلها - استقبلت الوزارة الجديدة بالارتياح ٠٠ وحتى لا تنتهم الوفد بالغفلة والتسرع وعدم التبصر لابد أن نشير الى أن استقباله هذا تم بناء على ما قدمه على ماهر أولا ، ثم ما كان يهدف من وراءه ثانيا ٠٠ فقد اتصل على ماهر منذ اللحظة التي تقرر فيها أن يرأس الوزارة ببعض قادة الوفد ، ووعدهم بأن يكون مقبولا لديهم وأن يعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها وهي الجلاء ووحدة وادي النيل ، كما ترجه على ماهر لزيارة مصطفى النحاس في منزله غداة تأليف الوزارة ، وتباحثا معا في الموقف ، ووعد النحاس بتأييده ٠٠ وبالفعل اجتمع البرلمان وأيدت غالبية الوفدية وزارة على ماهر وهو من جانبه أشاد بسياسة الرشد في الحكم وأعلن أن ما حدث في يوم ٢٦ يناير بالقاهرة من الاضطراب الإداري قد يحدث مثله في أية ناحية في بلاد العالم ، ثم قال » ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم - أى مصطفى النحاس - .

لكن السؤال الذى يفرض نفسه بالحاح هو : هل كان الاخلاص فعلا رائد ذلك التحالف والتأييد من كلا الجانبين ؟ أما اخلاص على ماهر فامر مشكوك فيه تماما استنادا الى عدة حقائق . . .

أولا : من الثابت لدينا - وكما أشرنا - أن الود كان مفقودا بين على ماهر والوفد وكلاهما يحقد على الآخر ، ومن يطالع شهادة على ماهر أمام محكمة الثورة فى قضية سراج الدين يدرك هذه الحقيقة . . . ثانيا : كان على ماهر يعارض فى مجالسه وأجانيثه الخاصة سياسة حكومة الوفد الأخيرة إبان قيامها ، وكان يؤمن بأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان نتيجة مناورة سياسية بارعة من الوفد لتفطية فساد الحكم . . . ثالثا : يجب أن نضع فى اعتبارنا أن على ماهر كان يزيد تقوية مركزه فى مواجهة القصر والانجليز معا ، فهو ليس صاحب حزب ، وكان غير مطمئن الى تأييد فاروق له ، وبالتالي كان يتشد تأييد البرلمان الوفدى وحزب الوفد الذى سمح بقيام معركة القنال . . . وقد ذكر على ماهر فى محكمة الثورة - فى شهادته السالفة الذكر - عبارة نصها : « اننى عندما اقدمت على مفاوضة الانجليز كنت شاعرا بأننى أقوى مفارض مصرى تولى مفاوضاتهم » . . . وحينما سئل عن السبب فى ذلك قال « بسبب معركة للقنال » . . . أى أن الأمر لم يكن اخلاص للوفد وسياسيه بل كان مجرد لعبة سياسية أراد بها على ماهر تقوية مركزه فى الداخل والخارج . . . والا لماذا لم يعمل على استمرار سياسة « سلفه العظيم » على حد تعبيره ؟ فأننا سنرى كيف طويت صفحة تلك السياسة وانقلبت رأسا على عقب ، وهو ما يمكن اعتباره رابعا فى سلسلة تلك الحقائق المشار اليها خامسا : ليس من المعقول أن يغيب عن فطنة على ماهر هدف الوفد من مهادنته والتحالف معه - وهو ما سنتناوله بعد قليل - هذا بالاضافة الى أنه ربما كان يعتقد أن فؤاد سراج الدين مرغم على قيادة كفة تأييده . . .

ثم نأتى الى اخلاص الوفد فى هذه المهادنة لنقرر أنه كان بعيدا عن خيال قادة الوفد ، وذلك اعتمادا على عدة حقائق ٠٠ ونود فى البداية أن نشير الى انخداع بعض المؤرخين - كالرافعى - فى هذه المهادنة الوفدية واتخاذهم اياها دليلا على عدم ايمان الوفديين بسياسة الكفاح وانهم كانوا متورطين فيها دفاعا عن مركزهم تجاه الشعب ، باعتبار أنهم أعطوا ثقتهم لوزارة جاءت لتمهيد الكفاح ونقول انخداعا اعتمادا على الملاحظات التالية :
١٠ : يبدو أن الوفد - أو مصطفى النحاس بالذات ومعه ميستشاروه - كانوا يرون فى المهادنة والتحالف هدفا بعيدا لتقويض أركان تلك الوزارة التى رضيت لنفسها أن تغامر بالمجيء فى أعقاب اقالة ومؤامرة ضد حكومة الوفد ، ومن ثم كانت نظرية الاحتواء أى وضع الوزارة تحت رحمة ورضاء الوفد ، ثم تأجيل حل البرلمان الوفدى كان كفيلا - كما سيحدث - بتعجيل نهاية الوزارة ٠٠ وبالتالي يصبح النحاس وقد رد اعتباره بعد اقالته بالظهور بمظهر الساند للوزارة الجديدة من ناحية ، ثم والقضاء عليها من ناحية أخرى ٠٠ ثانيا : رغم المظاهرة البرلمانية التى أشرنا اليها والتى كانت تسودها مشاعر الزود والعرفان بالجميل بين النواب الوفديين من ناحية وعلى ماهر من ناحية أخرى ، فإنه سرعان ما تكشف المستور وظهرت النوايا واضحة فى مجلس النواب والشيوخ فى الجلسة التالية التى طالب فيها على ماهر بمد أجل الأحكام العرفية ثلاثة اشهر ٠٠ فعارضه أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية فى قسوة وغنف ٠٠ وبصرف النظر عن أنه من الممكن اتخاذ تلك المعارضة دليلا على تناقض سياسة الوفد وهو الذى أعلن تلك الأحكام عقب حريق القاهرة كما مر بنا ، إلا أنها تعطينا دليلا على عدم صحة الاخلاص المزعوم ٠٠ ثالثا : كانت لعبة سياسية كبرى من الوفد - على حد تعبير سكرتيره العام - ففاجأ

الجميع بتأييده لعلى ماهر بعد أن استوثق منه من أنه سيسير على سياسته وبالتالي ليست هناك حاجة لحل مجلس النواب مما قلبت خطط القصر ونجيب الهلالي رأسا على عقب ٠٠ هذا بالإضافة الى تأييد على ماهر لسياسة الوفد الوطنية وعدم خضوعه للضغط الذى تعرض له من أجل تغيير هذه السياسة ٠

وعلى أى حال ، ومهما كان من أمر الاخلاص المتبادل بين الوفد وعلى ماهر فإنه كان غير مجد لكليهما إذ أن رياح المؤامرات فى القصر كانت تزعج ثائرة على تلك المهادنة ، كان القصر غير راض عن سياسة على ماهر هذه التى أعطت الفرصة للوفد لكي يتنفس ويعود الى السيطرة الشعبية ، وكان مطلوبا منه القضاء على الوفد وتطهيره من الفساد ٠٠ ومن ناحية أخرى يبدو أن فاروق كان ينظر الى تلك الوزارة على أنها مجرد جسر أو قنطرة لوزارة أخرى تكون أكثر استجابة وتبعية للقصر ٠٠ هذا بالإضافة الى الرغبة المشتركة بين أطراف المؤامرة فى عرقلة سياسة الوزارة فى استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والوحدة ٠٠ الأمر الذى أدى الى استقالة الوزارة ٠

ونتناول الآن هذه العناصر بالتفصيل ودور كل منها فى الاطاحة بحكومة على ماهر ، وتناولنا لها يرجع الى كونها نتيجة - مباشرة أو غير مباشرة - لسياسة الوفد وتعطينا دليلا على مدى تأثيره فى الأحداث ٠٠٠ نذكرنا أن تأجيل حل البرلمان الوفدى كان من بين أسباب الوفاة والتفاهم بين الوفد وعلى ماهر لأن هذا التأجيل كان فى صالح الطرفين ، ثم ما كان من استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، الا أنه يبدو أن على ماهر لم يشأ أن يعلن هذا المرسوم واحتفظ به كضمان فى يده لاستمرار تحالف الوفد ٠ لكن القصر أراد بوسيلته أن يفسد هذا التحالف وأن يضع

على ماهر أمام الأمر الواقع فاستغل كل من محمد زكى عبد المتعال ومرضى المراعى الوزيرين فى الوزارة لتحقيق مآربه فأثار معارضتهما لعلى ماهر وطالباه باعلان مرسوم حل البرلمان ، فرفض ، فقدم المراعى المرسوم الى الصحف ونشر فى ٢٩ فبراير . واجتمع مجلس الوزراء فى اول مارس وأثار على ماهر هذه المسألة وأوضح وجهة نظره فى العدول عن اعلان المرسوم وتنفيذه ، فاعترض زكى عبد المتعال ومرضى المراعى على هذا العدول وقدموا استقالتهما من الوزارة

ونستطيع ان نستخلص مما سبق أن الأزمة كانت مفتعلة وأن اطراف المؤامرة القصر وحافظ عفيفى وعبد المتعال والمراعى ارادوا القضاء على وزارة على ماهر التى جاءت للتمثيل بالوفد والوفديين فاذا هى تحالفهم ٠٠ أى أن الوفد كان هو الهدف الذى يبتغيه القصر وحواريوه ٠٠ والواقع أن هذا الموقف بالذات وما سبقه من المؤامرات التى انتهت باقالة حكومة الوفد ، ثم ما سيلحقه بعد قليل رابان وزارة نجيب الهلالي ٠٠٠ كل ذلك يقيم دليلا أمام الباحث المنصف على عدم صحة دعوى المهانة المزعومة بين الوفد والقصر فى حكومة الوفد الأخيرة والا بماذا نفسر هذا الحقد الأسود من جانب القصر ضد الوفد حتى بعد أن أصبح طريق كرسى المعارضة ٠٠ !

وعلى أى حال يبدو أن مسألة التحالف بين على ماهر والوفد كانت مبعثا لسخط الانجليز من ناحية أخرى ٠٠ والواقع أنه مادامنا قد اتفقنا على أن حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد وما لابسهما من الظروف كان يشكل مؤامرة انجلو - أمريكية يشترك فيها القصر وحافظ عفيفى وعمرو واندراوس ٠٠٠ الخ . للاطاحة بالوفد واطفاء معركة القنال ٠٠ فإن سخط الانجليز وشركائهم كان طبيعيا

ومنطقيا على تلك الوزارة التي تحاول - لمصلحة خاصة - أن تحالف الوفد .. حقيقة أنها - كفرقة مطافئ - قامت بواجبها تماما من حيث توقفت الكفاح في القتال وسحب كتائب العدائيتين بل واعتقال كثيرين منهم في الاسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير ، كما أعادت الكثير من العمال المنسحبين الى المعسكرات البريطانية ، واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ في موانئ القتال ، وعاد تعرين المعسكرات من مختلف أنحاء البلاد ، وتوقف تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية وتشريع اباحة حمل السلاح لجميع المواطنين . كل ذلك حدث ، ألم نقل أنها كانت بمثابة « ردة » او « نكسة » !!! لكنه - ورغم ما قد حدث - فإن سخط الانجليز ظل قائما لهذه الاعتبارات : أولا : التحالف بين على ماهر والوفد كما نشرنا .. ثانيا : يبدو أن الانجليز كانوا يدركون أن على ماهر لا يؤمن جانبه رغم ما قدمه ، وأنه لا يستبعد - في حالة اخفاقه في الوصول معهم الى تحقيق مطالب البلاد - أن يستأنف الكفاح في القتال .. ثالثا : كان هناك اتصال مباشر ومريب بين الانجليز والقصر حيث كان السفير البريطاني يوالى اجتماعاته هناك متجاهلين الوزارة ، وكان من الطبيعي أن ينتقل سخط القصر ضد الوزارة الى الانجليز .. رابعا : كان السفير البريطاني - رالف ستفنسون - قد تقدم برسالة شخصية الى رئيس الوزارة على ماهر - في ٢٠ يناير ١٩٥٢ - ويناقش ويطلب فيها المطالب التالية : أولا : فيما يتعلق بأحداث ٢٦ يناير .. يشير السفير الى المشاعر السائدة في إنجلترا وبين المواطنين الانجليز في مصر من جراء تلك الأحداث وضرورة اتخاذ اجراءات رادعة ضد جميع المسؤولين عنها بما في ذلك المنظمون والزعماء السياسيون والذين تراخوا في السيطرة عليها .. ثم يؤكد السفير « على المسئولية الشخصية لكل من وزير الداخلية السابق ووزير الشؤون الاجتماعية السابق .. ثانيا : التحقيق في مذابح نادي الترف كلوب .. ثالثا : فرض

الرقابة على الأسلحة ٠٠ رابعا : حفظ الأمن وحماية الأجانب في القاهرة ٠٠ خامسا : وضع تسهيلات للرعايا البريطانيين الراغبين في مقادرة مصر ٠٠ سادسا : المطالبة ببعض الاجراءات الادارية ٠٠ سابعا : اتخاذ اجراءات ضد الصحافة المتطرفة ٠٠ ثامنا : تهدئة الموقف ٠٠ وفي هذا الصدد يقول السفير لعلى ماهر « ٠٠ ولقد أكدت لى أن حكومة فخامتكم لا تنوى الاستمرار فى الخطوات المعادية لاتجلترا مثل قوانين (عدم التعاون) التى كانت تدرسها حكومة الوفد ٠٠ اننى أحث سيادتكم على ضرورة اخمداد الارهاب فى منطقة القنال ٠٠٠ الخ » .

هذا وقد اتبعت السفارة البريطانية هذه المذكرة باحتجاج شديد للهجة ضد حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ قدمته الى الحكومة فى ٦ فبراير ١٩٥٢ تطلب فيه السفارة من الحكومة المصرية أن تضمن لها معاقبة كل المسؤولين عن تلك الأحداث بصرامة كما تطلب العمل على حماية أرواح الرعايا الأجانب وممتلكاتهم فى المستقبل وأن تضمن لها بالآ تحدث مثل هذه الأحداث مرة أخرى ، ثم تحمل الحكومة مسئولية الخسائر فى الأرواح والممتلكات التى حدثت وتحتفظ بكامل حقوقها ودفع تعويض عنها .

هاتان الوثيقتان فى تصورنا تطرحان أمام الباحث ثلاثة حقائق : أولا : أن معركة القنال كانت حقيقية لا يجب ولا ينبغي أن نغفل من شأنها ٠٠ فهامى - ورغم اطلاقها - مازالت كشبح مخيف تطارد بريطانيا ٠٠ ثانيا : أن بريطانيا قد استفادت من فصول المؤامرة : مذبحه الاسماعيلية وحريق القاهرة ثم اقالة حكومة الوفد ومن خلال تلك الحقيقة لا يحتاج الباحث الى أى فطنة لكى يشير - وبمرارة الحق - الى دور بريطانيا فى فصول المؤامرة ٠٠ ثالثا : ان على ماهر - رغم تنفيذه لمعظم تلك المسائل المطروحة فى

الرسالة الأولى - الا أنه يبدو - من خلال بعض سطورها - أنه لم يكن راضياً تماماً عنها .. وليس في هذا الموقف تناقض ، بل لعله يشبه من بعض الوجوه - موقف على ماهر من السفارة البريطانية في عام ١٩٣٩ ٠٠٠ كان على ماهر - في ١٩٥٢ - في موقف لا يحسد عليه ، يأبى لنفسه ولكرامته أن يكون مخلب قط ، وفي نفس الوقت كان يدرك أن مهمته تهدئة الموقف ، وفي تصورنا أنه كان مخلصاً لتهدئة الموقف لكنه لا يريد له الموت « بالسكنة القلبية » ، أراد أن يطفى النار حقيقة لكنه - كبشر - لم يرض لنفسه أن يخمد جذوتها تماماً حتى لا يتحمل - أمام التاريخ - المسؤولية ..

هذا بالإضافة الى أنه قدم مشروعاً للمفاوضات مع الانجليز فرفضته انجلترا وكان قد تحدد أول مارس ١٩٥١ لبدء محادثات تمهيدية مع السفير البريطاني ، وقبل بدءها بساعة واحدة تسلم على ماهر من السفارة مذكرة تتضمن بعض المطالب وهي لا تعرج عما جاء في الرسالة الآتفة الذكر .. وفي نفس اليوم الذي تقرر فيه بدء المحادثات اعتذر السفير .. فاستقالت الوزارة في أول مارس ..

وان الباحث في تاريخ هذه الحقبة لا يملك الا ان يبدي أسفه .. فانها للأساء بالغة السخرية ، أن تصل الذرة لدرجة الغليان وينساق الشباب وراء التحمس لتحقيق مطالب البلاد فيروقون دماءهم في صراع - سيظل ماثلاً في ذاكرة التاريخ مهما حاول دعاة التاريخ طمس معالمه لاهواء خاصة لا شأن لنا بها - صراع مروع مع قوات الاحتلال وباعترافهم هم ... ثم لا يلبث - بعد شهور قصيرة - أن ينحسر ويصاب بالنكسة ويذهب هذا الدم الذكي هدراً ..

على أى حال أدى على ماهر دوره فى التمهيد لـجىء نجيب
الهلالي لى يلعب دوره هو الآخر .

الوفد ونجيب الهلالي :

فى أول مارس ١٩٥٢ دعى نجيب الهلالي لتأليف الوزارة .
ونستطيع أن نستبق الأحداث لنقرر أن القصر ما أتى « بهلاله » الا
لكى يحيط الوفد « بالظلمة » من كل جانب ، أتى به ليحقق له ما فشل
فيه سلفه على ماهر من حيث القضاء على الوفد والوفديين ، ومن
الانصاف أن نذكر أن تحقيق رغبة القصر فى هذا الصدد كانت تجد
هوى وتحمسا فى نفس الهلالي ، وذلك رغبة منه فى الانتقال من
حزب الوفد الذى كان قد أخرجه من حظيرته بعد خلاف بينه وبين
سراج الدين على النحو الذى تناولناه فى فصل سابق .

ومن الثابت لدينا - وكما اشرنا - أن نجيب الهلالي كان هو
المرشح لرئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد ،
وقد عرضت عليه فعلا ، الا أنه اعتذر وأشار باختيار على ماهر ،
مفضلا الانتظار قريبا من خشية المسرح ليشاهد أولا الفصل الأول
عن الرواية ولأن مؤلف الرواية قد انتهى من الفصل الأول
ويطله على ماهر ، فاختار أن يلعب الهلالي دور البطل فى الفصل
الثانى ، وكان كفؤا له بسبب حقده على الوفد ، أى أن هدف
الرواية - تأليفا وتمثيلا وإخراجا - كان القضاء على الوفد . .

فقد بدت سياسة الهلالي من خطاب تشكيله للوزارة الذى
ملأه بالطعن فى النواب والشيوخ الوفديين وبعبارات جاوزت حد
الاعتزان واللباقة ، فقد جعل همه أن يقذف فى وجوههم بالتهم
الصحيحة وغير الصحيحة . لقد كان خطاب الهلالي يعتير وثيقة

فى عدم ادراك خطورة الموقف ، فقد كا زمسرفا فى الخضوع للقصر
والتمجيد لفضائله ومزاياه والطن فى حزب الوفد الذى مهما كانت
أخطاؤه شديدة فهو أمام الشعب حينئذ الحزب الذى ألغى المعاهدة
ودعا الشعب الى الكفاح ، ووقف فى أواخر حكمه موقف العناد
والتحدى للقصر فترك المظاهرات تهتف ضده ، وأطلق حرية الصحافة
الى أقصى حد ممكن ٠٠

وبدأ الهلالى مهمته فكان أول عمل لوزارته استصدار مرسوم
بتأجيل البرلمان لمدة شهر ، والرقد من جانبہ أصدر قرارا بعدم تأييد
الوزارة وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه ، ثم طالبها بالغاء
الأحكام العرفية ٠٠ فاستصدرت الوزارة مرسوما محل مجلس
النواب ، وبادر الوفد باعتزامه خوض معركة الانتخابات فأعلن قوائم
مرشحيه فى جميع الدوائر ، وانكمش خصومه وأنصار الوزارة
عن اعلان أسماء مرشحيهم مما أدى الى قوة مركز الوفد ٠

ويبدو أن الهلالى وقد شعر بضعف مركز وزارته وقوة الوفد
قد عمد الى وقف اجراءات الترشيح وسائر عمليات الانتخاب
متنبرا بحجج واهية ٠٠ ثم راح الهلالى يعلن انه سيبدأ حملة
تطهير شاملة ، ثم تبين ان مسألة التطهير خدعة كان المقصود بها
الوفديون أنفسهم ٠٠ ومن ثم بدأت المساجلات بين الوفد والهلالى ،
فقد أدرك الوفد انه هو الهدف لحملة التطهير ، فطالب بالغاء
الأحكام العرفية كما اشرنا ، ورد الهلالى متهما الوفد بعدم
النزاهة وتسببه فى حريق القاهرة ٠٠٠ واستمر الوفد يعلن
ان الهلالى سوط عذاب تمسك به القصر لتثريد الوفديين والتحقيق
معهم وتلويت سمعتهم وهم الوطنيون الأرقياء الذين ألغوا المعاهدة
وكافحوا الاستعمار ٠٠

لكن يبدو رغم هذه المساجلات والمعارك التي احتدمت بين الوفد والهلالي - أن بعض أقطاب الوفد كانوا يؤيدون سياسة الهلالي ، مثل : عبد السلام فهمي جمعة وعبد الفتاح الطويل ، وأن الأول التقى بالهلالي وأكد له هذا التأييد ، وكذلك الدكتور محمد صلاح الدين ، لكن هذا التأييد - في تصورنا - كان ينطلق من الرغبة العامة التي كانت تجيش في نفوس معظم السياسيين آنذاك بأن يشمل التطهير القصر أولاً ثم الأحزاب ثانياً والوفد من بينها . وربما اتخذ البعض من هذا التأييد دليلاً على وجود تيارات آنذاك في الوفد دعت الهلالي إلى التفكير في تأليف حزب جديد يضم إليه العناصر الوفدية الصالحة . لكننا نعتقد أن هذه الفكرة - أن طاقت بخيال الهلالي وانصاره - لم تدر في أذهان الوفديين مطلقاً . حقيقة عقدت الهيئة الوفدية اجتماعاً لتحديد موقفها من وزارة الهلالي وارتفعت أصوات بعض الشيوخ والنواب الوفديين فيه معبرة عن النوايا الطيبة إزاء الوزارة ، لكنه لا ينبغي أن نعتبر هذا المظهر أكثر من مجرد اختلاف في وجهات النظر . على أي حال مضى نجيب الهلالي في سياسة التنكيل بالوفد والوفديين فاعتقل فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد العام في ١٨ مارس ١٩٥٢ ، كما اعتقل في نفس التاريخ عبد الفتاح حسن (وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الوفد الأخيرة) .

ولأن هذا الاعتقال لم تشر إليه معظم المراجع - أن لم تكن كلها - فإنه ينبغي أن نتناوله بشيء من التفصيل . وسواء أكان اعتقال الهلالي لسراج الدين وعبد الفتاح حسن نتيجة لايحاز التجليز بذلك - كما يذكر فؤاد سراج الدين - أو نتيجة لعدة أسباب أخرى ارتأها الهلالي مقلقة للأمن العام وأن القصد منها إحراج مركز وزارته مع التجليز كما جاء في أسباب الدعوى .

فانه يبدو أن اعتقالهما في حد ذاته قد أعاد الوفد الى تماسكه لشعور
الوفديين جميعا بأنه في مَحَنَة اضطهاد ..

والواقع اننا باطلاعنا على ما جاء بأحكام مجلس الدولة
ومذكرات محكمة القضاء الاداري ، والمذكرة التي تتضمن اقرال
عبد الفتاح حسن (باعتباره مدعيا) ضد نجيب الهلالي رئيس
الوزارة ومرضى المرافق وزير الداخلية آنذاك (باعتباره مدعى
عليهما) وبالنسبة لاعتقالهما معا - سراج الدين وعبد الفتاح
حسن - باطلاعنا على كل تلك الأوراق الرسمية نستطيع أن نقرر
حقيقة تاريخية وهي أولا : أن هذا الاعتقال تم بإيحاء من الانجليز
وطبقا لرغبتهم وكل ما هناك أن الهلالي تذرع ببعض الحجج ليستند
عليها ..

ثانيا : اننا - وفقا للأمانة التاريخية - نحمل الهلالي مسؤولية
هذا الاعتقال وما ترتب عليه .. فقد استند قرار الاعتقال بالنسبة
لعبد الفتاح حسن - كما جاء في مذكرته المشار اليها - الى :
١ - لقائه كلمة في الهيئة الوفدية انتقد فيها تقرير النائب العام
بشأن حوانث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، كما انتقد فيها وزارة الهلالي
« واستند في النقد الى أن دولة الهلالي باشا طعن جزافا في بلده
وبرلمانه دون تعيين أو تخصيص .. » كما أكد عبد الفتاح حسن
في كلمته « أن الوفد يرحب بالتحقيق مع كل من تقوم ضده الأدلة
على انحرافه بالغلة ما بلغت مكانته ، وأنه كان على الهلالي باشا
أن يتخير رجالة ، وأن يحكم بعد ذلك حكما صالحا .. » وتستلرد
المذكرة لتتص على الهلالي « انه كان أولى به أن يكف عن الهجوم
- على الوفد - بغير حق وهو الذي طالما دافع عما أسماه مكرم باشا
(في كتابه الأسود) فسادا وأبى الا أن يصف مكرم باشا في رده

التي أقيمت في البرلمان عام ١٩٤٢ « بالكنيويان » رأى إلا أن يفتح جميع إجاباته على الأسئلة المتصلة بما ورد بالكتاب الأسود بالعبارة التالية « قال المفتري في كتابه الكاذب ٠٠٠ ، ٢ - رفع عبد الفتاح حسن دعوى ضد الحاكم العسكري العام والرقيب العام بشأن منع بيان له في جريدة « المصري » قصد به تصويب الأثر الذي رتبته النائب العام - بغير حق - على الخطاب الذي ألقاه المدعى (أى عبد الفتاح حسن) بدار رياضة مجلس الوزراء في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ الخ ٠٠٠ - كان المدعى قد أرسل كلمة إلى جريدة « الأهرام » لنشرها تناول فيها الحديث الذي كان الهلالي قد أدلى به لنفس الجريدة في صيف ١٩٥١ أبان حكومة الوفد الأخيرة ٠٠٠ الخ .

وإذا تركنا الأسباب التي وردت في مذكرتي سراج الدين وعبد الفتاح حسن حول الظروف والملابسات التي أدت إلى اعتقالهما فيجيب أن نشير إلى الأسباب التي أذاعها البلاغ الرسمي وبيان وزارة الداخلية حينئذ ، يقول البيان « تجاوز نشاط فؤاد سراج الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا المدى الذي يمكن لحكومة أول واجباتها السهر على الأمن العام أن تغض الطرف عنه : فمن اجتماعات تعقد للتفجير ببعض الناشئة ، وصرفهم عن طلب العلم - إلى حلقات تضم عناصر عرف عنها الشغب والاستهانة بكل القيم - إلى إطلاق إشاعات كاذبة بقصد بلبلة الأتقان - إلى اتصالات مريبة تهدد الطمأنينة التي استطاعت هذه الحكومة أن تعيدها إلى نفوس المواطنين والضيوف الأجانب بعد أن كانت قد زعزعتها أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ المشنومة ٠٠٠ الخ .

واضح تماما أن هدف الهلالي كان إرضاء الاتجليز ثم القصر ثم نفسه في الانتقام من حزب الوفد ممثلا في سنكرثيره العام

وأحد وزرائه الذى قام بدور وطنى مشرف فى حكومة الوفد الأخيرة
إزاء العمال الأبطال فى قاعدة القنال ٠٠٠ ورغم ما قدمته الهلالي
لسيده فى القصر فقد انتهى به الأمر الى ما انتهى به أمثاله من
المساسة فى مصر ٠٠ هذا الهلالي الذى عرف عنه أنه كان نصيرا
للشعب والديمقراطية وعدوا للقصر ما هو ينتهى الى خدمة القصر ٠٠
ورغم ذلك سخر منه القصر ، وكانت الوزارة تزداد ضعفا على
ضعف ٠٠ فقدم الهلالي استقالته فى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ .

استقالت حكومة الهلالي دون أن تفعل شيئا سوى أنها أظهرت
للشعب والبرلمان والحكم البرلمانى فى وثيقة رسمية بأنه مجموعة
من اللصوص والمرتشين والكانبيين والمزورين .

فكان من الطبيعى أن تشيعها لعنات الوفد الممثل لأغلبية
الشعب والبرلمان ٠٠ ودارت الساقية من جديد ٠٠ وبدأ المسرح يعد
للفصل الثالث من الملهاة ٠٠ وكان فصلا يفوق فى امعانه فى
السخرية . فمن الثابت فى جميع المصادر أن الملك كلف - فى وقت
واحد - اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما : بهى الدين بركات ،
حسين سرى ، وأن كلا منهما أخذ يجرى مشاوراته فى تأليفها دون
أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف بنفس المهمة ٠٠

وتضيف - فى هذه الدراسة - اسم ثالث كان مكلفا من الآخر
بتشكيل الوزارة فى نفس الوقت وهو مرتضى الراغى ٠٠ وكان
للجواد الرابع هو حسين سرى لأنه قبل إشراف كريم ثابت معه فى
الوزارة . ولأن دراستنا تتعلق بدور حزب الوفد فى هذه الفترة
فيجب أن نشير الى الاتصالات التى قام بها بهى الدين بركات مع
قادة الوفد لتأليف وزارته المزعومة والتى لم يقدر لها أن تخرج الى
النور . فقد بدأ بركات بالاتصال بعلى زكى العرابى - أحد أعضاء

الوفد - وسأله رأييه الشخصى فى تشكيكه للوزارة فأبدى زكى العربى موافقته ٠٠ ثم طلب اليه بركات الاتصال بالرئيس السابق مصطفى النحاس وأعضاء الوفد لعسرفة رأى الحزب فى الموقف الحاضر ٠٠ وكان رأى النحاس - كما ذكره العربى لبركات - انه مع احترامه لبهى الدين بركات واعترافه بنزاهته ٠٠٠ الخ الا أنه - أى النحاس - لا يقبل الاشتراك فى أية وزارة ، وكل ما يستطيع أن يقوله أنه مصر على إجراء انتخابات حرة نزيهة يتولى الحكم بعدها حزب الأغلبية ٠٠ وأنه سوف يترك الملك يلهم ما يشاء ٠٠ الخ

لكن الأقدار كانت - وهى تهيء للنظام كله المهلة - كانت فى نفس الوقت تهيء الكاس المرة للقضاء عليه ٠٠ كانت النهاية تنمو سريعا ٠٠ كان النظام يعانى منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢ مرضا أشبه بمرض الموت ٠٠ كانت صورة واضحة للنهاية المفجعة ٠٠ نهاية كفاح ثورة ١٩١٩ ٠٠ وكان قد بقى لكى يسدل الستار على المهلة مشهدان : فلم تزد أيام وزارة حسين سرى (٢ - ٢٠ يوليو) على أيام قليلة ثم استقال لتأتى مرة أخرى وزارة الهلالى ، ولم تمض ساعات حتى اسدل الستار ٠٠

ففى صباح ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قامت ثورة الجيش لتطيح بالنظام كله : العرش والأحزاب والسياسة وليشربوا كأس أخطائهم التى ظلت ترسب فى القاع منذ أول اعتداء دستورى ارتكب فى عام ١٩٢٤ ٠٠

وكانت اشراقه شمس ثورة يوليو ١٩٥٢ ايذانا ببداية مرحلة جديدة فى تاريخ مصر المعاصرة . وقد بدأت تمتسككشف معالم الأفق السياسى الذى كان حاله الظلمة فى سماء مصر ٠٠ وكان لابد لكى تتم عملية الاستكشاف هذه أن تلتقى الثورة بحزب الوفد - أو بعبارة أدق قادة الوفد ، وكان بعضهم غائبا عن الوطن أبان

قيامها ٠ ثم سارت الأمور طبيعية طوال أغسطس ١٩٥٢ وقد تمت عدة اجتماعات بين بعض رجال الثورة وبعض قادة الوفد ، وكان أهم الموضوعات التي طرحت للمبحث قانون تحديد الملكية ، وقد اشترط الرئيس جمال عبد الناصر لكي يتم التعاون بين الثورة والوفد أن يصدر الحزب بياناً يعلن فيه موافقته على ذلك القانون . لكن فؤاد سراج الدين - كما يذكر أنور السادات - رفض الموافقة على تحديد الملكية قائلاً أنه سيعرض الأمر على الوفد ، ثم رفض الحزب الموافقة ٠٠ ثم كان الموضوع الثاني الذي أثير للمناقشة حول تطهير الوفد والهيئة الوفدية من العناصر الفاسدة وكان موقف قادة الوفد هو عدم الاستجابة لتلك الدعوة أيضاً ٠٠

وحينما أدرك رجال الثورة أن الوفد يحاول مراوغتهم حاولوا تأمين الرضخ فتم اعتقال بعض قائمته من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية ٠٠ ويبدو أن بعض الأعضاء الآخرين قد انتهزوا هذه الفرصة واجتمعوا مع فريق من شباب الوفد المتحمس والذين كانوا يطالبون بتطهير الحزب ، واتفقوا على الاستجابة فوراً لدعوة التطهير واقصاء كل من تحوم حوله الشبهات ٠٠ وطرح في هذا الاجتماع عدة اقتراحات من بينها اقتراح باختيار الدكتور محمد صلاح الدين سكرتيراً عاماً للوفد ، واقتراح آخر بأن يطلب من جميع أعضاء الوفد تقديم استقالاتهم وانتخاب أعضاء جدد طبقاً لللائحة الداخلية الجديدة ، ثم تقرر انتداب صلاح الدين وإبراهيم فرج وعبد الفتاح حسن لمقابلة النحاس في الاسكندرية وإبلاغه هذه المقترحات ٠٠ ويبدو أنه كان هناك اتجاه لتتحية النحاس عن رئاسة الوفد وسراج الدين عن سكرتاريته العامة ، إلا أن البعض من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية كانوا يمارضون في هذا الاتجاه ، وحدث ما يشبه الانقسام في وجهات النظر ، وسرعان ما تكشفته للرأي العام إذ نشرت الصحف في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أنباء حول

ترشيح عبد السلام فهمى جمعة وكيلا للوفد وصلاح الدين سكرتيرا عاما له ، كما اشارت الى أن الوفد سيبحث فى اجتماع « اليوم » اعادة تكوينه ٠٠٠ الخ .

ومهما يكن الامر فقد أصبح واضحا أن الوفد يحاول أن يحيى تنظيمه وينفخ فى روحه - غير أن هذا كله جاء متأخرا فلم يستطع أن يخلص نفسه من المصير الذى كان لابد أن يلقاه وهو الاتهاب .

ان الوفد لم يستطع أن يفهم حقيقة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم يحاول - مخلصا - أن يطهر نفسه أو يتحالف بصدق مع أهداف الثورة ، فكان شأنه شأن الأحزاب الأخرى والتنظيمات السياسية القائمة آنذاك .

لقد راوغ الوفد كما راوغت الأحزاب الأخرى فى الاستجابة لنداءات الثورة حتى فيما يتعلق بتطهير صفوفها ، فكان أن أصدرت قيادة الثورة بيانا فى ٨ سبتمبر تعلن فيه للشعب وتوضح له مراوغة الأحزاب فى تطهيرها ٠٠ كما أصدرت بيانا آخر بحل الأحزاب وصدر قانون باعادة تنظيمها من جديد ٠٠ كانت قيادة الثورة مازالت تحسن الظن بتلك الأحزاب وترغب منها أن ترتفع الى مستوى الموقف وتفهم طبيعة تلك الثورة ٠٠ الا أن كل محاولاتها معها ضاعت سدى ، وأخيرا أدركت الثورة أن تلك الأحزاب بما فيها الوفد لن تتلاءم معها ، فأصدرت قانونا فى ١٧ يناير ١٩٥٢ بإلغاء الأحزاب السياسية ومصادرة املاكها وممتلكاتها ٠٠ وهوى الوفد الى مصيره وأسدل الستار ،

المصادر والمراجع العربية

١٥٠ : الوثائق :

(١) الوثائق غير المنشورة :

— محاضر المحادثات والمنكرات المتبادلة بين الجانبين المصرى والبريطانى فى مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ وعندما ٢٤ محضرا وخمسة عشر مذكرة مرفقة وجميعها مخطوطات محفوظة لدينا (مارس - أغسطس ١٩٣٦) .

— محاضر جلسات أعضاء هيئة الوفد أعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مخطوطة بخط الأستاذين فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وهى محفوظة لدينا .

— محاضر جلسات الهيئة الوفدية العامة والهيئة الوفدية البرلمانية أعوام ١٩٣٨ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهى بخط الأستاذين فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وهى محفوظة لدينا .

— بيانات الوفد فى أعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهى تلك البيانات التى لم يقدر لها النشر لسبب أو لآخر وهى خطية بخط الأستاذين إبراهيم فرج ومحمد صلاح الدين .

— قانون اللجنة التنفيذية للجبان الوفد - القاهرة - مطبعة الاعتماد - بدون تاريخ .

- قانون لجان الوفد الرئيسية بمحافضة مصر — القاهرة — مطبعة الاعتماد .
- اللائحة الداخلية لهيئة الوفد المصرى — القاهرة — ١٩٤٦ .
- هيئة الوفد المصرى : نظامها وبرنامجها (الاسكندرية ، مطبعة بروكاشيا ، سبتمبر ١٩٥٢) .
- مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العام — تقارير صادرة من مصلحة الرقابة بتلخيص المعلومات المستقاه من بريد القوات البريطانية بقاعدة قنال السويس (١٩٥٢/٥١) .
- مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العام — مجموعة تقارير عن الاذاعة الموجهة الى محطة الاذاعة البريطانية من مندوبيها باترك سميث .
- رسالة شخصية من السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) الى على ماهر باشا رئيس الوزراء فى ١٩٥٢/١/٣٠ ، صورة خطية محفوظة لدينا .
- احتجاج السفارة البريطانية على حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى ١٩٥٢/٢/٦ صورة خطية محفوظة لدينا .
- بيان من الوفد المصرى الى شعب وادى النيل فى ١٩٥٢/٤/١٥ يهاجم فيه الوفد وزارة نجيب الهللى .
- وثائق الوفد المصرى الثلاثة الموجهة الى السفير البريطانى فى القاهرة والى دولة النقراشى باشا ، ونداء الى آبناء وادى النيل . سبتمبر ١٩٤٧ .
- نص استقالة فؤاد سراج الدين من عضوية الوفد وسكرتاريته ورد النحاس باشا عليه (صورة خطية) .

— نص استقالة فؤاد سراج الدين من عضوية مجلس الشيوخ
(صورة خطية) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل ، تقرير عن عمال
المعسكرات البريطانية وكيفية تسجيل اسمائهم وتعيينهم
بالوزارات المختلفة .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل - مراقبة القوى
العاملة - تقرير احصائي مرفوع لحضرة صاحب المعالي
وزير الشؤون عن تطور حركة التسجيل والترشيح والتعيين
الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطاني (١٥ نوفمبر
١٩٥١) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل - مراقبة القوى
العاملة : تقرير احصائي مرفوع الى حضرة صاحب المعالي
وزير الشؤون الاجتماعية عن تطور حركة التسجيل والترشيح
والتعيين الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطاني
(٢١ نوفمبر ١٩٥١) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية - مصلحة العمل : بيان احصائي
عن عمال المعسكرات البريطانية موزعين بحسب تواريخ
تسجيلهم بمكاتب العمل (ملحق رقم ١) في ٤ فبراير ١٩٥٢ .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان احصائي
بعدد عمال المعسكرات البريطانية موزعين مهنياً في ٤ فبراير
١٩٥٢ (ملحق رقم ٢) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان عن عمال
المعسكرات البريطانية المعينين بالوزارات والمصالح المختلفة حتى
يناير ١٩٥٢ (ملحق رقم ٣) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : مراقبة القوى العاملة : بيان احصائي عن عمال المعسكرات البريطانية المعينين بالموزارات والمصالح حتى يوم ٢٨/١/١٩٥٢ (فى ٢٩/١/١٩٥٢) .

— ملخص حديث بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير هيوبرت هيلستون حاكم السرودان العام بديوان الرئاسة فى منتصف الساعة ١٢ من صباح يوم الخميس ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ (اصل مخطوط) .

— رسالة شخصية من محسن لطفى السيد المحامى الى السيد عبد الفتاح حسن .

— وزارة الداخلية : تقرير عن الكتائب والأسلحة . بيان قدمه فؤاد سراج الدين لمحكمة الثورة ابان محاكمته يوضح به دوره فى معركة القنال (محفوظ لدى الأستاذ عبد الفتاح حسن واطلعنا عليه .

— وزارة الداخلية : بيان من وزير الداخلية بشأن القبض على الكتائب .

— صورة تليفراف مرسل من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية احتجاجا على ما جاء فى خطاب خاص بمصر (فى ١٩ فبراير ١٩٢١) .

— رسالة من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى الى سكرتير لجنة الوفد المركزية تحيطه فيها علما بالتلفراف المرسل الى المستر لويد جورج .

— بيان القاء وزير الشؤون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال
القنال (بيان رقم ١) .

— بيان القاء وزير الشؤون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال
القنال (بيان رقم ٢)

— بيان القاء وزير الشؤون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال
القنال (بيان رقم ٣)

— تقرير عن الجوانب القانونية لتحقيق مكتب العمل الدولي
بشأن بعض الأحداث التي وقعت بمنطقة القنال بين الجانبين
المصرى والبريطانى .

— وزارة الداخلية : تقارير يومية عن حوادث منطقة القنال - من
اعداد وزارة الداخلية .

— وزارة الشؤون الاجتماعية - مكتب الوزير - ملف اذاعات
العمل .

(ب) الوثائق الرسمية والتاريخية المنشورة :

— الحكومة الملكية المصرية : وثائق الاتفاق الخاص بالغاء
الامتيازات الأجنبية ، الوثائق الموقعة بمونترو في ٨ مايو
١٩٣٧ . (القاهرة - المطبعة الاميرية ١٩٣٧) .

— الدولة المصرية : مصر فى هيئة الأمم المتحدة - تقرير عن
اعمال الدورة العادية الثانية بهيئة الأمم المتحدة المنعقدة
بنيويورك (سبتمبر - نوفمبر ١٩٤٧) القاهرة ١٩٤٧ .

— المملكة المصرية : معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا
العظمى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ (القاهرة المطبعة الاميرية
١٩٣٦) .

- الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية الملكية المصرية : الكتاب الأخضر - محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١) (القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٥١) .
- الكتاب الأسود : عريضة مرفوعة من مكرم عبيد الى الملك في ٢٩ مارس ١٩٤٣ - (القاهرة ١٩٤٣)
- الكتاب الأبيض : بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان بشأن الأسئلة والاستجابات عما ورد في العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا وما يتعلق بها من مسائل سبق اثارها في مجلس البرلمان . (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٣) .
- مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ويشمل جميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ وتقرير اللورد ملنر .
- وزارة المالية : وثائق الاتفاقات المالية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٤٨) .
- جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء - السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (القاهرة - المطبعة الأميرية - ١٩٥٣) .
- الذكرى العاشرة ليوم ١٣ نوفمبر - حفلة الوفد المصرى في ١٣ نوفمبر ١٩٢٨ ، مجموعة خطب للنحاس باشا وعبد السلام فهمى جمعة باشا ومحمد صبرى أبو علم باشا ومحمد توفيق

دياب بك وغيرهم (القاهرة - مطبعة البلاغ الأسبوعى ،
١٩٢٨) .

— قرارات المؤتمر العام الوطنى - مايو ١٩٢٦ - خطابات
أصحاب الهمم والمجد الأمراء والنبلاء الى صاحبى الدولة
مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا بالموافقة على
قرارات المؤتمر - وخطاب صاحب الدولة النحاس باشا ومحمد
محمود باشا الى صاحب الجلالة الملك - وخطاب النحاس
ومحمد محمود الى سفراء الدول الأجنبية .

— مكتب شئون محكمة الثورة : محاكمات الثورة - المضبطة
الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة - الكتاب الأول -
الكتاب الثانى - الكتاب الثالث - الكتاب الرابع - كتاب الخامس
- الكتاب السادس .

— مجلس الدولة : محكمة القضاء الادارى - مذكرة حضرة
صاحب السعادة عبد الفتاح حسن باشا المدعى ضد حضرة
صاحب الدولة احمد نجيب الهلالي باشا ، حضرة صاحب
المعالى احمد مرتضى المراغى وزير الداخلية فى القضية رقم
٧٤٤ سنة ٦ قضائية .

— محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية :
بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الانجليزية (القاهرة -
دار النشر الحديث ١٩٣٦) .

— محمد ابراهيم الجزيرى : اثار الزعيم سعد زغلول - عهد
وزارة الشعب - الجزء الاول (القاهرة - مطبعة دار الكتب
المصرية - ١٩٢٧) .

- محمد أنيس (الدكتور) : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ،
الجزء الأول (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية -
١٩٢٧) .
- محمد أنيس (الدكتور) : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ،
الجزء الأول - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن
فهمى (القاهرة - مكتبة الأنجلو ١٩٦٣) .
- محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ،
جمعها محمود فؤاد - القاهرة ١٩٢٤ .
- مجموعة خطب واحاديث صاحب المعالي سعد زغلول باشا
رئيس الوفد المصرى * وردود معاليه على جماعة المنشقين
- بتصريح خاص من معاليه - الطبعة الأولى - مطبعة مطر
بالمرور بمصر - بدون تاريخ .
- وثيقة السفير مايلز لامبسون (اللورد كيلرن) المنشورة
بجريدة الأهرام ١٩٧٠ وهى من ١٥٠ سياسيا مصرية .
- مضابط مجلس النواب والشيخ أعوام ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ،
١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ،
١٩٤٧ .
- حسنى عبد الحميد : الزعيم فى الصعيد - مجموعة خطب
لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وآخرون القيت فى
عام ١٩٣٥ فى رحلة بالصعيد - القاهرة - مطبعة النهضة
١٩٣٥ .
- محمد ابراهيم اوررواع : الشهيد أحمد ماهر « مجموعة
مقالاته وخطبه وآرائه السياسية المجلد الأول - الطبعة الأولى
- القاهرة - مطبعة كرامة بالجيش - (القاهرة ١٩٤٦) .

— محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة خطب واحاديث ومذكرات في المسألة المصرية - مطبعة جريدة الصباح (القاهرة - بدون تاريخ) .

— محمد حافظ رمضان : في سبيل مصر ، آراء واحاديث « مطابع دار اخبار اليوم (القاهرة ١٩٥٢) » .

— محاضر المشاورات العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٤٤ ، بروتوكول الاسكندرية ١٩٤٤ - ١٩٤٦ .

— الملكية المصرية : تقارير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية من عام ١٩٤٤ الى ١٩٥١ ، .

— الوثائق الانجليزية المنشورة بالأهرام بعنوان « ٥٠ سنة على ثورة ١٩١٩ » ، .

— موجز وضعه الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس وفد مصر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طائفة من أعمال هذه الجمعية في الشطر الثاني من دورتها الأولى المعقودة بضواحي نيويورك .

— تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملتر) في في ديسمبر ١٩٢٠ .

— قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بانتهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

— ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥ .

— ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة في ٢٤ مايو ١٩٦٢ والذي أقر في ٢٠/٦/١٩٦٢ .

— لجنة الدستور : محضر لجنة وضع المبادئ العامة وملحق
رقم ١ ، ٢ ، ٣ مكرر ، ٣ - المطبعة الأميرية - القاهرة ،
١٩٢٧ .

— مجلس الشيوخ : البيان الذى ألقاه حضرة صاحب المقام الرفيع
مصطفى الخحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ
مساء يوم الاثنين الموافق ٨ أكتوبر ١٩٥١ ومعه المراسيم
بمشروعات القوانين المرفقة للبيان - المطبعة الأميرية - القاهرة
١٩٥١ .

ثانيا : المنكرات :

(١) المنكرات المنشورة :

— أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - جزآن (القاهرة
١٩٢٤ - ١٩٢٦) .

— أحمد لطفى السيد : قصة حياتى - (دار الهلال - القاهرة
١٩٦٢) .

— اسماعيل صدقى : مذكراتى (دار الهلال - القاهرة ١٩٥٠) .

— روميل : مذكرات روميل : جمعها وأعدما للنشر : ليلى هارت
وأخرون - تعريب وتعليق : عقيد فتحى عبد الله النمر (المطبعة
الفنية الحديثة - القاهرة ، ١٩٦٥) .

— شريف العبد : (اللراء) : مذكرات عن معركة ٢٥ يناير
١٩٥٢ المنشورة بجريدة الأخبار - يناير ١٩٦٧ .

— عبد العزيز فهمى : هذه حياتى - دار الهلال - العدد ١٤٥ -
القاهرة ١٩٦٢ .

- عبد الرحمن الرفاعي : مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) القاهرة
دار الهلال ١٩٥٢ .
- عمر طوسون (الأمير) : منكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة
الوطنية ١٩١٨ - ١٩٢٨ . الطبعة الثانية (مطبعة العدل -
الاسكندرية ١٩٤٢) .
- فاطمة اليوسف : مذكرات - كتاب روز اليوسف - العدد الأول
- القاهرة ١٩٥٧ .
- فخرى عبد النور : مذكرات منشورة بمجلة المصور مارس
١٩٦٩ .
- فكرى أباطة : الضاحك الباكي (المرحلتين الأولى والثانية)
طبعة جديدة كاملة - دار الهلال - القاهرة ١٩٥٨ .
- محمد التايي : من أسرار السياسة والسياسة (مصر ما قبل
الثورة) القاهرة مطابع دار القلم ١٩٦٥ : مذكرات التايي :
منشورة بمجلة آخر ساعة ١٩٦٨ .
- محمد بهي الدين بركات (الدكتور) : صفحات من التاريخ
(القاهرة ١٩٦٠) .
- محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة المصرية
الجزء الأول من ١٩١٢ الى ١٩٢٧ (القاهرة - مكتبة النهضة
١٩٥١) .
- محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة المصرية
- الجزء الثاني من ١٩٢٧ - ١٩٥٢ (القاهرة - مكتبة
النهضة ١٩٥٣) .

- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق : دار الكتاب العربى للطباعة والنشر - (١٩٦٧) .
- محمد كامل سليم : يوميات ثورة ١٩١٩ « مذكرات منشورة بجريدة الاخبار مارس ١٩٦٩ » .
- محمود ابو الفتح : مع الوفد المصرى (القمرة ١٩٢٠) .
- محمود ابو الفتح : المسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) .
- محمود عزمى (الدكتور) : خفايا سياسية (سلسلة كتب للجميع - العدد ٢٦) .
- يوسف نحاس (الدكتور) : نكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ - تصرفات حكومية (القاهرة - دار النيل للطباعة - ١٩٥٢) .
- يوسف نحاس (الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث فى مفاوضات عدلى - كيرزن (القاهرة : مكتبة الانجلو ١٩٥١) .

(ب) المذكرات غير المنشورة :

- سعد زغلول : مذكرات تقع فى ٥٢ كراسة مخطوطة (كراسة رقم ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) . وهى مودعة بقسم الوثائق بدار الكتب .
- فؤاد سراج الدين : مذكرات وهى اقرب الى النكريات سجلناها له على مدار اعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ - (حوالى ٢٢ لقاء) ولديه صورة منها ولدينا صورة منها .

— محمود سليمان غنام : مذكرات وهى اقرب الى الذكريات سجلناها له على مدار اعوام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ (حوالى ١٥ لقاء — ولديه صورة منها ولدينا الأخرى .

— محمد صلاح الدين وابراهيم فرج : مذكرات وهى اقرب الى الذكريات سجلناها لهما فى عدة لقاءات تمت عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ .

— محمد علوى الجزار : مذكرات فى مجموعة أوراق مخطوطة ومتناثرة عثرنا عليها فى مكتبته الخاصة (٤٥ صفحة) .

ثالثا : الكتب والأبحاث والدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية والقانونية :

ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة — دار النديم ١٩٥٧) .
ابراهيم عبده : دراسات فى الصحافة المصرية (روزا اليوسف — سيرة وصحيفة : « الطبعة الأولى ، مؤسسة سجل العرب ١٩٥٥ .

ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ — ١٩٥١ (القاهرة — مكتبة الآداب ١٩٥٢) .

ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية القاهرة ١٩٤٥ .

ابراهيم عبده : تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ — ١٩٤٢ (مكتبة الآداب — القاهرة ١٩٤٢) .

ابراهيم عبده : جريدة الأهرام : تاريخ مصر فى خمسة وسبعين سنة (دار المعارف ، ١٩٥١) .

أحمد بيللى (الدكتور) : صفحة من تاريخ الزعامة بمصر - عدلى
يكن باشا (القاهرة ١٩٢٢) .

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ - الطبعة الثالثة - دار الكاتب
العربى ، القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا (١٩٣٦ - ١٩٥٢) كتاب روز
اليوسف .

أحمد حسين : الأرض الطيبة (رسالة فى الوطنية - الطبعة
العالمية ١٩٥١) .

أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات
ثورة ٢٣ يوليو (الطبعة العالمية - القاهرة ١٩٦٢) .

أحمد حسين : واحتترقت القاهرة (الطبعة العالمية - ١٩٦٦) .

أحمد رمزى : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية « محاضرة
المقت بدار الاتحاد العربى فى ١٤/١/١٩٥١ - مطبعة عيسى
البابى الحلبي - القاهرة ، ١٩٥١ .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية - الجزء الأول (القاهرة
١٩٢٦) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية - الجزء الثالث (القاهرة
١٩٢٨) .

أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية من الأولى الى التحولية
السابعة (القاهرة ١٩٢٨/١٩٢١ - مطبعة حوليات مصر
السياسية) .

أحمد طربين : الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ . بحث فى تاريخ
العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة
الدول العربية - معهد الدراسات العربية - القاهرة ، ١٩٥٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية
١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٦ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية من
الاحتلال الى المعاهدة (القاهرة ١٩٦٧) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ -
١٩٥٨ . القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : العلاقات المصرية البريطانية
(القاهرة ١٩٦٨ - دار المعارف) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : أزمة القيادة في ثورة ١٩١٩ . أبحاث
منشورة بجريدة الجمهورية ، أكتوبر - نوفمبر ١٩٦٣ .

أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) : أبو الفتوح رضوان (الدكتور)
أمين عبد الملاء (الدكتور) : التاريخ القومي - الطبعة الأولى -
القاهرة ١٩٥٨ .

أحمد قاسم جودة : المكرمات خطب وبيانات معالي مكرم عبيد باشا
منذ فجر النهضة الى اليوم .

أحمد لطفي السيد : مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع - دار
الهازل العدد ١٤٩ (القاهرة ١٩٦٣) .

أحمد لطفي السيد : الدكتور محمد حسين هيكل - أشرف على
إعداده أحمد لطفي السيد - مطبعة مصر ١٩٥٨ .

أرسكين تشيلدرز : الطريق الى السويس : تعريب خيرى حماد .
القاهرة ١٩٦٤ .

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى
انهايار الملكية ١٩٥٢ .

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى الحديث - دار أحياء الكتب
العربية - عيسى الحلبي وشركاه .

أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها الى ١٩١٩
(القاهرة ١٩٦٧) .

أمين مصطفى عفيفى عبد اللاه (الدكتور) : حسن مرقى (الدكتور) :
ثورة شعب - مكتبة الأنجلو ١٩٥٢ .

أمين مصطفى عفيفى عبد اللاه (الدكتور) : تاريخ مصر الاقتصادى
والمالى فى العصر الحديث - القاهرة - مكتبة الأنجلو -
الطبعة الثالثة - ١٩٥٤ .

أنور السادات : أسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها
الميكولوجية ، تقديم جمال عبد الناصر - الدار القومية
للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٥٨ .

أنور السادات : قصة الثورة كاملة : (القاهرة ١٩٥٤) .
پطرس غالى (الدكتور) : الاستراتيجية والسياسة الدولية -
القاهرة ١٩٦٤ .

جاك دومال ومارى لوروا : جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة
حتى الاستقالة المستحيلة - ترجمة ريمون نشاطى - تقديم
كمال جنبلاط - دار الآداب - الطبعة الأولى - بيروت ، شباط
١٩٦٨ .

جلال الدين الحمامسى : معركة نزاهة الحكم (فبراير ١٩٤٢ -
يوليو ١٩٥٢) . مطابع دار الكتاب المصرى ، القاهرة ،
١٩٥٧ .

جلال يحيى (الدكتور) : الوحدة العربية وإنشاء جامعة الدول
العربية - محاضرات مطبوعة ، جامعة الاسكندرية - كلية
الآداب مؤسسة شباب الجامعة للطباعة ، ١٩٦٦ .

جمال الدين محمد سعيد (الدكتور) : التطور الاقتصادى فى مصر
منذ الكساد العالمى الكبير - الطبعة الأولى ، القاهرة ،
١٩٥٦ .

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وصحبه - دار المعارف -
القاهرة ١٩٦٠ .

حافظ حمدي : ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ١٩٦٤ .
حافظ عفيفى باشا (الدكتور) : الانجليز فى بلادهم (القاهرة -
مطبعة دار الكتب ، ١٩٣٥) .

حافظ عفيفى باشا (الدكتور) : على هامش السياسة المصرية ،
بعض مسائلنا القومية ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ،
١٩٣٨ .

حامد سلطان (الدكتور) : القانون الدولى العام - القاهرة ،
١٩٦٥ .

حسن عطية لطفى : احمد ماهر وشجرة الحرية - القاهرة ١٩٤٥ .
حسن الجداوى : خطرات عن : عيوب الحكم فى مصر - تقديم
حافظ عفيفى باشا القاهرة ١٩٣٩ .

حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين « بحث اقتصادى واجتماعى
وسياسى عن مصر ، الجزء الأول (مصر ما قبل ثورة
٢٣ يوليو) مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

حسنى عبد الحميد : الزعيم فى الصعيد (مجموعة خطب النحاس
ومكرم فى رحلة الصعيد عام ١٩٣٥ .

حسين خلاف (الدكتور) : نقابات العمال فى مصر ، الطبعة
الأولى ، مكتبة الأنجلو ١٩٤٦ .

راشد البراوى (الدكتور) : حقيقة الانقلاب الأخير في مصر (دار النهضة - القاهرة ١٩٥٢)

راشد البراوى (الدكتور) : ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في مصر الحديثة (النهضة ١٩٥٤)

رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩ - ١٩٥٢)
رسالة ماجستير منشورة تحت اشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - القاهرة ، ١٩٦٧

رجاء النقاش : « محمد منور من الانبيانية الى اليسارية »
دراسة منشورة بمجلة الهلال يونيو ١٩٦٨

رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العربية - سلسلة كتب قومية - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (القاهرة ١٩٦٦)

ساطع الحصرى : العروبة أولا ، (بيروت ١٩٦١)

ساطع الحصرى : آراء وأحاديث في القومية ، (بيروت ١٩٦١)

سلامة موسى : حرية العقل في مصر ، (القاهرة ١٩٤٨)

سنية قراعة : نمر السياسة المصرية (القاهرة ١٩٥٢) مكتب الصحافة الدولي - مطبعة كوستانتينو ماسوني وشركاه - الطبعة الأولى

ستيون وليمز (م . ف .) : بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى - مراجعة الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٥٢

سيف الدين الغزالى : الوفد والاشتراكية - دار الجامعة للطباعة والنشر (القاهرة ١٩٥٠) .

شبهى عطية الشافعى : تطور الحرية الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - (القاهرة - الدار المصرية للكتاب ١٩٥٧) .

شوفى ضيف (الدكتور) : مع العقاد - سلسلة اقرأ ، العدد ٢٥٩ - دار المعارف - القاهرة ، ١٩٦٤ .

صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لإبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت (شركة من الطباعة - الطبعة الأولى - القاهرة) .

صبيح وحيدة (الدكتور) : فى أصول المسألة المصرية (مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٥٠) .

صلاح العقاد (الدكتور) : الحرب العالمية الثانية (القاهرة ١٩٦٠) .

صلاح العقاد (الدكتور) : العرب والحرب العالمية الثانية - القاهرة ١٩٦٦ - معهد الدراسات العربية .

طارق البشرى : مجلس الأمن والحركة الوطنية ١٩٤٧ - دراسة منشورة بمجلة الكاتب ، العدد ٨١ ديسمبر ١٩٦٧ .

عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة ١٩٢٦) .

عباس العقاد : محمد عبده ، سلسلة أعلام العرب .

عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم - درس ويحث وتحليل - (القاهرة ١٩٢٦) .

عبد التواب عبد الحى : عصير حياتى .

عبد الحليم الجندى : من أجل مصر « البطل أحمد غصمت » القاهرة
١٩٥٤ .

عبد الخالق لاشين : دور سعد زغلول فى السياسة المصرية حتى
عام ١٩١٤ - رسالة ماجستير باشراف الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الرحيم مصطفى - مكتبة الآداب عين شمس .

عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤
الى ١٩٢١ - جزءان - القاهرة ١٩٤٦ : فى أعقاب الثورة
المصرية : الجزء الأول (إبريل ١٩٢١ - أغسطس ١٩٢٧) .
دار النهضة - الطبعة الثانية ١٩٥٩ .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء الأول
(إبريل ١٩٢١ - أغسطس ١٩٢٧) دار النهضة - الطبعة
الثانية ١٩٥٩ .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء
الثانى (١٩٢٧ - ١٩٣٦) الطبعة الأولى - دار النهضة ،
القاهرة ١٩٤٩ .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء
الثالث (١٩٣٦ - ١٩٥١) للنهضة ١٩٥١ .
مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - دار
النهضة .

عبد الرزاق السنهورى (الدكتور) : قضية وادى النيل ، مصر
والسودان - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٤٩ .

عبد الرزاق حسن (الدكتور) أزمتنا الاقتصادية (القاهرة ١٩٥٣) .
عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ -
١٩٣٦ - رسالة ماجستير منشورة - باشراف الأستاذ
الدكتور محمد أنيس - دار الكاتب العربى للطباعة - القاهرة
١٩٦٨ .

- عبد المنعم الغزالي : تاريخ الحركة النقابية المصرية (١٨٩٩ - ١٩٥٢) تقديم خالد محي الدين - القاهرة ١٩٦٨ .
- على لطفى (الدكتور) : التطور الاقتصادي في أوربا ومصر - القاهرة ١٩٥٨ .
- عبد المنجى رجب : النظم الانتخابية وتطورها ، ١٩٤٧ .
- عبد اللطيف أحمد حمزة (الدكتور) : الصحافة المصرية في مائة عام - المكتبة الثقافية العدد ١٤ - دار القلم بالقاهرة .
- غالى شكرى : سلامة موسى وأزمة الضمير العربى - مؤسسة الخانجى - القاهرة ١٩٦٧ .
- فتحى رضوان : عصر ورجال : مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٧ .
- تفحى رضوان : كفاحنا في نصف قرن : دار الشرق - القاهرة ١٩٤٧ .
- فتحى رضوان : أخى المواطن : القاهرة ١٩٥٤ .
- فؤاد محمد شبل : عصب الحرب (دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٤) .
- كارانجيا (صحفى هندي) : الفجر العربى - تقدير جمال عبد الناصر الطبعة الثالثة منشورات الكتب الأهلية (بيروت ١٩٦١) .
- كامل الشناوى : لقاء معهم . الكتاب الذهبى ، القاهرة ١٩٦٤ .
- كريم ثابت : الملك فؤاد - والملك فاروق - سلسلة اقرأ ، العدد ٢٠ ، القاهرة ١٩٤٤ .
- كمال الدين رفعت : مذكرات حرب التحرير - أعداد مصطفى طيبة - القاهرة ١٩٦٨ .
- كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندرى ، مراجعة الدكتور

سليم حسن - العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب (القاهرة ١٩٥٧) .

لويس عوض (الدكتور) : طه حسين « العميد - الوزير » دراسة منشورة بجريدة الأهرام ، ديسمبر ١٩٦٨ .

محمد إبراهيم أبو رواح : الشهيد أحمد ماهر « مقالات وخطبة وأرائه السياسية » المجلد الأول - الطليعة الأولى ، مطبعة كرامة بالحسين - القاهرة ١٩٤٦ .

محمد إبراهيم الجزيري : سعد زغلول « كتاب اليوم - العدد ٣٠ » .

محمد أمين حسونة : كفاح الشعب - (القاهرة ١٩٥٤) .

محمد أنيس (الدكتور) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (دراسة منشورة بجريدة الأهرام من ٥ إلى ١٠/٢/١٩٦٧) .

د. محمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ (دراسة منشورة بجريدة الجمهورية من ١٩٧٠/١/٢٢ - ١٩٧٠/١/٢٦) .

د. محمد أنيس : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة (مقال في التاب بعنوان المقاومة الشعبية في الشرق - العدد ٢٠ من سلسلة اخترنا لك) .

د. محمد أنيس : دراسات في المجتمع المصري - منشورة بمجلة الكاتب ١٩٦٥ .

د. محمد أنيس : تاريخ القضية الفلسطينية - محاضرة نشرتها جامعة القاهرة - المحاضرات العامة للعام الجامعي ١٩٦١/٦٠ (مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٢) .

محمد أنيس (الدكتور) : رجب حراز (الدكتور) : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية (مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٦٥) .

محمد على غريب : محمد فريد الغدائي الأول - منشورات المكتبة العلمية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٨ .

محمد محمود السروجي (الدكتور) : ثورة ٢٢ يوليو - جذورها وأصولها التاريخية - مطبعة المصري (الاسكندرية ١٩٦٥) .

محمد مصطفى صفوت (الدكتور) : إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥١) . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - القاهرة ١٩٥٢ .

محمد مصطفى عطا : مصر بين ثورتين - سلسلة اخترنا لك - العدد ١٦ - دار المعارف .

محمد مندور (الدكتور) : كتابات لم تنشر (الهلال - عدد خاص عن الدكتور مندور) ١٩٦٥ .

: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة - التطور السياسي (١٨٨٢ - ١٩٥٨) سلسلة الألف كتاب - مكتبة النهضة (القاهرة ١٩٥٩) .

محمد نادر العطار (الدكتور) : العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا (دمشق ١٩٦٢) .

محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية - القاهرة - مطبعة دار الكتب - أكتوبر ١٩٣٦ ، سلسلة مقالات منشورة بجريدة صوت الأمة ، المصري في ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ .

محمود عزمي (الدكتور) : وزارة المائة يوم - وزارة على ماهر باشا - ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٢٦ - مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٣٦ .

محمود فتحى عمر : أبطال الحرية في مصر وأمريكا - مطبعة كريستاتسوماس - القاهرة بدون تاريخ .

محمد حسين هيكل بك (الدكتور) : شخصيات مصرية وغربية
- كتاب روز اليوسف - العدد الثانى .

محمد حسين هيكل بك (الدكتور) ، ابراهيم عبد القادر المازنى ،
ومحمد عبد الله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى
(القاهرة - مطبعة السياسة ١٩٣١) .

محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية
القاهرة ١٩٥٩ .

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٢ - ١٩٥٢ (العدد
السادس من سلسلة كتاب روز اليوسف) .

محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - الجزء
الاول (١٨٨٢ - ١٩٢٦) القاهرة - مكتبة النهضة المصرية
١٩٥٢ .

محمد صبيح : ايام وايام ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - مطبعة العالم العربى -
القاهرة ١٩٦٦ .

محمد علوى الجزار : فى خدمة الوطن - من علوى الجزار بك عضو
مجلس الشيوخ الى اهله وعشيرته وبنى وطنه بدائرة شبين
الكوم لمجلس الشيوخ (دار مصر للطباعة ١٩٥١) .

محمد عودة : تراث الأحزاب (دراسة منشورة بجريدة الجمهورية
- فبراير ١٩٦٨ .

محمد عبد المجيد مرعى : شخصيات مجدها الميثاق - المؤسسة
العامة للتأليف والنشر .

محمد عبد الله العربى (الدكتور) : سياسة الانفاق الحكومى فى
مصر فى الفترة ١٨٨٢ - ١٩٤٨ - دراسة تحليلية من الوجهة
المالية والاقتصادية والادارية - القاهرة ١٩٤٨ .

- محمود كامل : مصر فى خارج مصر (القاهرة ١٩٥٢) .
 مصطفى الحفناوى (الدكتور) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة
 - الجزء الثانى (القاهرة - مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٢) .
 مصطفى أمين : عمالقة وأقزام : سلسلة كتاب اليوم - يوليو ١٩٥١ .
 مصطفى أمين : ليالى فاروق (سلسلة كتاب اليوم) فبراير ١٩٥٤ .
 مصطفى مؤمن : صوت مصر - القاهرة ١٩٥١) .

موريس ديفرجيه : النظم السياسية - ترجمة - أحمد حسيب عباس
 - مراجعة - الدكتور ضياء الدين صالح (سلسلة الألف
 كتاب) مؤسسة كامل مهدى .

موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات - كيف كانت تحكم مصر
 من ٢٦ يناير ١٩٥٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (دار القلم -
 القاهرة ١٩٦٤) .

نظمى لوقا (الدكتور) ريحانة الشهداء محمود فهمى النقراشى
 تقديم الأستاذ عباس محمود العقاد - مطبعة دار المستقبل
 - القاهرة ١٩٤٩) .

: واجبنا بعد المعاهدة - مجموعة محاضرات القيت عقب
 إبرام المعاهدة واشترك فيها أحمد لطفى السيد وأحمد نجيب
 الهلالى واللواء عزيز المصرى وحسن نشأت وغيرهم . اتحاد
 الجامعة المصرية واتحاد كلية الحقوق - دار النشر الحديث
 مطابع أحمد الصاوى محمد (القاهرة ١٩٣٦) .

يوسف خليل (الدكتور) : تطور الحركة القومية فى مصر ١٨٨٢ -
 ١٩١٩ - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب ، جامعة
 القاهرة .

رابعاً : الصحف والمجلات :

- الأهرام : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٤
- البلاغ : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٠
- المصري : من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٤
- السياسة اليومية والأسبوعية : ١٩٣٧ ، ١٩٣٨
- صوت الأمة : من عام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
- الجمهور المصري : ١٩٥٠ ، ١٩٥٢
- الأخبار : ١٩٥٢ الى ١٩٥٤
- الأساس : ١٩٤٨ - ١٩٤٩
- الزمان : ٤٩ - ١٩٥١
- الوفد المصري : ١٩٤٢ - ١٩٤٧ • الكتلة : ١٩٤٥
- أخبار اليوم : ١٩٤٤ - ١٩٥١
- روز اليوسف : ١٩٥٠ - ١٩٥٢
- الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١
- اللواء الجديدة : ١٩٥٠ - ١٩٥٢
- الدعوة : ١٩٥٠ و ١٩٥١
- مصر الفتاة : ١٩٥٠ و ١٩٥١
- المصور : ١٩٣٨ - ١٩٤٠
- الشعب الجديد : ١٩٥٠
- الطليعة : ١٩٦٨
- آخر ساعة : ١٩٥٤ و ١٩٦٨

- الرابطة العربية : ١٩٢٨
- الهلال : ١٩٢٩ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤
- الكاتب : ١٩٦٧
- مجلة القانون والاقتصاد : ١٩٤٣
- جريدة المنار السورية : العدد ١٢٣ فى ٢٦ كانون اول عام ١٩٤٦
- جريدة الوقائع المصرية عام ١٩٤٥
- الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١ • اللواء الجديدة : ١٩٥٠ - ١٩٥٢

المصادر والمراجع الأجنبية :

Chirol, Sitr Valentine : The Egyptian Problem (London, Macmillan, 1920).

Colombe, Marcal : L'Evolution de L'Egypté (1924-1950).

Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers, Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers, No. 19, RLL.I.A. (London, 1952).

Hourani ; Albert, Arabic Thought in the Liberal Age : 1798-1939. (London, 1963).

Great Britain and the Arab World, 1946 ; London, Minorities in the Arab World.

Landau, Jacob : Parliaments and Parties in Egypt (New York, 1945).

Lacature, Gean and Semmon ; Egypt in transition (Lon
Lacature, Gean and Semmon ; Egypt in transition (Lon-
don- 1952).

Laqueur, Walter : Communism and nationalism in the Middle East (New York, Praeger, 1956).

Lloyd, George ; Egypty Since Cromer, 2 vols, (London macmillan 1934).

Lugol, Jean, Egypt and the Second world war (Cairo (London, 1954).

New man, Major : Great Britain in Egypt, (London 1935- Vol. II, 1936).

Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, II éme Partie (1921).

Toynbee, Arnold : Survey of International Affairs (London 1935, Vol. II, 1936).

Houssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray 1940).

Youssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray 1940).

Yeghen, Foulad ; SAAD SAGHLOUL, Le « Pere du Peuple Egyptien, (Paris, 1927).

Zayed, Mahmud, Egypt's Struggle for Endependence (Beirut, 1965).

فهرس

الصفحة

الموضوع

الفصل الخامس

٥	• • • • •	الوفد فى الحكم
٨	• • • • •	الصراع بين القصر والوزارة
٢٢	• • • • •	ماخذ حكومة ١٩٣٦ / ١٩٣٧
٢٢	• • • • •	المحسوبة والاستثناءات
٢٦	• • • • •	تشكيلات القمصان الزرقاء
٣١	• • • • •	استغلال الطلبة فى النشاط السياسى
٣٢	• • • • •	الماخذ الأخرى
٣٦	• • • • •	الأزمات الدستورية
٤١	• • • • •	الاتجاهات الخارجية للحكومة
٤٢	• • • • •	الاتجاهات الداخلية

الفصل السادس

٤٩	• • • • •	الوفد فى المعارضة
٤٩	• • • • •	(١٩٢٨ - ١٩٤٢)
٥١	• • • • •	الوفد ووزارة محمد محمود
٦١	• • • • •	وزارة على ماهر والوفد
٦٥	• • • • •	سياسة الوفد ازاء الحرب

٨١	• • • • •	وزارة حسن صبرى والوفد
٨٦	• • • • •	الوفد ووزارة حسين سرى
٨٨	• • • • •	مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٩١	• • • • •	حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٩٧	• • • • •	مستولية الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
١٢٦	• • • • •	وجهة نظر الوفد

الفصل السابع

١٢٩	• • • • •	الوفد فى الحكم
١٢٩	• • • • •	وزارة ١٩٤٢ / ١٩٤٤
١٣٢	• • • • •	السياسة الداخلية
١٣٦	• • • • •	العمال
١٤٢	• • • • •	المؤتمر الوفدى نوفمبر ١٩٤٣
١٤٧	• • • • •	الوفد والسياسة العربية
١٥٨	• • • • •	السياسة الخارجية لحكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢
١٦٣	• • • • •	الماخذ
١٧٠	• • • • •	الصراع بين الوفد والقصر

الفصل الثامن

١٨٢	• • • • •	الوفد فى المعارضة
١٨٣	• • • • •	(ب) ١٩٤٤ - ١٩٥٠
١٨٤	• • • • •	الوفد ووزارة أحمد ماهر
١٨٩	• • • • •	الوفد ووزارة محمود فهمى النقراشى الأولى
١٩٤	• • • • •	الوفد ووزارة اسماعيل صدقى « فبراير - ديسمبر ١٩٤٦ »

٢٠٧	• • • • •	الرصد ووزارة النقراشى الثانية
٢٢١	• • • • •	وزارة ابراهيم عبد الهادى
٢٣٣	• • •	وزارتا حسين سرى الائتلافية والحيادية

الفصل التاسع

٢٤١	• • • • •	وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٢ - ١٩٥٠)
٢٥٦	• • • • •	السياسة الداخلية
٢٦٢	• • • • •	السياسة الخارجية
٢٨٨	• • • • •	حركة العمال
٢٩٣	• • • • •	معركة القنال
٣١٩	• • •	تقييم معركة القنال وسياسة الحكومة ازاءها
٣٢٦	• • • • •	حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢
٣٤٣	• • • • •	خاتمة
٣٤٤	• • • • •	الوفد ووزارة على ماهر
٣٥٣	• • • • •	الوفد ونجيب الهلالى
٣٦٣	• • • • •	المصادر والمراجع العربية
٣٩٠	• • • • •	المصادر والمراجع الأجنبية

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر *
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة الحاكمة *
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة *
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى *
عليه عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ *
لمسى الطيبي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي *
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية *
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ النزاع مصطفى كامل *
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية *
محمود فوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكرى القاضى ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير .
د . نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية .
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الولاة الطولونية .
د . سييدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى .
د . على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر .
جمال بدوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثمانى ج ٢ ، امام التصوف
في مصر : الشعراوى .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون في مصر في عهد محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) .
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الاسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ .
د . عبد المنعم الدسوقي أجميعى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والماساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السميد ، ١٩٩١

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الاوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمه : د . عبد الرؤوف احمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(ابحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) اعدتها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن الثامن عشر ،
د . الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة .
د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حس
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية .
د . حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل اللغة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣ .

- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس ، في إبريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل اللغة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمانة أحمد أمام ، ١٩٩٤

- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - اهل النعة في مصر ، في العصر الفاطمي الاول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د . سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
العثمانية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشرييني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
ج ٢ ،

د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ - مصر وأفريقيا ٠٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)

أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان

٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،

تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،

د . إيمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،

د . محمد سيد محمد

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني -

الروماني) ج ٢ ،

د . سمير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،

أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،

أ . د . محمد إبراهيم بكر ، أ . د . إبراهيم نصحي ،

أ . د . فاروق القاضي ، أعدها للنشر : أ . د . عبد العظيم

رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،

اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد

كفافي ، اللواء / سمع عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،

د . تيسير أبو عرجة

- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥
١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دنيب هيو ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح

- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
احمد شفيق باشا
- ١١٦ - ادب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤) ،
د . محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد احمد البدوى .
د . سميد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د . محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوى

- ١٢٩ - الدين المسلم (وآلره فى تطور الدين المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تلرخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرموف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المنسوب السامى فى مصر ج١ ،
د . ماجنة محمد حمود
- ١٣٣ - دار المنسوب السامى فى مصر ج٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د . ماجنة محمد حمود
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى
للدارندلى
بقلم / عزت حسن افندى الدار ندلى
ترجمة / جمال سعيد عبد المغنى
- ١٣٥ - اليهود فى مصر الملوكة (فى ضوء وثائق الجيزة)
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوتاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق تقويم / د . عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار القوابل فى مصر فى العصر الملوكة
د . محمد عبد الغنى الاشقر
- ١٣٨ - الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهاب
فى مصر .
السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين
محمد قابيل

- ١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر
في النصف الأول من القرن التاسع عشر - طارق
عبد العاطى غنيم .
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار .
- ١٤٢ - مذكراتى في نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا .
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق م .
د منيرة محمد الهمشرى .
- ١٤٤ - كشف مصر الأفريقية
في عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) -
د عبد العليم خلاف .
- ١٤٥ - النظام الادارى والاقتصادى في مصر
في عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م) -
د منيرة محمد الهمشرى .
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية
د أحمد عبد الرازق
- ١٤٧ - حسن البناء [متى . . كيف . . ولماذا ؟]
د رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها) .
د سمير يحيى الجمال

- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
تأليف / السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د . على عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الاسلامية فى
العصور الوسطى
د . على عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر
(١٨٠٥ - ١٨٨٢)
د . عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيلة المصرية ج ٣ فى العصر الاسلامى
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٤ فى العصر الاسلامى
والحديث
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية فى مصر
(من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الأول
د . محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الثانى
د . محمد فريد حشيش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٠٣٧/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6872 — 0

تناول الباحث فى هذا الجزء حزب الوفد بعد معاهدة
١٩٣٦ حتى ١٩٥٢ ، وانتقل إلى الحديث عن الوفد فى
المعارضة من عام ١٩٣٨ حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ،
ثم تحدث عن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وسياساتها
الداخلية والخارجية ، والمؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى
نوفمبر ١٩٤٣ ، كما تحدث عن سياسة الوفد العربية ،
وصراعه مع القصر ، حتى اقالة الحكومة فى ٨ أكتوبر
١٩٤٤ .

وانتقل الباحث إلى معالجة موقف الوفد فى المعارضة
من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٠ ، ثم تحدث عن وزارة الوفد
الأخيرة ، فتناول سياستها الداخلية والخارجية ، وحركة
العمال ، والغائها معاهدة ١٩٣٦ ، وما تبعها من معركة
القنال ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم اقالة
حكومة الوفد .